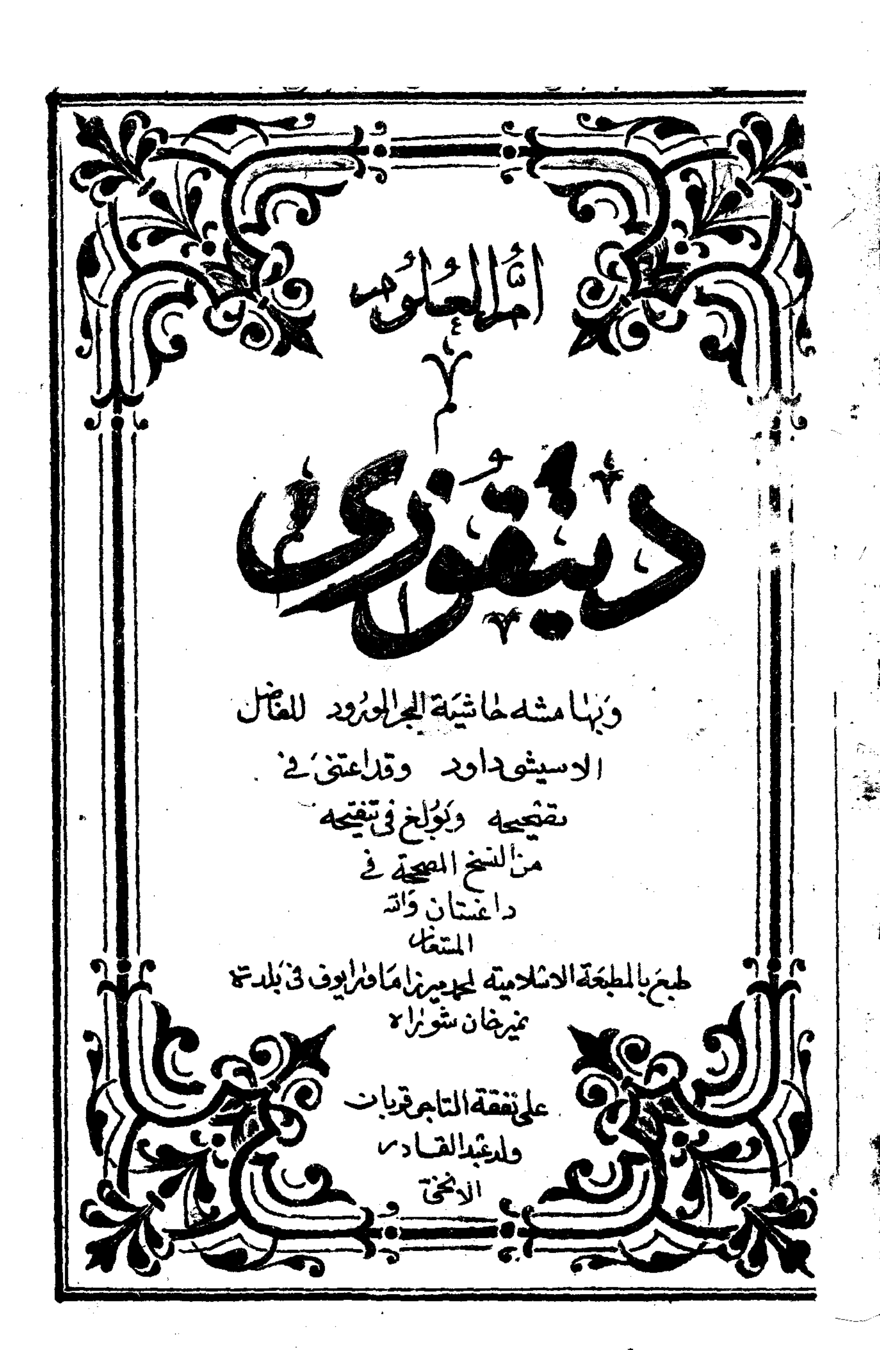
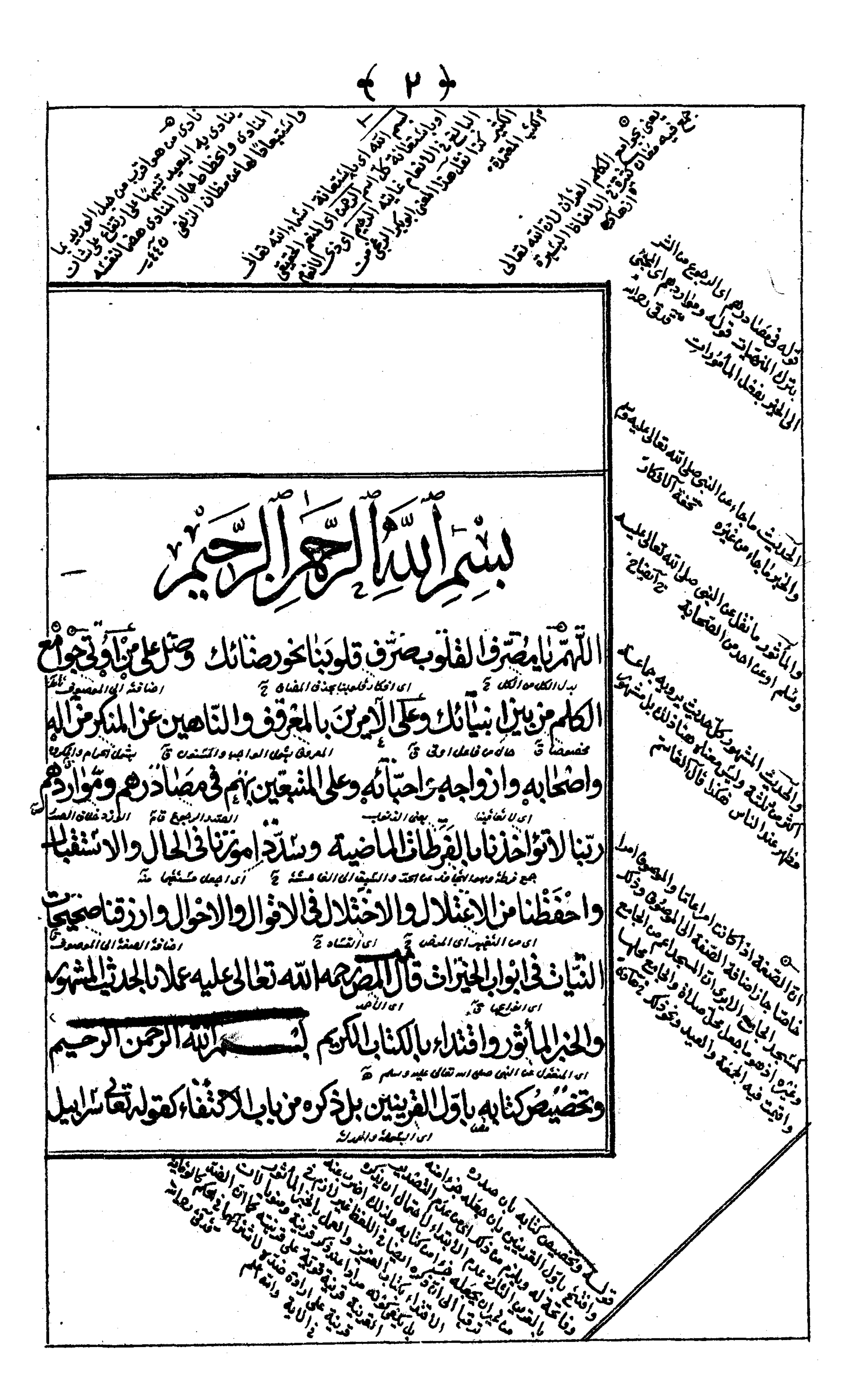


أم العلوم
في
ديقوزي

وبهامشه حاشية الجار المجرور للفاضل
الاسيشي داود وقد اعتني في
تصحيحه وبولغ في تنقيحه
من النسخ المصححة في
داغستان والله
المستعان

طبع بالمطبعة الاسلامية لمحمد ميرزا مافرايوف في بلدة
تميرخان شوره

على نفقة التاجر قربان
ولد عبد القادر
الاخني



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من أوتي جوامع
الكلم من بين أنبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله
وأصحابه وأزواجه وأحبائه وعلى المتبعين بهم في مصادرهم ومواردهم
ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد أمورنا في الحال والاستقبال
واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الأقوال والأحوال وارزقنا صحيحات
النيات في أبواب الخيرات قال المص رحمه الله تعالى عليه عملا بالحديث المشهور
والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم
وتخصيص كتابه بأول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل

حاشية داودي على شرح المراح

وهو ضد ايجاب الحاجب قال الرضي وهو اولى لان شغلها لها في الكل على السواء و دعوى المجانبة احدهما فلا فالاصل عند القلب وشغله من الخطيب الذي بعد العبد كما في الحديث وشبه تقليبه بقلبات ريشة الفلاة ... نهج

بسم الله الرحمن الرحيم حمدا لمن الهم اصناف العلوم × وانواع الفنون × واطلع من وفقهم الى اسرار علمه المكنون وصرف قلوبهم لشرح مواد الكلم العربية بهيئاتها × وضبط الالفاظ المبهمة باعرابها بذلك معاني كلامها الميمون × وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المشتق اسمه من اسم الله المصون × وعلى آله السالمين من النقائص وهمزات الشيطان المغبون × واصحابه الذين نشروا امره ونهيه وصححوا شرعه من العلل القادحة للسنون واتباعهم الذين حذفوا الاعمال العلية وابدلوا بها سالمات لتضعيف الثواب المظنون ﴿وبعد﴾ فلما كانت الطلبة المشتغلون بعلم الصرف ببلاد داغستان حريصين على قراءة شرح المراح المسمى بدنيقوزي الذي لم يعرف مؤلفه الى الآن بالجد والاجتهاد مع عدم الظفر بالتحقيق لابناء الزمان × لكونه من اكثر الكتب انغلاقا واشكالا × وايرادا وسؤالا × لحقنا الشيخ المحقق × والحبر المدقق × قدوة العلماء × واسوة الادباء × **مولانا داود الاسيشي** شفقتهم فكتب عليه حواشي × تزيل عنه الانغلاق والاشكال × وتقرب الجواب والسؤال وتبين الابهام والاجمال × وتنبه على رد ما فيه وفيما كتب عليه من الخطاء الى الصواب × فجزاه الله تعالى بعظيم الثواب × وارزقنا واياه وحسن مآب × انه الكريم الوهاب × فقال رحمه الله تعالى **قوله اللهم** قال علي القاري هي كلمة يكثر استعمالها في الثناء حالة التضرع في الدعاء وقد امر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه الصلاة والسلام بقوله قل اللهم في تديم الكلام ولذا وردت الدعوات مصدرة بها في اكثر الاوقات وهو بمعنى يا الله الجامع لجميع الاسماء الشامل لسائر الثناء والميم معوض عن حرف النداء ولذا لا يجتمعان الا في النادر كما انشد اليه قول الشاعر انى اذا ما حادث الما اقول يا الله يا اللهما × وهمزة الجلالة في حالة النداء مقطوع الا في النادر واما همز اللهم فهو موصول الا في الضرورة كما وقع في الشاطبية وناديت اللهم يا خير سامع × اعذني من التسميع قولا ومفعلا × وقيل اصله يا الله امنا بخير اي اقصدنا بدفع كل ضور فحذف ايماء الى اخفاء الدعاء للغير وروي عن الحسن البصري انه قال من قال اللهم سأل بجميع الاسماء وعن ابي رجاء العطاردي ان الميم في قوله اللهم فيها تسعة وتسعون اسما يعرفها ارباب النقول واصحاب العقول ومجمل الكلام في تحصيل المرام ان معناه يا من اجتمعت له الاسماء الحسنى وتحققت له الصفات العلى **قوله يا مقلب** من باب ذكر الخاص بعد العام ومن باب التصريح بما علم ضمنا لكون المقام مقام الحاج وكثرة التضرع كما هو اللائق للعبد مع الله تعالى سبحانه في القاموس يا حرف النداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا او هي مشتركة بينهما او بينهما وبين المتوسط وهي اكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله تعالى الا بها والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بواو والتصريف التحويل والتقليب من وجه الى وجه ومن حال الى حال **قوله القلوب** في المناوي جمع قلب وهو القوة المدركة او العقل والمعرفة او العضو يعني اللحم الصنوبري الثابت بالجنب الايسر بناء على مذهب المتكلمين من انه محل العلم والقوة المدركة قائمة به لا بالدماغ والمراد هنا المعنى الاول في المناوي في حديث ان القلوب بين اصبعين من اصابع الله تعالى يقلبها من شاء اي قلوب بني آدم جمع قلب وليس المراد هنا اللحم الصنوبري الشكل القار في الجانب الايسر من الصدر فانه موجود في البهائم بل لطيفة ربانية روحانية لها بذلك القلب الجسماني تعلق وتلك اللطيفة وحقيقة الانسان وهي المدرك والخاطب والمطالب والمعاقب ولهذه اللطيفة علاقة بالقلب الجسماني وقد تحيرت عقول الاكثر في كيفية المتعلق وان تعلقها بها يضاهي تعلق الاعراض بالاجسام والاوصاف بالموصوفات او تعلق المستعمل للآلة بالآلة او تعلق المتمكن بالمكان وتحقيق التعلق متعلق بعلوم المكاشفة لا بعلوم النظرية او الثالث في المناوي في حديث كان اكثر دعائه يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك المراد تقليب اعراضها واحوالها لا ذواتها وفيه ان اعراض القلوب من الارادة وغيرها يخلقه الله تعالى وجواز تسمية الله تعالى بما ثبت في الحديث وان لم يتواتر وجواز اشتقاق الاسم له من الفعل الثابت له قال ابن عربي تقليب الله تعالى القلوب هو ما خلق فيها من الهم بالحسن والهم بالسوء فلما كان الانسان يحس بترادف الخواطر المتعارضة عليه في قلبه الذي هو عبارة عن تقليب الحق وهذا لا يقدر الانسان على دفعه كان ذلك اكثر دعائه يشير الى سرعة التقلب من الايمان الى الكفر وما تحتها فالهمها فجورها وتقواها وهذا قاله للتشريع والتعليم وفي الحديث انما سمي القلب من تقلبه انما مثل القلب مثل ريشة بالفلاة تعلقت في اصل شجرة يقلبها الريح ظهرا لبطن قال الشاعر وما سمي الانسان الا لنسيه * ولا القلب الا انه يتقلب * وانما خص القلب بالذكر من بين الاعضاء لانه الرئيس الملك والباقي تبع له وفي الحديث القلب ملك وله جنود فاذا صلح الملك صلحت جنوده واذا فسد الملك فسدت جنوده **قوله** صرف جواب للندائين **قوله** نحو رضائك اي جانب طاعتك وجهتها في القاموس النحو الطريق والجهة والرضاء من غير اعتراض على الفعل المراد بلوامع انعام وافضال ويرادفه المحبة والارادة والمشية المترادفة غيرها لانها اعم منها والام فيرلا خص في الصحاح الرضى مقصور مصدر محض والاسم الرضاء ممدود والذي يفهم من القاموس ان الثاني يقصر ايضا وهنا يتعين المد كما هو كذلك في الجميع ليشاكل انبيائك وحاصل المعنى اللهم يا مصرف القلوب من ايمان الى كفر ومن طاعة الى معصية وبالعكس صرف قلوبنا نحو ايمانك وطاعتك **قوله** وصل عطف على قوله صرف بالنسبة الى كونه جواب نداء الاول لا الثاني **قوله اوتي** من الايتاء بمعنى الاعطاء وترك الفاعل للعلم بانه هو الله تعالى لان هذا الفعل لا يصلح الا له تعالى **قوله جوامع الكلم** في المناوي في حديث اعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا هي ملكة يقتدر بها على ايجاز اللفظ مع سعة المعنى بنظم لطيف لا تعقيد فيه يعثر الفكر في طلبه ولا التواء يحار الذهن في فهمه فما من لفظة يسبق فهمها الى الذهن الا ومعناها اسبق اليه وقيل اراد القرآن وقيل اراد الامور الكثيرة التي كانت تكتب في الامور المتقدمة جمعت له في الامر الواحد والامرين فهو الجامع لما تفرق قبل في الرسل من الكمال المخصوص بما لم يعطه احد منهم من المزايا والافضال فما اختص به علمها الفصاحة والبلاغة وفي حديث اعطيت فواتح الكلام وجوامعه اي التي جمعها الله تعالى فيه فكان كلامه جامعا كالقرآن في كونه جامعا

فانه نلقه وفي القاموس في الحديث اوتيت جوامع الكلم اي القرآن وكان يتكلم بجوامع الكلم اي كان كثير المعاني قليل الالفاظ والجوامع جمع جامعة في الكلم جنس لا جمع والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الكلم الجوامع قوله من بين انبيائك اي مخصوصا من بينهم بهذا الانباء قوله بالمعروف عن المنكر المعروف ما عرف حسنه بالشرع والعقل واقتضاه المروة والمنكر ما لا يكون كذلك قوله من آله هم كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ومن بيانية لا تبعيضية قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو كما في جمع الجوامع من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعطفه على الاول من قبيل عطف العام على الخاص قوله وارزاية عطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام قوله واحبائه يحتمل عطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام وان يكون بالعكس وفي البعض احبائه قوله المتبعين وفي البعض المقتفين وهما بمعنى قوله بهم الضمير راجع الى الآمرين والناهين او اليهم والى من والمآل واحد قوله في مصادرهم جمع مصدر بمعنى الرجوع كما في القاموس والصحاح اي في رجوعهم عن المنكرات وتركهم لها قوله ومواردهم جمع مورد بمعنى المجئ والاتيان اي في مجيئهم الى المعروفات واتيانهم بها فالمراد بالمصادر والموارد المنكرات والمعروفات وضميرهم في الموضعين كهو في الاول فيكون فيه اشارة الى ان المتبع بهم انما يكون متبعا بهم اذا وافقهم في معروفهم ومنكرهم بان جعل ما عرفوه معروفا وما انكروه منكرا لا اذا خالفهم فيهما ويحتمل ان يكون فيهما للمتبعين ولما طلب من الله تعالى للنفوس المقدسة والمتبعين بهم رفع الدرجات بالتصليات ناسب ان يطلب منه تعالى للنفوس المدنسة بخلافهم وعدم الاتباع بهم محو الاجرامات عنهم بعدم المأخذة بالعرطات الماضية وتسديد امورهم في الحال والاستقبال بان يرزقهم الاتباع بهم في مصادرهم ومواردهم فقال ربنا اي يا ربنا لا تؤاخذنا اي لا تعاقبنا من اخذه بذنبه مؤاخذة من الاخذ بمعنى العقوبة قوله بالفرطات بفتح الراء جمع فرط بسكونها من فرط في الامر فرطا قصر فيه وضيعه او اسم من الافراط بمعنى التجاوز عن الحد اي بالذنوب والتقصيرات قوله وسدد امورنا اي اجعلها مستقيمة من سدده تسديدا قومه ووفقه للسداد اي الصواب من القول والعمل والسدد الاستقامة كالسداد وانما قال فيما وقع لا تؤاخذ وفيما لم يقع سدد لان المناسب للاول هو الاول وللثاني هو الثاني قوله من الاعتلال والاختلال هما بمعنى وهو خروج الشئ من الصلاح الى الفساد وقوله في الاقوال والاحوال متعلق بهما على سبيل التنازع وفي البعض الافعال بدل الاحوال قوله صحيحات النيات من اضافة الصفة الى الموصوف اي النيات الصحيحة قوله في ابواب الخيرات اي انواعها وطرقها قوله بالحديث المشهور قال الشيخ والمراد بالمشهور هنا المشهور بين الناس لا الاصطلاحي وهو ما يرويه اكثر من ثلثة وذلك الحديث كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بالحمد لله رواه ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انه فان عمل بالحديث المشهور واقتدى بالكتاب الكريم في ابتداء كتابه بالبسملة لكن لم يعمل بالحديث المشهور ولم يقتد بالكتاب الكريم في ابتدائه بالحمدلة اشار الى جوابه بقوله وخصيص كتابه اي في العمل بذلك الحديث والاقتداء بذلك الكتاب باول الباء داخلة على المقصور عليه بالنسبة الى القرينتين اي المتصاحبين بان جعله جزءا اوليا منه وانما يكون جزءا منه اذا كان مكتوبا كسائر اجزائه دون قرينه الثاني ولما كان تخصيصه به ينافي بظاهره باب الاكتفاء اضرب عنه بقوله بل ذكره اي اول القرينتين هو اما بالجر عطف على قوله اول القرينتين واما بالرفع عطف على قوله تخصيص فبل هنا اضرابية لكون معطوفها مفردين وهي في عطف المفردات للاضراب وفي عطف الجمل للانتقال ويحتمل ان يكون انتقالية كما قيل قوله من باب الاكتفاء او من باب الاكتفاء بذكر شئ عن ذكر شئ آخر لدلالة الاول عليه وفيه ان الابتداء بالبسملة والحمدلة من الاحكام الشرعية ولا يجزئ فيها باب الاكتفاء لان الشرع اذا امر بفعل شيئين مثلا لا يحصل الامتثال له ولا يخرج عن عهدته الا بفعلهما كما لا يخفى على من تتبع الاحكام الشرعية وكتبها والمأمور به في الكتب الكثير ولذا قال يغني عن كتبة الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما انه في الالفاظ ونحو الاكل والشرب التلفظ وانما يجزئ في الامور العادية فلا يصح الاستدلال والاستشهاد في الآية قوله ولما وقع اه كانه قيل لم ترك ذكر الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ابتداء كتابه مع ان عادة العلماء جرت بذكرها في ابتداء كتبهم فاجاب بما ذكر وعلل بقوله لان المقصود به التنبيه اه ظاهره ان المقصود الاصلي به هو هذا وفيه انه ليس كذلك بل المقصود به امتثال امر الشارع المرتب عليه الثواب الجزيل قال الجلال المحلي في شرحه على قول جمع الجوامع ونصلي على نبيك محمد منشئ الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة اي الرحمة عليه اخذا من حديث امرنا الله تعالى ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم رواه الشيخان الا صدره ونعو نسلم وليس بهذا الامثل ان يقال المقصود الاصلي ان يقال المقصود الاصلي من فعل نحو الصلاة والزكاة والصوم والصدقة التنبيه على كون فاعلها من المسلمين ولا يخفى ما فيه قوله على ان المص وفي البعض كون بدل ان قوله اذ الظاهر اه جواب عن سؤال كانه قيل كيف يكون وقوع التصنيف في العلم الاسلامي سببا لمعرفة كون المصنف من المسلمين والحال انه يحتمل ان يكون من الكفار اي لا اعتبار للاحتمال مع الظهور قوله فيها اي في بيان قواعدها قوله ينتمي على بناء المعلوم من المزيد اي ينتسب وفي البعض ينمى على بناء المجهول من المجرد اي ينسب قوله واما كون المصنف اه جواب عن سؤال كانه قيل اذا كان المصنف بفتح النون سببا لمعرفة كون المصنف بكسرها من المسلمين فمن اين يعلم كونه من المصنفات الاسلامية حتى يكون سببا له قوله فيعلم من خصوص العلم اه وهو علم التصريف (الذي هو)

تقيكم الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغنى عن كتبه
الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان المقصود به التنبيه على ان
المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما
كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي وقع فيه
التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره فقال العبد المفتقر اي ذو
الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله حيث قال والله
الغني وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله
الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار
صيغة الماضي حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان
كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول واما لم يقل قلت هضما
لنفسه وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل

الذي هي ان لا يجد ما يقع موقعا من كفايته وكان يشتد النكير على من يعتقد خلاف ذلك انتهى واما فيه الفقر فخري وبه افتخر فموضوع وقد صح انه صلى الله تعالى عليه وسلم استعاذ من فتنة الفقر كما استعاذ من فتنة الغنى قوله وهو اي كونه بمعنى المفعول المناسب للافتقار اليه الذي هو مصدر لمجهول من حيث كون كل منهما مبنيين للمفعول ومن حيث ان كل محب مفتقر الى محبوبه ولو جيء الافتقار لكن المناسب المفتقر كونه بمعنى المحب لان اللائق بالمحبوب الافتقار الى المحبة ليسبغ عليه نعمه ولا يرده خائبا بخلاف العكس فان الشيء قد يكون محبوبا بالشيء ولا يكون الشيء الثاني محبوبا للاول قوله لضرورة اي لوجوب تأخر الحكاية اي الاخبار والمعقول الذي هو قال عن المحكي اي عن المخبر عنه والمعقول الذي هو اعلم ان الصرف الى قوله اسعدك الله او الى اخر الكتاب قوله في الواقع اي الخارج اما كان المحكي مؤلفا قبل الحكاية والا ففي الذهن قال الشيخ والمصنف رحمهما الله تعالى الكتابة من قوله اعلم اسعدك الله الى آخر الكتاب ثم الحق باوله قوله اعلم ان الصرف ام العلوم الى قوله نعم المعين ثم الحق به ثانيا قوله قال المفتقر الى قوله واليه وهذا هو المتبادر من كلام الشارح قوله واما لم يقل قلت بدل قال هضما لنفسه فيه انه يحصل به هضم النفس بالطريق الاولى او كان بعد المفتقر الهضم الا ان يراد الهضم اول الوهلة قوله وليمكن التوصيف اي توصيف المص نفسه بالمفتقر لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وفيه تمة

انه يمكن التوصيف على سبيل القطع مع انه المناسب للمقام وليل فيه اشعار بان العبد من المتن قولــه واجراء الاسم عليه اى اجراء
اسمه على نفسه الذى عبرعنه بالمفتقر بان يعطف عليه عطف بيان لان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان وفيــه انه يمكن اجراؤه على
الوصف المقطوع مع انه المناسب للمقام قولــه واختار الفرع اى المفتقر على الاصل اى الفقير مع انه الوارد فى كلام الله تعالى والقادر من صدر
النبوة قولــه اظهار الزيادة احتياجه لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولهذا قالوا ان نحو اشتغل ابلغ من شغل وان قالوا انه بمعناه
قولــه واسم ابويه اى الاب والجد وفيــه اشعار بان المراد بالوالدين بعد الاب والجد والظاهر ان المراد بهما اعم منهما قولــه كيلا اى لئلا
قولــه من تاليفات الاوباش اى المختلطة والمختلطة او الاوباش اصحابها وفى البعض من تاليفات الاوباش اى الاخلاط والسفلة من الناس
الذين قل فكرهم وخف عقلهم فلا انتظام لكلامهم فلا اعتبار بتاليفهم لوقوع الخلط والغلط فيها قولــه بمرور الايام اه انما قيد بذلك لانه
فى زمانه وزمان قربيعنه ينتفى هذا الظن لعلو ذكره واشتهار امره ورفعة حين ذاك وفيــه انه اذا مر الايام وكثر الاعوام ويلى جسمه وخمل
اسمه واسم ابويه ينتفى ذكر اسمائهم هذا الظن كما هو الان عندنا فانا لا نعرف شرف كتابه باسمه واسم ابويه فالمعول عليه هو العلة الثانية

اظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسم ابويه كيلا يظن ان كتابه
قبل التأمل فيه من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا
وليدعوا لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن على بن مسعود ثم دعى
لنفسه ولوالديه بالغفران والامتنان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر
الله له ولوالديه واحسن اليهما اى الى والديه واليه اى الى احمد مقدما نفسه
اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم تعرض على العلم الذى وقع التاليف
فيه فقال مخاطبا بالخطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التصريف
مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لكونه
اخف وموافقا للنحو واصلا وفى قوله ام العلوم اى اصلها تسمية للدال باسم

(interlinear glosses: اى ابيه وجده — لان زيادة الحرف يدل على زيادة المعنى — صلة ذكر — جمع عام — اى الكثرة — اى نبها — اى اتخذ — حال من فاعل دعى — اى احمد — اى ايراد التعرض — اى علم الصرف — حال من فاعل قال — تكملة — اى التصريف — اى الصيغ — فى الوزن — فى كونه ثلثة احرف — اى الالفاظ)

قولــه فيتخذ على بناء المفعول منسوب الى الظهر بالكسر
ظهريا بكسر الظاء وراء الظهر بحيث لا يعبأ به
بعقبها اى يجعل وراء الظهر قولــه فعطفه هذا ناظر
ولا يلتفت اليه فقط قولــه ثم ذكر اه عطف
الى ذكر اسمه فيكون فى حيز الفاء هذا ناظر الى
على قوله عطفه قولــه والامتنان عطف
ذكر اسمه واسم ابويه قولــه كما هو اللائق باهل
العام على الخاص قولــه اى الا ينبغى نفسه
الايمان فان اللائق بالمؤمنين عند الدعاء بالغفران
ووالديه بل واخوانه المؤمنين وامّا الكافر فدعاؤه
والامتنان فى جميع الاوقات الا فى ضلال
واما بعد موتهما فدعاؤه فيه تطل لان الدعاء بالغفران
هباء منثور وفيه تطل مبنى على مذهب
والامتنان لائق بالفاسق فمنهم قولــه ولوالديه اراد
اعتناء بما هذه منه قولــه والجدات لكن كلام
بهما الاب والام والاجداد والجدات لكن كلام
الشارح قبل يشعر بان المراد بهما الاب والجد فقط
فقط قولــه ثم تعرض اى تصدى عداه تعرض
بعلى لتضمينه معنى الثناء وانما كان العلم مبنيا
عليه قولــه بالخطاب العام لان علم العرف
هنا عام مع ان اصله ان يكون لمعين عالم
مرغب فيه ولا يخص به عالم دون عالم
فلا يخص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل

كل من يتأتى منه العلم فله مدخل فى هذا الخطاب قولــه لعلم اى لقواعد ومسائل قولــه احوال ابنية الكلم
الحال والبناء والكلمة متغايرات فنحو ضرب باعتبار انه لفظ وضع لمعنى مفرد كلمة وباعتبار انه على ثلثة احرف مع حركات
معينة بناء وباعتبار انه ماض حال وقس فظهر من هذا ان الاضافتين لاميتان قولــه التى ليست باعراب فى المناهج
اعترض على التعريف بانه جامع لخروج بحث التصريف عن اصول يعرف بها نفس الابنية كالماضى والمضارع والمصدر واحكام
لا تتعلق بالابنية ولا باحوالها كالوقف والقلب والادغام والتخفيف اذا كانت فى الحرف الاخير اولا تعتبرها لانه فى بناء الكلمة
واجيب عن الاول بان المذكورات فيه احوال للابنية مثلا اذا قلت طلب ماض فطلب بناء وماض حال عارض له كالقلب لعارض
فالمراد بالمذكورات مفهوماتها لا ما صدقاتها وعن الثانى بانا لا نسلم ان احوال الحرف الاخير ليست احوال الابنية اذ احوال
بعض الشئ احوال لذلك الشئ وبذلك سقط ما قيل انه لا حاجة لقوله التى ليست باعراب بناء على انه لا يعتبر فى بناء الكلمة حالات الحرف الاخير
قولــه وموافقا للنحو الذى هو زوجه فى الوزن لكون كل منهما ثلاثيا ساكن الوسط قولــه ام العلوم اى العلوم التى سواه لئلا يلزم
كون الشئ اما لنفسه ويحتمل ان يعم قولــه اى اصلها فيه انه يأباه قولــه تسمية بالام اه لان الام جاء فى اللغة بمعنى الاصل
فى القاموس والصحاح ام كل شئ اصله ويأباه ايضا مقابلة الاب فالصواب ان يقول اى والدتها اللهم الا ان تراد بالاصل قولــه
تسمية للدال اى الكلمات والالفاظ كما يدل عليه قوله يدل الكلمات اه وقوله يصلح الالفاظ اه باسم المدلول اى العلوم
التى هى معانى ومدلولات الكلمات والالفاظ عادة وفيــه انه خلاف الظاهر المتبادر من الكلام ولا يجوز العدول عن الظاهر
الا لوجود المقتضى ولا وجود له هنا فالحق ان يبقى الكلام على اصله والعلوم على معناه الحقيقى ومعنى كون الصرف
ام العلوم انها محتاجة اليه اشد الاحتياج كاحتياج الاولاد الى امها بسبب انه يصلح الفاظها الدالة عليها
المستعملة فى تحصيلها عادة من اولها واخرها ووسطها بخلاف النحو فانه يصلحها

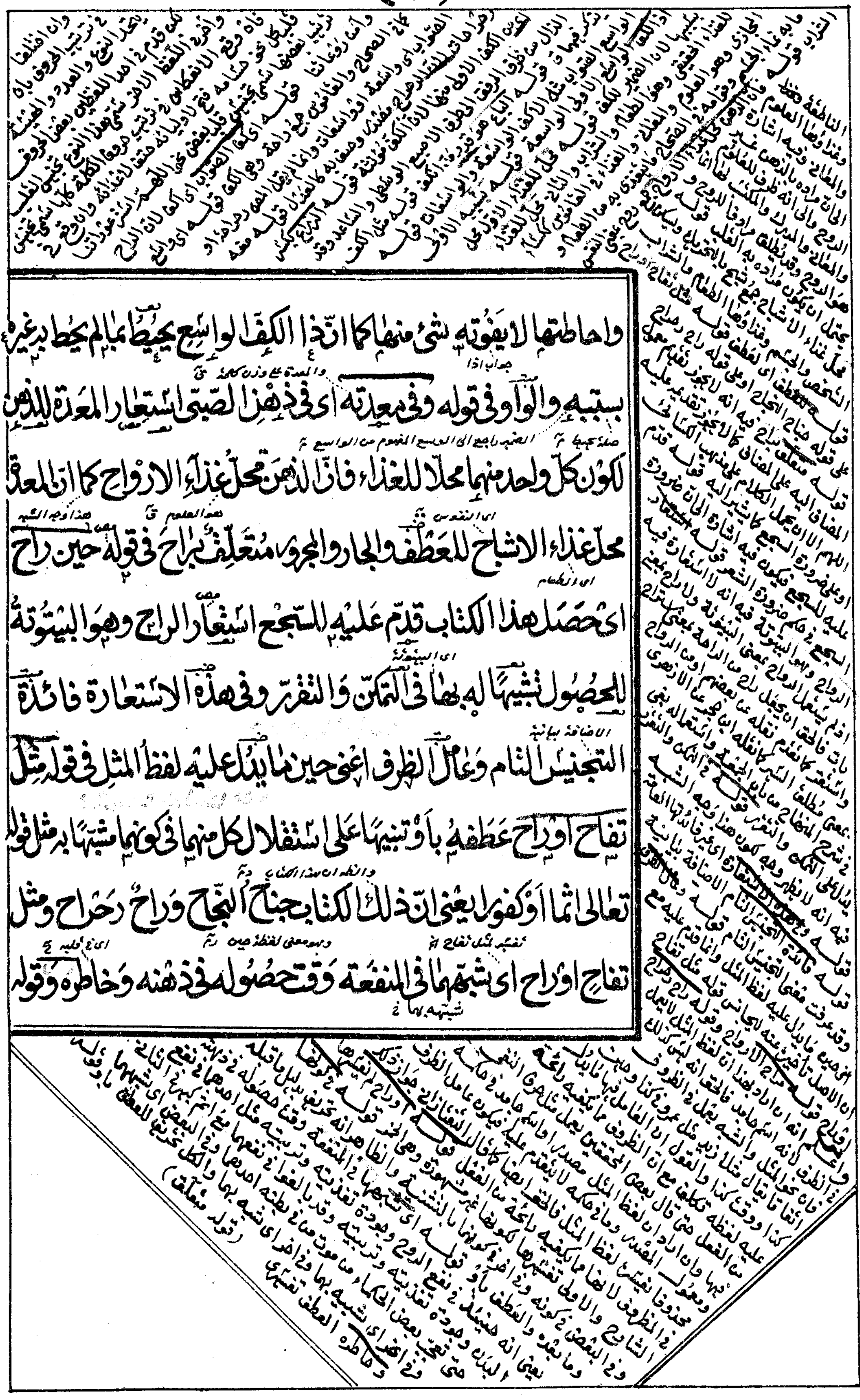
تمة

المدلول شبهه بالام من حيث الولادة كما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا
العلم يلد الكلمات التي هي ادلى العلوم وقوالبها فلما اختلج في صدر السائل
ماذا ابوها بينه بقوله والنحو هو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث
الاعراب والبناء ابوها اى مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح
فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية
العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله
تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل
على فالق الاصباح لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل
مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اى المدريات اى في المعقولات دارها
اى عاقلوا الصرف وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اى يضل في الروايات
جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى اى في المرويات اى في المنقولات عاروها اى
العريانون من ثيابها العرى كناية عن الجهل ولهذا اعداه بنفسه وانما قال في الدرايات
يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ

وكذا سائر العلوم فلذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة (كلشرح)

وان كان متعسّرا الا انه لاشك فى انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية
فانه بدونها متعذر قال الزمخشرى لايجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها
وكلامها وعلمى تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية بيّن لايدفع ومكشوف
لايتقنع فاذا لاشك ان محصّلها العارى عنها يضل فى سلوكه ولا يهتدى
الى المطلوب فافتقار الرواية اليه اشد من افتقار الدرايات واذا كان
الحال على هذا المنوال فجمعت اى فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء
لشرط محذوف كما قررناه فلا يصح بدون قد وذا ليس فى اللفظ فلابد
من تقديره وهذا كثير فى كلامه وعليك بالتنبيه له فى مقامه ويحتمل ان يكون
الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك
اردت جمع الكتاب فيه فجمعت الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء
المقدر فيه اى فى الصرف كتابا موسوما اى معلما فان الاسم علامة
المسمى بمراح اى محل راحة الارواح جمع روح بمعنى النفس وقوله وهو اى
ذلك الكتاب مبتداء وقوله للصبى خصّصه بالذكر بناء على الاغلب

ومراعاة لمراعاة النظير حال من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اى
الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة اعنى المبتداء والخبر حال من
كتابا استعار الجناح للكتاب لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجح من
قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس فى الصبى استعارة مصرحة اذ المراد به معناه
الحقيقى بل مكنية هى تشبيهه بالطير فى طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها
والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة المكنية اذ لا يوجب
ان يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم
من كلام صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفى استعارة
الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب بعض بالنجاح وقوله وراح اى كف راح
اى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول
والاحاطة وعدم فوات شئ منه مثل طول الذراع وبسط الباع اى هذا
الكتاب للصبى مثل الكف الواسع اذ جعله وسيلة لاخذ العلوم



واحاطتها لا يفوته شئ منها كما ان اذا الكف الواسع يحيط بما لم يحيط بغيره بسببه والواو فى قوله وفى معدته اى فى ذهن الصبى استعار المعدة للذهن لكون كل واحد منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح فى قوله حين راح اى حصل هذا الكتاب قدم عليه السجع استعار الراح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها فى التمكن والتقرر وفى هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعنى حين ما يدل عليه لفظ المثل فى قوله مثل تفاح اوراح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما فى كونهما مشبها به مثل قوله تعالى اثما او كفورا يعنى ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح اوراح اى شبههما فى المنفعة وقت حصوله فى ذهنه وخاطره وقوله

بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه

وقوله عما يصم اى يعيب متعلق باعتصم واستعين فى جميع المهمات وقوله هو

اى الله تعالى مخصوص بالمدح الذى فى قوله نعم المولى اى الناصر وهو نعم المعين

لما ختم كلامه فى ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ان يبين لكتاب المجموع

فى الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا للذهن المخاطب وترغيبا

له فى استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تنشيطا له وليتفأل

بالاسعاد فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول

اعلم قوله ان الصرف اى المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه حال ارادته

لتحصيله محتاج اليه ففى الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث

اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددى فى معرفة

الاوزان اى الموزونات الجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل

الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اى انواع الموزونات فما ظنك بغيره
وما يقال من ان العالم بالفعل يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشئ
بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لا يقال في متعارف
اللغة لمن حصل له المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا
حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح
والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه
الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تعالى في تضاعيف
مباحثها وكما ان الصرفي يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب
كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق اى اخراج تسعة اشياء من كل
مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة

الاشياء مشتق من الفعل قوله او بدونها كاشتقاق الماضي منه فيكون المراد بالاشتقاق اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة والحق الظاهر من كلامهم ان الاشتقاق في اصطلاح البصريين ليس الا ما هو بالذات لا الاعم وان جرى عليه الشارح تبعا لبعضهم ولهذا قال الشيخ علي الشبراملسي في حاشيته على شرح محمد الرملي على المنهاج ثم ما ذكر من جعله من وهم مبني على ان الصفة مشتقة من الفعل وهو راى والصحيح انها مشتقة من المصدر كالفعل وعليه فيمكن تقدير مضاف في الكلام اى من مصدره رحم فلا يكون مخالفا للمختار انتهى واما قولهم اشتق المستقبل من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول ونحوها من المضارع فليس المراد بالاشتقاق فيه معناه الاصطلاحي بل المراد به معناه اللغوي كما اشار اليه الشارح وغيره في بحث المستقبل وغيره في غيره ايضا وانما قالوا كذلك لمجرد الاقربية الى الضبط ولو كان المراد بالاشتقاق ما هو الاعم لم يكن بين الجمهور والسيد الذاهب الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقات من الفعل والفعل مشتق من المصدر خلاف قوله وجعله العطف تفسيري اشار به الى ان كسر ماخوذ من كسر الطير جناحه اذا ضمها للوقوع ولا يخفى حسن موقع فكسرته بعد قوله للصبي جناح النجاح كان قال فكسرت الجناح وفي البعض جعلته قوله مشتملا اشار به الى ان تعديته كسر بعلي لتضمنه معنى الاشتمال قوله بسياق كلامه اى لقوله الى سبعة ابواب وقوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر قوله معرفة هيئات المفردات اى التي هي علم الصرف
(قوله بمعرفة نسبة بعضها الى بعض) ١٢

منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسماء الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والالة واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته
اي الكتاب وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك
الانواع وكان المناسب بسياق كلامه ان يقال على ثمانية ابواب احدها
في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة
نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق
جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو
علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ابواب ادرجه في تلك الابواب
ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوائل اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا

الباب الاول

من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان
بناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان
ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها



لسائرها قدّم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرّفه فقال

الصحيح واعاد المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان

المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال

ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح

في اصطلاح اهل الصرف هو البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام

من فعل حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا

تضعيف اي حرفان من جنس واحد وليس فيها همزة فيدخل فيه نحو ضرب

اذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء

وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة

ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه

فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو قول وضارب ويضرب ومضروب

واختص الفاء والعين واللام من حروف المباني للوزن والمعيار

حتى تكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي

هي المخارج الكلية شئ اي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل الوزن

ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال

وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه

مرجح على نحو جعل يجعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو علم واما اذا

طلب المرجح على نحو عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل

من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل الوزن واحتاج

الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو

ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح كونه وزنا لعلم وحسن

ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي

نحو فعللل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر

اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر وما وقع من تعريف الصحيح وما

وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا

فقولنا اى معقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا

الفن اى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة

المذكورة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اى المصدر المصطلح عليه كضرب

اصل للفعل المصطلح معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله لان صيغة

المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل

ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر مجهول

واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا في جنس آخر من العمل

وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى عند البصريين

من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق لان مفهومه

اى مفهوم المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اى المعنى الذي يفهم منه بحسب

الوضع متعدد وكل واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فليس بحسبه لدلالته

اى لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان اى زمان ذلك الحدث

من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني

المصدر يكون قبل ما يدل على المتعدد اعني الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون

المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متاخرا واذا كان المصدر اصلا

للافعال في الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال

من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وان لم تكن العلة

موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه اي المصدر اسم لصدق تعريفه

عليه والاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض

من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم

لان التركيب من الفعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه

اصل والمحتاج فرع وفيه ايضا نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب

لا يستلزم التقدم في الوضع والكلام فيه او نقول ايضا اي كالدليلين الاولين

في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق انه يقال له اي يطلق على

ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب المصدر اي هذا الاسم لان هذه



الاشياء التسعة المذكورة يصدر عنه اي يصدق عليه المصدر فان معنى
المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما يسمى باسم المصدر لكونه موضع صدور
ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح
فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور وان يكون بمعنى
الصادر كالمجاز بمعنى الجائز وان يكون بمعنى المصدور به كضرب الامير بمعنى
مضروبه ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم
ان يقولوا كل فرع يصاغ من كل اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع
زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة الثلثة التي هي الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك زيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بحروفه
على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان ولو وقع ذكر الاشتقاق
على انه قيد في الحكم باصالة المصدر او الفعل واثباتها الذي هو المقصود

الاصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع ثم انه عرفه
اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد منه في محل النزاع ثالثا
على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة احد المتخاصمين ولم يبادر
اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه الا انه
قدمها على ذكر مذهب الاخر وادلته اشارة الى احقية مذهب الفريق الاول عليه
كما نبه عليها بقوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر وتنبيه عليه
ايضا بقوله الافعال التي تشتق من المصدر وكانه جعله حكما منقطعا عليه
لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به ثم فرغ عنه شرع خلافا فذكره
الاشتقاق في اللغة اخذ شيء من شيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة
باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع
احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه
من حيث انه يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار
العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب

مَعْناه وَاَمّا تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى علمك على ان تجد من

افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول ثان لتجد ومفعوله

الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ اى تركيب حروفه الاصول

فان حروف الزيادة كما في الاستجاء والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو

قعد وجلس والمعنى احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب

وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب

في اللفظ لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود

من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتعين

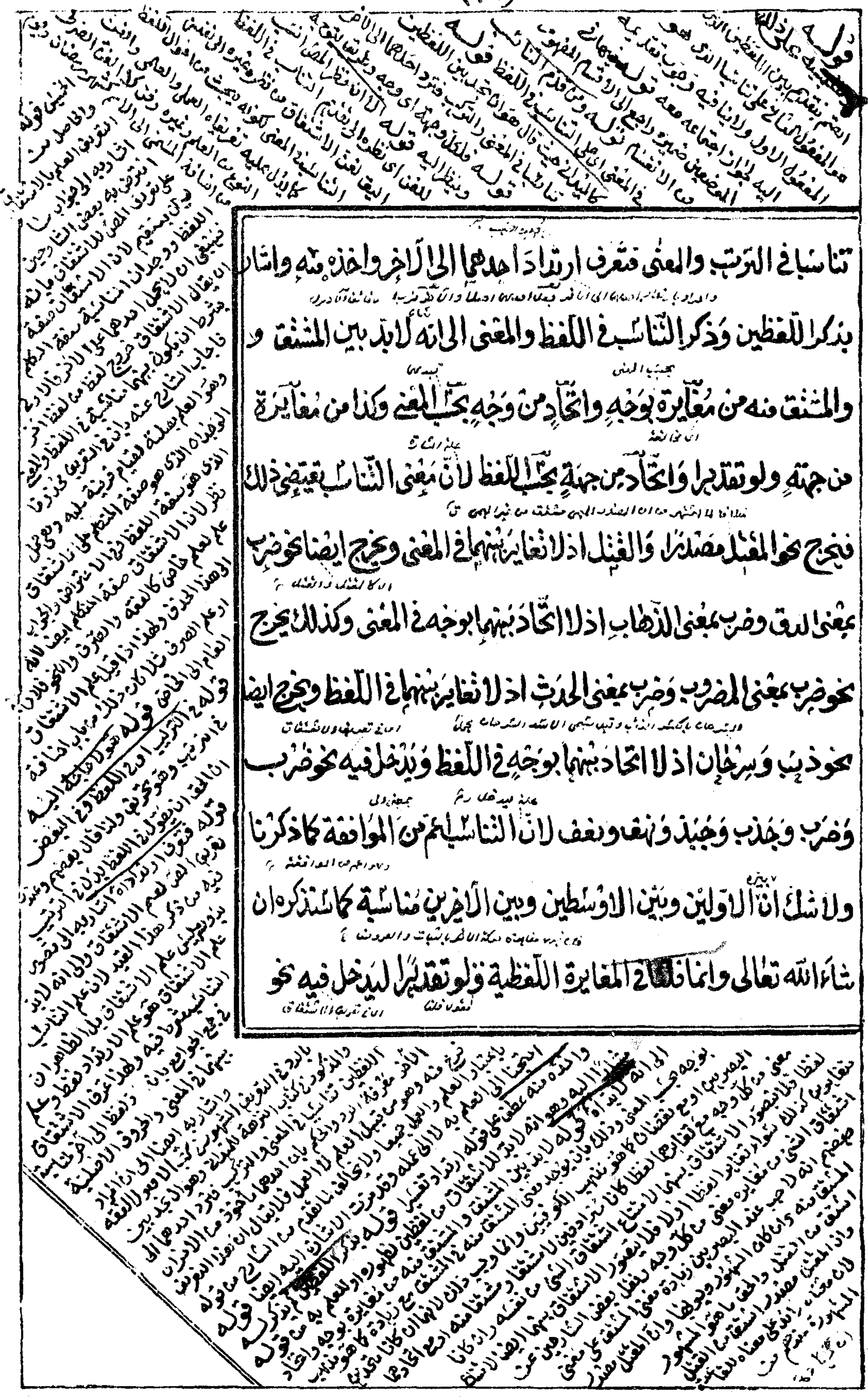
بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض

فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله ومن

قدم التناسب في المعنى كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى ولكل

وجهة الا ان نظر المصنف انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق

بقرينة حمل الوجدان عليه وكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين



تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه واشار

بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لابد بين المشتق و

والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد من وجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة

من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك

فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب

بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذا لا يخرج

نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما في اللفظ ويخرج ايضا

نحو ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه نحو ضرب

وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا

ولا شك ان الاولين وبين الاوسطين وبين الآخرين مناسبة كما سنذكره ان

شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو

الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاول كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف ايضا ولهذا اسقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال فهو اي الاشتقاق المعرف به ثلثة انواع احدها صغير وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين تناسب اي توافق في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا وثانيها اشتقاق كبير فهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب

سواء كان مع الموافقة في الحروف نحو اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان
في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة في الحروف نحو ثلم من الثلب والاول
الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وثانيهما
اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى فان التناسب في المخرج
تناسب في الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب
والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبهما في المخرج ظاهر اذ العين والهاء
كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف
مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق بسبب قلة العمل
وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير
في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف في المخرج فهو
اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها
شرع ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد من الاشتقاق المذكور هنا



اى فى قوله وهو اصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل

مصدر هو اشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان

هو المراد لان النزاع انما هو فى الاصالة فى هذا الاشتقاق ولما فرغ من

بيان مذهب الفريق الاول وتقرير دلائلهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق

شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال الكوفيون ينبغى ان يكون الفعل اصلا

للمصدر لان اعلاله اى اعلال الفعل مدار اى سبب لاعلال المصدر وجودا اى

من جهة الوجود اى ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر وعدما

اى من جهة العدم اى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران

ترتب الشئ على ما له صلوح العلية ويسمى الشئ الاول المترتب الدائر والشئ

الثانى المرتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا

ففى مثل يعد اصله يوعد عدة هى مصدر يعد اصله وعدة فلما حذف

الواو من يعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وان لم توجد فيها تلك

العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل

الثاني وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل

مدار الاعلال المصدر عدما ففي مثل يوجل وجلا وقام قواما فلما لم يعل

الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومدارية اى مدارية الفعل من جهة

الاعلال للمصدر لا شك في انها تدل على اصالته اى اصالة الفعل للمصدر

وايضا اى كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل

به اى المصدر نحو ضربت ضربا. فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكون

لا يكون مؤكدا له وهو اى هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير الفعل

لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان

ضربت الثاني مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع دون

المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اى للمصدر اسم هو مصدر لكونه

اى المصدر مصدورا به اى مخرجا عن الفعل وله نظائر في كلامهم كما قالوا

في الماء مشرب عذب اى لذيذ وفي الفرس مركب فاره اى حاذق في المشي لا يتعب

راكبه اى مرادهم بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين في جوابهم

اى فى الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذى هو العمدة اعلال المصدر اذا اعل
فعله انما هو للمشاكلة اى للموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المناسبة
بينهما فى اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر
نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة
فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد اصله توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف
الهمزة فى تكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على
الاصالة فى الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه
وقلنا ايضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت
ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد تاكيد المصدر الذى
هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة
تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا لفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين

تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تاكيداً للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت

ضربت على ان المصدر وقع تاكيداً للفعل نقول المؤكدية بفتح الكاف لاتدل

على الاصالة في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد فانه

الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق

الشيء من نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق ولا محذور في ان يكون

الشيء متقدما على الشيء في الاشتقاق واصلا له فيه ومتأخرا عنه في الاعلال

وفرعاً عليه فيه للمشاكلة كما ان الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه

في العمل كما يجيء ان شاء الله وقلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب

عذب ومركب فاره ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع

لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب

مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ

المصدر ايضا حقيقة في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور به بل

ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب وكما ان هذا من المجاز اما من المجاز

اللغوي بأن اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال الذي هو الماء
لأن الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب أو من المجاز العقلي بأن اريد
بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما
بما هما له اعني الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما
في المفرد بأن يطلق اسم المحل الذي هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء
والفرس واما في النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب
اليهما العذوبة والفروهة مجازا لملابستهما لما هما له اعني الماء والفرس
وحاصل الجواب ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما
على تقدير كون المجاز في النسبة فلان المشرب والمركب على معناهما الحقيقي الذي هو
محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور
وهو حجة عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه لا يلزم
من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن
له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله

المجاز العقلي اسناد الفعل او شبهه الى غير ما هو له

وبل للانتقال من غرض الى آخر بدون ابطال الاول

فيه فيجري احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور به مجازا مع
قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل في معناه الحقيقي الذي هو محل الصدور
مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على ان تشبيه كون
المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب
تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب و
المركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على
المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به
اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا
في الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى الصادر نحو قعدت
مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر الذي هو لفظ الصدور بمعنى الفاعل
اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل في
المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى
ان الاولى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع

في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقديمين من الآخر وايضا

ينتقض بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل

قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة المخالفة جرى على عادتهم

في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي المجرد كثير مختلف

وعند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه يرتقي الى اثنين وثلاثين بابا اي بناء

وضبطه ان يقال عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة

شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو

قتل وفسق وشغل وان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف

فقط او الف ونون وعلى التقادير الثلثة فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم

فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي رحمة ونشدة وكدرة ودعوى

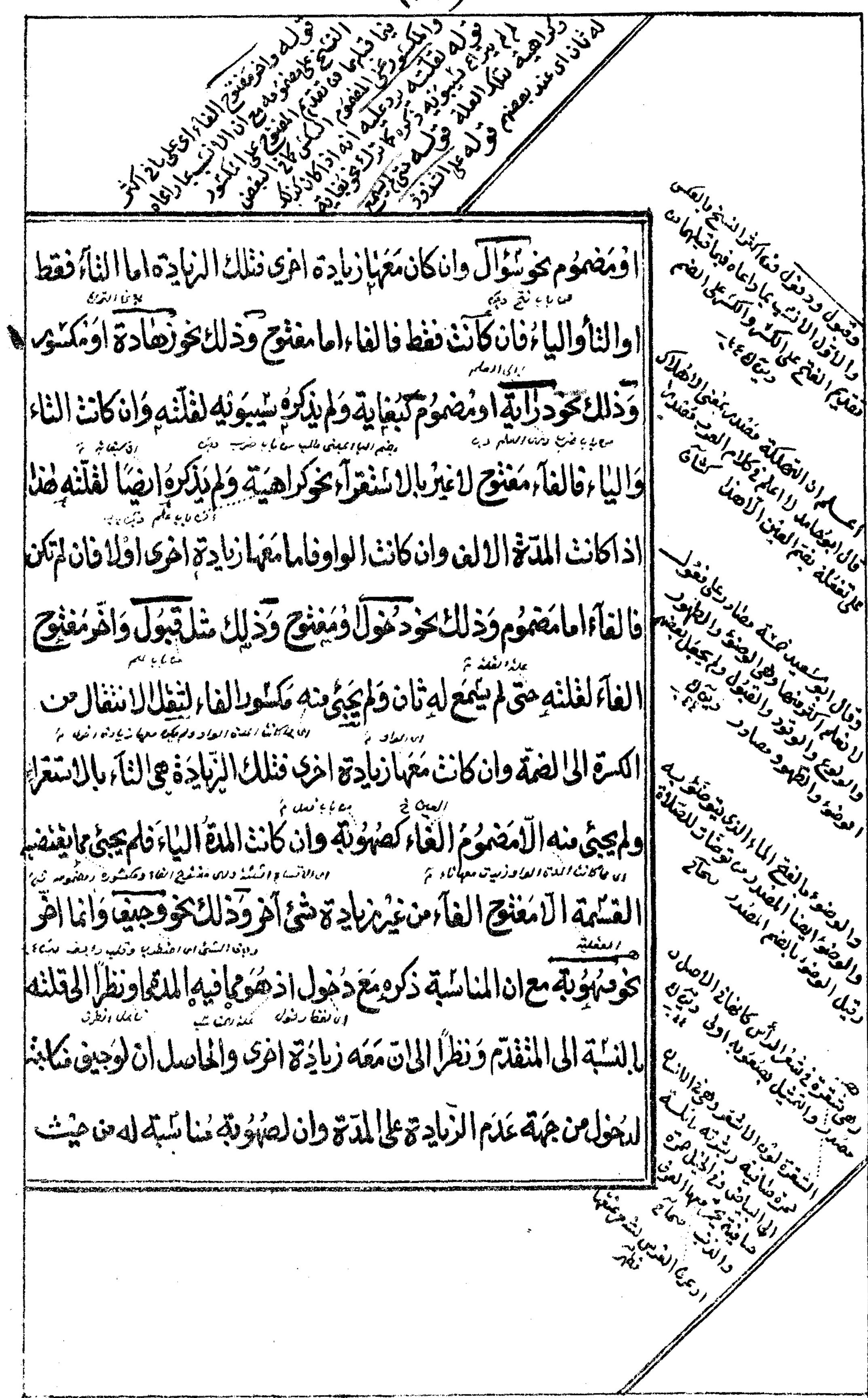
وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران واردف ذلك بقوله ونزوان

لان المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء

فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الف ونون هذا اذا كا

العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء اولا فان كان
الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه
اما مفتوح وذلك نحو طلب ومكسور وذلك نحو حنق ولم يجئ مضموم العين
منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي
الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة وذلك نحو صغر وان كان
مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة
الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى وان كان الاول فالزائد فيه اما
ان يكون تاء التأنيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح
نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء
وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء فان كانت فيه مدة فهي
اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى اولا
فان لم تكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو صراف

قوله سرقة مصدر باب ضرب يضرب وفي الصحاح السرق والسرقة بفتح الراء وكسرها فيهما والاسم السرق والسرقة



او مضموم نحو سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط
او التاء والياء فان كانت فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور
وذلك نحو دراية او مضموم كبغاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء
والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا لقلته هذا
اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن
فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر مفتوح
الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من
الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء
ولم يجئ منه الا المضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه
القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر وذلك نحو وجيف وانما اخر
نحو صهوبة مع ان المناسبة ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة او نظرا الى قلته
بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة
لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث

[illegible] ان المدة واو ونحو وجيف بالكسرة بالنسبة الى الصهوبة نقدم

وان كان فيه ميم زائدة لا تكون الامفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شئ

آخر اولا وعلى الثلث فالعين اما مفتوح او مكسور وذلك نحو مدخل ومرجع على

الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما

الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا لمجيء المصدر

على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء والعين

اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي

مع غير الميمي مع ان الاول قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان للميمي ايضا مرتبة

من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية

مصادر الثلاثي المجرد كما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه ليس مثله

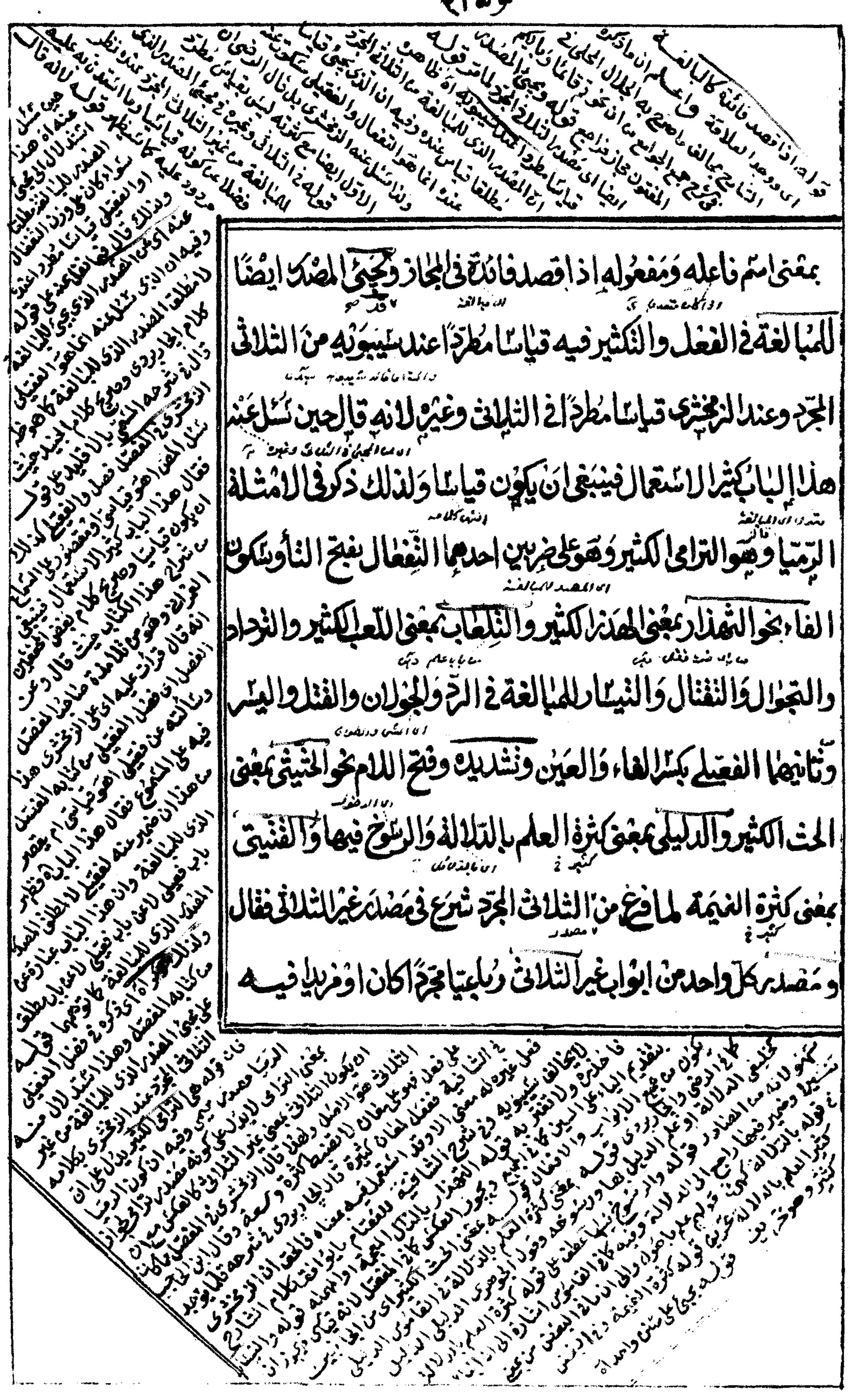
حيث ذكره بعده ولم يخلطه به ويجيء اي المصدر على وزن اسمي الفاعل

والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول

فالاول نحو قمت قائما اي قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام اي خروجا



وقوله كفى بالتأى من اسمآء كاف ومنه أفضل فاضلة اى افضالا أوعافاهم
الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى عقبا وقوله
تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة
اى كذب والدالة اى الدلالة بمعنى الغنج و[illegible] الثانى نحو قوله تعالى بأيكم
المفتون اى الفتنة اذا كان البآء غير زائدة واما اذا كان زائدا فهو بمعنى
المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى الى يسره والى عسره والمرفوع
والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه
المكروهة والمصدوقة والمحلوفة اى الكراهة والصدق والحلف واعلم
ان استعمال وزن اسمى الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه
حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجئ على وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل
فى معنى المصدر اسمى الفاعل الخ ولذلك تقصر على السماع بخلاف استعمال وزن
المصدر فى معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى العادل ونسج اليمن
بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر



بمعنى اسم فاعله ومفعوله اذا قصد فائدة فى المجاز ويجيئ المصدر ايضا
للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثى
المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لانه قال حين سئل عن
هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة
الرميا وهو الترامى الكثير وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون
الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد
والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير
وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى
الحث الكثير والدليلى بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى
بمعنى كثرة النميمة لما فرغ من الثلاثى المجرد شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال
ومصدر كل واحد من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه

او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمي يجيء على سنن اى
طريق واحد اى على حدة ولم يبين ابنية مصادر كل من تلك الابواب اعتمادا
على بيان امثلتها في غير الرباعي المجرد واما فيه فطردا للباب الا في كلم يجيء المصدر
كلاما على وزن فعالا بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن فانه قياس
لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء وفي التنزيل
وكذبوا باياتنا كذابا والا في قاتل يجيء قتالا بكسر القاف وتخفيف العين
وقيتالا بالياء على لغة من قال في كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه
في قتالا كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتالا ولذلك قيل
ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف
قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكي حيث جعل الياء اشباع كسرة القاف
والا في تحمل يجيء تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما
فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والا في زلزل
يجيء زلزالا بفتح الاول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي المجرد فتح الفاء

وكسرها قياسا مطردا الثقل المضاعف بخلاف الصحيح فانه بالكسر لاغير

الا ان الكسر افصح لانه اصله ولما فرغ من بيان ابنية الاصل الذي

هو المصدر شرع في بيان ابنية الفرع الذي هو الفعل فقال الافعال التي تشتق

على صيغة المبني للمفعول اي تؤخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية

للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر ولما لم يقل كجمهور الجمهور اشارة

الى انه الحق فكانه لاخلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا وتستعمل اه

احترازا عن باب تفعل تفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر

الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية

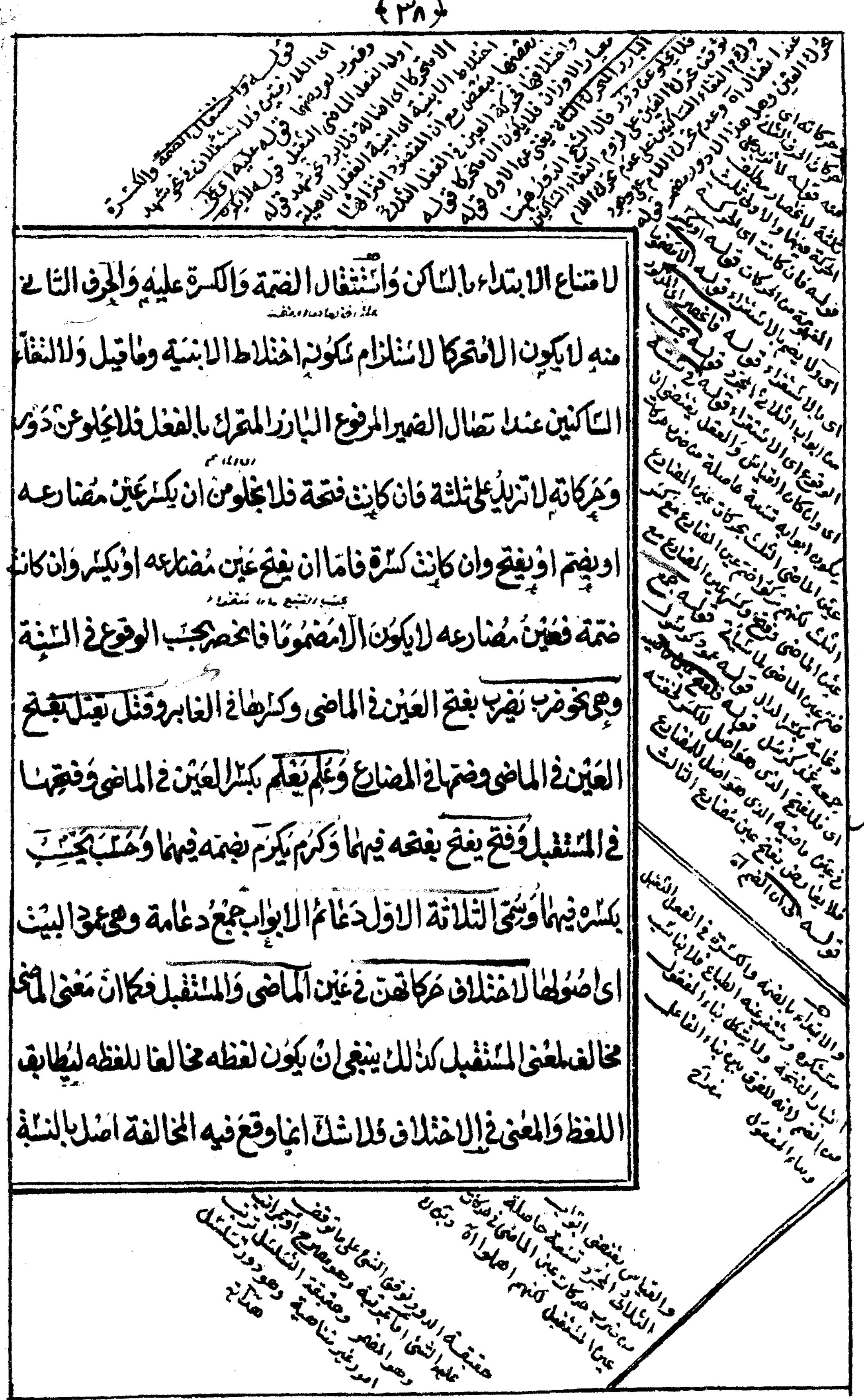
بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها غالبا لعادة انه هو الله تعالى

تركه المص وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا للمبني للفاعل لان الاول

معلول للثاني والغرض ذكر الاصول تركه فقال وهي ثلثة وثلثون بابا ستة

منها كائن للثلاثي المجرد والا فله سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدم

الطبعي ووجه ضبطه ان الماضيه ثلثة ابنية لان اوله لايكون الا مفتوحا



لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة عليه والحرف الثاني
منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء
الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دور
وحركاته لا تزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه
او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت
ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع في الستة
وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر وقتل يقتل بفتح
العين في الماضي وضمها في المضارع وعلم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحها
في المستقبل وفتح يفتح بفتحه فيهما وكرم يكرم بضمه فيهما وحسب يحسب
بكسره فيهما ويسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب جمع دعامة وهي عمود البيت
اي اصولها لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي
مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليطابق
اللفظ والمعنى في الاختلاف ولا شك انما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة

الى غيره وكثرتهن اى ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة

فتكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة الآخر واما تقديم بعض

الثلاثة الاول على بعضها فلان الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة

الفتحة للكسرة اكثر من مخالفة الفتحة للضمة لان الفتحة علوى والكسر

سفلى والضم بينهما كما يشهد به الوجدان واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح

عين ماضيه ومن قدم الثاني على الاول نظر الى ان الضم علوى وانه اقوى

او قصد التدريج في النزول من العلو الى السفل الذى هو الاصل لخفته

فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض آخر على بعضها فلفتح عين الاول في

الماضى والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثاني واما تقديم الثاني

على الثالث فلان النظر الى ان الضم فوقانى وقوى والى ان استعماله اكثر

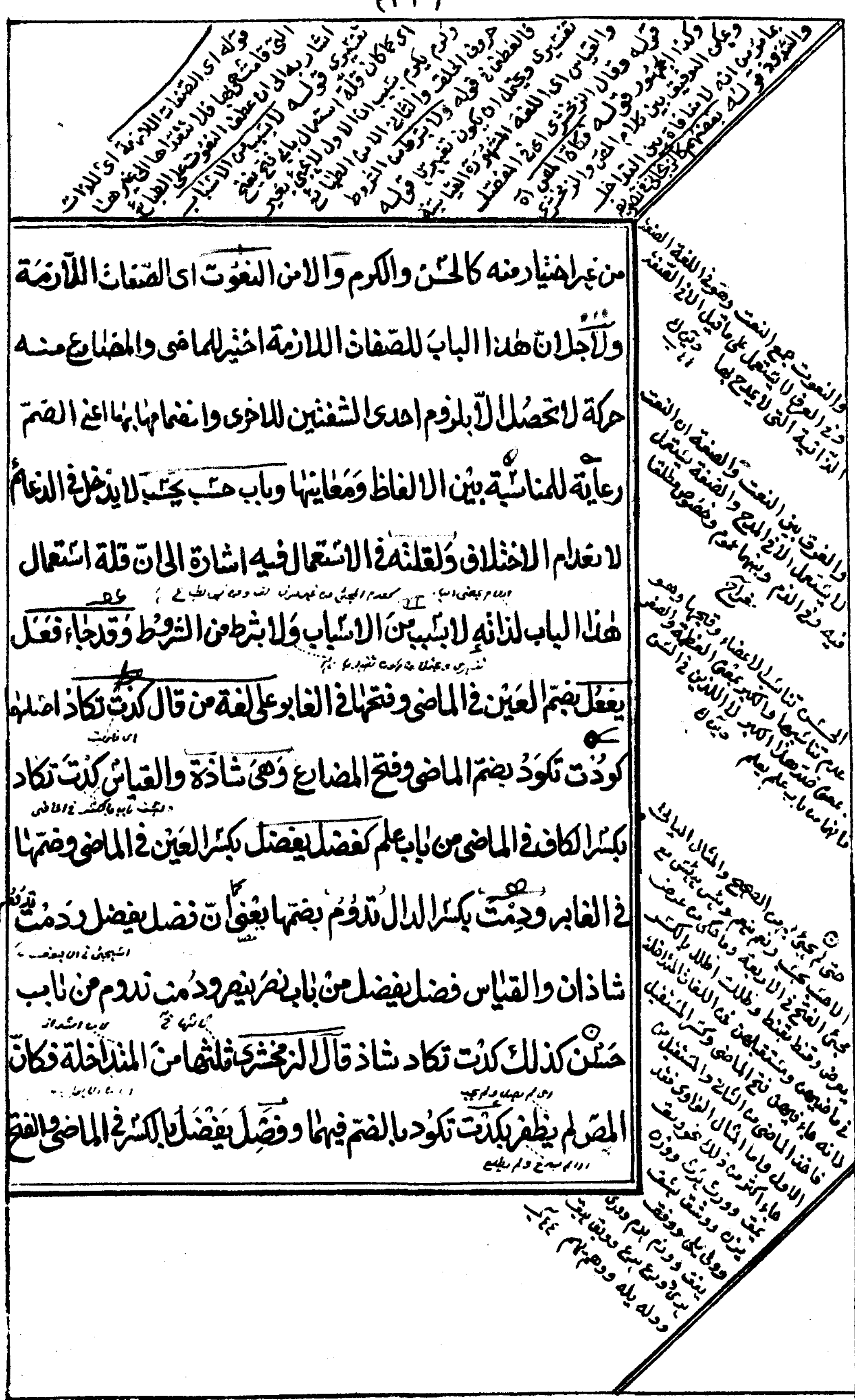
بالنسبة الى الثالث واما لم يجئ منه مكسور العين في الماضى ومضموم العين

في المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجئ منه مضموم

في الماضى ومفتوح العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج

في الانتقال من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين
الضم الثابت والكسر الضروري ولما كانت سبب دخول الابواب الثلثة الاول
في الدعائم امرين اختلاف الحركة وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما فقط
كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة الاخر فيها انما هو
لانتفاء الامرين معا في نفس الامر لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض
لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما
جميعا ولما كان انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال
وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي
والمستقبل ولعدم مجيئه اي مجيء باب فتح يفتح بغير حروف الحلق عينا او لاما
والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليتقاوم خفة فتح العين
ثقلة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا او فاء لزوال
ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع
ولما لم يجئ بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى

يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لف وقوله
فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشر على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها
في الغابر لغتان فاخذ الماضي من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن
يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح يفتح وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ
وان ابى يأبى من الشواذ الثابتة عن الواضع فهي في حكم المستثنيات فكانه
قال القياس كذلك الا في هذه الصورة فلا نقض وقلى يقلى وبقي يبقى وقلى
يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع في الكل من غير حرف الحلق فلغات قبلة
طي وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين
في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي
قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف ويابكرم يكرم لا يدخل في
الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجيء
الا من الطبائع اي الافعال الطبيعية اي الغريزية التي جبل القائل عليها



من غير اختيار منه كالحسن والكرم والامن النعوت اى الصفات اللازمة
ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير لماضى والمضارع منه
حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها اعنى الضم
رعاية للمناسبة بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل فى الدعائم
لانعدام الاختلاف ولقلته فى الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال
هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل
يفعل بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها
كودت تكود بضم الماضى وفتح المضارع وهى شاذة والقياس كدت تكاد
بكسر الكاف فى الماضى من باب علم كفضل يفضل بكسر العين فى الماضى وضمها
فى الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعنى ان فضل يفضل ودمت تدوم
شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ينصر ودمت تدوم من باب
حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشرى ثلثها من المتداخلة فكان
المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر فى الماضى والفتح

في الغابر وقد ثمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها

واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا الى ان الثلاثي

المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما

والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة

والفرعية بينهما فقال واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي اى المتفرعة عليه اما بزيادة

حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزائد

على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان

على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة

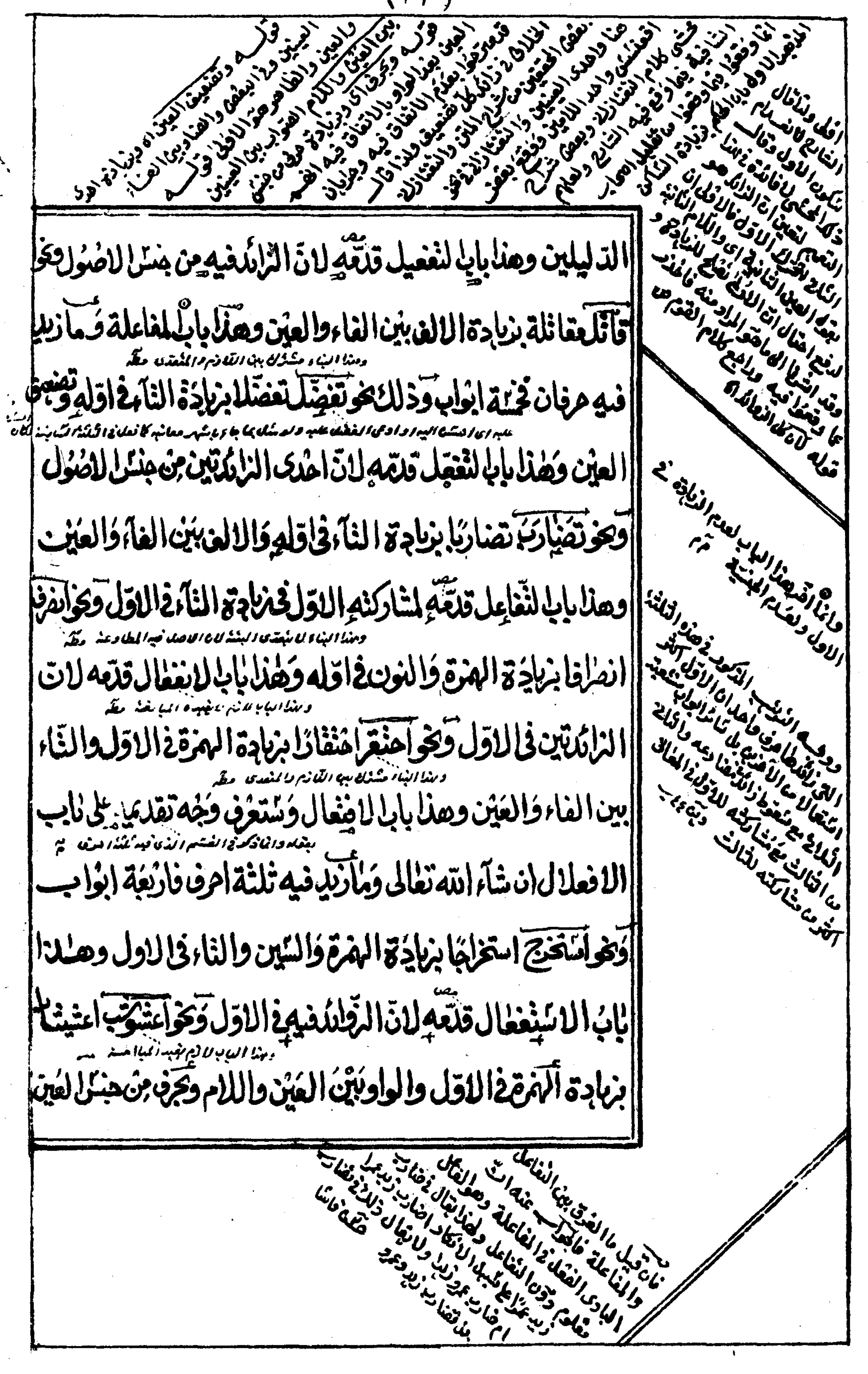
ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت

في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم ينعكس لثقل الجمع وخفة

الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة فيه في الاول ونحو قطع تقطيعا

بتضعيف العين قيل الزائد هو الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى

وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لنقله



الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزائد فيه من جنس الاصول ونحو

قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد

فيه حرفان فخمسة ابواب وذلك نحو تفضّل تفضّلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف

العين وهذا باب التفعّل قدمه لان احدى الزائدتين من جنس الاصول

ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين

وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف

انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان

الزائدتين في الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء

بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب

الافعلال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب

ونحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا

باب الاستفعال قدمه لان الزوائد فيه في الاول ونحو اعشوشب اعشيشابا

بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين

بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهذا باب الافيعال قدمه

لان احدى الزوائد من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة

في اول والواوين بين العين واللام وهذا باب الافعوال قدمه لان كل

الزوائد فيه قبل الآخر ولم يلزم تاخر احمار اذ له بحث ونحو احمار احميرارا بزيادة

الهمزة في الاول والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره

اتفاقا لان سكون الاول ههنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه

للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه

في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله

وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم

الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث

والمعنى وتكرير اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلهما اي اصل احمار

واحمر احمارر واحمرر فادغمنا اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين بعد سلب

حركة اوليهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اي على ان اصلهما

احمار واحمر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر
من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعلّ فانه لو كان اصلهما
احمارّ واحمرّ من الاصل بالادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما فلما قيل
ارعوى بلا ادغام المانع منه علم ان اصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون
اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص
باحمرّ واما احمارّ فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمارّ وايضا
يدل عليه وجود النظائر وهي افعوّل وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل
احمارر ثم صير الى الادغام تيسّر المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلنا
مدغما في الاصل ويحتمل ان يوجه بان يقال اي على ان اصلهما احمرر واحمارر
بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو
ارعوى ويحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون
قوله فادغمنا للجنسية وقوله لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع ان
لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام

لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق المجانسة فلم يدغم وانما قلنا الاعلال

فضل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كل ما وجد سبب الاعلال

وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس كل ما وجد

سبب الادغام وجد الادغام بل هو مجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في نحو

من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال رضو وقرو وطرو

وغزو مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف

بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام

فانه ينظر فيه الى الحرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي

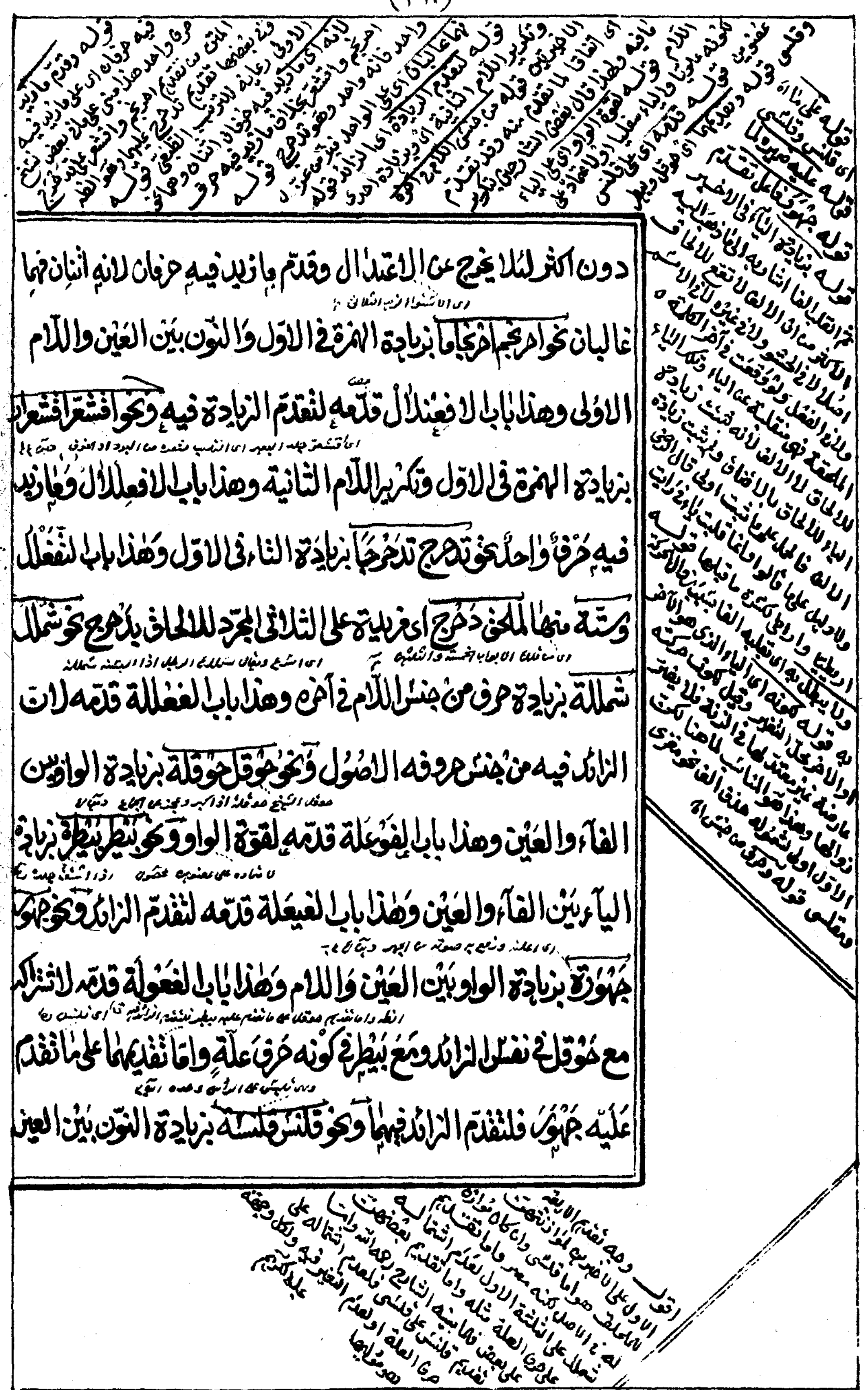
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات

طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات

ثم لما لم يكن في كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره

مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة الرباعي المجرد

ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا او حرفين



دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما

غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام

الاولى وهذا باب لافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا

بزيادة الهمزة في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب لافعلال وما زيد

فيه حرف واحد نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب لتفعلل

وستة منها الملحق بدحرج اي بزيادة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل

شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في آخره وهذا باب لفعللة قدمه لان

الزائد فيه من جنس حروفه الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة الواو بين

الفاء والعين وهذا باب لفوعلة قدمه لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة

الياء بين الفاء والعين وهذا باب لفيعلة قدمه لتقدم الزائد ونحو جهور

جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب لفعولة قدمه لاشتراكه

مع حوقل في نقل الزائد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقديمهما على ما تقدم

عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون بين العين

واللام وهذا باب لفعللة قدمه لتقدم الزائد ونحو قلسى قلساة بزيادة

الياء فى الآخر ثم القلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغير وهذا باب

الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثى المجرد وهى الملحق بتدحرج نحو تجلبب تجلببا

بزيادة التاء فى الاول وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا باب لتفعلل ونحو

تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب لتفوعل ونحو تشيطن تشيطنا

بزيادة التاء والياء وهذا باب لتفيعل ووجه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه

تقديمات الثلثة الاول عن ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء

والواو وهذا باب لتفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه فى كون الزيادة فى

غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو تمسكن

تمسكنا بزيادة التاء والميم فى الاول وهذا باب لتمفعل واثنان منها

مزيدان على الثلاثى وهما الملحقان بأحرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة

فى الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا

باب لافعنلال قدمه لتقدم الزائد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة فى

في الاول والنون بين العين واللام والياء في الاخر ثم القلب لفا ولا يبطل

به الالحاق لما مر وهذا باب لا افعلاء وانما قدم الملحقات بدحرج على ملحقات

تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي احرنجم لكثرة

ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل آخر اراد ان يبين بيان ما يعرف

به ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة صدق

الحكم بالالحاق فعل يفعل اي طريق معرفة صدق الحكم بالالحاق اتحاد

المصدرين في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين فكانه آلة بين القوة

العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق

بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا

لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون

الفعلال لعدم مجيئه في بعض الصور فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد

قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر

اجمع واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال انقص على مثال ازيد منه

فان قيل اجمع تاكيد للمصادر وهو مفرد فكيف يجوز تلك قلت ان المصادر في قوة الجمع لان الالف واللام اذا دخل المصدر يكون في تاويل الجمع اي المصدر

بزيادة حرف او اكثر اي جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات

ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق والاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك

الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل الملحق معاملة

الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق

مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام

في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثم حرف زائد فلا بد من مماثلة

في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس

بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم

على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الخاء

وهو فاء وقعت موقع النون الزائد في الاصل واما في الزيادة فلان

النون في الاصل واقعة بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها

والفرق بين الاصل والملحقات ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق

دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين

دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجليب تكرير اللام دون باب

اهرنجم وفي تدحرج وفي باب حرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب

كلها موكولة على السماع وان المص لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب اقتفينا

اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعاني الامثلة لم

نذكرها **فصل** اى هذا فصل في بيان امثلة **الماضي**

وهو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك به وهو يجيء على اربعة

عشر وجها لما سيجيء وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها

ولم يتعرض لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصلا للمشتقات

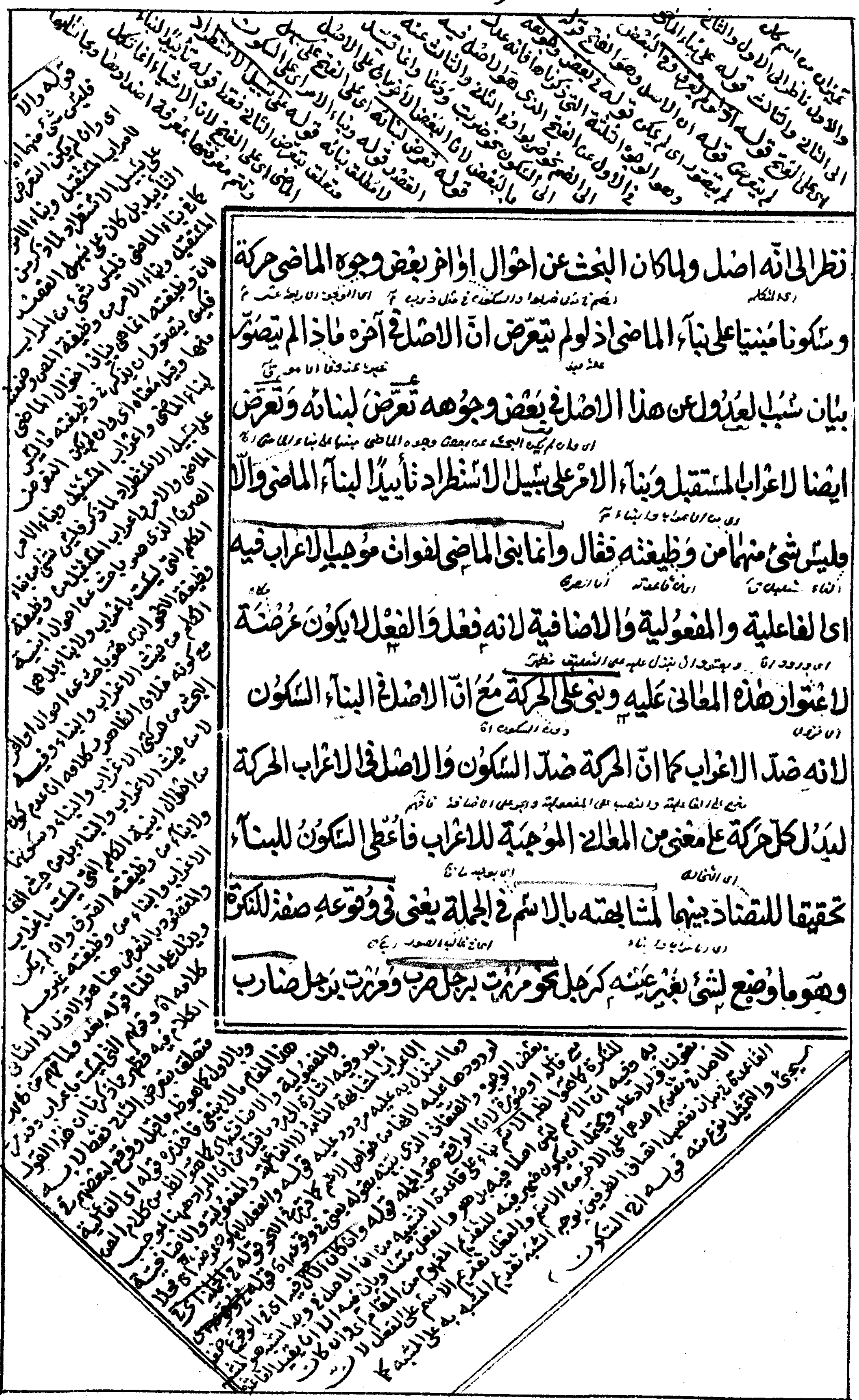
من المصدر اولاغناء اسميهما اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل

لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد فيه

نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما

ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بداء

في اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بداء بالمتكلم



نظر الى انه اصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض وجوه الماضي حركة
وسكونا مبنيا على بناء الماضي اذ لو لم يتعرض ان الاصل في آخره ما دام لم يتصور
بيان سبب العدول عن هذا الاصل في بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض
ايضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي والا
فليس شيء منهما من وظيفته فقال وانما بني الماضي لفوات موجب الاعراب فيه
اي الفاعلية والمفعولية والاضافية لانه فعل والفعل لا يكون عرضة
لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون
لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل في الاعراب الحركة
ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للاعراب فاعطي السكون للبناء
تحقيقا للتضاد بينهما لمشابهته بالاسم في الجملة يعني في وقوعه صفة للنكرة
وهو ما وضع لشيء بغير عينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت برجل ضارب



قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم وبني

على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتح جزء الالف لما تقرر من ان

الالف مركب من الفتحتين والالف اخ السكون يعني ان بين الفتح والسكون

مناسبة لان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه وبين الالف والسكون

مناسبة ايضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين

الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من

الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ومنا

لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال

وهو ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضي

ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب

المستقبل لانتفائه فيه ايضا فاجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه

اى من الماضي العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه

بمعنى الحال او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته ان اسم الفاعل يشبه

المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن

موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى

لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى

فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ

العمل منه لم يعطه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب

الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل اذا كان بمعناه

فاعطى اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام في له زائدة عوضا عنه

اي لاجل العوض اي عما اخذ منه وهو العمل ومن جهة العوض او نقول

بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما لكثرة مشابهته

له ولما فهم من ظاهر كلامه ان المقصود الاصلي بيان سبب اعراب المضارع

وان بيان سبب بناء الماضي استطراد مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه

فسر كلامه بما يندرج في التنزيل في شأن المشابهة فقال يعني يعرب المضارع

وان كان موجب الاعراب فائتا فيه لكثرة مشابهته له اي لاسم الفاعل

حيث يشابهه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبر المبتدا

ودخول لام الابتداء كما يجيء ان شاء الله تعالى وقوله بني الماضي على الحركة

لقلة مشابهته اي الماضي له اي الاسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه

ناظر الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة لاسم الفاعل وقوله لقلته باعتبار

اضافته الى المشابهة ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف

اليه لقلة ناظر الى البناء على الحركة فتدبر وبني الامر اي الامر بالصيغة فانه

المتبادر عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف

حرف المضارعة عنه زيدت الالف في آخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا

وضربتا وضربتما وزيدت الواو في آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون في آخر

لجمع المونث الغائبة والمخاطبة حتى يدل لن اي الحروف المذكورة على هما وهموا

وهن اي يدل الالف على هما والواو على هموا والنون على هن واعلم

انّ اولى الحروف بالزيادة حروف المدّ لخفتها ولذلك كثر دورها وخصّ الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اوّل المخارج اعني الحلق والواو من آخرها اعني الشفة كما ان المثنى قبل الجمع فاختير الاوّل للاوّل والآخر للآخر ولانّ المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخفّ اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء لهٖ صونا للفعل عن اخ الجرّ الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف المدّ شيء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التي هي شبيهة بحروف المدّ في اللين والمدّ والخفاء ولذلك اى ولانّ في حروف المدّ خفاء يمكن في مدّتها اذا لقيت بعدها همزة مخافة ان لا تظهر في جنب شدّة الهمزة الّا انّهم لما قالوا انّ الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما يجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانّهم قالوا انّ الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي الزيدون ضربوا هو هم وفي الهندات ضربن هو هنّ فبنى المصنّف الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا ليدلّ على انّ تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدلّ على انّ تحته هم وزيدت النون في ضربن ليدلّ على ان تحته هنّ

هن ويدل على ماذكرنا قوله فيما سيأتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته

انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز المستكن وضم الياء في مثل ضربوا وان

كان مقتضى القياس المذكور ان يفتح لاجل الواو ولان الضم جنس الواو

والجنس الى الجنس انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واو لان الميم ليس

ما قبلها حقيقة وان كانت ما قبلها صورة لان اصله رميوا ما قبله

مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها

حقيقة كالميم فرموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة

التقديرية اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة

الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان

الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك

الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير

الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتح بخلاف رموا فان

الفتحة فيه اصلية كتب الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل

الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس للفرق بين
واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة الالف
بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده
والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف
وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم
من يحذف الالف ولا يلزم الالتباس لندرته ولزواله بالقرائن وقيل كتبت
الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعوا ود
ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم عنه حرف علة وكتبت في غيره طردا
للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو وهجوت وجئت بفتح التاء فيهما على الخطاب
وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج حيث
اعتذرت منه ولم تدع اي ولم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع وجعلت
التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة

له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا
بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج
الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا كالتاء ثان في التخليق مصدر من المبني
للمفعول اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حواء بعده
على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة
للمذكر لحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث
وهذه التاء اي التي كانت في ضربت ليست بضمير لما سيجيء في آخر بحث المضمرات
واسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن بفتح النون وضربت بحركات التاء
اي اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين
اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء ان شاء
الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو قيل
ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها طردا

على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وانما اسكن
لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات متوالية فانه
مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير
وفاعل للفعل الا ان الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا
لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل ابقي على الحركة لزم ذلك الاجتماع
واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير
بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثم اي ومن اجل ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة
لا يجوز العطف على ضميره اي على مثل ضربن وضربت اي على الضمير المرفوع المتصل بغير
التاكيد اي بغير تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء
الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير تاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء
بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان
العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التاكيد وانما خصه
بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعارا

بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له
نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل
بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان طول الكلام يغني عما هو الواجب
فيحذف طلبا للاختصار كقولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة عشيرة
بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا
اي لم يلزم فيه بعدم اسكان التاء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحذور
لان التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة
فحرك لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم الساكن
فلم يلزم ذلك المحذور ومن ثم اي ومن اجل ان حركة التاء في مثل ضربتا في حكم
السكون تسقط الالف في كل اللغات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء الفا
ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارض بسبب الف التثنية

كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز

حذف احدى الساكنين اما التاء فلانه علامة للتأنيث واما الالف فلانه علامة

التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله رديئة قلبت الهمزة

ياء فادغمت مثل خطية من ردو وبالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ

يقول اهلها رمانا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية بخلاف مثل ضربك

اى لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع

المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة واستهجان ذلك الاجتماع

انما هو فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة لان

ضميره اى كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير

المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام

لان الكلام يتم بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف هدبد واللبن الغليظ و

وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلزم من عدم اسكان احد حروفهما وابقائه

على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم

قصرا اى بحذف الالف منهما للتخفيف والتوسع فى الكلام يعنى ان ذلك الاجنبة

وان كان ثابتا فى الصورة الا انه منسى فى التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللعصر نظير

كما فى مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسع والمقصود العصير من

الابرة وخلافه خلافها وحذفت التاء فى مثل ضربتن اصله ضربتن فلما حذفت التاء

اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا التانيث احديهما التاء والاخرى النون

فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير جمع المونث كما حذفت التاء فى مسلمات

اصله مسلمتات حذفت الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد

وخصت الاولى بالحذف فيهما لان فى الثانية زيادة معنى وهو الدلالة على

الجمعية فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت فى ضربتن وان لم يكونا اى

العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد

ثقلة التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد فى مسلمات لانهما تان فيه

ووجد ثقلة التكرار اللفظى فيه كالمعنوى لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما

فيه مطلقا بخلاف مسلمات لعدم الجنسية اى لم يحذف احدى العلامتين

التاء والياء المنقلبة من الف التأنيث بل جوز اجتماعهما فيه لعدم كونهما
من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى في الجمع ياء لئلا يجتمع ساكنان
ولم يجب حذف احدهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى زائد في الكلمة وهو
لزوم تأنيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزت فانها ليست لمعنى زائد
على كونها اجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان كلمتها لم توضع معها
بل هي عارضة على مسلم اذ لم يكن حبلى حتى زيدت عليه الف التأنيث بل وضعت
هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث في هذى
فكانت خفيفة بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة
لانك تقول ضربتَ ضربتما وضربتِ ضربتما ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل
يجيء على اربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربتَ بفتح التاء صيغة
وباعتبار كونه تثنية ضربتِ بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو
تثنية انا او جمعه مذكرا كان او مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال
ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هي هما هن انت انتما



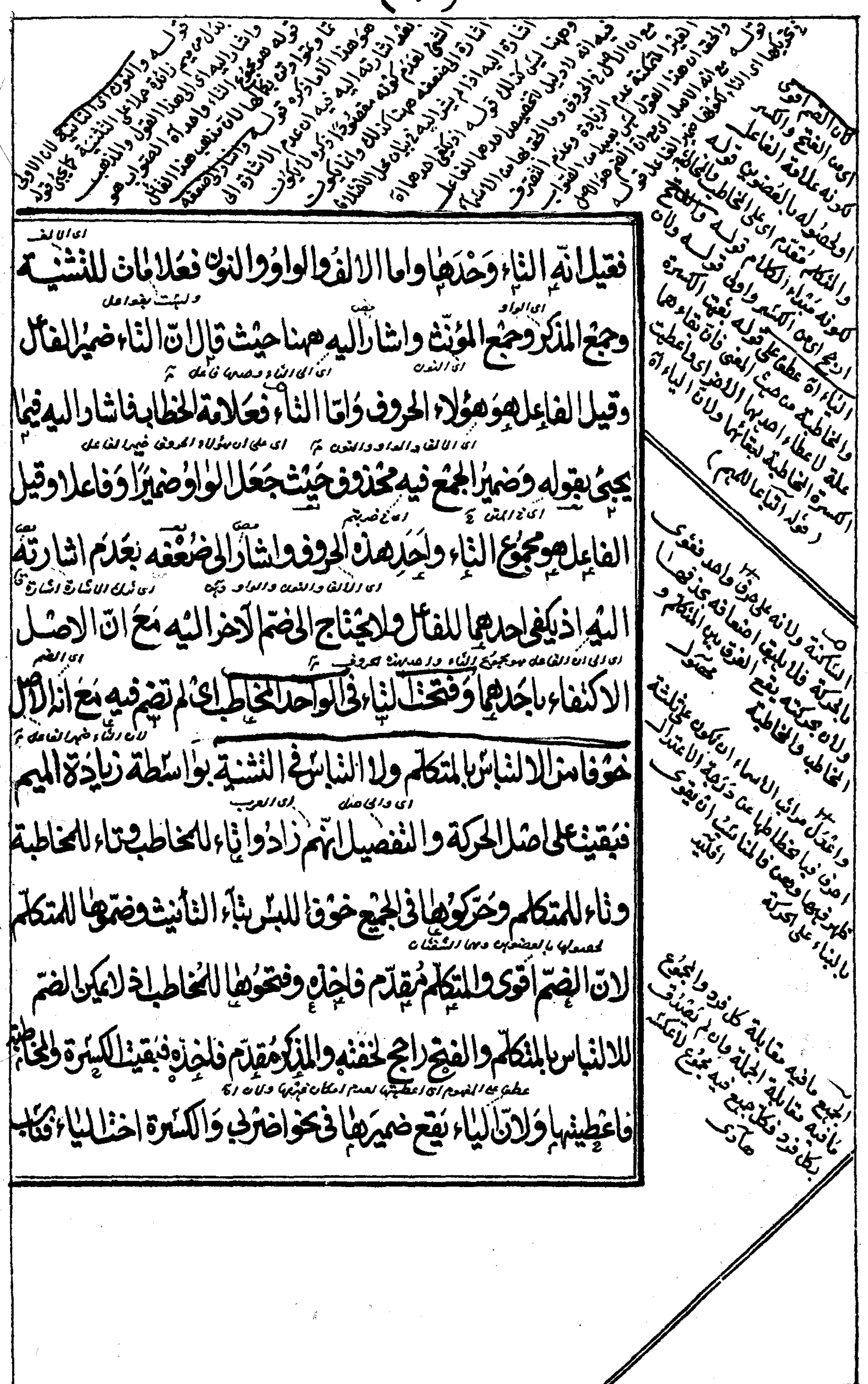
انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين مرتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن
نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبارات ايضا اى فى نفس المتكلم وحده
مذكرا كان او مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا
وتثنية وجمعا اذ يقال فى كلها ضربنا لقلة الاستعمال فى التثنية بالنسبة الى المفرد
وحكمتها احتياجها فى حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد
وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا يستعمل حقيقة الا
فى الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلاثة وفى الاربعة
وفى الخمسة وفى الستة وفى السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما
فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما تستعمل فيه الجمع ففيه اتساع الكلام
وكثرة استعمال بخلاف التثنية والحال ان فى صيغة التثنية نوع حرج
ليس فى الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع
فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس
فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن

الالتباس فيهما وسوى ايضا بين تثنيتهما لكون وضع الضمائر للايجاز فان هما
مثلا اخصر من زيدان فالتسوية بين التثنيتين ان لا يجعل لكل منهما صيغة على حدة
يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول عدم الالتباس في الاخبارات
لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويسمع صوته فيعلم انه مذكر او مونث ولم
او جمع كما يجئ ولم يذكر التسوية بين تثنيتي الغائب والغائبة اكتفاء بذكر
التسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم
بحث لهما واما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لها بحث تسوى في احكا
ها هنا من احكام التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد
في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة لمعان متعددة انما كان
للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين او اكثر
واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية
بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجبر في قوله ووضع الضمائر للايجاز
الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا يجعل شاملا

للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية
لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتامل والا فالواجب ان يقدم او يؤخر
وزيدت الميم في ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها على سائر التثنية
يقتضي ان يقال ضربتا حتى لا يلتبس اي الغضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولدة
من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد
والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس في الوقف لا شك
ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول الشاعر اخول اخو مكاشرة اي ملازم
التبسم واخو ضحك وحيال الاله فكيف انتا اصله انت اشبعت فتحة
التاء في الوقف فتولد منها الالف اي على اي حال انت يمنعك تلك الحال منه
المكاشرة والانبساط مع اهلك هي تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل
هذا وخص الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها
لان تحته انما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق توجيه هذا
الشارح فقوله انتما مبتداء وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم

قدم عليه للاهتمام فادخلت الميم فى تما دفعا لذلك الالتباس لعدم
امكان زيادة حرف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة
لقرب الميم من التاء فى المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين
ولاشك فى قرب الثانى من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة على حروف العلة
لان فيها غنة فى الخيشوم كما ان فيها مدة فى الحلق ولانها من مخرج الواو ولذلك ضم
ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خص الميم بالزيادة فى انما اتباعا لهما
اى للفظ هما يعنى انهم لما كانوا ابدلوا من الواو فى هو ميما كما يجيء فى بحثه التزموا
الميم فى جميع الباب طردا له وضمت التاء فى ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل
وعلامة الفاعل الرفع فى المعرب ولما لم يمكن الرفع فى المبنى حركوها بحركة
شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهى الضم فانه يشبه الرفع خطا
ولفظا واعلم انهم اختلفوا فى ضمير الفاعل فى مثل ضربتما وضربتموا وضربتن

كما اشار اليه بقوله ولذلك آه قوله اى للفظ هما اشارة الى ان المراد بها لفظه فا للام مكسورة قوله لانه
يعنى انهم آه وفيه مع قوله التزموا آه اشارة الى ان المراد بتبعية اتباعها فى ادخال الميم هو التبعية فى اختصاصها
ووقوعها قبل الف التثنية لا فى ادخالها بمعنى الزيادة فلا يرد على هذا القول ما اورده بعض الشارحين من انه اذا كان
ميم مبدلة لا مدخلة لم يكن للتبعية وللقياس فى الادخال معنى قوله ابدلوا من الواو فى هما ميما اى حملا عليهم اذ اصله هو
او فى البعض فى هوا وهى الاولى قوله كما يجيء الضمير المستكن فيه راجع الى هما بالنظر الى المتن والى الابدال بالنظر الى الشرح والكاف فى كما
بالنظر الى المتن حال عن هما اى حال عن كون هما يجيء على الصفة الاتية من ان اصله هو احملا على هم فى جعل الواو ميما وبالنظر الى الشرح
مفعول مطلق لابدلوا قوله فى جميع الابواب اى باب التثنية وفى البعض الابواب اى صور التثنية قوله طردا له اى الحاقا للباب التثنية واتحادا
له كما يؤيده ما فى البعض من طرد الباب وتبعا لها وعلى نسخة الابواب يحتمل ان يكون ضميره للجميع ولها وللباب المفهوم من الابواب قال بعض
المحققين من الشراح قال شرف الدين احمد الجندى فى شرح كتاب القلائد لما تقرر مجيء الميم قبل الالف فى هما التزموا مجيئها فى جميع صور
التثنية دفعا للاختلاف قوله وضمت التاء فى ضربتما اى مع ان القياس يقتضى فتحها فيه اذا كان لتثنية المخاطب
وكسرها اذا كان لتثنية المخاطبة او فتحها فيهما بناء على ان القياس ان يقال ضربتا فيهما كما تقدم قوله فانه يشبه
الرفع آه وفى البعض بشبهة للرفع فيه تذكير الضم وتأنيثه باعتبار اللفظ والمعنى اى فهما متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار قوله وضربتموا اى نظرا الى اصله او فى بعض اللغات (قوله والنون)



فعلم انه التاء وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية
وجمع المذكر وجمع المؤنث واشار اليه ههنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل
وقيل الفاعل هو هؤلاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب فاشار اليه فيما
يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل
الفاعل هو مجموع التاء وواحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته
اليه اذ يكفي احدهما للفاعل ولا يحتاج الى الضم لآخر اليه مع ان الاصل
الاكتفاء باحدهما وفتحت التاء في الواحد المخاطب اي لم تضم فيه مع انه الاصل
خوفا من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم
فبقيت على اصل الحركة والتفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة
وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوفا للبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم
لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لا يمكن الضم
للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة
فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب

اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت لناء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف
شفوية فجعلوا حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو اي جنس الميم
من الحركة الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم
حتى يطرد بتثنيته في زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف واسكنت
الميم لانهم انما ضموها لاجل الواو ولما حذفوا الواو بقي على الاصل الذي هو
السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك
الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال
الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر مما ترد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو
لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا
بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين
فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة
الاسم كهو ولان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسماء كمضارعات الزوائد
على الثلثة ولا يوجد في آخر جنس الاسم المتمكنة اوغير المتمكنة واو ما قبلها مضموم

فى كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف

فيه دون الجمع الآتى اخر اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد فى المتمكن اسم

بهذا الوصف اصلا وفى غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان

على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف

الذى تكتب بعد الواو فحذفت ايضا ومن ثم اى ومن اجل انه لا يوجد فى آخر

الاسم واو وما قبلها مضموم غير هو يقال فى جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت

الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال

قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقى ضم اللام اذ لا وجه لزواله فبقى اثر من

ذلك الاستثقال المحسوس مشكلا بخلاف ضربوا اى لم يحذف الواو منه لان

بائه الا مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل شيئا من الافعال

اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اى لم يحذف واوه وان كان ما قبل واوه

ميما لان الواو خرج من كونه فى الطرف بسبب اتصال الضمير فلم يوجد شرط

حذفها الذى هو وقوعه فى الطرف فلم يحذف كما خرج الياء من الطرف

بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين الغير المعجمة والظاء المعجمة

ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها

وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظي وهو الشدة وشدد نون ضربتنّ

اي جمع المؤنث المخاطبة دون ضربنَ اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله

اي ضربتن ضربتمن بالميم حملا على التثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد

قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة

والنون مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا ولا شك انهما متقاربان

ومن ثم اي ومن اجل ان الميم قريب من النون في المخرج تبدل الميم من النون

في مثل عمبر اي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب

بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ لان

اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي

بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان اظهرت النون اي تلفظت على حالها

على ما هو مصطلح القراء استقبحت كما يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو



مصطلحهم ايضا استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الياء

بعد قلبها ياء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما

ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتن

بالتشديد يضربتن بالتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد

ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما قبلها اي ما قبل النون ساكنا ليطرد

بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات

ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف

والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة قبله لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم

اجتماعهما احدهما الباء والثاني التاء ولا يمكن حذفها اي التاء دفعا لاجتماعهما

لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمعتا في شيء واحد

فيحذف احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى

حتى تحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف

العلة اما الالف فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة

جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون الزائدة الساكنة

من النون العلامة المتحركة في التأنيث وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا

من القيدين ثم ادغم احد النونين في الاخر للجنسية او اوقع الادغام

بان ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء

الميم في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء

لضمير الشخص المتكلم لواحد مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته

اي ضربت انا مضمر وقد مر نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا

الا انه لا يمكن الزيادة من حروفه اي انا للالتباس لانه لو زيدت الهمزة

وهي حقيقة الف متحركة التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس

بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة اما الالف

فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بجمع المذكر واما الياء فلعدم تحمله

علامة الفاعل اعني الضمة فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف

الزيادة لوجوده اي التاء في اخوانه اي اخوان ضربت وهي ضربت وضربت



وضربتما وضربتم وضربتن واما زيادة التاء فى تلك الاخوات فحكم وضعى

ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه المتكلم الكلام اختير له حرف

شديد لينبهه عن سنة الغفلة فيلقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد

والحروف الشديدة هى اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس

بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون

فى ضربنا لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير

الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صفة الذكورة او الانوثة لان تحته

نحن مضمر وفيه نون فزيدت النون فى ضربنا ليوافقها اضمر تحته ثم زيدت

الالف حتى لا يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل

انما زيدت النون لان تحته انا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا

للالتباس واختص الالف لوجودها فى انا وتدخل المضمرات المرفوعة

والمنصوبة اى تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن

من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوى فى الماضى واخواته من الافعال



واما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا
ولا يتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع
المضمرات ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات في الاول
ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصر
في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذلك
الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم يصير كل واحد منها اي من تلك
الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى اتصاله اي اتصال كل واحد منها
وانفصاله لانه ان استقل في التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين
اي المتصل والمنفصل في الثلثة اي المرفوع والمنصوب والمجرور اي اجعل كل
واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اي جعل كل
واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى
يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج اثنين من تلك الستة المجرور المنفصل



حتى لا يلزم تقديم المجرور اي جواز تقديمه على الجار فلا يقال زيد ب بل يقال
بزيد يعني لما احتيج الى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام
وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو صالح له دون المتصل ولما جاز تقديم
المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل
من المضمر جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لانه
كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له
المنفصل اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل
في الغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير هو ضروري البطلان فبقي لك
من تلك الستة بعد اخراج المجرور المنفصل منها خمسة اي خمسة انواع احدها
مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها
منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل
ثمانية عشر وجها اي صورة لثمانية عشر معنى في العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية
ستة منها في حق الغائب مع الغائبة في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما

وفي جمع كل منهما وست منها في حق المخاطب كذلك وست في حق
الحكاية اي المتكلم والمتكلمة ثلثة له وثلثة لها فمجموع الستات الثلث
ثمانية عشر واكتفى بخمسة من الوجوه الستة في الغائب والغائبة باشتراك
التثنية فيهما نحو ضربا في الغائب وضربتا في الغائبة ولا اعتبار للتاء في
تثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل
للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت
الثلثة الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل
التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان الضمير في كلها
ان فقط لان قرائن الامور الخارجية المتميزة من الحركات والتاء وغيرهما
بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضميرين اعني التاء وان فيكون لها دخل
في اختلاف الضمائر لقلة استعمالها اي التثنية فلا يبالي في الالتباس فيما قل
استعماله وكذلك اكتفى بخمسة في المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك
نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية بلفظين اي بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة



وحذفهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما
ولا يثنى منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما لان الشخص المتكلم يرى اى يبصر فى اكثر
الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث
واشتباه الاصوات فى غاية القلة فلا اعتداد به فالغى اعتبار التذكير والتأنيث
لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو
اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد
وانت يا عمرو وكذا فى انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا
قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا
وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل لك فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس فى كل
افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر التثانى
والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما واشركوا معه الجمع فيهما
للامن من اللبس بسبب القرائن فبقى لك بعد الاكتفاءات الثلث واسقاط
الستة من ثمانية عشر وجها فى المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم

بالرؤية مثناه عن مجموعه ايضا فيقتضيان لفظا واحدا فى حيز المنع لان المتكلم كثيرا ما يقول بين جماعة مرئية فعلنا والمراد هو مع واحد
منهم فهو فى حيز المنع لان المتكلم لا يقول هذا الا اذا قامت قرينة تعين عند السامع الراى ذلك الواحد منهم فاذا قال المتكلم ذلك ولم تقم قرينة
على ذلك فالمراد جميع الجماعة المرئية ولئن سلمنا ما قيل وانه كثير لكنه لا يبلغ مبلغ كثرة الاستياذ وقد قال المص فى اكثر الاحوال ويدل على
ما قلنا قول المص فيما سبق وعدم الالتباس فى الاغيارات قوله فالتى فاما الغاء او نالعين المعجمة وفى البعض بالغاء ومعناهما واحد قوله
وهو اتفاق الاسمين ما لا سماء فى اللفظ اى ولو حكما كما قرر فى محله والاول ناظر الى المثنى والثانى الى الجمع قوله تفصل الى فرق
فرديه وانما اتى بالمنفصل مع ان الكلام فى المتصل لمجرد التصوير مع كون التصوير به يوافق الطبع والوضع قوله قلت انا يا زيد وانت يا عمرو
اى بايراد انت مرتين واما الاتيان بيا زيد وبيا عمرو معه فلتغيير المخاطب لذى توجه اليه انت وهذا حقيقة المثنى ولذا قيل حقيقة المثنى والمجموع
العطف بالواو ولذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث فى محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك قوله قلت انا وزيد الاولى فعلت هذا مثال للتكلم
مع الغائب وقوله او انا وانت مثال له مع المخاطب وقوله او انا وهو الاولى تركه لانه مثال له مع الغائب وقد تقدم اللهم الا ان يقال انما اتى به كونه
مثالا له مع الغائب الضمير بخلاف ما تقدم قوله انا وزيد وعمرو اى او انا وانت وزيد او انا وانت وانت اى انما او انا وزيد وهو او انا وهو وهو او انا
وانت وهو قوله وليس فى كل افراده انا الاولى حذف فى كما فى البعض والرضى والضمير فى افراده اما راجع الى المعنى المتكلم او مجموعه الذى عبر عنه بنحن بناء على
ان المراد بالسلب سلب العموم لانه الذى ليس كل افراده انا بل بعض افراده انا وبعضها زيد او انت او هو او زيد وعمرو وانما لم يكن كل افراد المتكلم مثنى ومجموعا
انا لان المتكلم لا يكون الا واحدا وان عبر بنحن وضربنا ونضرب والذى معه اما غائب او مخاطب او هما واما راجع الى نحن بناء على ان المراد بالسلب عموم السلب
لان لفظه مغاير لجميع افراده حتى لفظ انا بل هو جمع انا من غير لفظه كالنساء فى جمع المرأة وقس على نحن هم نا قوله فلم يكنهم اى لا ينبغى ذكر الشرط قوله
تثنيته وجمعه اى تثنية ضمير المتكلم مع الغير متصلا كان او منفصلا وجمعه قوله الثانى وفى البعض الثانى بتشديد النون قوله ارتجلوا للمثنى صيغة
اى وضعوا الضمير لمثنى المتكلم مع الغير متصلا كان او منفصلا صيغة من غير لفظ مفرده وهى نا ونحن قوله كونه مقدما اى انما اعتبروا المثنى اولا فى ارتجال

واحد وهو المرفوع المتصل من تلك القسمة اى من تلك الاقسام الخمسة اثنى

وترك الفاء اولى لانهم قالوا جواب اذا انما يصدر بالفاء اذا كان اسمية زاده

عشر نوعا فيصير اى فلا شك فى انه يصير كل واحد منها اى من الاقسام الاربعة

صفة الاربعة — الاولى من الباقية ق

الباقية من تلك القسمة وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل

نحو ضاربه — نحو ضربه — نحو اياه ضرب

والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعنى المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب

الفاء لتفصيل ما علم — اى اثنى عشر نوعا

الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة فى اثنى عشر

عدد الاقسام — صفة اثنى عشر على ما قيل ان اسماء العدد اعلام جنس — اى عدد الانواع

الباقية من ثمانية عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب

صفة اثنى عشر لا صفة التعريف اذا ارجع العدد ق — فاعل يحصل — صفة تسعين

ثمانية عشر فى خمسة فمنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضربت الى ضربا كما مر

فالمذكور فى اللفظ اربعة عشر الا انه فى المعنى اثنى عشر م

صيغة
له مع كون الجمع
محتاجا الى ذلك الارتجال
ايضا لكونه مقدما فى الاعتبار على الجمع
تقدم عليه فى اعتبار الارتجال قوله وشركوا
معه الجمع فيها اى جمع المتكلم مع الغير
الصيغة المرتجلة اى ارتجلوا المثنى المتكلم مع
الغير وجمعه صيغة واحدة يشتركان فيها لا انها
ليست صريحة ولا ظاهرة فى احدهما دون الآخر
بل يشتركان فى ذلك اتفاقا عليهما سواء فالدلالة
على احدهما بالتعيين انما هى بالقرينة كما هو شأن
المشترك لكن الارتجال بالنسبة الى المثنى مقدم
اعتبارا لكونه مقدما اعتبارا لان صيغة المثنى
مرتجلة دون الجمع والارتجال الاشتراك والحاصل
انهم لما لم يمكنهم تحويل مفرده الى التثنية والجمع
كما ذكر الثانى والجمع ما ذكر وصنعوا التثنية
وجمعه صيغة مستأنفة غير محولة عن مفرده
مشتركة بينهما ولا نقض الى ما خالف ما ذكرناه هنا
المقام وان صدر من الفضلاء الكرام

الغائب اى غير الرؤية والصوت بناء على ما تقدم منه وعلى ما قيل ان تميز مثناه عن مجموعه بالرؤية فى حيز المنع لان المتكلم
كثيرا ما يقول بين جماعة مرئية فعلنا والمراد هو مع واحد منهم وقد تقدم ما هو الحق وعبارة الرضى بسبب المشاهدة قوله
الا كتفاءات جمع الاكتفاءة بدليل تأنيث قوله الثلث وفى البعض الثلثة فيكون جمع اكتفاء والعطف فى قوله واسقاط الستة
اه تفسيرى قوله اى من تلك الاقسام اشار به الى ان قوله القسمة من اطلاق المصدر على الجماعة قوله فيصير كل منها مثله لانه
اى لانه لا يتصور فيه الا ما يتصور فى ذلك القسم من المراتب الثلث الغيبة والخطاب والحكاية وقد عرفت ما لها فى العقل وما سقط منه
فى الخارج والاولى ترك الفاء قوله اى من الاقسام الاربعة الباقية اه اشار به الى ان ضميرمنها راجع الى القسمة بعد اخراج قسم واحد منها
بدليل ما قبله وما بعده قوله نحو ضرب الى ضربنا اى نحو ما ذكر ضرب الى ضمير ضربنا عشرة منها بارزة وهى الالف والواو والنون والتاءات الست ونا
واثنان مستتران وهما هو وهى وانما والميم والنون المشددة حروف دالة على احوال المخاطب قوله والمنصوب مفعول)

فى اول الفصل وقدم ايضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما قدم الضمير المرفوع

على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب مفعول

بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى المرفوع والمنصوب على

منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا المنفصل

اى للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا

هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن

انا ضربت منتهيا الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين وضمته

اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذى حقه الواو والاصل

فى اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هوا هوا وعلى ما هو مذهب البصريين

لان الواو فى هو والياء فى هى من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين

فللاشباع تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحذفها بدليل سقوطهما فى التثنية

والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع

لا يثبت فى آخر الكلمة الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتح

مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما اللام اشباع

على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما اسكنت الواو والياء

نحو انهو وبهي ولكن جعل الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة

تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب اعني قوله ولكراهة اجتماع

الواوين فان الواو اثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع ان اجتماع

المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا

الى الظاهر قوله جعل الواو ميما والا فالا لائق تأخيره فصار الجمع بعد جعل

المذكور هموا ثم حذفت الواو كما اي كحذفها الذي في ضربهموا من انه انما وقع لعدم

وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه اي على الجمع في

الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا ومشاكلة وقيل

انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة على الواو الضعيف

وهي وان كانت حقيقة بالنسبة الى اختيها الا انها في نفسها حركة وهي

ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة



وهو قوى فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوى المتحد فى المخرج بالواو
وادخل الميم فى انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت انتنا انتن بتخفيف
النون كما اى كادخال الذى مر فى ضربتما فى انه انما وقع حتى لا يلتبس الفه بالف
الاشباع فى الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتن عليه اى على انتما
فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقى العمل فيهما كما فى ضربتم
وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان فى اخر الاسم واو قبلها ضمة لقلة
حروفه اى ونقصانها من القدر الصالح اى من المقدار الذى يصلح ان يكون
ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه
وحرف للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانقه هو بشئ آخر
اى اتصل باوله شئ آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب
كونه ضميرا متصلا منصوبا فى نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل نحو ضربه
وانما قال اذا تعانقه ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء وله هى

الحيوان فان فيهما ليت بمتعانقة معها على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة

الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء

هي وان تعانق بشيء آخر بل تنقلب الفا كما يجيء وح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل

حذف الواو ولم يقع مانع نحوله وبأبي غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا

وضع المتصل الغائب للضمير المنصوب والمجرور اختصروا مفرديه من المرفوع

المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء

من هي وهو ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركا

او ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف

لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى ساكنان وابن كثير يثبت

الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو فكانه نظر الى وجود الهاء و

ان كان متحركا ثبتت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهي ولهو وضربهو

اختصروا مفرديهما اه بزيادة المجرور وقد وجد الحاقه من بعض الطلبة في البعض وليس في نسخ الشرح وبتثنية ضمير مفرديه والشارح انما وقع فيما وقع من نقل كلام الرضي الذي في المنصوب فقط مع القطع فيه قوله اختصروا مفرديه من المرفوع بعبارة الرضي اختصره من المرفوع قوله من المرفوع اي من مفرديه قوله على ما هو اي الاختصار تقتضي وضع المتصل اي الغرض من وضعه دون المنفصل وهذا موافق لما في الرضي من ان المقصود من وضع الضمائر رفع الالتباس وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار ومخالف لظاهر قول المص فيما مر في وضع الضمائر للايجاز وكلام الشارح على نسخة فانه تما وصريحه على نسخة فان هما لم يقع هنا في عبارة الرضي قوله فحذفوا حركة الواو من هو وهي اي حين جعلوهما متصلين تفسير لقوله اختصروا مفرديه اه وانما بين وضع هو هي اريد جعله متصلا هنا مع ان موضعه بعد قوله ويجعل ياء هي الفا للاختصار ولهذا تركنا من كلام الرضي ما بعد هذا القول وهو وقلبوا الياء من هي الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسرة تقلب واوه ياء نحو به لما نذكره فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر ويدل على ما قلنا قوله ثم اذا اتصل فان الضمير المستتر فيه راجع الى هو فقط لعدم جريان الاحكام والمذاهب التي ذكرت هنا في هي قوله فالجمهور على حذف الواو اي من اللفظ واما من الخط فيحذف على جميع المذاهب قوله وابن كثير يثبت اي بعد الساكن قوله وان كان متحركا ثبتت الواو اه اي وجوبا عند الجمهور حالة الاختيار (قوله لان الواو اه)

وغلامهو الان الواو في حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذي أسكن كالميت

فصار كانه لم يوجد في اخر الاسم واو ولا يرد واضربهوا اذ هو ساكن في الاصل

واما عدم ثبوتهما في الظاهر فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب

يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها

نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانف شئ اخر اما

اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن او الى لغة بني عقيل وكلاب في المتحرك

او المراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في المتحرك ح يكون من اشباع

الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة واما ارادة الحذف

من الخط فيأباه سياق الكلام وبكسر الهاء بعد حذف الواو من هو اذا كان

ما قبله اى الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية

او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان نحو في غلامه فيما كان

والمجرور المتصلين كضربهوا وبهوا وعنهو ومنهو وبهي وعليهي وفيهي فجعلها بعضهم من نفس الاسم وبعضهم زائدتين
ولا اختلاف في ان الالف في الواحدة الغائبة كضربها وعليها من نفس الاسم وانما اختلف في مذهب سيبويه اهي نفس الاسم ام زائدتان
فقال ابو اسحق الزجاج الذاهب الى انهما زائدتان ومذهب سيبويه انهما من نفس الاسم كالالف في ضربها وعليها وقطع بعضهم بانه
مذهبه انهما زائدتان وقال بعض شراح الشافية في بحث الوقف الظاهر من كلام سيبويه انهما زائدتان ويدل على كون الواو والياء للاشباع
عدم ثبوتهما في الخط على جميع المذاهب وكذا يدل عليه حذفهما في الوقف بالاتفاق وظهر مما ذكرنا ان قوله [illegible] وايضا حرف الاشباع لا يثبت
في اخر الكلمة الا ضرورة منظور فيه وقد اشرنا اليه هنا [illegible] ان هذا كله في حال الوصل واما في حال الوقف فليس فيه الا حذف الصلة
وسكون الهاء وذلك لان من كلامهم ان يحذفوا في الوقف ما لا يذهب اليه في الوصل كغلامي فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل
كثيرا نحو عليه ومنه قوله والواو الثابت اه اى وكذا الياء المطلوبة منه قوله فيأباه سياق الكلام اى فهم كلام المص ومقصوده فان الغرض
المسوق له الكلام في هذا المقام بيان الفاظ الضمائر بالاثبات والحذف والزيادة والنقصان كما يدل عليه قوله لعلة حروفه اه وقوله لحصول كثرة الحروف
بالمغانية مع وقوع اه فان هاتين العلتين لا تصلحان للحذف من الخط ولا لعدمه وقوله وبقي الهاء وقوله ويكسراه قوله [illegible] نحوها
كما يجعل اه واما ما يقال هنا من ان الخفة والثقل انما يكونان في اللفظ دون الخط فغرية بلا مرية فانهما كما يكونان في اللفظ يكونان في الخط كما لا يخفى على
من راجع علم الخط وتتبع كتب القوم في الصرف وغيره والدليل على ما قلنا من كلام المص والشارح قولهما قبيل الباب الرابع وتكتب الهمزة في الاول على صورة الالف في كل
الاحوال لخفة الالف والتخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة قوله نحو في غلامه ورد البعض في نحو غلامه [illegible] والصواب تأخيره

عنه قوله واما ضم الهاء اه

ما قبله مكسورا أو فيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واليهما

واما ضم الهاء في قوله تعالى وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص

فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها

ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول

لعل ضم الهاء فيهما للحمل على كونه واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو

مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه وتجعل ياء هي الفا فيصيرها

مع الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي هيا هين وتجعل كسرة ما قبلها

فتحة للالف اذا تعانف شئ آخر نحوها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير

المذكر اذا ولي الياء او الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو

اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت

ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر

اذا كما يدل عليه قوله نحوها قوله حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر اى في اللفظ لا في الخط قوله
ولي الياء او الكسرة وقوله وليت الكسرة او الياء الصواب فيهما ترك التاء او الياء لانه لا يقلب واوه ياء بعد الياء
بل تحذف كما هو مذهب الجمهور قوله لا التبس المؤنث بالمذكر في مثل بهى اى في اللفظ دون الخط لان الياء في المذكر تحذف
من الخط على جميع المذاهب كما مر وثبوتها في المثال بالنسبة الى المذكر لمجرد التصوير ويؤخذ من اقتصاره على مثال ما ولي الكسرة
ان الياء فيما تقدم وقعت سهوا منه
(قوله وتجعل في غيرها اه)



فى مثل هى ويجعل فى غيرها الفا ايضا طردا للباب نحوها وان لم يكن ما قبل

الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه

كما يجعل اليا المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف فى

يا غلامى ويقال يا غلاما وفى نحو يا بادية يا باداة غير الاسلوب فى يا بادية

حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل اليا ميما

فى التثنية اى فى تثنية هى ويجعل كسرة الهاء ضمة اتباعا للميم كما مر فى ضربتما

مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هى هيا هين يعنى لم يترك

اليا على حالها حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اى مع بقا

ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبى وخصت

الميم فى تثنية المؤنث اتباعا للمذكر وتشدد نون هن لان اصله همن كما مر

من ان الاصل فى ضربتن ضربتمن واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستين

انما ذكر لدفع نقض ورد على التعليل الذى قبله وهو ان الياء الضعيف قد يقع عليها الفتحة بل والكسرة والضمة
ايضا كياء ظبى فلا يصح بانه انما قلنا انها لا تقع عليها اذا بقيت على ضعفها ولم يعرض لها قوة كما فيما نحن فيه واما
اذا اعرض لها قوة ولم تبق على ضعفها فلا نقول لا تقع عليها بل تقع كما فى ظبى وفيه انه مع بعده ينتقض بمثل ايا وهيا
وهيام وريحان ورميا ويرده ايضا قول المص فى لا يجوز نحو كوف وبيع ويقول يعطى حركاتهن الى ما قبلهن لضعف حروف
العلة ودفع بعضهم الاعتراض بالتكرار بجعل الضمير راجعا الى الفتحة ويدل عليه تأنيثه مع تذكير الضعيف اى مع بقاء ضعف
الفتحة وعدم عروض القوة لها بان يكون قبلها فتحة ويدل عليه ايضا قول المص فى باب المهموز فان قيل لم لم تقلب فى سال وهمزته
مفتوحة ضعيفة [illegible] فتحته صارت قوية بفتحة ما قبلها وهذا هو الظاهر لكن ينتقض بنحو هيام وغيبة والحاصل
ان كلام المص لا يخلو عن اشكال وضعف ولهذا قال بعضهم بعد ما دفع الاعتراض بالتكرار بجعل الضمير راجعا الى الفتحة
ولا يخفى عليك ان ضعف هذا التعليل ثالث الضعيفين وقد عرفت ما قاله شرف الدين الجندى فخذه فانه القول ما قالت
حذام انتهى وما قاله هو قوله لما تقرر مجئ الميم قبل الالف فى هما الزموا مجيئها قبلها فى جميع صور التثنية دفعا للاختلاف
قوله بان سكن قبلها كظبى فيه ان اليا تقع عليها الفتحة وان لم يعرض لها القوة بان سكن ما قبلها كرأيت القاضى
ولن يرمى قوله لان اصله همن الاولى تركه لانه يلزم منه استدراك قوله لما مر وجعله علة له غير ظاهر
فالاولى ما قال بعضهم وهو وتشدد نون هن لما مر فى ضربتن من التعليل يعنى لمثله فان اصله همن فادغم اه
واصل هما هيان فجعل الياء ميما حملا على هم ثم ضم الهاء للميم (قوله اى فى الضمير المتصل)

للمنصوب المتصل نحو ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك

ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربني ضربنا انتهيا الى ضربنا بقي اخرها على

الفتح لانتفاء علة الاسكان كما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في ضمير المتصل اجتماع

ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى في مثل ضربتك

بفتح التاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى

لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك

يقال ضربت نفسك وضربت فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها

غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان

الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل وهو

غير جائز الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع في افعال القلوب نحو علمتك بفتح

التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة

لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول

انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى المكروه لانهما ليسا في نفس



الامر فاعلا ومفعولا ولهذا اى ولاجل ان الاول ليس بمفعول فى الحقيقة قيل

فى تقديره اى تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتنى فاضلا

علمت فضلى فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة واثنى عشر منها

المنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب

اياهما ضرب اياهن ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكن

ضرب اياى ضرب منتهيا الى ايانا ضرب ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل نحو

ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك

ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى منتهيا الى ضاربنا ولفظ

المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور

مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون

متصلا وفى مثل ضاربى اى فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم

جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو

ياء لان مخرجى الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد

وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء

وادغموها في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو من ان يكون الواو

هي الاخيرة او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة

الى ياء لازمة لانه اثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج ثقيل

فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة

الى واو لازمة لانه اثقل من الخروج من كسرة لازمة الى ضمة لازمة وهذا ثقيل

فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل

الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها

والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء

المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء فصار رضا ربي كما

اي كالجعل والادغام الذين وقعا في مهدي اذ اصله مهدوي جعل الواو

ياء ثم ادغم الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع المتصل ستة في خمسة

مواضع جوازا في بعضها ووجوبا في بعضها وقوله في الغائب بدل من قوله

في خمسة مواضع لاغير وكذا المعطوفات اى يستتر الضمير المتصل جوازا
في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر
نحو زيد ليضرب ومن النهي نحو زيد لايضرب ويستتر ايضا جوازا في الغائبة
المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا نحو هند لتضرب
ونفيا نحو هند لاتضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي في غير الماضي مضارعا
نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا نحو انت لاتضرب وانما قيد بقوله
في غير الماضي لانه لايستتر في خطاب الماضي مطلقا كما سيجيئ واما في المخاطبة
المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه اشار
بقوله وياء تضربين علامة للخطاب وفاعله مستتر عند ابي الحسن الاخفش
اجراء للمفرد في المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون ضمير
المفرد اعني الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي
ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا ان
يقال ان التاء تجردت فيها للتأنيث كاللام في يا الله فانها مجردة للتعويض

وعند العامة اى الجمهور هو اى ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا تستتر
فيه كواو يضربون فانها ضمير بارز ولا تستتر فيه وعلامة التأنيث
والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل فى تضربين عندهم مع ان
القياس يقتضى ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب فى اوله اعنى
التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه فى هذى امة الله للتأنيث
سواء كانت صيغة موضوعة للتأنيث او كانت الياء بدلا من الهاء فى هذه
ولم يرد فى تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء مع ان القياس
يقتضى ان يزاد من حروف لانه مضمر فى تحته للالتباس بالتثنية فى زيادة الالف
منها واجتماع النونين من غير فاصل فى زيادة النون منها وتكرار التائين
فى زيادة التاء منها وابرز الياء فى تضربين ولم يستتر للفرق بينه
اى تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن
فى المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين
الجمع بحركة ماقبل النون فى تضربين على تقدير الاستتار وسكونه فى الجمع



حتى لا يلتبس نونه الذي هو للاعراب بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد بالنون
الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ احد النونين مخفف والآخر
مشدد او احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالمثقلة ولا
يفرق ايضا بحذف النون من تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب فخصّه
بالمذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث
المخاطبة بالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التأنيث
وان كانت حاصلة الآن البحث لما كان في الخطاب اعتبر التناسب بالمذكر
المخاطب ويستتر الضمير المتصل وجوبا في المضارع المتكلم مطلقا نحو
انا اضرب في المتكلم وحده ونحو نحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر
جوازا في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او انتما
او هما ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى آخره اى انا او انت او هي
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات
واستتر اى وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور

لانه اى المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوّزوا فى باب الضمائر المتصلة

التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل

كجزء من الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون

ما ابقى دليلا على ما القى كما فى الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل

والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان

كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل

والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل هو ذلك الضمير

الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه فى اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد

ايضا من قولهم ان الفاعل فى زيد ضرب هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه

لابد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف

الضمير فى ضربا وايضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز

الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا

ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ

نعبّر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعًا مثل المفرد واستتر
في الغائب المفرد والغائبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر
فيهما ايضا اولم يستتر في المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من
بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان
الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء الخفيف للمفرد السابق الكثير
الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع غيره ودون المخاطب والمخاطبة
اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة اي مقرونة بالفاعل ودالة على
وجوده فان احد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدال
قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة
دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه
ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه
ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك
الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي لكونه مبدا الكلام

والمخاطب لقوي لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه الغائب الضعيف الذي

لا دخل له في تحصيل الكلام فقوامه في الغائب حال لمعنيين الافراد والتذكير

وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب

ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب

والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما

لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب

اخصر من ضميريهما فحذف في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف واستتر

في مخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان

حكمهما معلوما مما سبق من القيد بيانا للعلة وهي قوله للفرق بينهما في الماضي

وبينهما في المستقبل ولم يعكس لان الماضي اصل والابراز قوي فاخذه ولما ذكر

عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هنا لم يتعرض له هنا ولما

ذكر وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين

ان سبب الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضا

وفيه ضعيفة علم بالطريق الاولى ان يقع الاستتار



الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب
الاستتار فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون
غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وهو ذلك الدليل عدم الابراز
في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر
وان لم يكن فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن الفاعل في مثل ضرب
في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز
دليلا ضروريا اسند الحكم الى دليل اخر فيما وجد فيه دليل اخر وان كان عدم
الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان
فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على ان فاعله
مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمعين والتاء في مثل هند تضرب
وانت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة
او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين والهمزة
في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن

نضرب فانها تدل على ان الفاعل متكلم معه غيره وهي اى حروف المضارعة

حروف ليست باسماء فلا تكون فواعل للافعال وانما ذكر هذا وان لم يذهب

احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء فى ضربت بحركات التاء والنون

فى ضربن والالف فى ضربا والواو فى يضربون والياء فى تضربين اسماء فكان

مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم

والصيغة نفسها فى مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعنى

ان فى لفظها ما يدل على من هى له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى

المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات

ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء ضميرا كتاء ضربت بحركات

التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند ولو كانت

التاء فاعلا لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون

لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل او تاكيد ولا يجوز ان يكون الف

ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير فى حال النصب نحو رأيت

ضاربين وضاربين وفي حالة الجر ايضا نحو مررت بضاربين وضاربين

والضمير لا يتغير بتغير العامل كالالف في يضربان وواو يضربون تقول زيدان

يضربان وزيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا

ولم يضربوا في الجزم والاستتار واجب في مثل افعل امر المخاطب وفي مثل تفعل

مخاطبا وفي مثل افعل متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة

الصيغة اي صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان

التاء في تفعل يدل على ان الفاعل المخاطب وحكم افعل امرا ولا تفعل نهيا حكم

تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما وحده تشعر

بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ

الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز

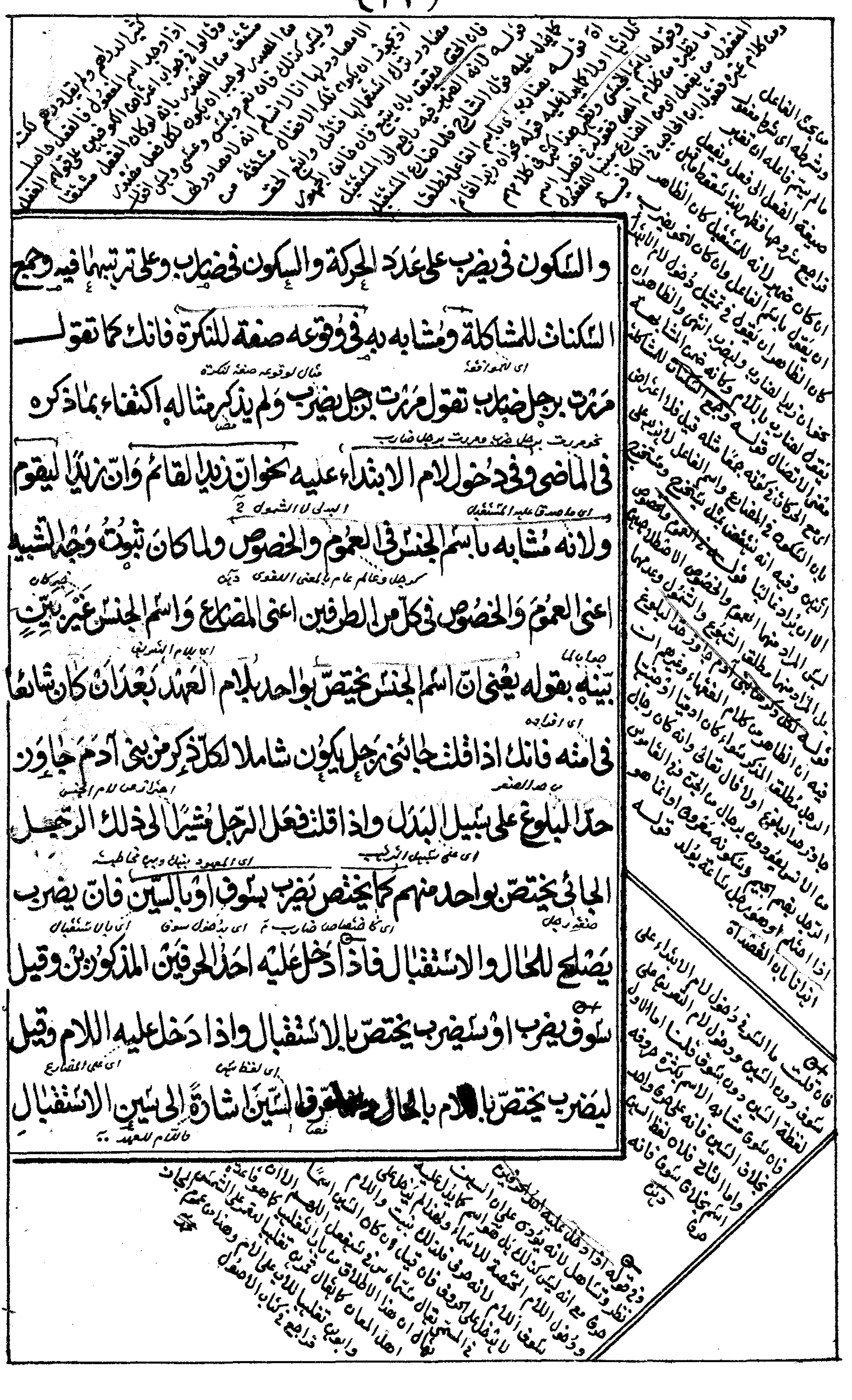
ولما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها

مظهرا كان او مضمرا وان تقول افعل زيد وتفعل زيد ولا تفعل الا انت

وانفعل زيد ولا افعل الا انا ونفعل زيدون ولا نفعل الا نحن وما



وما ظهر في نحو اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل واقل في غير هذه الاربع فالاستتار
جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد ضارب
غلامه **فصل في المستقبل** المشهور بفتح الباء بناء على انه
مستقبل الفعل لا في بعد زمانك او ان الزمان تستقبله الان الصحيح
ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء وهو ايضا اي كالماضي
يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره اي الى تضرب تقول يضرب يضربان
يضربون تضرب تضربان تضربن يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين
تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو
يضرب المستقبل لوجود معنى الاستقبال على الوجهين المذكورين في معناه ويقال
له ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من
الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فلما ضارع المستقبل الاسم قيل له مضارع واما قلنا انه ضارع بالاسم
لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبها فان عدد الحركة



والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجميع السكنات للمشاكلة ومشابه به في وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه الشبه اعني العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد بعد ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جائني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل الرجل شيئا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص باللام بالحال [illegible] السين اشارة الى سين الاستقبال

لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد

كاف المؤنث نحو اكرم متكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس يختص بلام

العهد يختص بضرب لانه بان ادخل ادوات التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة

التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد في هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين

في امرين من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا ادخل اداة التشبيه في المشبه

ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس

متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وضوح غرة الفرس

في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك

لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز

عكسه واما تقديم المشبه به ههنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفضيل

اتصاف الطرفين بوجه التشبيه فانه بصدد ذلك واما في نفس التشبيه

فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت

زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض يعود الى التشبيه فاذا

قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية
القوة ونهاية الجرءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه
به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه
لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لكونه
مشبها به ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين
تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما يشترك يضرب بين الحال والاستقبال
فان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي
حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا واما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا
لان الماضي بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح
ان يصير مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في
الزيادة وزيدت تلك الحروف في الاول من الماضي دون الآخر منه مع
ان الآخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الآخر يلتبس بالماضي
اي بتثنيته في زيادة الالف وبغائبته في زيادة التاء دون مخاطبه

اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك الالف ليلتبس بضمير اللهم الا في الصورة

وجمع مؤنثه صورة في زيادة النون ولم يرد الياء في الآخر وان لم يلتبس

حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان يزاد عليه

ولم يشتق الماضي من المستقبل بان ينقص منه لان الماضي يدل على الثبات

والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اي

وقعت الزيادة في المستقبل دون الماضي يعني لم يوضع المزيد للماضي والمجرد

للمستقبل بل عكس لان البناء المزيد عليه والظاهر ان المزيد فيه الا انه

لما اتفق نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارة غيره من الثقاة وجب توجيهه

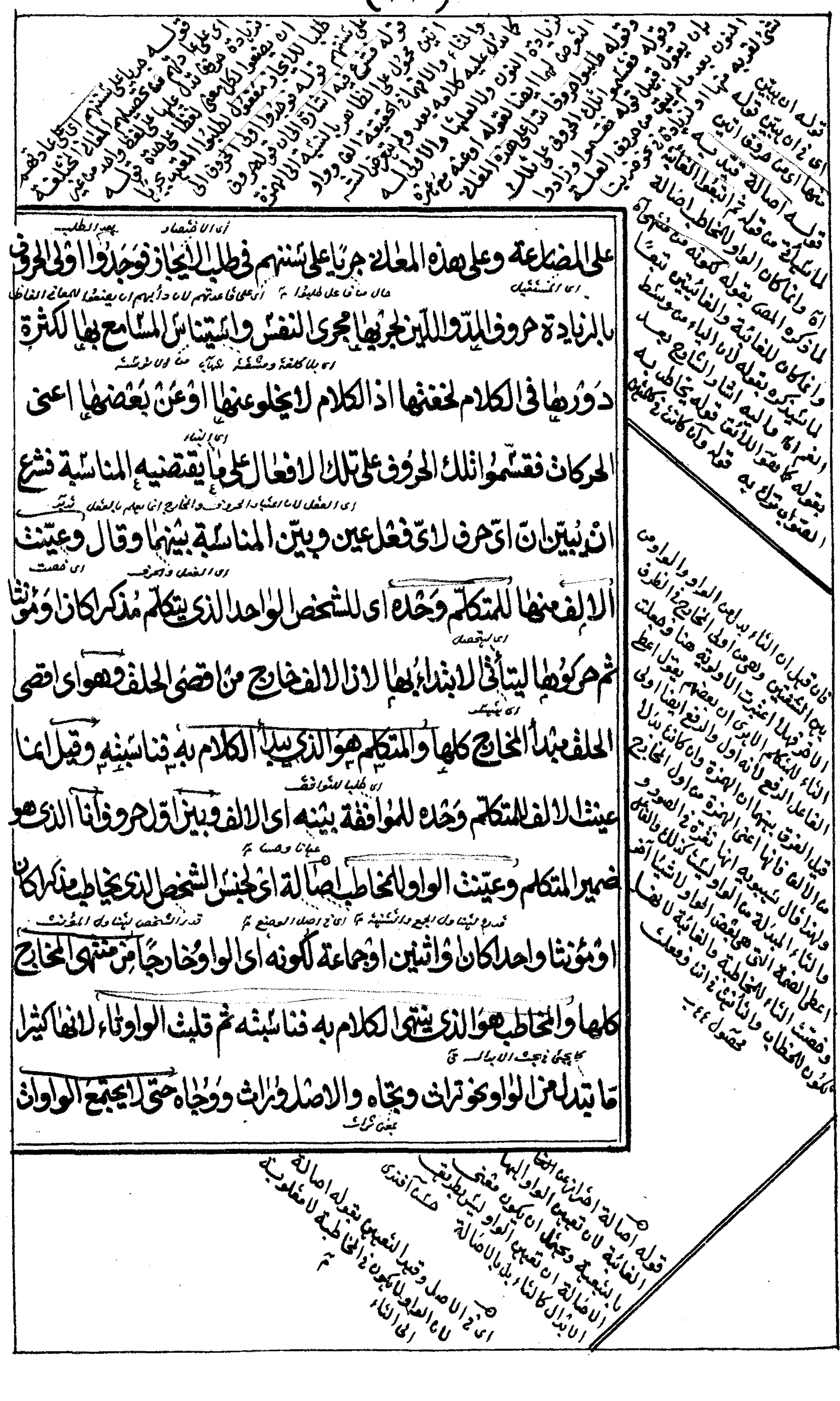
بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد المجرد والزمان المستقبل وكذا الزمان

الحاضر بعد زمان الماضي فاعطي السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو

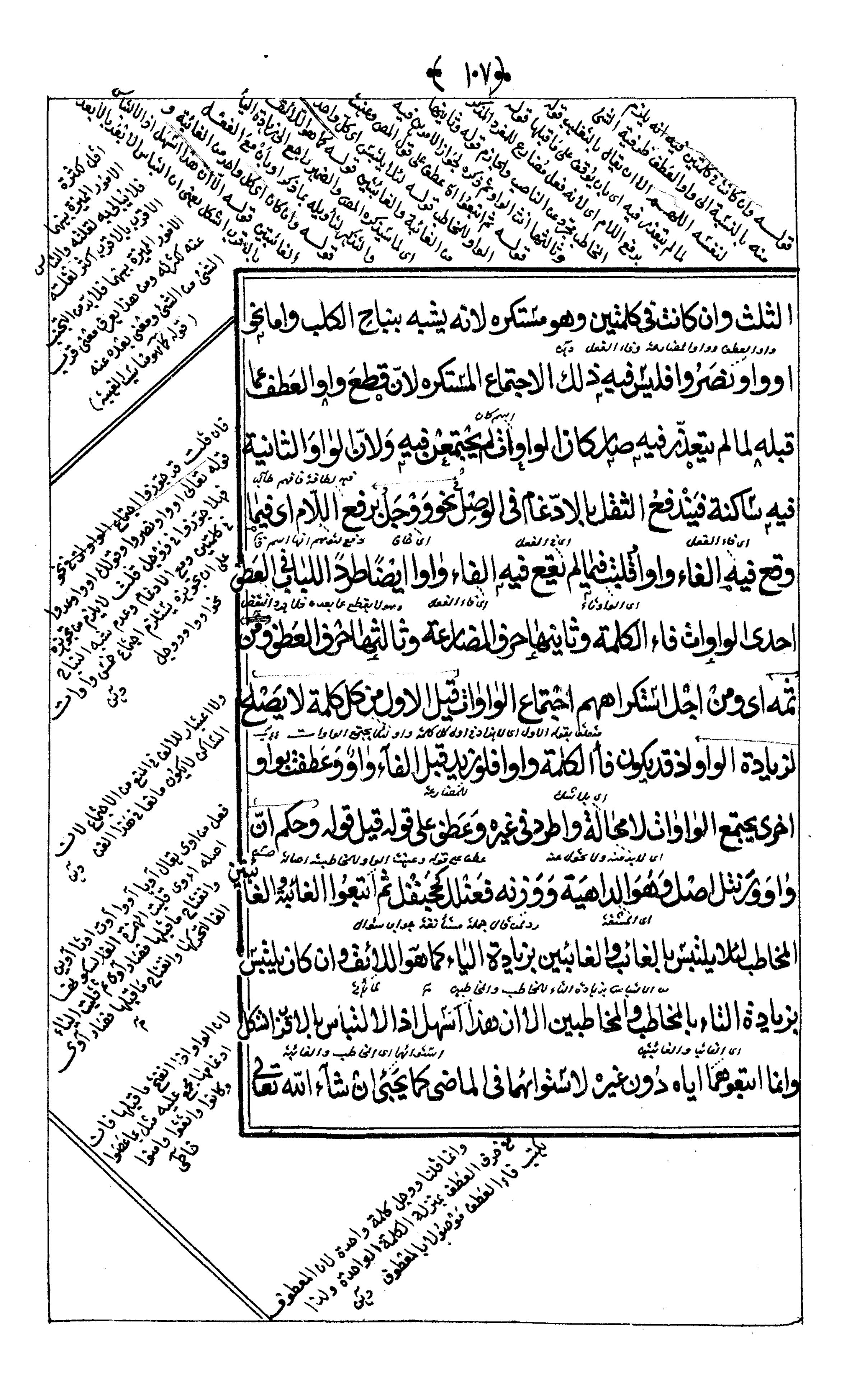
الزمان الماضي واعطي اللاحق فهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم

لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا اما عن

المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا حروفا تدل



على المضاعفة وعلى هذه العلة جريا على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف
بالزيادة حروف المد واللين لجريها مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة
دورها في الكلام لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني
الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع
ان يبين ان اي حرف لاي فعل عين وبين المناسبة بينهما وقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اي للشخص الواحد الذي يتكلم مذكرا كان او مؤنثا
ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اي اقصى
الحلق مبدأ المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام به فناسبته وقيل انما
عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة بينه اي الالف وبين اول حروف انا الذي هو
ضمير المتكلم وعينت الواو للمخاطب اصالة اي لجنس الشخص الذي يخاطب مذكرا كان
او مؤنثا واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اي الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به فناسبته ثم قلبت الواو تاء لانها كثيرا
ما تبدل عن الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه حتى لا يجتمع الواوات



الثلث وان كانت فى كلمتين وهو مستكره لانه يشبه بنباح الكلب واما نحو

اوواو نصروا فليس فيه ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف عما

قبله لما لم يتعذر فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية

فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل نحو ووجل برفع اللام اى فيما

وقع فيه الفاء واوا قلبت فيما لم تقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب فى العطف

احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف ومن

ثمه اى ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول من كل كلمة لا يصلح

لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو

اخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قوله وحكم ان

واو ورنتل اصل وهو الداهية ووزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبتين

المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس

بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الا ان هذا اسهل اذ الالتباس بالاثر اشكل

وانما اتبعوهما اياه دون غيره لاستوائهما فى الماضى كما يجئ ان شاء الله تعالى

ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب لغيبة لعدم الالتباس
بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الآخر
نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغائب اي لجنس الشخص المذكر الغائب
اي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان
ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل في الغائبة
والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في
وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فناسبته وعينت النون للمتكلم
اذا كان معه غيره مطلقا لتعينها اي النون لذلك اي للمتكلم مع غيره
في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا المضارع الماضي في ذلك وقيل زيدت النون
في المتكلم مع غيره لانه اي الشان لم يبق من حروف العلة التي هي اولى
بالزيادة شيء وهو اي النون قريب من حروف العلة في خروجها من هواء
الخيشوم وهو اقصى الانف وقيل النون له للموافقة بينه وبين نحن على
قياس ما قيل في تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف

اى حروف المضارعة فى جميع الابواب للخفة الا فى ابواب الرباعى اى رباعى كان

وهو اى الرباعى فعلل وملحقاته وافعل وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها

مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليه مستثقل فحمل الباقى عليه

وفى الفتح التباس لما سنذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم لان هذه

الاربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى فى الاحتياج وقوله والضم ايضا

فرع الفتحة فى الخفة فناسب الضم للرباعى من حيث الفرعية فاعطى له

يدل على ما قررناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف

فى الرباعى لقلة استعمالهن اى الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى

فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لاتعادل بينهما

واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما عدم كون القبيلتين

على حركة واحدة هى الاصل اعنى الفتح فهو انه لو فتح فى مثل يكرم وقيل

يَكرم يلتبس بمضارع الثلاثى ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة

احرف ولم يعكس اذ فى العكس يلزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس



(١١٠)

فانه لا التباس فيه اصلا ويفتح حروف المضارعة فيما وراءهن مما قل استعماله
لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرناه
ان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق فاصله يريق بغير هاء
من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل فزيدت الهاء قبل الراء على خلاف
القياس فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم
حرف المضارعة في غير الرباعي ويكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة
اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه
مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي حتى يدل الكسرة حروف المضارعة
على كسرة عين الماضي او همزته نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور
العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل ويستنصر وتستنصر واستنصر
ونستنصر في مكسور الهمزة لان ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة
وهو لغة بني اسد لا يكسر الياء فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة
بل يكسر غير الياء وانما لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها



اخرى فحينئذ يكسر اهل هذه اللغة الياء ايضا لتقوية احدى اليائين
بالاخرى نحو ييئس وييجل فانهم على لغتهم فيما اذا كان الفاء فيه واوا في غير ييجل
واما في ييجل فعلى استثنائهم اذ تقوت الياء بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا
فيما يكسر عين الفعل لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا
الفتحة كسرة ليقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء
بالياء كسروا الياء لان كسر الياء مطلقا من لغتهم وعينت حروف المضارعة
في المضارع دون سائر حروفه للدلالة على كسرة العين والهمزة في الماضي اكتفى
بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين
اصلا في الاصل لانها اي حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزائد اولى
وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها لانه يلزم
بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو مرفوض وبكسر العين يلزم
الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين نحو يعلم ويضرب
وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب اذ الكسر ثابت حينئذ على توارد العوامل فلا



اثرها وتحذف التاء الثانية جوازا في مثل تتقلد وتتباعد وتتجنب اي فيما
اجتمع فيه تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه
فعل المخاطب او المخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا او الغائبة المفردة والمثناة
دون المجموع احديهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف
فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها
مخل على ما حكي عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية
للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها اهون واختار المصنف مذهب
البصريين لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الغرض من الاشتقاق
انما هو الدلالة على المعاني باختلاف الصيغة واما المطاوعة وسائر معاني
الابواب فانما هي بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية
واما اثبات التاءين فهو الاصل للدلالة كل منهما على معنى وفي قوله تتقلد
وتتباعد وتتجنب بصيغة المبني للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في
المبني للمفعول من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى

وهو المبني للفاعل وان المبني للفاعل من هذه الابواب الثلثة اكثر استعمالا

من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبني

للفاعل على المبني للمفعول في الحذف واما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه

لو حذف التاء الاولى المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف

عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس

بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء

الثانية في مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل

وعدم امكان الادغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن و

والحذف للتخفيف اولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة

مع ان همزة الوصل لا تدخل على المضارع لانه مشابه بالاسم الفاعل مشابهة تامة

فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي

فانه لما قل مشابهته بالاسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل

وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف



الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة لا تحذف واسكنت الفاء
في يضرب فرارا عن توالي الحركات وعينت الفاء للاسكان لان توالي الحركات
لزم من زيادة الياء واذا لم يمكن اسكانها لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان
الحرف الذي هو قريب منه اي يقرب الياء يكون اولى بالاسكان من غيره كاقرب الفريقين
في القسامة ومن ثمه اي ومن اجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف
الذي لزم منه محذور اولى عينت الباء في ضربت للاسكان لئلا يجتمع اربع
حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر لانه اي الباء قريب اي يقرب
من النون الذي لزم منه اي من زيادته توالي الحركات الاربع ويستوي بين
صيغتي المخاطب والغائبة المفردين والمثنيين في المستقبل نحو انت تضرب
او هي تضرب والمناسب ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان له بحث
طويل اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما اي المخاطب والغائبة
في الماضي في مجرد التاء لا في حركاتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء وهي
نصرت بسكونها وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورد

من باب ضرب لكونه اصلا في الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه جهة التقديم

في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سلف وانه

ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الابواب ولهذا

لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن بابه النسوية اعني التاء في غائبة

المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غائبة المستقبل

ليست بمبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا

بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركته لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد

ان يكون ميل المص الى هذا ويكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية بين

المخاطب والغائبة ولا يضم مابه الاستواء في الغائبة ليزول الاستواء

حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل نتح اي في يفعل بفتح العين

ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه

فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغائبة ايضا بالفتحة اي كما يلزم

الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا ان في الفتحة موافقة

بينها اى بين الغائبة وبين اخواتها فى اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب

والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين بابه الاستواء اعنى

التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت

فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ الموافقة فيها بين الاخوات

والخفة ايضا فادخل فى آخر المستقبل يعنى بعد الالف والواو والياء

وتجوز فى اطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها

ضمائر الفواعل نون فى يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين

عوضا عن الحركة فى يفعل ليكون ذلك النون فى كلها علامة للرفع لانه

اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف

الحركة التى هى عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر فى بعض

الاسماء لانه فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم كما يجيء لان آخر الفعل حينئذ

صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون فى وسط

الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست



من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيدت حروف
شبيه بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا
نون يضربن وهي علامة التأنيث لا علامة للرفع ولهذا لا يسقط حالة
الجزم والنصب كما اى كالنون في الماضي نحو فعلن فان نونه علامة للتأنيث
لا علامة للرفع والثانية كونه علامة الجمعية ايضا ومن ثمه اى ومن اجل
ان نونه علامة للتأنيث يقال يضربن بالياء دون التاء حتى لا يجتمع
علامتا التأنيث ونون تضربن تحتمت ضميرا وعلامة التأنيث تارة
والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة الخطاب كما
هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي
الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرناه من امتناع اجتماع العلامتين
مطلقا اذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما اضيفتا اليه اعني التأنيث ولما
فرغ من البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق
بمعناه وقال واذا دخل لم على المستقبل نقل معناه الى الماضي

ويبقيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى لانه اى لفظ
لم مشابه بكلمة الشرط اعنى ان من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان
ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل
كذلك كلمة لم تنقل معناه الى الماضى لتلك المشابهة

فصل

فى الامر والنهى الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفاء عن الفاعل
الغائب والمخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه
ابن الحاجب فى تعريف امر المخاطب حيث قال صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل
المخاطب نحو زيد ليضرب الى اخره اى زيدان ليضربا وزيدون ليضربوا هند
لتضرب وهندان لتضربا وهندات ليضربن واضرب الى اخره وهو مشتق
من المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق
من المصدر فلا ينافى قوله واشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان
المراد من الاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات وبالواسطة
كما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضى لمناسبة بينهما

اى بين الامر والمضارع فى الاستقبالية اى فى انتساب معناهما الى الاستقبال

وذلك ظاهر فى المضارع واما فى الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد

ولا مناسبة بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضى

واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكون اقرب الى الضبط

ولهذا ذهب السيرافى الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل

زيدت اللام فى امر الغائب لطلب الفعل دون غيرها لان الفا من وسط المخارج

كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبته اللام والحال ان

اللام ايضا اى كما الفا من وسط المخارج من حروف الزيادة والاضافة

بيانية اى من حروف هى الزيادة فتكون صالحة للزيادة وهى اى حروف الزيادة

الحروف التى يشملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه

او سالتمونيها او اتاه سليمون او اسنت موليها او امان وتسهيل او قول

الشاعر لابى عثمان المازنى هويت السمان من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب

ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة يعنى النساء السمان

فشيبنى اى جعلتنى تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد
وتحمل الاحزان والمصائب فى مواصلتهن او استمر محبتى اياهن الى ان شبت
ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف ويكون الدال بمعنى الزمان القديم
هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اى حروف
هويت السمان اى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء
والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولهذا قالوا واناه سليمان
يشملها فالام والسين والميم والالف والنون وحكى ان ابا العباس المبرد
سأل ابا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد هذا
البيت فقال له الجواب رحمك الله تعالى قال المازنى قد اجبتك مرتين
يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان
بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد تكون
اصولا الا ترى ان حروف هوى منها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها
زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام وتخرج

الزائد بلفظه لا نقابل به فاءً ولا عيناً ولا لاماً تقول ضرب وزنه فعل

ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومُكرم

وزنه مُفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه

فعال وعلى هذا ولم يزد في امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف

بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانية للمضارعة وكسرت

اللام اى لام الامر مع ان من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد

ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون لانها متشابهة بلام الجارة في

الصورة وانما شبهت بها لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء اى

بمقابلة الجر فيها لان في الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب

في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم فيكون

الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم فبمنزلة فيكون الجازم

بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في

الكسر واسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني تسكن اللام بعد الواو



والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار
الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كالكلمة الواحدة على
وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم تحمل عليهما لكونها حرف
عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعدها ككثرته بعدهما لكون حروفها اكثر
من واحد نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما اسكن العين في فخذ
للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع
فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين
اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون حرف الحلق قوية فتستتبع ما قبلها
وكذا يجوز كل ما جاز في فخذ في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم
او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام الامر في الاسكان في الواو وهو
بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه نحو عضد
فكما يقال عضد بالسكون يقال وهو بالسكون وجاء ثم في الاستقبال
في امر المخاطب بعيد حذف اللام للتحقيق لكثرة استعماله اذ اصل



اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما يجيئ ان شاء الله تعالى وكان القياس

في الامر للفاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغائب لان الطلب

في الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله

كما اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام لكن

لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق بينه

وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغائب بدليل قوله فيما سيأتي

للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اى حذف اللام وحرف

الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب لكثرته اى لكثرة استعمال

هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق

ومن ثمه اى ومن اجل ان حذف اللام وحذف حرف المضارعة في امر

المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام

في مجهوله اى المخاطب اعني يقال لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله

اى المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى



والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده
ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر واما
اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت
الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل فى تحريك همزات الوصل لانها زيدت
ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها
حركت بالكسر لانه اصل فى تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب
من الاعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين من المعربات وهما المضارع
وما لا ينصرف ودخول اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك
حرك بما هو اقل وجودا فى الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد
فى بعض المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض فى الفعل
من الكسر فى الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع
الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح
المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة الاواخر وما يجزم

منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال

فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لامدخل

للجر فى الافعال فافادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر

وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما يفيدان

الخلاص فقط والمفيدة بفائدتين اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل فى

تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل

بها الى النطق بالساكن ولذلك سميها الخليل سُلَّم اللسان ولم تكسر الهمزة

فى مثل اُكتب اى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل مل

ضمت لان الهمزة او الشان والثانى قوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا

من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف لا انه كثير

فى عبارات المصنفين بتقدير الكسرة اى بكسرها يلزم الخروج من الكسرة اى

من كسرها الى الضمة اى ضمة العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن

فى المنع عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اى مانعا

حصينا قويا عندهم اى عند اهل هذا الفن ومن ثمة اى ومن اجل
ان الحرف الساكن لا يجعل حاجزا حصينا يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية مع
ان ما قبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم
وان ما قبل الواو وهو القاف مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم تكسر الهمزة
فى مثل اكتب بل تضم للاتباع اى لاتباعها للعين فى الضم لان خفة الموافقة
بين الاثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف
ايمن اى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك
على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما يجئ ان شاء
الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذا
شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح
اذا سكنت صارت هواء فكذلك الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة
اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج
والاصل فى الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والفه للقطع

لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اى عومل به معاملة الف

الوصل بان اسقطت فى الدرج لكثرته اى لكثرة اى من استعمالا وكثرة الا

الاستعمال يقتضى التخفيف ولاشك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل

يسقط الهمزة فى اللفظ والاخفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه

للوصل بدليل سقوطه فى الدرج لكثرته استعمالا ايضا اى كما مر واعلم

ان حرف التعريف عند سيبويه هى اللام وحده والهمزة للوصل وفتحها مع

ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة

للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال ال

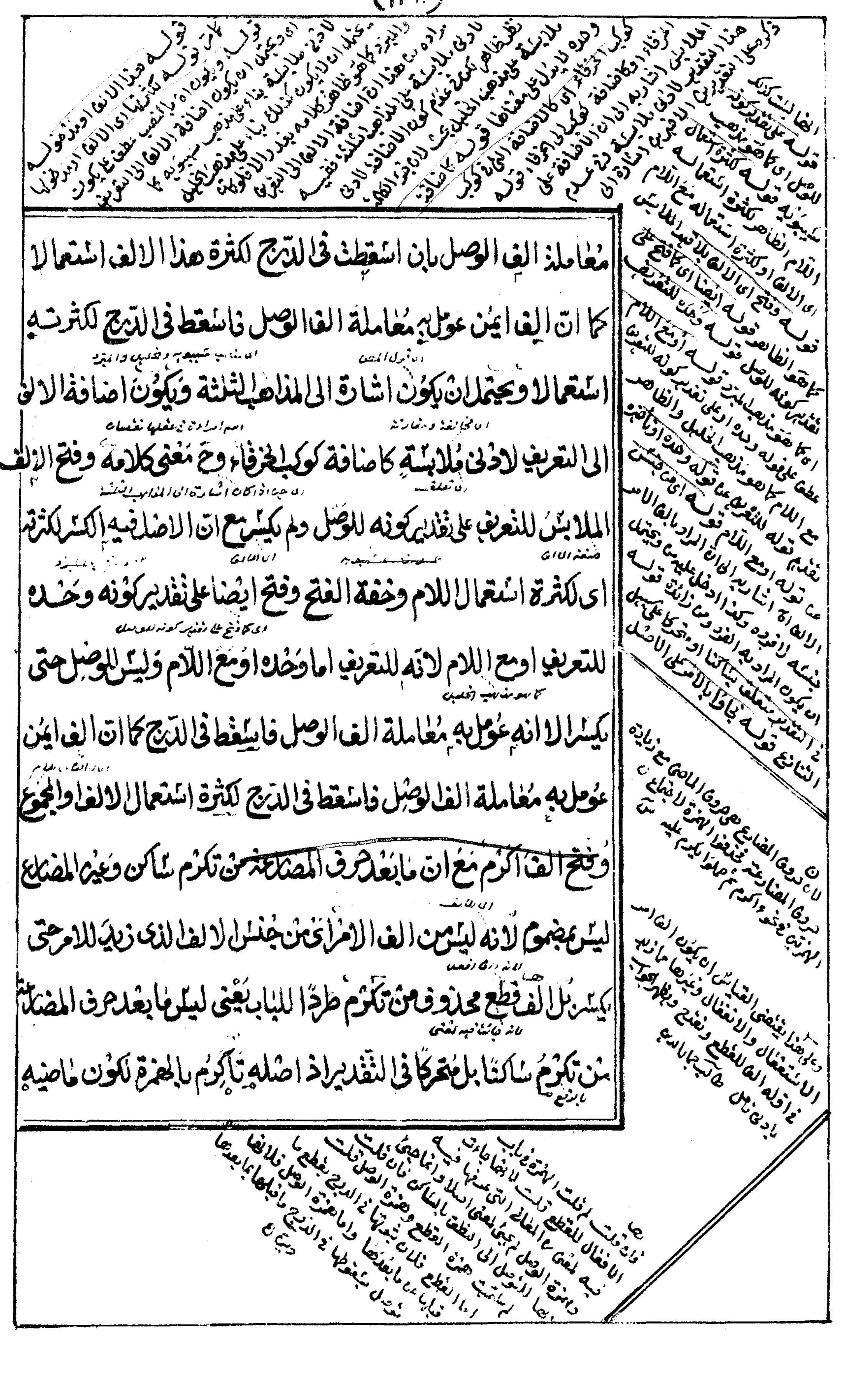
وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت

اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا

فقول المص لف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهذا

هو الظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه

وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به



مُعاملة الف الوصل بان اسقطت فی الدرج لکثرة ہذا الالف استعمالا

کما ان الف ایمن عومل بہ معاملة الف الوصل فاسقط فی الدرج لکثرتہ

استعمالا ویحتمل ان یکون اشارة الی المذاهب الثلثة ویکون اضافة الالف

الی التعریف لادنی ملابسة کاضافة کوکب الخرقاء وح معنی کلامه وفتح الالف

الملابس للتعریف علی تقدیر کونه للوصل ولم یکسر مع ان الاصل فیه الکسر لکثرة

ای لکثرة استعمال اللام وخفة الفتح وفتح ایضا علی تقدیر کونه وحده

للتعریف او مع اللام لانه للتعریف اما وحده او مع اللام ولیس للوصل حتی

یکسر الا انه عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فی الدرج کما ان الف ایمن

عومل به معاملة الف الوصل فاسقط فی الدرج لکثرة استعمال الالف والمجموع

وفتح الف اکرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تکرم ساکن وغیر المضارع

لیس بمضموم لانه لیس من الف الامر ای من جنس الالف الذی زید للامر حتی

یکسر بل الف قطع محذوف من تکرم طردا للباب یعنی لیس ما بعد حرف المضارعة

من تکرم ساکنا بل متحرکا فی التقدیر اذ اصله تأکرم بالهمزة لکون ماضیه

على كرم تجاوزوا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من

الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر

من الثلاثي المجرد او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على

ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة ردوها على فتحها لان

الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة من تكرم

لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف الوصل في الخط مع ان

الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر من باب علم بكسر العين وتخفيفه بامر

علم بفتح العين وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات

والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهي ما يزول به

العجمة وهي الالتباس والاشتباه قلنا الاعجام تترك تركا او حينا كثيرا فح

يحصل الالتباس ومن ثمه اي ومن اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا

بين عُمَر بضم العين وفتح الميم والراء وعَمْرو بفتح العين وسكون الميم

بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون النصب لان الف

التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم يكتفوا

بان يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك ظاهر والزيادة بالخفيف

اولى وحذفت الالف في الخط في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها

الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف ولا يحذف الالف

في اقرأ باسم ربك مع لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم

لقلة استعماله وان كانت في لفظ الاسم ويجزم آخره اي آخر الامر في الغائب

باللام اجماعا اي اجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا

او حكموا بانجزامه مجمعين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني ان

لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه

الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل

معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت بها فيه عملت عملها وهو

الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغائب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما

عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب باللام كما هو القياس

لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما ثبت عندهم اى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اى ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قراء النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي عليه السلام لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال اى لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة الى جنس امر الغائب ثم حذفت علامة الاستقبال وهى التاء للفرق بينه اى بين امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعنى التاء فاعطى له اى للموضوع موضع علامة الاستقبال اعنى الهمزة اثر اى حكم علامة الاستقبال وهو الاعراب واما اعرابه

قوله بالنسبة الى جنس امر الغائب قوله لكثرة الاستعمال ورد بثبوت دنها في قليل الاستعمال وكثيره على السواء ويمكن ان يجاب بانه حذفت في كثير الاستعمال لكثرته وفي قليله للحمل عليه طردا للباب ولعل قوله جنس اشارة اليه قوله للفرق بينه وبين المضارع اى في حال الوقف قوله اى الموضوع اه اشارة الى ان تذكير الضمير له لرجوعه الى الموضوع المفهوم من وضعت وفيه ان المفهوم منه انما هو الموضوعة لا الموضوع فالحق ما مشى عليه بعض الشارحين من ان التذكير لكون همزة الوصل بمعنى الوصل كما يلتفت التعبير به عنها او التأويل المشهور وهو التأويل بما ذكر ذيل المؤنث بالتاء اذا لم يستعمل مذكرا كشبهة اذ لا يقال شبه كقائم في قائمة جاز تذكير ضميره والهمزة من هذا القبيل قوله وهو الاعراب اى كون المستقبل معربا فالمراد بالاعراب ضد البناء كما اشار اليه بقوله واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة فلا يرد عليه ما اورده بعضهم من ان تفسير الاثر بالاعراب يوهم كون الهمزة معربة اوعا. له فان ا[illegible] وليس ما ذهب اليه الكوفيون بوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه اى من ان اصل اضرب لتضرب اى خلاف الاصل فلا يتكب عليه ولعلم ان كلام الشارح والمصنف ههنا يبطل قول الشارح اى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين وقوله فيما سبق ان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين قوله اخطاء

بالجزم فللام مقدرة اعطاء كما اى مثل ان اعطى لفاء رب عمل رب فى مثل

قول الشاعر فمثلك اى فرب مثلك فحذف رب واعطى للفاء عمله وقوله

قوله حبلى صفة مثل قد طرقت اى طرقتها اى اتيتها ليلا قوله ومرضع اى

ذات رضيع عطف على حبلى فالهيتها اى اشغلتها عن صبى لها ذى تمائم

جمع تميمة وهى التعويذ الذى يعلق فى عنق الصبى حفظا عن اصابة

العين قوله محول اى اتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محول لئلا

يلتبس بما اشتق من الحوالة اعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالحبل

والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمائم وذى حول وفى جمع تمائم

اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما فى الوصف بالحبل والارضاع فظاهر

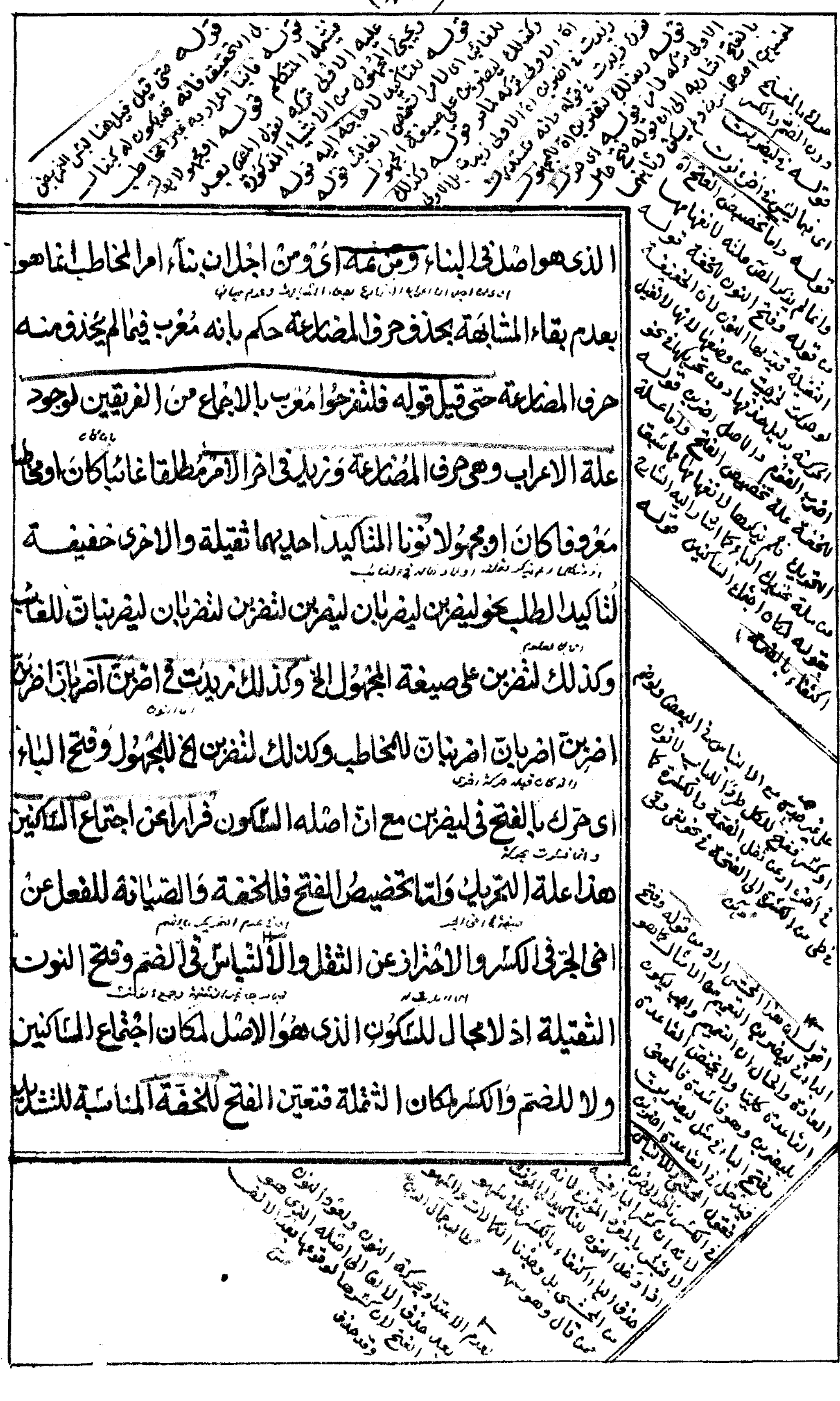
واما وصف الصبى بكونه ذى تمائم فلان التميمة انما تجعل فى عنق

الصبى اذا كان فى غاية الحسن فيخاف عليه عن اصابة العين واما

فى جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة

او بتميمتين لفرط محبتهم واما فى الوصف بالاحوال فلانه فى تلك الحال

يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية
مالم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان
قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اي امر المخاطب بغير اللام مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا
خلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم
على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه
وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة تامة بينه وبين
الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهة بينه
وبين الاسم في الجملة اعني وقوعه صفة للنكرة كما مر ولما لم يبق المشابهة
بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر المخاطب بحذف حرف
المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظاهر ولا في وقوعه صفة
لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بني على السكون



الذی هو اصل فی البناء ومن ثمه ای ومن اجل ان بناء امر المخاطب انما هو

بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حکم بانه معرب فیما لم یحذف منه

حرف المضارعة حتی قیل قوله فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفریقین لوجود

علة الاعراب وهی حرف المضارعة وزید فی اخر الامر مطلقا غائبا کان او مخاطبا

معروفا کان او مجهولا نونا التاکید احدیهما ثقیلة والاخری خفیفة

لتاکید الطلب نحو لیضربن لیضربان لیضربن لتضربن لتضربان لیضربنان للغائب

وکذلک لتضربن علی صیغة المجهول الخ وکذلک زیدت فی اضربن اضربان اضربن

اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وکذلک لتضربن الخ للمجهول وفتح الباء

ای حرک بالفتح فی لیضربن مع ان اصله السکون فرارا عن اجتماع الساکنین

هذا علة التحریک واما تخصیص الفتح فللخفة والصیانة للفعل عن

ضمی الجر فی الکسر والاحتراز عن الثقل والالتباس فی الضم وفتح النون

الثقیلة اذ لا مجال للسکون الذی هو الاصل لمکان اجتماع الساکنین

ولا للضم والکسر لمکان الثقلة فتعین الفتح للخفة المناسبة للتشدید



وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربن اكتفاء

بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين

على حده وحذفت ياء اضربي عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسرة ايضا كذلك

ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتح في ليضربان حتى لا يلتبس المثنى

بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للفرق بالضم والكسر وكسر

النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتحة للخفة مشابهة

اى لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة

في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة

يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة وحذف النون

التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان اى في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان

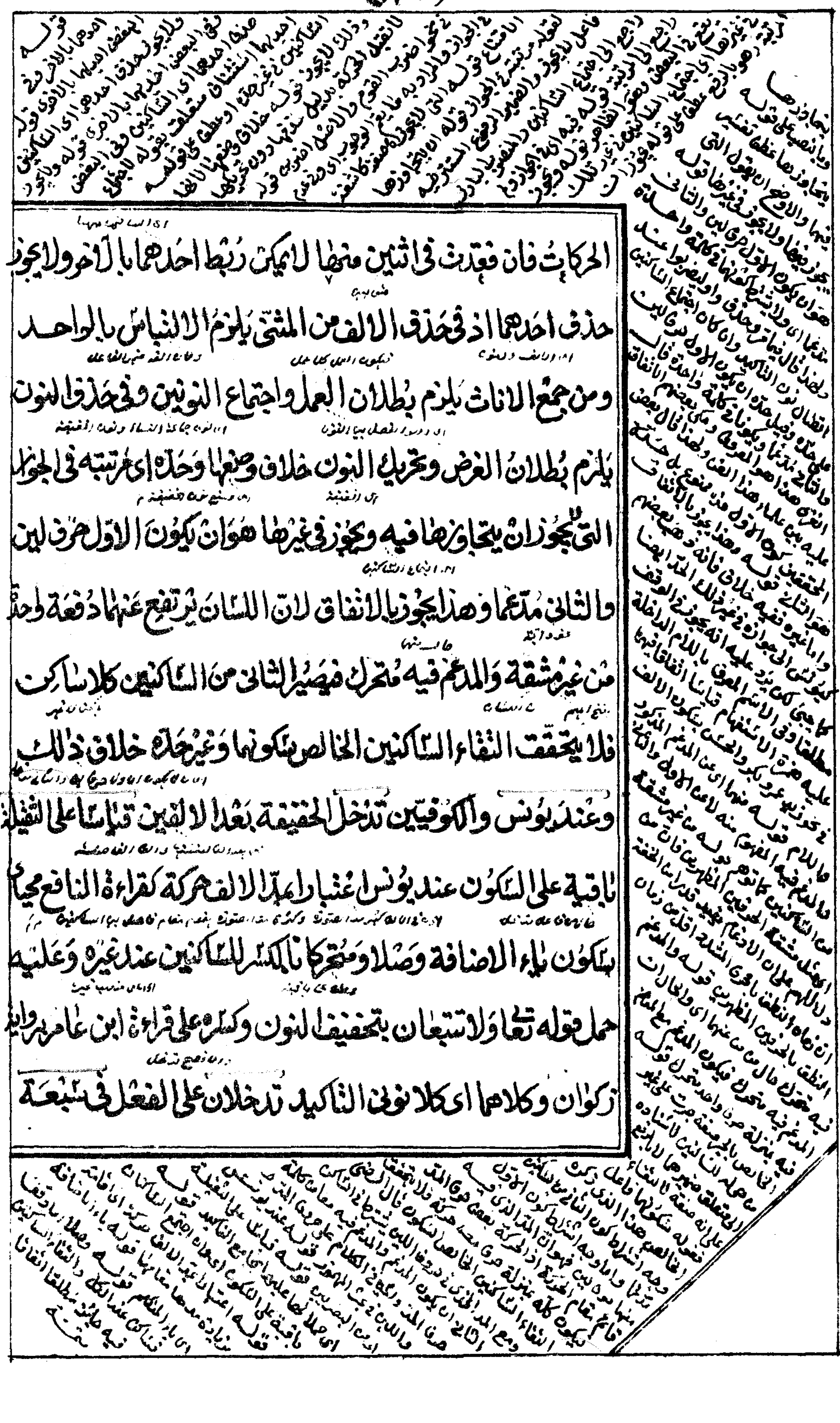
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وانما اورد كلمة هل ليكون

يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة

يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل

لا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار النون من الفعل بمنزلة الجزء
من الكلمة كما فى يعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف او بالحركة اذ
لا اعراب فى الوسط رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب
لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل
الغرض وادخل الالف الفاصلة فى ليضربنان اصله ليضربنن فراعى اجتماع
النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا حذف نون التاكيد
للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واختص الالف للخفة وحكم
النون الخفيفة من حركة ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب
معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اى الشان اى لكنه لا تدخل
بعد الالفين اى الف التثنية والالف التى وجب دخولها قبل الخفيفة
فى الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم تجتمع النونات فيها لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين
ادخلها فى فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن

وما قيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لايجب ان يجرى
على الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي اصالة
الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسبة ان يعدل من الخفيفة
اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعناله اعني التاكيد وهي
كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولاشك ان مايفيد معنى
اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى مايفيده دون ذلك واصالتها
بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة
مخففة من المثقلة لاكلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لايجب
ان يجرى على الاصل في جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان مفسدة
واما اذا لزم من عدم الجريان مفسدة فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم
مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسبة ان يعدل من الخفيفة اليها
مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين في غير حده
شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لايجوز لان الروابط بين الحروف



١٣٨

الحركات فان تعددت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز

حذف احدهما اذ في حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد

ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفي حذف النون

يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده اي مرتبته في الجواز

التي يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز في غيرها هو ان يكون الاول حرف لين

والثاني مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة

من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن

فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص بسكونهما وغير حده خلاف ذلك

وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة

باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة النافع محياي

بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركا بالكسر للساكنين عند غيره وعليه

حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية

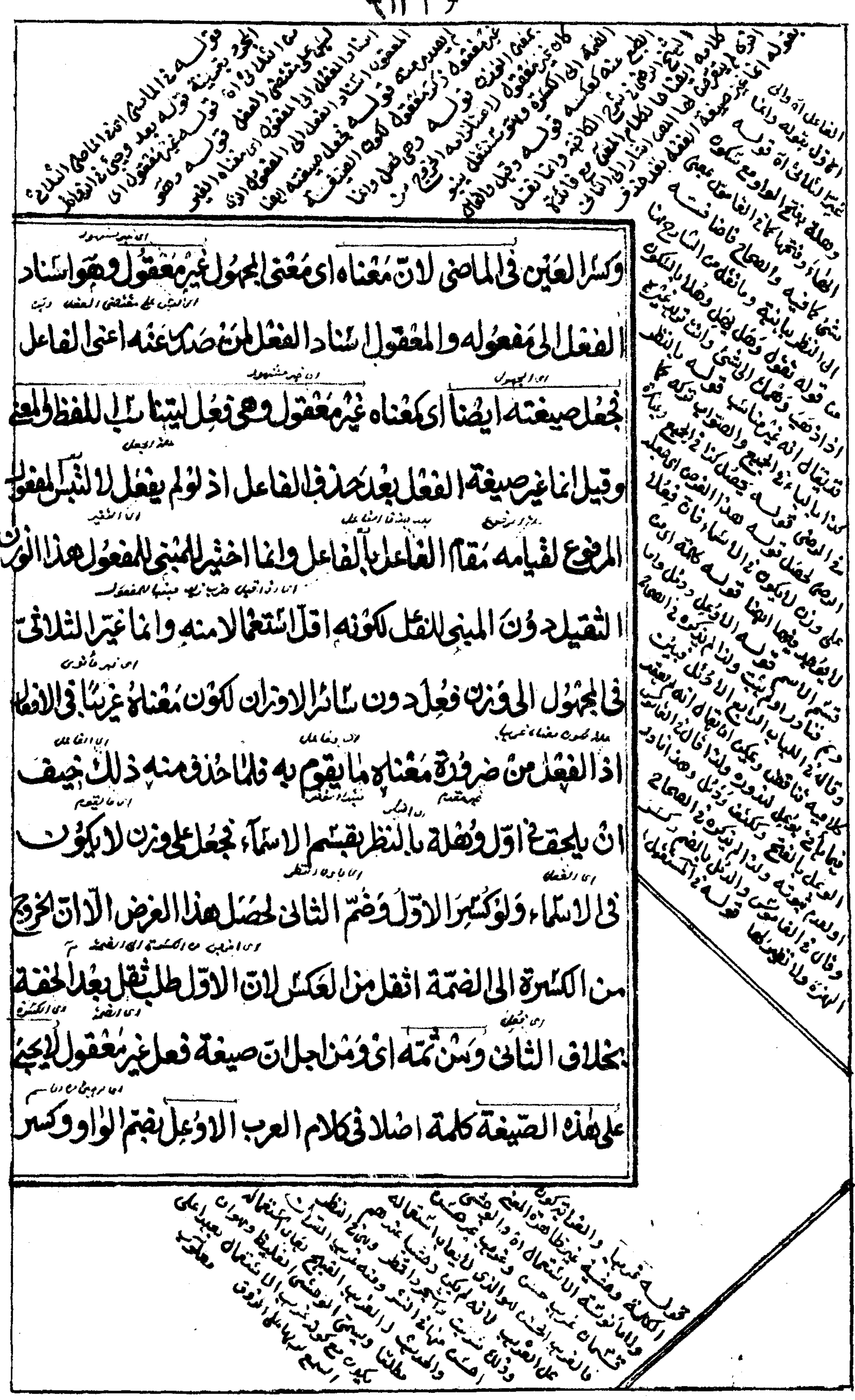
ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التاكيد تدخلان على الفعل في سبعة

مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة نفي بعضها بحسب نفس الامر ودالته
عليه اما مطابقة وهي الخمسة الاول او التزام وهو السادس فان القسم
وان لم يكن فيه معنى الطلب لان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو
مطلوبه فيلزمه الطلب اي طلب جوابه واما نحو قوله والله لا اعاقبن فمحمول على
الغالب وفي بعضها لا بحسب نفس الامر بل المشابهة لما فيه معنى الطلب
في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في العادة وغالب الامر ما هو
مراده وكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله والطلب انما
يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتاكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل
الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر
فهو وان كان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف
بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب
الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التاكيد بغير الموجود الاولى
بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضربن واضربن



وليضربن واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها
الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها العرض
بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه للاستفهام دخلت
على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعلم
عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة
الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اى جوابه نحو والله
لاضربن والجملة القسمية اعنى اقسم والله انشاء وجواب القسم اعنى لاضربن
خبر وسابعها النفي ويدخله نون التاكيد دخولا قليلا مشابهة اى
لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون حرفيهما
لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر
في جميع الوجوه التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نوني التاكيد
الا انه اى لكن النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة
فيه ويجيء المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء

المذكورة وقوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو
ضرب زيد في ضربت زيدا الى آخره ومر بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل
نحو يضرب زيد في يضرب خالد زيدا الخ ومن الامر نحو لتضرب ومن النهي نحو لا يضرب
وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى
بذكره عن ذكرهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان مجهولهما مثل مجهوله
والغرض من وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما
تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح
ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض
منهما اما تبيين لخساسة واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا
خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه او تبيين
لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين لشهرته
بذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان او لجهالته
او خوفا له او خوفا عليه واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء

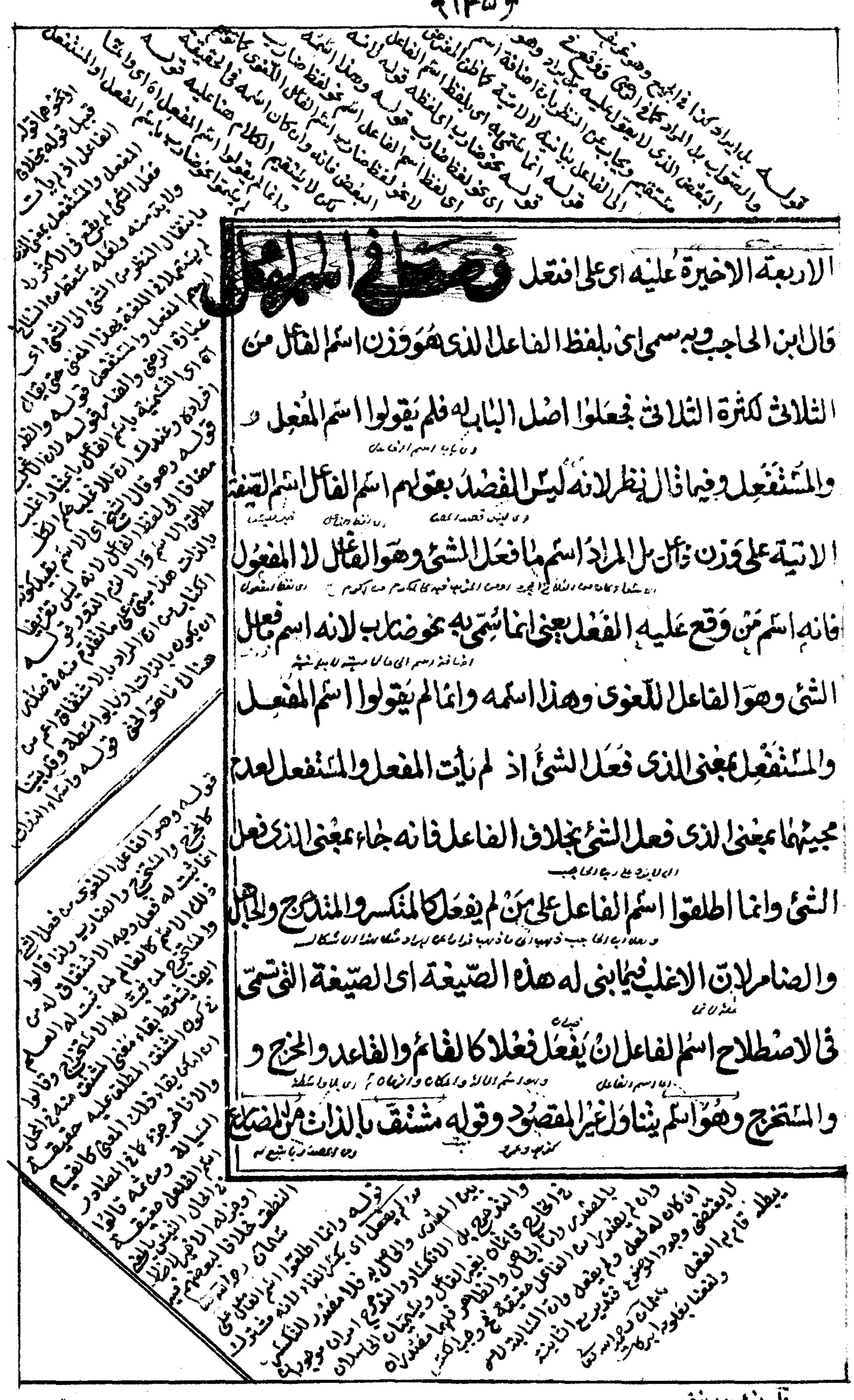


وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد
الفعل الى مفعوله والمعقول اسناد الفعل الى من صدر عنه اعني الفاعل
فجعل صيغته ايضا اي معناه غير معقول وهي فعل ليتناسب اللفظ والمعنى
وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير المبني للمفعول هذا الوزن
الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
الى المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال
اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما اخذ منه ذلك خيف
ان يلحق اول وهلة بالنظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون
في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة
بخلاف الثاني ومن ثمه اي ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لا يجئ
على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا وعل بضم الواو وكسر

العين وهو معز الجبل وذئل بالضم والكسر ايضا وهو دوئبة تشبه ابن
العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت فى كلامهم ويجئ المجهول
فى المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ماقبل الاخر لان هذه الصيغة
اعنى يُفعَل مثل فُعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى فى الحركات
والسكنات ولايجئ عليه اى على فُعلل كلمة فى كلامهم ايضا اى كما لايجئ
على فُعل الا عُليب وجُنادب فيكون هذه الصيغة غير معقول ايضا فيتنافى
اللفظ والمعنى ويجئ المجهول فى الابواب الزوائد من الثلاثى كلها اى مازاد
حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه
بضم الحرف الاول وكسر ماقبل الاخر فى الماضى نحو دُحرِجَ واُكرِم وبضم الاولى
اى بضمته اصلية كانت كما فى الرباعى او عارضية كما فى غيرها وفتح ماقبل
الاخر اى بفتحته اصلية كانت كما فى يتفعلل ويتفاعل ويتفعلل او عارضية
كما فى غيرها فى المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويُتدحرَج ويُستخرَج تبعا للثلاثى
فيهما الا فى سبعة ابواب فان اول المتحرك يضم مع ضم الاول فيها



فى الماضى ويكسر ما قبل الاخر وهى تفعّل و تفوعل وعلم حكم تفعلل منهما
وافتعل وانفعل وافعلّ واستفعل وافعوعل وحكم العول وافعللّ
وافعنلل وملحقيه علم منها وضم الفاء فى الاولين اى تفعّل وتفوعل
ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اى الاولان ذكر المتعدد
فى هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى بمضارعى فعّل بالتشديد فى تفعّل وفاعل فى تفوعل
فى الوقف وضم اول المتحرك منه فى الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الصحيح
المجهول بالامر الحاضر فى الوقف يعنى اذا قلت وافتعل بفتح التاء فى
المجهول فى الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل فى الامر الواو ههنا مثله
فى وافتعل لا لعطف افتعل على وافتعل يعنى اذا قلت وافتعل وافتعل
احدهما فى الماضى والاخر فى الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل
معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل ووافتعل
يلزم الالتباس فضم التاء فى الماضى المجهول لا زالته فقس الباقى وهو



الاربعة الاخيرة عليه اى على افتعل **فصل فى اسم الفاعل**

قال ابن الحاجب وبه سمى اى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل من

الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل و

المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة

الاتية على وزن فاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل لا المفعول

فانه اسم من وقع عليه الفعل يعنى انما سمى به نحو ضارب لانه اسم ما فعل

الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم المفعل

والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ اذ لم يأت المفعل والمستفعل لعدم

مجيئهما بمعنى الذى فعل الشئ بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل

الشئ وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل كالمنكسر والمندمج والحابل

والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة اى الصيغة التى تسمى

فى الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والخارج و

المستخرج وهو اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المصادر



يخرج المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون
غيره لموازنته اياه في الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه
مشتق من الماضي وكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وان
التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به الفعل في الجملة
فيدخل فيه زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متباعد عنه او مجتمع معه
فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما
معينا دون الآخر الا ان قيامه بنسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا
ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا وكانه قام باحدهما معينا يخرج اسما
المفعول والموضع والزمان والآلة دون افعل التفضيل لان زيادة
الكرم مثلا كرم فيصدق عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول
لما قام به اه وذلك لان المجهول امره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع
للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قام بذات عاقلة كانت تلك
الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله

اختلافهم في عدم خروجه بهذا القيد بخلاف عدم خروج افعل التفضيل به فانهم اختلفوا فيه فبعضهم لم يخرجه به كما اشار اليه هنا وبعضهم اخرجه به كما اشار اليه في فصل اسم المفعول بقوله وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول اه فكلاماه في الفصلين مبنيان على مذهبين فلا يرد عليه ما يتوهم من التنافي بينهما قال الجامي في شرحه على قول ابن الحاجب اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به واخرج ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به فيكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان تضمنه معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ولعل الشارح ذهب هنا الى ما ذهب اليه لئلا يخرج عن التعريف صيغة المبالغة منه قوله فيصدق عليه اي على افعل التفضيل انه قام به الفعل اي هذا القيد فكيف يخرج به وقال الشيخ اي على موصوف افعل التفضيل والظاهر ان يقول انه لمن قام به الفعل قوله بمعنى قائم بذات الظاهر لمعنى

بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد به الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس تقييد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما حدثا له واشتق اسم الفاعل منه

الآن تعذر تفاق اي يازاء معنى وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل وضع للذات والمعنى كما يدل عليه تعريفه ان المقصود هو المعنى قوله ولعله قصد تغليبا نعال اي لتعلقه قال الشيخ وهو من باب اطلاق اسم الخاص على العام وهو مجاز مشهور والمجاز المشهور ملحق بالحقيقة فيخرج الحديه قوله بحسب الوضع اي كما هو المتبادر قوله ودخل فيه نحو مؤمن اه اي لان قصد الاستمرار فيها وعدم الحدوث عارض من حيث العقل والشرع لا اصلي من حيث وضع صيغة اسم الفاعل فانه وضعها للحدوث قوله في فرس هنا امر اه نقل منه واتفاقا في فرس ضامر في الدوام دفعا لتوهم عدم الحدوث في الاشتقاق قوله لان وضعها على الاطلاق اي للثبوت المطلق المجرد عن

تقييد الحدوث والاستمرار فقوله لا الحدوث اي الحصول في بعض الازمنة كما في اسم الفاعل ولا الاستمرار اي الحصول في جميع الازمنة كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة العارض استعمالها فيه بيان وتفسير للاطلاق واعلم ان الشارح تبع في هذا الشيخ الرضي فانه قال في بحث اسم الفاعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وقال في بحث الصفة المشبهة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى والجمهور على انها موضوعة للاستمرار وهو الحق لكونها ظاهرة فيه والظهور من علامات الحقيقة قوله وان قصد به قال الرضي وهذا مطرد في كل صفة مشبهة قوله الآن او غدا نقل منه والتقييد بالآن والغد لتحقق الحدوث اي والا فمجرد صيغة اسم الفاعل تدل عليه لكونها موضوعة له قوله لان معناه ليس تقييد باحد الازمنة اي والحدوث هو التقييد باحدها قوله اي لمناسبة كل اه)



اى من المضارع لمناسبتهما اى لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للاخر
فى الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التى مر ذكرها واعمل المصدر
المعرف باللام على غير القياس وصيغته اى اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيئ على وزن
فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء على ما سيذكر
هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول
الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضى وخص
الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين
لان الادخال فى الاول يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير
فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير
الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل
يعلم ويلزم الخروج من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر
يلتبس بالامر فى مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى

مثل نيصر ولا مجال لابقائه على السكون وان الادخال في الآخر يصير به
مشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع
فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر
ولذا لم يذكره لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح الملقب لقب حركات
الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير
نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان
منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير مشابها بماضي المفاعلة وكان
التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي
وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا
منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما يستثقل
اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي بتقدير
النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذلك
الالتباس للضرورة واختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الثقل



لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس

بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر مأخوذ من المستقبل

والفاعل مشابه به بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل ايضا على ما

ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة ويجئ الصفة

المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها

تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من

فعل لازم لمن قام به الفعل فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج

افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة

ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها وتعريف افعل التفضيل

لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند اهل هذا الفن من

اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر واوردهما



في فصل اسم الفاعل وانما قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير
الثلاثي لانهما مختصان بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغة
الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا
فيها على قياس يضبط ما اصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها
مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شيء منها
على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها
على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء وكسر العين و
هذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين وملح
بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما وخشن
بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحهما وهذه
السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن وعطشان
بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واجول بفتح الهمزة

والعين وسكون الفاء وهو أي وزن أحول مختص بباب فَعِلَ مكسور

العين إلا ستة منه فإنها يجيء من فَعُلَ بضم العين نحو أحمق وأخرق

وأدم وأرعن وأسمر وأعجف وزاد الأصمعي على هذه الستة الأعجم

وقال إنه من فعل بالضم أيضا وقال الفراء أحمق من حمِق بكسر العين وهو

لغة في حمُق بضم العين وكذلك أي كما أن حمقا يجيء بالضم يجيء خرق وسمر

وعجف أعني فَعُلَ بضم العين لغة فيهن أي في هذه الثلاثة يعني أن أصلها

من فعل بالكسر إلا أنها لغة من فعل بالضم ويجيء أفعل بفتح الهمزة

والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبني على أفعل لزيادة

صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد

وغالب ويخرج أيضا نحو طائل أي زائد في الطول على غيره ويدخل فيه خير

وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر خففا بالنقل والاستغناء لكثرة

الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها

شراها هذا من قول امرأة قالت لحليلها اني اماوت فاذا دفنوني فأتني

ليلا فاخرجني واذهب الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المرأة ما قالت

واخرجها الرجل فانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد

برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى

فقالت امي والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما

ما انا لكما بام ولا لابيكما بامرأة فقالت لها الصغرى اما تعرفان

محياها وتعلقت وصرخت فقالت الام عند ذلك صغراها شراها

وانما يجيء افعل لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي احترز به

عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه غير مزيد

فيه اي في الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من

مزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان

محافظة جميع حروفها المزيد فيه في افعل اذا لم يحذف منه شيئا وان



حذفت الزوائد وقلت اخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من

الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا

يجيء ايضا من لون ولا عيب اي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان

العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق

واضل فهو على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر

كيف وعد الزمخشري وصاحب اللباب والمص وغيرهم احمق من الشواذ

مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون والعيب يجيء

افعل للصفة فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا

فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زائد في السواد وان قصد

تفضيل الزائد على الثلاثي وتفضيل اللون والعيب توصل اليه باشد

ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا واحسن بياضا واكثر دحرجة

واقبح عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول

بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر

مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول

دون تفضيل الفاعل حتى لا يلتبس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه

لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه والمفعول فضلة في

الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم

في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس

فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عاريا عن معنى التفضيل

الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ويبقى كثير من الافعال

بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام ونحو اشغل اي

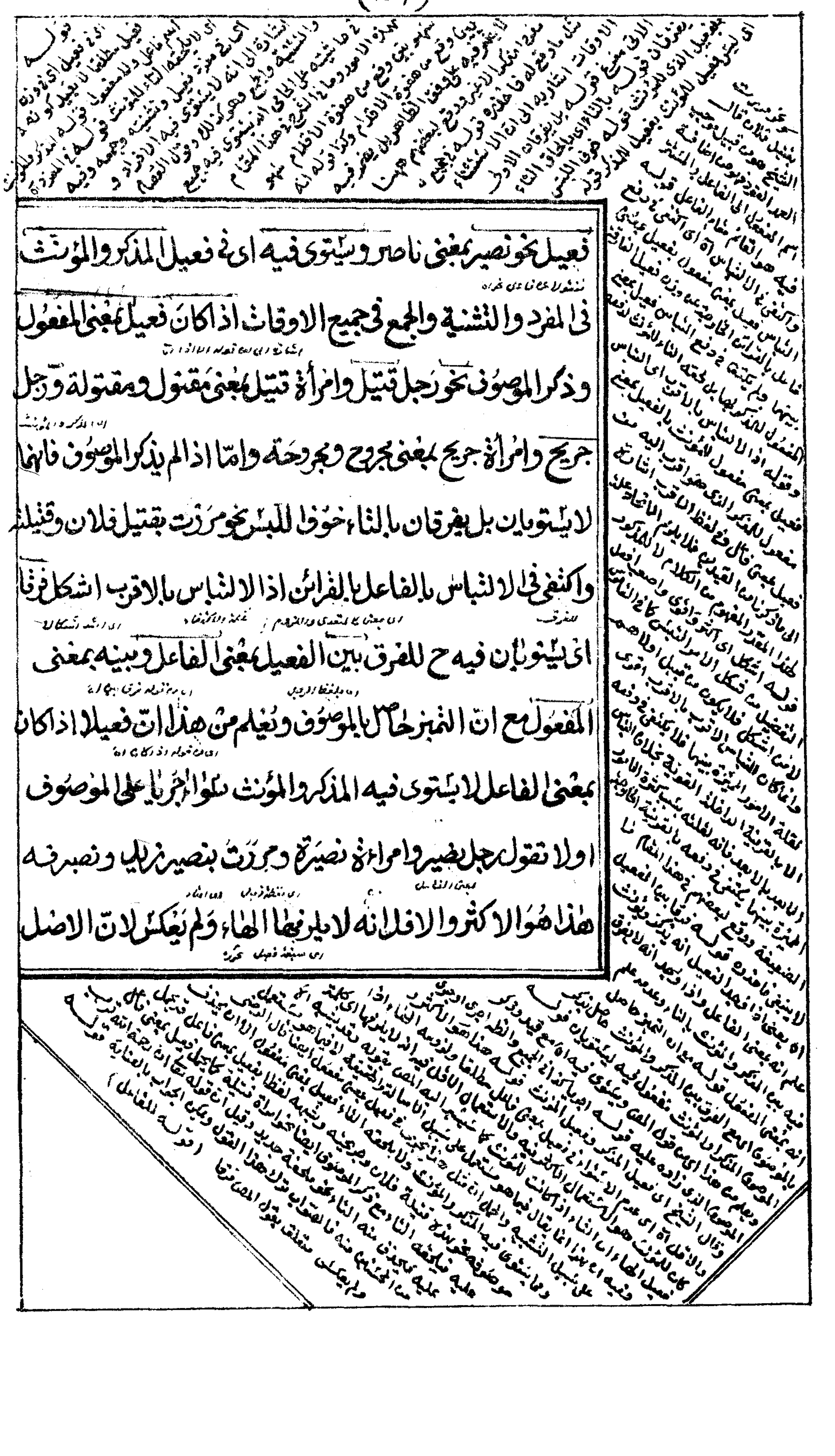
اكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين اي الزقين وقصتها معروفة

لتفضيل المفعول وهو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدنانير واولاهم

اي اكثرهم ايلاء اي اعطاء للمعروف من الزوائد لانهما من المعطي والمولي

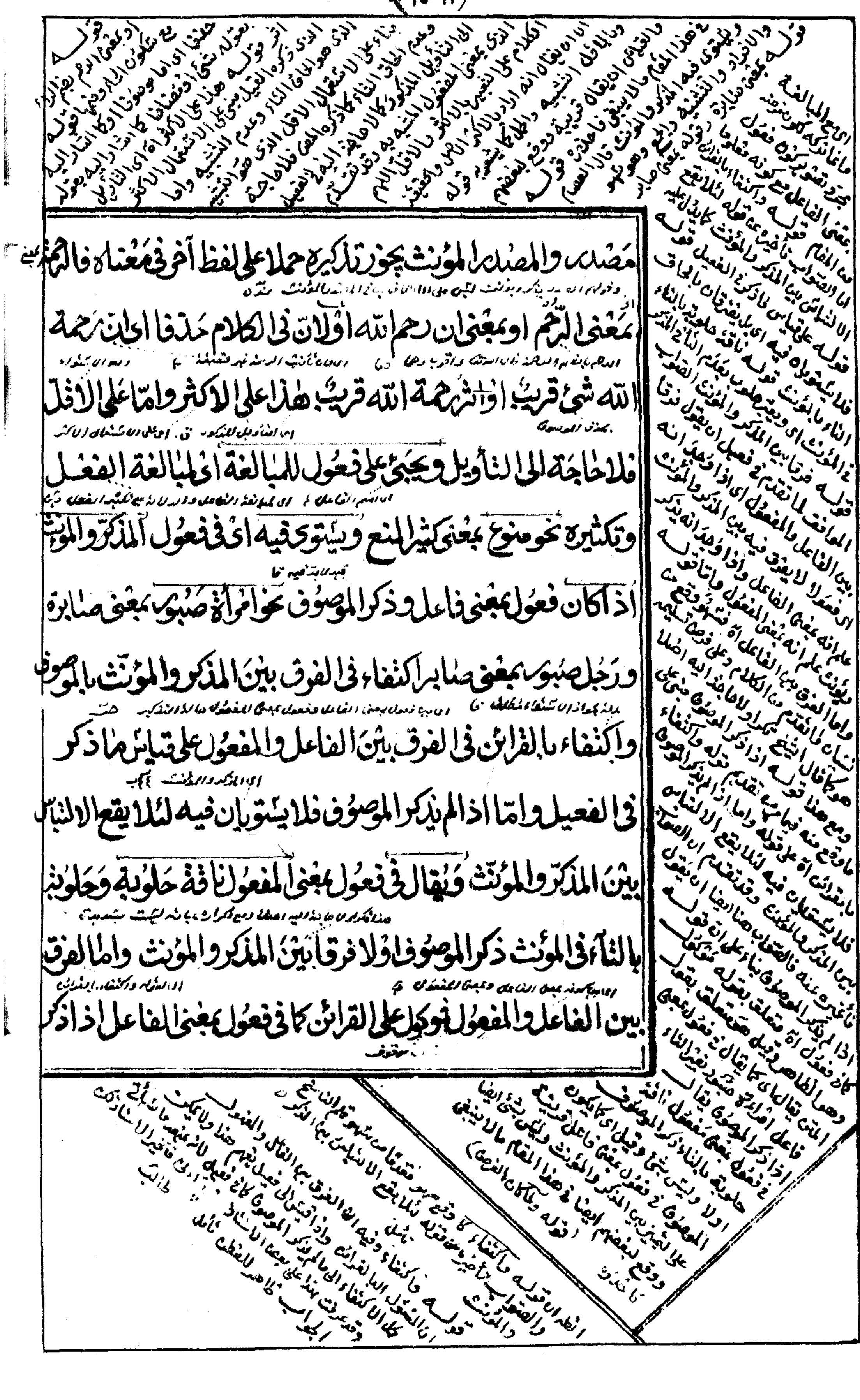
بضم الميم وكسر العين واحمق اي اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته

مشهورة من العيوب شاذ لا قياس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن



فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوى فيه اى فى فعيل المذكر والمونث
فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى المفعول
وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ورجل
جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما
لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة
واكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب اشكل فما
اى يستويان فيه ح للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى
المفعول مع ان الخبر حال بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان
بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمونث سواء جريا على الموصوف
اولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته
هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل

عدم الاستواء فاعطي للقائل الذي هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعني
فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يستوي في فعيل
الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على
النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة
ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا
القياس ونظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة
ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون ح صفة وتسمية شخص له
حمرة باحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص آخر
له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما وقد شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى
المفعول ما اي الفعيل الذي هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمؤنث
لموافقته له في اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله
تعالى ان رحمة قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة
لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان الرحمة



مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة

بمعنى الرحم او بمعنى ان رحم الله اولان في الكلام حذفا اي ان رحمة

الله شيء قريب او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل

فلا حاجة الى التأويل ويجيء على فعول للمبالغة اي لمبالغة الفعل

وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير المنع ويستوي فيه اي في فعول المذكر والمؤنث

اذا كان فعول بمعنى فاعل وذكر الموصوف نحو امرأة صبور بمعنى صابرة

ورجل صبور بمعنى صابر اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف

واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر

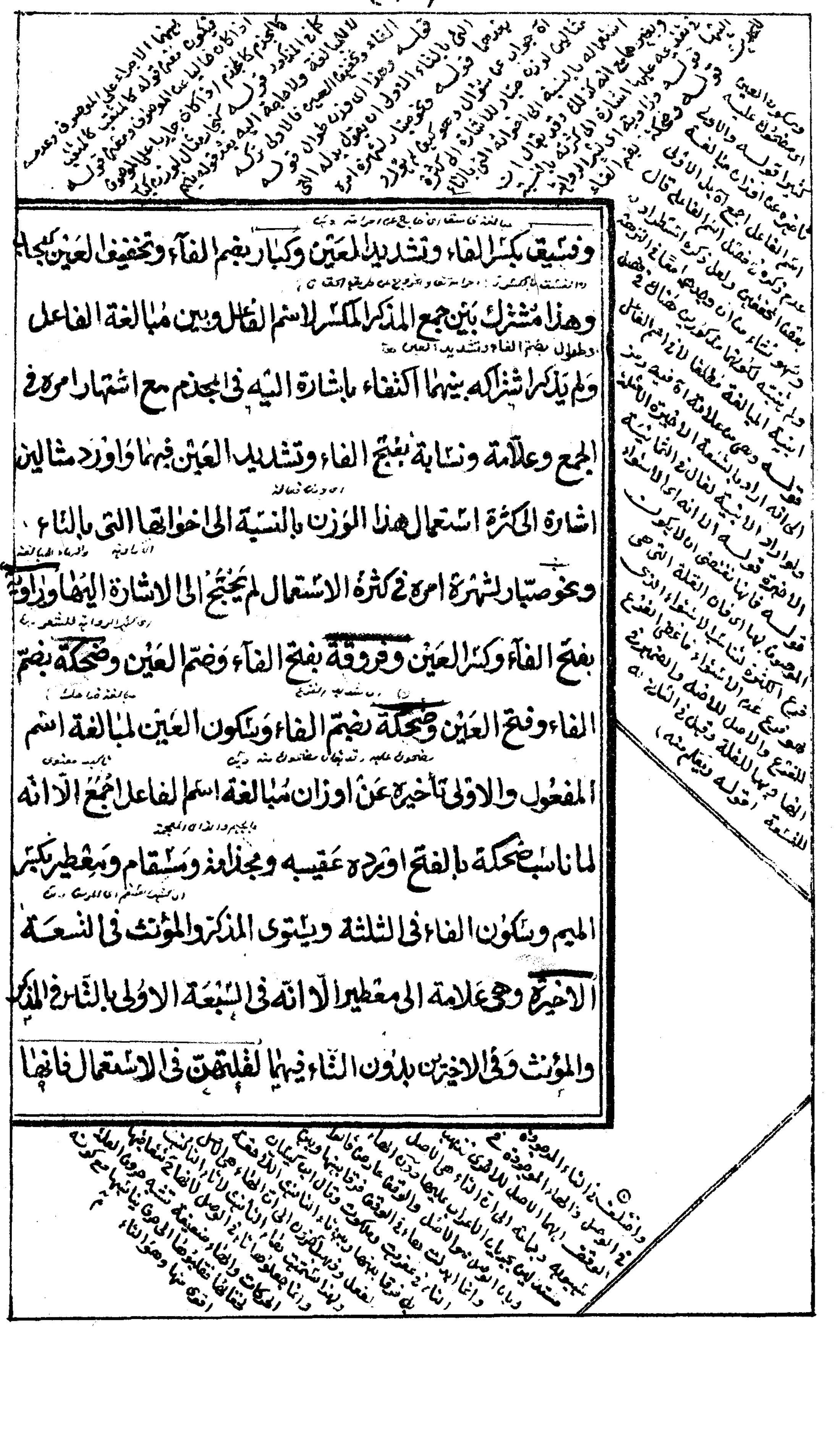
في الفعيل واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس

بين المذكر والمؤنث ويقال في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة

بالتاء في المؤنث ذكر الموصوف اولا فرقا بين المذكر والمؤنث واما الفرق

بين الفاعل والمفعول فموكول على القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر

الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث
اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة
اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله واعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث
في فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول متعلق باعطى واعطى في فعول اذا ذكر
الموصوف للفاعل طلبا للعدل بينهما اي لئلا يكون الاستواء لاحدهما
وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة
والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة
ولا شك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة
في الفعل من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجئ بفتح الصاد وتشديد الباء
وسيف مجذم بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وبالجيم او الخاء
المعجمة او الحاء الغير المعجمة وبالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد
هو القطع وهو اي وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمنقب ولهذا
ذكر الشيخ لتعيين كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كجذم



وفسّيق بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب
وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسّر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل
ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء باشارة اليه في الجذم مع اشتهار امره في
الجمع وعلّامة ونسّابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين
اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التي بالتاء
ونحو صبّار لشهرة امره في كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة اليها وراوية
بفتح الفاء وكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم
الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم
المفعول والاولى تأخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل اجمع الا انه
لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومسقام ومعطير بكسر
الميم وسكون الفاء في الثلثة ويستوى المذكر والمؤنث في التسعة
الاخيرة وهي علامة الى معطير الا انه في السبعة الاولى بالتاء في المذكر
والمؤنث وفي الاخيرين بدون التاء فيهما لقلتهن في الاستعمال فانهما

تقتضي ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذي هو عدم الاستواء

ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكر

والمؤنث واما نحو مسكينة بالتاء في المؤنث مع انه على وزن معطير

وهو من النسخة الاخيرة فمحمول على فقيرة حمل النظير على النظير لانه بمعناه

هذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل

الهاء اطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف في فعول الذي للفاعل

حملا على صديقة بفتح الفاء وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل

وقد سبق ان الهاء يدخل عليه لانه اي صديقة نقيضه اي عدوة

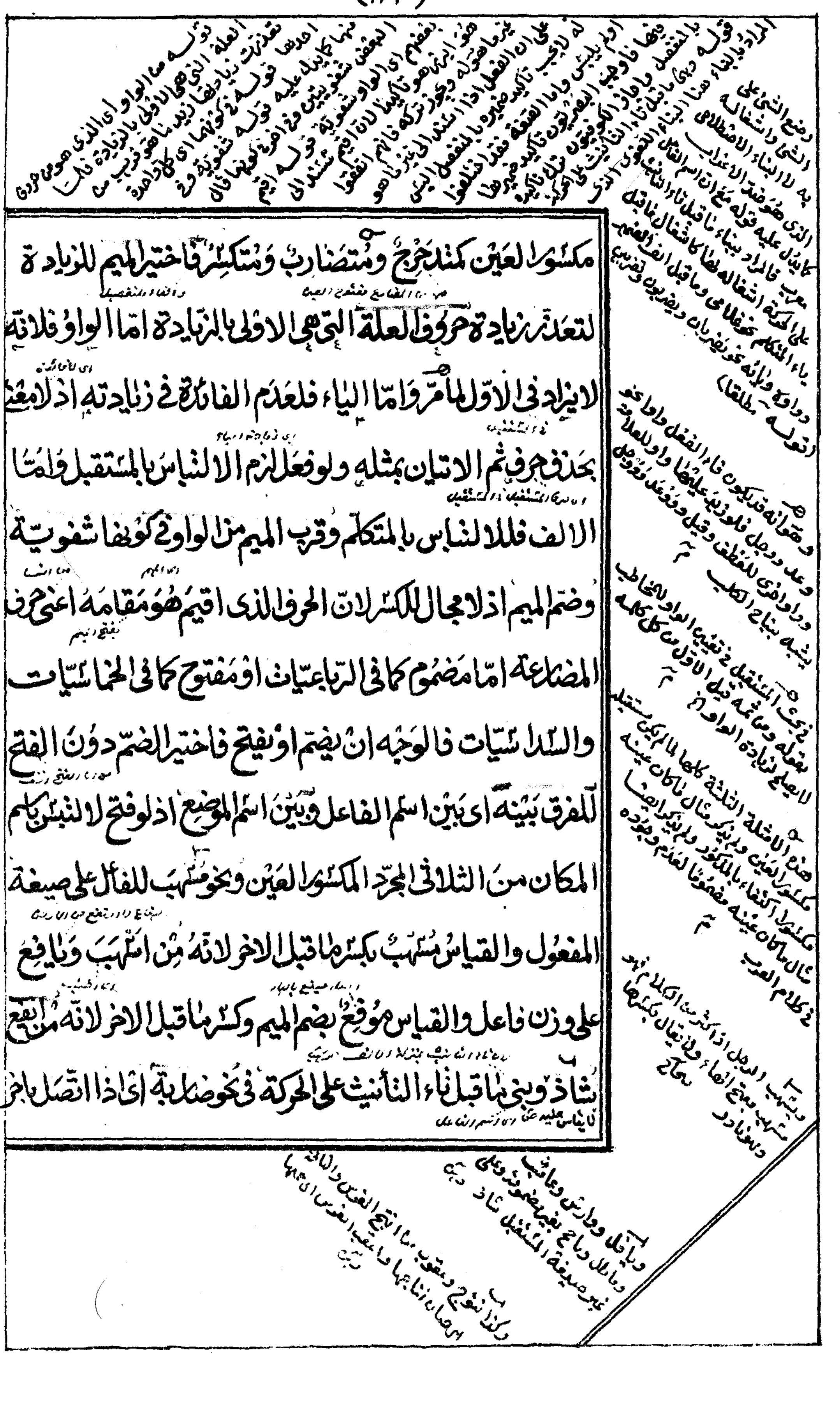
في المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من باب

غير الثلاثي المجرد اي مما يكون حروفه زائدة على ثلثة احرف مطلقا على

صيغة المستقبل اي مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة

موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا نحو مكرم

وتقديرا نحو مختار ومحمر تبعا المستقبله فيما اذا كان المستقبل فيه



مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة
لتعذر زيادة حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة اما الواو فلانه
لا يزاد في الاول الا مر واما الياء فلعدم الفائدة في زيادته اذ لا مغني
بحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل لزم الالتباس بالمستقبل واما
الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونها شفوية
وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم هو مقامه اعني حرف
المضارعة اما مضموم كما في الرباعيات او مفتوح كما في الخماسيات
والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح
للفرق بينه اي بين اسم الفاعل وبين اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم
المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين ونحو مسهب للفاعل على صيغة
المفعول والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لانه من اسهب ويافع
على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لانه من ايفع
شاذ وبني ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة اي اذا اتصل بآخر



اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل
معرب وقوله لانه اى ماقبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة
باتصال التاء به والاعراب لايجرى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا
للبناء على الحركة كما كان فى اخر الكلمة فى اتصال نون التاكيد به نحو
اضربن واتصال ياء النسبة نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبنى
وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لعروض البناء
وبنى على الفتحة للخفة

فصل فى اسم المفعول

سمى به اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان
المراد بالمفعول المفعول به يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه
لكن حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور
كانا مفعول مالم يسم فاعله وهو اسم جنس يتناول الغير المقصود مشتق
فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل اى من المضارع المبنى
للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل



للفاعل واسماء الزمان والمكان والالة وانما اشتق من المضارع دون

غيره تبعا لاسم الفاعل لمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل اوجرى

مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو

معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم لان اشتقاقه

من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه

بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد لتحقيق الماهية

لا للاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وانما ترك

هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا يجئ بمعنى المفعول

وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل نحو مضروب

وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما في الاسناد الى المفعول

ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزائد للمضارع بعد حذفه وحرك

بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا في اسم الفاعل

من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج الشفوي فصار مضرب بضم الميم



وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا

يلتبس باسم الالة فصار مضرب بفتح الراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس

بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع

من يفعل على تقدير كسرها فصار مضرب ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل

في كلامهم بغير التاء واما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير في كلامهم

فتولد منها الواو فصار هذا مضروب وغير مفعول الثلاثي دون مفعول

سائر الافعال اى باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم اعني مفعول

باب الافعال فتدبر ودون الموضع اى لم يغير الموضع اذ الالتباس به على

تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس حتى يصير

مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي المجرد اعني غير

الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها الى فاعل

بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح العين وفاعل

بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان



مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه شاذ ليس الزيادة فيه
في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر
ويحمد فهو حامد ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو
كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير
فيه فغير المفعول من الثلاثي ايضا اي كالفاعل للمواخاة بينهما اي بين
الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل
واما من جهة الوقوع كالمفعول فتكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما
كما غير الآخر على ما هو مقتضى المواخاة وصيغته اي صيغة اسم المفعول
من غير الثلاثي المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل منه ملتبسا بفتح
ما قبل الآخر لفظا او تقديرا تبعا لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار
اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير
الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول
في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما

فصل اسمى الزمان والمكان

في بعض الثلاثي تجعل صيغته كصيغتهما من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض الاصلي من هذا الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسم الزمان والمكان من غير الثلاثي احوال واحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعائه حمله عليهما اسم المكان اسم شتق من يفعل على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون

من غير الثلاثي بسبب اتحادهما معه في الصيغة التي هي متعلق الاحكام قوله كما ذكرنا اى في تبيل هذا الفصل قوله مع ان ظهور الخ هذا كالتفسير لما قبله فلو قال يعني بدل مع لكان واضحا بل الظاهر انه تخريج منه قوله المناسبة بين المفعول والزمان والمكان وهي كون كل واحد منها محلا لوقوع الفعل عليه اوفيه قوله استدعت اى طلبت واقتضت وانما انث مع اسناده الى ضمير الظهور لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قوله حمل اسميهما على اسم المفعول اى حمل صيغتي الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة المفعول منه بان يجعل صيغتهما واحكامهما كصيغته واحكامه والظاهر ان يقول على اسمه بدل قوله على اسم المفعول لانه اظهار في موضع الاضمار بلا مقتضى الا ان يقال المقتضى لذلك دفع توهم ارجاع ضمير اسميهما اليه والى واحد من الزمان والمكان قوله واغنت عن ذكرهما اى اغنت بذكر صيغته واحكامه عن ذكر صيغتهما واحكامهما عطف على قوله استدعت عطف المعلول على العلة اى اغنت عن ذكرهما بسبب استدعائها حمل اسميهما على اسم المفعول كما يدل عليه قوله كما اغنى الخ وانث لما تقدم قوله اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما اى اتحاد صيغته مع صيغتهما في بعض الثلاثي قوله بسبب استدعائه حمله عليهما اى بسبب استدعاء اتحاد المصدر الميمي معهما في بعض الثلاثي حمل المصدر الميمي من غير الثلاثي على اسمي الزمان والمكان منه بان جعل صيغته مثل صيغتهما منه فتامل في هذا المقام ولا تغتر بما وقع فيه للانام قوله على صيغته المبني للفاعل فقوله يفعل بالحركات الثلث في عينه قوله من المستقبل بيان وبدل من قوله من يفعل واشارة الى انه من قبيل توهم لكل فرعون موسى فلا يرد عليه ما اورد من ان الاولى ان يقول من المستقبل ليشمل التعريف لاسم المكان من غير الثلاثي قوله لانه لما كان الخ علة للتقييد بقوله على صيغة المبني للفاعل قوله باعتبار اختلاف حركة عين المضارع اى غالبا لئلا يرد عليه يفعل بالضم مطلقا ويفعل بالفتح من المثال الواوي قوله

فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين

ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المستقبل

دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود وخص تعريف

اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان وهو اسم

مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة

لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة

حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان

على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشترك

بينهما فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت فى المفعول

لمناسبة بينهما اى بين المكان والمفعول فى كون كل واحد منهما محلا للوقوع

ولم يزد الواو فى اسم المكان كما يزاد فى المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به

اسم الزمان فى العنوان هذا مبنى على ما تقدم منه من كثرة استعمال اسم المكان وقد تقدم ما فيه ولو قال بدل قوله لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز الى المتن دفعا لتوهم ان هذه الصيغة حقيقة فى الزمان لجريان عادتهم فى العنوان بتقديمهم على المكان مجازا فى المكان لمناسبة بينهما واشارة الى انها مشتركة بينهما لكان وجها وجيها فان قلت لم جرى عادتهم بتقديم اسم الزمان فى العنوان قلت لكون الزمان جزء مفهوم الفعل المشتق بقومه بخلاف المكان ولهذا قالوا ان ظروف الزمان كلها تقبل النصب بتقدير فى وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا قوله لذلك اى لكثرة استعمال اسم المكان لا لتخصيص تعريف اسم المكان بالذكر كما توهم البعض قوله ان هذه الصيغة اى صيغة اسم الزمان والمكان اى الصيغة المستعملة فيهما قوله ومجاز الاولى ترك الواو قوله لمناسبة بينهما وهى كونهما محلا لوقوع الفعل فيهما متعلق بقوله مجاز قوله فى العنوان اى فى الترجمة واول الكلام قوله على يحتمل ان يكون باقيا على معناه وان يكون بمعنى الباء قوله الى ان الصيغة بهذا اظهار فى موضع الاضمار بلا مقتض فالظاهر الى انها قوله فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه اى وحركت بحركته لكونها قائمة مقامها وهى الفتح بناء على ما ذكره من كون اسم المكان مشتقا من المبنى للفاعل والضم بناء على كونه مشتقا من المبنى للمفعول ثم فتحت كما فتحت فى المفعول من الثلاثى المجرد وهذا هو الظاهر من كلام المص قوله فى المفعول اى فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد قوله للوقوع) د فى البعض لوقوع الفعل قوله من الاقسام كلها ،

آی باسم المفعول وصیغته ای صیغة اسم المکان من باب یفعل بفتح العین

من الاقسام کلها مفعل مفتوح العین للموافقة ومفتوح المیم لقیامه مقام

حرف المضارعة التی هی مفتوحة کالمذهب بالفتح من یذهب لا ان المثال

الواوی کما یدل علیه المثال وانما خص استثناء حکم المثال الواوی بالذکر

علم ان حکم المثال الیائی کحکم الصحیح فان کان من یفعل بالفتح فمفعل

بالفتح نحو میسر ومیقظ وان کان من یفعل بالکسر فمفعل بالکسر للموافقة

نحو المیسر من الیسر بفتح الیاء وهو لعب القمار وان کان من یفعل بالضم

فمفعل بالفتح نحو المیسر من الیسر بضم الیاء وهو السهولة علی ما هو قیاس

تقسیم موضعه کما یجیئ ان شاء الله تعالی کما ان الصحیح کذلک واما

المثال الواوی المضاعف فحکمه حکم المضاعف نحو مود من ود یود صرح

به صاحب المغرب ایضا ویدل هذا علی ان حکم وفی مثل حکم رمی کما نقل

بعضهم التصریح به عن بعض المتأخرین وفی کلام المفتاح ایضا ایماء

قوله البتة اى سواء كان من باب يفتح او يضرب او ينصر قوله بكسر العين فيه اى في اسم الزمان او في مفعل وفي البعض منه قوله في المثال اى الواوى البتة قوله والا اى وان لم يكن اسم الزمان او مفعلا مثالا ولا غيره من باب يضرب قوله باب الصحيح اى باب يفعل بالكسر من الصحيح قوله من يفعل اى بالكسر قوله فيبقى قوله والا فتحت اه اى فالابنية المذكورة فيه وجعله بعضهم في قوله في المنقوص البتة والظاهر ما سلكه الشارح قوله غير المذكورين اى المنقوص والمثال اما عدم شموله للمنقوص فلتقدم ذكر حكمه واما عدم شموله للمثال فظاهر قوله وفي كلام بعضهم وهو كما قال البعض صاحب المظهر قوله في هذا الباب اى في باب اسمي الزمان والمكان قوله الا ان اعتبارهم اه هذا استثناء واستدراك عما نشاء وتوهم من الحكمين والنقلين السابقين وهو تعارضهما واستوائهما في الرجحان وعدمه بترجيح الحكم والنقل الاول وقال بعض اصحاب الحواشي على شرح العلامة التفتازاني على تصريف الزنجاني اعلم ان صاحب المظهر قال فيه وفي اللفيف المفروق كالمعتل الفاء وفي اللفيف المقرون كالمعتل اللام وانت خبير بان هذا الكلام مخالف لما وجد الشارح في تصانيف بعض المتاخرين والحق الحقيق بالقبول ان اللفيف المفروق يجوز فيه فتح العين وكسرها جمعا بين الموجودين وصاحب الاساس ايضا صرح به حيث قال ان اسم الزمان والمكان من المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص قوله بلام الفعل اى دون عين الفعل قوله امثال هذا الحكم اى حكم وقي الظاهر مثل

الى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المجرد على مَفْعَل بسكون الفاء

وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا

ان كان باب يضرب والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن

جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام

بعضهم تصريح بان حكم وقي مثل حكم وعى في هذا الباب الا ان اعتبارهم

بلام الفعل في امثال هذا الحكم وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول

وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه ويرشد اليه ايضا مجيء مصدر

الميمي على مفعَل بالفتح كما صرح به في الصحاح فانه اي اسم المكان

بكسر العين منه فيه اي في المثال الواوي لغير المضاعف من جميع الابواب

ذكره بقوله حتى لا يظن ان وزنه فوعل يقتضي الحمل عليه ايضا قوله ويرشد اليه اى الى كون حكم وقي مثل حكم رمى قوله مصدره اى وقي قوله كما صرح به في الصحاح تبع في هذا الجاربردي حيث قال قال في الصحاح ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كيضع فان المصدر منه بالكسر والموضع وان بنيت الفاء في مستقبله كيوجل او كان لامه ايضا حرف علة وان سقط فاؤه في المستقبل كيقي فالمصدر منه مفتوح العين ايضا كالموجل والموقى وفيه ان ما في الصحاح ليس خاصا بالمصدر بل هو عام له وللاسم المكان وعبارته والميعاد والمواعدة والوقت والموضع وكذلك الموعد لان ما كان فاء الفعل منه واوا او ياء سقطتا في المستقبل نحو يعد ويزن ويهب ويضع ويبيل فان المفعل منه مكسور في الاسم والمصدر جميعا ولا تبال امنصوبا كان يفعل منه او مكسورا بعد ان تكون الواو منه ذاهبة فان كانت الواو من يفعل فيه ثابتة نحو يوجل ويوجع ويوسن ففيه الوجهان فان اردت به المكان والاسم كسرته وان اردت به المصدر نصبته فقلت موجل وموجن وموهل وموحل فان مع ذلك معتل الاخر فالمفعل منه مفتوح اى في الاسم والمكان والمصدر ذهبت الواو في يفعل او ثبتت كقولك المولى والموقى والمرمى من ولي ووقي ورمى ولا اعتراض على الجاربردي لانه انما استشهد بكلام الصحاح ناقلا بالمعنى على المصدر الميمي خلافا للشارح فانه انما استشهد به على اسم المكان بحيث صرح بمجيء اسم مكانه على مفعل بالفتح لا وجه للعدول الى القول بانه صرح بمجيء مصدره الميمي على مفعل بالفتح وقول الصحاح او ياء ثم سقطت الصواب ان يحذف منه او ياء والف الضمير في كذا اثناء قوله منه اى من يفعل بالحركات الثلاث في العين كما يدل عليه قوله من جميع الابواب الى المتن وهذا من الشرح لا من المتن والحق الظاهر الموافق لكلام المصنف ان يقول منه اى من يفعل بفتح العين ويحذف قوله من جميع الابواب وقوله الموعد اى الموجل وقوله في مفتوح العين وقوله في الجمع لان قوله حتى لا يلتبس يظن ان وزنه فوعل ليس تعليلا للثلاثة وان كان صالحا له بل هو مختص بمفتوح العين لان قوله الا من المثال مستثنى من يفعل مفتوح ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه ولان حكم اسم المكان من يفعل بالكسر مطلقا ومن يفعل بالفتح مطلقا سيجيء في كلام المصنف ولم يقع في ليفعل اى من يفعل فهو الظاهر الموافق لما سلك من قوله اى اسم المكان

بفتح العين منه فيه اى في الناقص اه في يكون ضميرمنه راجعا الى اسم المكان وقوله لغير المضاعف اى والمعتل اللام قوله من جميع الابواب اى من الذي يفعل بالفتح ويفعل بالكسر ويفعل بالضم (قوله حتى لا يظن)

نحو الموعِد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لقلته والموجل في مفتوح العين

وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين

اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل جورب لانه ليس من اسم الزمان والمكان

ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم

وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه

اذ موعِد بالكسر اخف من الموعَد بالفتح بالوجدان والسر ان المسافة

بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة

بينهما ولم يضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان مفعلا

لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعِل بكسر العين من الاقسام

مفعِل كالمجلس بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي اذ لا واوي

من يفعِل بالكسر فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي في

الناقص اليائي من يفعِل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا

للموافقة نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيئ في باب الناقص ان



شاء الله تعالى احديهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان

تقديريتان اعني الياء كما انه يفتح العين منه فيه واويا كان

او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى

ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح

اطراد وخفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين

في مفتوح العين ومضمومه يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء

لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا من توالي الكسرات ليس

تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور

العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين

ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان

من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول

عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع

فيه باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيهما



وكذلك في يفعل بالضم لانه لما انتهى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه

حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا ينبني من يفعل

بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل للموافق لثقل الضمة

ولرفضهم مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لما سبق ذكره والجواز

ان يكون هذا سبب رفضهم مفعلا فقسم موضعه اي موضع يفعل بالضم

بين مفعل بالكسر قدمه لان ما اعطى له محصور ومضبوط بخلاف ما

اعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديري

على اللفظي لذلك ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي

نحو المنسك وانما اقحم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او

والمنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطى للمفعل

هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود العدد وليكون

المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات المجمع والمجزر والمنبت والمطلع

والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد

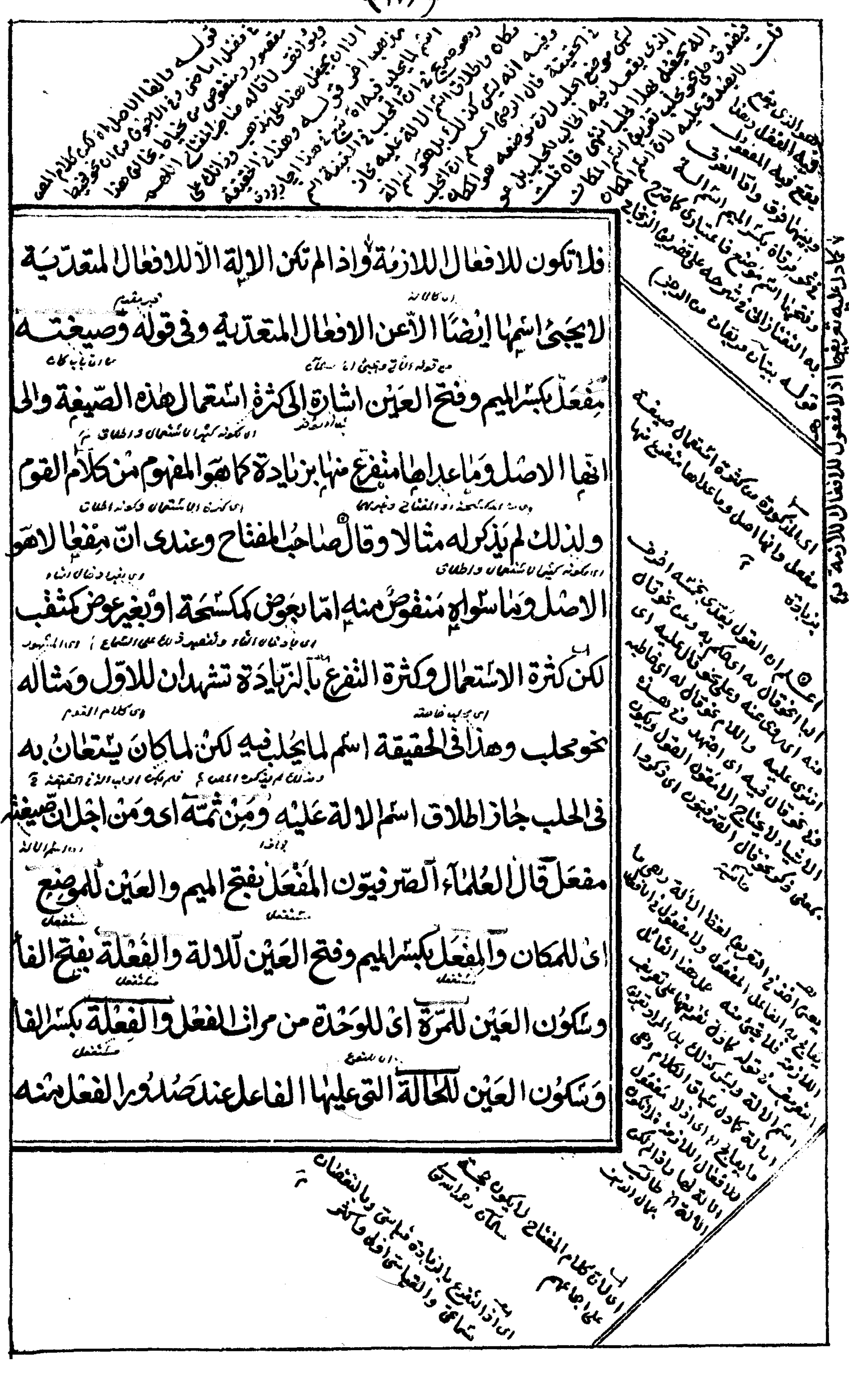


وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطى
الباقي من احد عشر اسما المفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة
الفتحة ثقل الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع الاحكام
المذكورة لاسم المكان نحو مقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء

فصل اسم الالة وهو اي اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو
القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيدت الميم
موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم
بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل
وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان كانت واسطة بين الفاعل
والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى
ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة
الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغائية فلا جرم يكون



مشتقا من المبنی للفاعل وقوله للآلة وهی ما یعالج به الفاعل المفعول
لوصول اثره الیه یخرج ما عدا المعرّف فالمعرّف هو اسم المضاف لا من حیث
انه مضاف من نحو محلب اضافته الی الآلة لتعیین ذلک الاسم وهذا
مثل قولک فی تعریف رباح غلام زید ای رباح هو غلام مملوک لزید فزید
لیس من المعرّف فی شیء والحاصل ان الاضافة والمضاف الیه خارجان عن المعرّف
فلا دور ومن سلّم دخول الآلة فی المحدود لا یمکن له ان یدفع الدور
بان یقول المراد بما فی المحدود الاصطلاحیة وبما فی الحدّ اللغویة لان
المراد فی کلا الموضعین بالآلة معنی واحد وهو اللغوی اذ لیس فی الاصطلاح
للآلة معنی آخر بل التغایر بالاصطلاح واللغة انما هو فی اسم الآلة فانه
لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة یتناول نحو القدوم والابرة والقلم
ولا یتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثی المجرد
اذ لا یمکن محافظة جمیع حروف فی غیره فی مفعل وان اسم الآلة لا یبنی
الا من الافعال المتعدیة لان الآلة لا تکون الا للافعال المتعدیة



فلا تكون للافعال اللازمة واذا لم تكن الالة الا للافعال المتعدية
لا يجئ اسمها ايضا الا عن الافعال المتعدية وفي قوله وصيغته
مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة والى
انها الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم
ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو
الاصل وما سواه منقوص منه اما بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثقب
لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله
نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به
في الحلب جاز اطلاق اسم الالة عليه ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة
مفعل قال العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع
اي للمكان والمفعل بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء
وسكون العين للمرة اي للوحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء
وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه

وهذا القول بيتان مرتجان من الرجز سالم الاجزاء والاستشهاد فی قوله

والمفعل للالة الا انه اورد البيت الثانی لبيان بناء المرة وبناء النوع

علی سبيل الاستطراد وتتميما لبيان اسم الالة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما

فاقتفينا اثره وكسرت الميم فی اسم الالة ولم يبق علی الاصل الذی هو الفتح

لقيامه مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل بالفتح

والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها الا فی العدول عن الاصل فلم يكن

طلبها فی عدم ضم الميم الذی لا وجه لاصالته ههنا موجها ولو خرج ا

احدا عن الوجه وطلبها فی عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب

الافعال ويجیء ای اسم الالة علی وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء

والاضافة بيانية نحو مقراض ومفتاح ويجیء علی مفعلة بكسر الميم وفتح

العين نحو مكسحة ويجیء اسم الالة عند غير سيبويه حال كونه مضموم

العين ومضموم الميم شاذا او مخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه

فی الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعنی المضارع المبنی للفاعل كالمضارع



بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم في الكل لقيام

مقام الحرف المفتوح الآن الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع

في مفتوح العين ومكسوره والانتفاء مفعل في مضموم وفتح ايضا

العين في مكسوره ومضمومه للتثقل فيما يكثر استعماله كان القياس

ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين

خارجا عن القياس نحو المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط بفتح السين

وهو الدواء الذي يصب في الانف والمنخل لكل ما ينخل به الدقيق

قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني ان المسعط

والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل

فيه السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط ولا يجوز اطلاق

المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بآلة

اي اسم آلة مصطلح وكذلك اي كحكم المسعط والمنخل اخوانه اي

اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل في انها من عداد الاسماء

عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات

هى المدق والمدهن والمكحل والمحرضة

الباب الثاني في المضاعف

والمضاعف من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمى نحو مد

به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح

بسبب قلة التغير فيه اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع

مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم

الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح

او من اسمه اللغوى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى اذ لا بحث ولا احكام

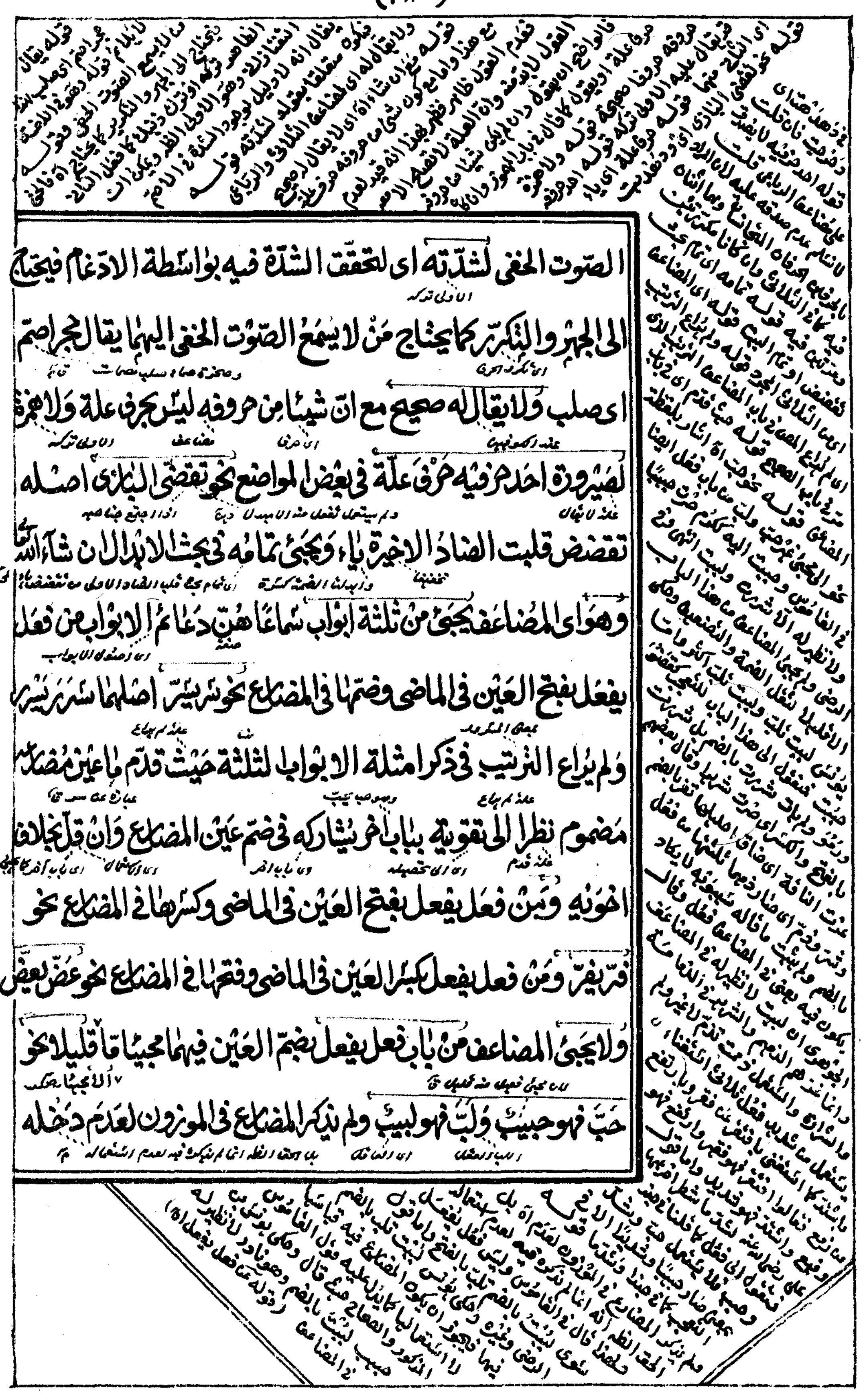
لمضاعف الرباعى لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه

ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد

نحو زلزل ويقال له اى لمضاعف الثلاثى أصم وهو في اللغة من لا يسمع

والتعريف يجب ان يكون مساويا للمعرف اللهم الا ان يبنى الكلام على مذهب من لا يشترط المساواة بين المعرف والمعرف ويجوز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم الناقصة لحصول التمييز في الجملة قوله لعدم تجاور الحرفين اه فيه اشارة الى ان المراد بالبحث والاحكام المتعلقات بالادغام لان المقصود من وضع هذا الباب بيان ما يتعلق بالادغام والادغام لا يكون في الرباعى لما ذكره قوله وهو ما يكون اه لم يتعرض لتعريف مضاعف الثلاثى والاولى التعرض له وهو كما في الرضي ما عينه ولامه من جنس واحد وهو الكثير وما فاؤه وعينه من جنس واحد كددن وهو في غاية القلة اما فاؤه ولامه من جنس واحد كقلق فلا يسمى مضاعفا قوله وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد الا ولى ترك واحد من كذلك وجنس واحد الا ان يجعل الثانى تاكيدا للاول او بيانا له قوله اى لمضاعف الثلاثى فيه انه لا وجه لتخصيصه لاشتراك مضاعف الرباعى معه في هذه التسمية كما اشار اليه الزنجانى في تعريفه بقوله ايضا قال التفتازانى في شرحه وقوله ايضا اشارة الى انه اى مضاعف الرباعى يسمى الاصم ايضا اى كما يسمى المطابق لانه وان لم يكن فيه ادغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثى ولان علة الادغام اجتماع المثلين فاذا كان ترتيبين كان ادعى الى الادغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصل بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه نحو مددن من الثلاثى فانه يسمى بذلك حملا على الامثل انتهى وبهذا هو الظاهر من كلام المص ايضا ولعل الشارح توهم الاختصاص من قوله لشدته ظنا منه انه لا يجرى في مضاعف الرباعى ومن قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب ويمكن ان يجاب بانه يقال ليس تخصيصه مضاعف الثلاثى بهذه التسمية لاجل ان الرباعى لا يشترك معه فيها بل لكون كلام المص في مضاعف الثلاثى كما يشير اليه قوله وخص بالبحث مضاعف الثلاثى وقد يقال انه ظاهر قول المص وهو يجيء من ثلثة ابواب

اقول له يقال مجرا صم)



الصوت الخفي لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج
الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم
اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة
لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله
تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله
وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا هن دعائم الابواب من فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر
ولم يراع الترتيب في ذكر امثلة الابواب لثلثة حيث قدم ما عين مضارعه
مضموم نظرا الى تقويته بباب اخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف
اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو
فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض
ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا ما قليلا نحو
حب فهو حبيب ولب فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله

قوله عن فعل يفعل اه اي من مضارع موزونه وزن فعل يفعل وفي البعض اي قبل قوله بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وفي البعض بفتح العين في الماضي وضم العين في المضارع قوله وانما ذكره في الوزن تبعا اه فيه انه لم يذكر المص لسائر الابواب هنا مضارعا بل والماضي منه يكون ذكره تبعا له فالحق انه انما ذكره فيه للاشارة الى ان القياس يقتضي ان يكون للموزون مضارعا وان لم يستعمل في بعض الافراد قوله وعلى يونس حبب ولبيب بالضم هكذا في جميع النسخ التي رأيناها والذي في جميع نسخ الصحاح وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو الصواب وما في الشرح سهو وقع من الاقلام كما يدل عليه نقله عن يونس وقوله وهو نادر لا نظير له في المضاعف بل الحق انه منقول من الصحاح سقط من اوله وقال في الصحاح كما يدل عليه توافق العبارتين بعد اصلاح سهو الشرح وقوله انتهى والمراد من هذا التصريح الاشارة الى ان ما في المتن يخالفه واعلم ان هذه النسخة من الشرح التي اشتهرت في البلاد واعتنائهم هنا الى قوله في اكثر ابواب المهموز من باب ضرب يضرب سمعنا انها ليست من الشارح وقد رأينا نسخة اخرى من الشرح فسمعنا انها هي النسخة التي وقعت من الشارح وهي اللائقة لان تكون منه ويدل على ذلك مخالفة تلك النسخة في مواضع لنسخة الشارح التي قبلها وبعدها كما نشير اليها في مواضعها لكن نحن نحشي لما اشتهرت في البلاد قوله انتهى يحتمل ان يكون معناه انتهى ما حكى يونس وان يكون انتهى ما قال في الصحاح بناء على انه وقع قبل قوله وحكى وقال في الصحاح فسقط من القلم وهو الحق قال في الشرح المنسوب الى الشارح وقوله حبب ولبيب لاثبات ان حبت ولبت من فعل بالضم وان حبت اصله حبب ولبت اصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل اي في الصفة المشبهة من غيره قليل او بعضه غالب نظائرها والصفة المشبهة من حب ولب على حبيب ولبيب علم ان اصلها حبب ولبب بناء على الغالب فان قلت قوله ولا يجيء من باب فعل يفعل الا قليلا ينافي قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب لان ظاهره انه لا يجيء الا منها قلت لا ينافيه لان المراد منه وهو يجيء كثيرا منها بدليل المقابلة قوله من باب الرابع اي الا ما شذ من عضضت تعض وكععت تكع بفتح العين في الماضي والمضارع والمشهور الكسر في ماضي الاول ومضارع الثاني كما في الرضي قوله اصلا اي لا مجيئا كثيرا ولا قليلا قوله مما يلحقه الادغام فيه اشارة الى ان غير المضاعف يلحقه الادغام ايضا قوله وشرطه عطف على قوله كيفية لحوقه عطف تفسير وهو كما قال بعض المحققين اجتماع الحرفين المتجانسين فانهما قد لا يجتمعان فيه نحو مدود وزلزل فلا يلحقه الادغام لعدم شرطه قوله اي في المضاعف اي ولو حكما وصورة ليشمل نحو قردد فانه ليس بمضاعف اصطلاحا بل حكما وصورة بدليل قول المص بعد الا في

في التميز اي عن فعل يفعل بفتح عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكره
في الوزن تبعا لسائر الابواب وحكى يونس حبب ولبيب بالضم وهو
لا نادر لا نظير له في المضاعف انتهى والمضاعف لا يجيء من باب الرابع
والسادس اصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفية
لحوقه وشرطه فقال واذا اجتمع فيه اي في المضاعف حرفان من جنس
واحد او متقاربان في المخرج يدغم الحرف الاول في الحرف الثاني ان لم يمنع
مانع لثقل المكرر وذلك اذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان

الالحاقيات وسيأتي الكلام عليه قوله من جنس واحد اراد بالتجانس التجانس في الذات والمخرج بقرينة الباب وقوله اذا اجتمع فيه ولانه المتبادر عند الاطلاق وهذا هو الظاهر من كلام الشارح ايضا ووقع في الشرح المنسوب وغيره انه اراد بالتجانس التجانس في الذات او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسية وفيه انه يأباه قوله واذا اجتمع فيه فان ما اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الصفة ليس بمضاعف قطعا وقوله كما يدل عليه قوله اه ان اراد به انه يدل على تعميم الجنسية هنا فهو ممنوع لما مر وان اراد به انه يدل عليه ولو في غير هذا المقام فلا يضرنا ولا ينفعه فظهر بهذا رد ما قيل ولولا دلالة كلامه على تعميم الجنسية لقلنا اراد بالتجانس التماثل وقال بعض الشارحين وايضا قيد التقارب بالمخرج فلو لم يعم الجنسية لخرج الادغام للتقارب في الصفة من البحث وفيه ان اراد انه يخرج من البحث المعقود له الباب اصالة فلا بأس بخروجه بل لا بد منه لان الباب معقود للمضاعف وادغامه اصالة لا للادغام مطلقا وان اراد انه يخرج من البحث المعقود له الباب ولو استطرادا فلا نسلم خروجه لانا نقول المراد بقوله او متقاربان في المخرج حقيقة او حكما كما يدل عليه قول ابن الحاجب او في صفة تقوم مقامه فان قلت الحرفان المتماثلان على صفة كالهمس يقال لهما متجانسان ومتحدان فيها كما يدل عليه قوله فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية ولا يقال لهما متقاربان فيها فلا يصح ما ذكرتم قلنا لا نسلم انه لا يقال لهما متقاربان بل يقال لهما متقاربان نظرا الى اختلافهما ذاتا كما يدل عليه قوله لقرب السين من التاء في المهموسية وقول ابن الحاجب ونعني بالمتقاربين ما يتقاربان في المخرج او في صفة تقوم مقامه كما يقال لهما متجانسان ومتحدان نظرا الى تجانسهما واتحادهما صفة قوله او متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد فيصير التقدير واجتمع فيه حرفان متقاربان في المخرج ويرد عليه كما سيشير الشارح اليه ان ما اجتمع فيه حرفان متقاربان ليس بمضاعف قطعا ويجاب بانه عطف عليه لا بقيد فيه لعدم استقامته ونحو ذلك قد يقع في كلامهم وقد اجاب ابن حجر بمثل هذا عن الاشكال الوارد على قول المنهاج في باب اسباب الحدث اوفوقها وهو مشكل وعلى قوله في فصل رأت لسن الحيض اقله ولم يعبر اكثره او عطف كما قال الشيخ على قوله فيه حرفان والمراد بالمتقاربين في المخرج اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما مر واعلم ان ذكر المتقاربين استطرادي لان الباب معقود للمضاعف لا للادغام قوله ان لم يمنع مانع من نحو الالحاق والالتباس وسكون ثاني الحرفين لا زما قوله في كلمة واحدة اي وكذا في كلمتين قوله لثقل اللسان)



ولم يدغم الاول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا المخرج مرة
اخرى نحو تردد ومدد فاستثقلوا ان يزيلوا السنتهم عن شئ ثم يعيدوها
اليه اذ في ذلك كلفة على اللسان ومشقة يشبه المشي الذي يضع احدى
قدميه في الموضع ويدفعها عنه الاخرى وهو شاق لمخالفته المألوف فاذا
ادغم زال ذلك الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد
الادغام فانهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة شديدة نحو مدّ مدّا مدّوا مددت مددنا واذ قد علمت سبب
الادغام في المتجانسين فقس عليه المتقاربين اذ مخرجهما وان كانا متغايرين
في نفس الامر لكن بعد انتقال اللسان من مخرج احدهما الى المخرج الآخر
كانتقاله من مخرج ثم اليه لقربه ومقارنته له نحو اذ ذكر لكن اذا ادغم
فلا بد من تماثل بقلب احدهما الى الآخر والقياس قلب اولهما الا ان يعرض
عارض كما سنذكره ان شاء الله تعالى ونحو اخرج شطأه وقالت طائفة
مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وانت تعلم ان الحرفين

المتجانسين اذا كانا في كلمتين نحو فما ربحت تجارتهم لا يسمى شئ من الكلمتين

ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين

في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله واذا اجتمع فيه حرفان آه اذ

الضمير البارز في فيه راجع الى المضاعف وهذا القدر من البيان اجمال

لا يسمن ولا يغني من جوع واذا اردت التفصيل فاستمع لما نتلوا

عليك اعلم ان الحروف الواقعة في لغة العرب اصولها تسعة

وعشرون حرفا وان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين

الحرفين المخرجين والا فلكل حرف مخرج على حدة ولا يلزم تماثل الحرفين

لان مخرج الباء بعينه لا يحصل الا الباء فلا بد وان يكون لكل

حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف

المتقاربة كمخرج واحد لغاية مقاربتها فحصل خمسة عشر مخرجا ومواضع

هذه المخارج اربعة الحلق والفم وما بين الشفة والثنايا والـ

والشفتان الاول مخارج الحلق وهي ثلثة اقصاه واوسطه وادناه



وحروفه سبعة فالهمزة والهاء والالف من اقصى الحلق على الترتيب
فالهمزة من اقصى الحلق وليس مخرج ادخل منه الى الحلق والهاء ايضا
من اقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متأخر من مخرجها من جانب الفم
والالف ايضا من اقصى الحلق لكنه متأخر عنهما من جانب الفم لكن يتلو
بعضها بعضها فقد عدوا مخرجها واحدا باعتبار المقاربة من جملة
خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب ايضا
فالاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان من ادنى
الحلق على الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق
ثلثة مخارج وفي الحقيقة سبعة مخارج والثاني مخارج الفم وهي عشرة
اولها مخرج القاف وهي من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى
وثانيها مخرج الكاف وهو اسفل من موضع القاف من اللسان قليلا
ومما يليه من الحنك الاعلى وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمتين
والياء بنقطتين من تحت بين وسط اللسان وبين وسط الحنك

الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة اول احدى حافتى اللسان وما يليه من
الاضراس وخامسها مخرج اللام ادنى حافة اللسان وطرفه وما يحاذيهما
من الحنك الاعلى من اللثة وسادسها مخرج الراء مما دون طرفي اللسان
وما فوقه من الحنك دون طرفيه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب خارج
الفم وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون
طرفيه كالراء لكنه متأخر من مخرج الراء من جانب الفم وثامنها مخرج الطاء
والدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان واصول الثنايا
وتاسعها مخرج الصاد والزاء والسين ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا
وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والثاء بثلث نقط والذال المعجمة ما بين
طرفي اللسان واطراف الثنايا فهذه المخارج العشرة من الفم يتلو بعضها
بعضا كما بيناه الثالث مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء اى باطراف
اى باطراف الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا الرابع مما بين الشفتين
مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير كما رتبها

سيبويه ووافقه ابو الحسن عليه واذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت ان
اى حرف يقرب من اى حرف فى المخرج هذا هو التقارب فى المخرج وقد يتقارب
الحرفان فى الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم احدهما فى الآخر بهذا الاعتبار
ايضا وان لم يتجانسا اولم يتقاربا فى المخرج على ما سيجئ ولما ذكر انه
اذا اجتمع حرفان متجانسان او متقاربان بان يدغم الاول فى الثانى وجب
عليه ان يبين الادغام فقال الادغام بالتخفيف والادغام بالتشديد
ومن عبارة الكوفيين الادغام افعال ومن عبارة البصريين الادغام
افتعال وقد اقتصر ائمة العربية على ادخال الحرف فى مثله او مقاربه
وتعريف صاحب الكشاف بانه الباث الحرف فى مخرجها تعريف باللازم لان
المدغم والمدغم فيه حرفان فى اللفظ حقيقة لا حرف واحد قد لبث
فى مخرجه مقدار لباث الحرفين باعتبار ان الحرف اذا ادخل فى مثله وطى

لانه كما قال ... كذا وفساد ما تقدم من العصام قوله ادخال الحرف فى مثله اه اى كما فى الرضى ايضا له به مغايرة ينفك بينهما لا ادخال فيه الاصطلاح ... الاجسام دون الاعراض والفرق بينهما قوله الباث الحرف اى الواحد اى اسكانه فى مخرجه قوله فى مخرجها على الحقيقة لانه انما يتصور فى الاجسام ... قوله تعريف باللازم اى بما يلزم الادغام المعرف بتعريف غيره كتعريف ائمة العربية والتعريف الذى ذكره المصنف فى الاكثر فى مخرجه وكلاهما جائز قوله ... بقوله وقيل اسكان الاول اه فانه يصير الحرفان بالادغام على تعريفهم كحرف واحد كما اشار اليه بقوله لكن باعتبار قوله لا حرف واحد قد لبث اه اى كما هو مفهوم تعريفه وهذا الذى فهم من تعريفه هو الذى اختاره الرضى حيث قال فالذى ارى انه ليس الادغام الاتيان بحرفين بل هو الاتيان بحرف واحد مع اعتماد قوى على مخرجه وان كان كالحرفين الساكن اولهما من حيث الاعتماد التام انتهى وصاحب المغنى حيث قال والاولى ان يقال الادغام ان يشدد الحرف فى مخرجه وقال المدغم والمدغم فيه ماله الادغام حرف واحد مشدد انتهى ويؤيده ايضا انه يطلق عليهما عند الكل حرف واحد مشدد نقل بعض المحققين عن الخلاصى انه قال فان قلت تذكلم قوم فى الادغام وقالوا انه يذهب من الكلمة حرف فكيف يعدل عن الاظهار وبه وجود حرفيه ظاهرين الى الادغام مع نقصه حرفا وقد جاء فى الحديث ان للقارئ بكل حرف عشر حسنات قلت ان الادغام لا ينقص حرفا بل هو موجود فى اللفظ اى فى حكم الموجود فيه كما يدل عليه قوله لان التشديد قائم مقام الحرف شاهد ذلك ان التشديد عند الامام الاعظم الشافعى رضى الله تعالى عنه رضا كثيرا واسعا ركن من اركان الصلوة لانه قائم مقام الحرف المدغم والحرف ركن من اركان الفاتحة ولو نقص حرف بالادغام لبطلت الصلوة لكن لما قام التشديد مقام الحرف واعتدوا به عوضا عن الحرف لم تبطل الصلوة انتهى وهذا يدل ايضا على انهما حرف واحد فى اللفظ حقيقة لا حرفان وان قولهم المدغم والمدغم فيه حرفان فى اللفظ مجازى لا حقيقى اى فى حكمهما لا انهما حرفان حقيقة



معه دفعة كان كانه نطق بحرف واحد لكنه باللبث في مخرجه مقدار

اللبث الحرفين وان كان الملفوظ في الحقيقة حرفين هذا غاية ما يتكلف

به في توجيه هذا التعريف كذا نقل عن جار الله العلامة وهو الزمخشري

وقيل الادغام اسكان الحرف الاول وادراجه في الثاني يقال ادرجت

الكتاب اي طويته لا يقال ان قوله اسكان الاول غير شامل لنحو مد مصدر

فان اصله مدد والاول ساكن فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن

محال لانا نقول لما وجب اسكان المتحرك للادغام علم ان ابقاء

الساكن بحاله بطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول ان كان متحركا

وابقاؤه ان كان ساكنا وانما اسكن الاول ليتصل بالثاني اذ لو حرك

لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة واما الثاني فلا يكون الا متحركا

لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا المدغم

على صيغة المجهول وهو الحرف الاول وانما سمي به لادغامك اياه والمدغم

فيه وهو الحرف الثاني ويسمى به لادغامك الاول فيه حرفان في



في اللفظ في كلمة كانا او في كلمتين هذا ظاهر اذا عرفت الادغام بتعريف الثاني
واما اذا عرفت بتعريف الاول ففيه تامل وحرف واحد في الكتابة اذا كانا
في كلمة واحدة نحو مدّ كالرحمن يعني ان لفظ رحمن خمسة احرف في اللفظ
واربعة في الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا
التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في الكلمة قلة
او كثرة وانما قلنا اذا كانا في كلمة لانهما لو كانا في كلمتين كانا حرفين في الكتابة
ايضا نحو فما ربحت تجارتهم ونحو الرحمن والليل واللفظ والله واللام و
واما نحو للفظ ولله وللحم فقد اجتمع فيه امثال احدها فاء الكلمة وثانيها
لام التعريف وثالثها لام الجارة فادغم لام التعريف في فاء الكلمة وجعلا
حرفا واحدا في الكتابة وان لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث
لامات وتنزيلا للخارج بمنزلة الداخل بالقياس الى لام الجارة فقوله
واجتماع الحرفين المتجانسين او المتقاربين على ثلثة اضرب بيان لما اجمله
بقوله واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد او متقاربان في المخرج

﴿١٨٩﴾

يدغم الاول في الثاني الضرب الاول ان يكونا متحركين في كلمة كانه يجب فيه

اي في الضرب الاول الادغام والعلة في وجوبه انك اذا قلت مدّ ونطقت

بالحرفين دفعة واحدة كان اخف من قولك مَدَدَ باظهار الحرفين وهذا

مما لا مرية فيه ولان زمان الحركة بحرف المدغم اقل من زمان الحركة بالحرفين

المظهرين وما قل زمانه اخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب واما قولهم

ضَبِبَ البلد اذا كثر ضبابها وقطط شعره اذا اشتد جعودته بفك الادغام

فيهما فشاذ جيئ به لبيان الاصل الآتي الالحاقيات اي في الكلمات التي

زيد فيه احد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان

او اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم نحو قردد

اصله قرد فزيد للالحاق بجعفر الفصل قردد وانما لم يدغم حتى لا يبطل

الالحاق يعني ان الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساوات بين

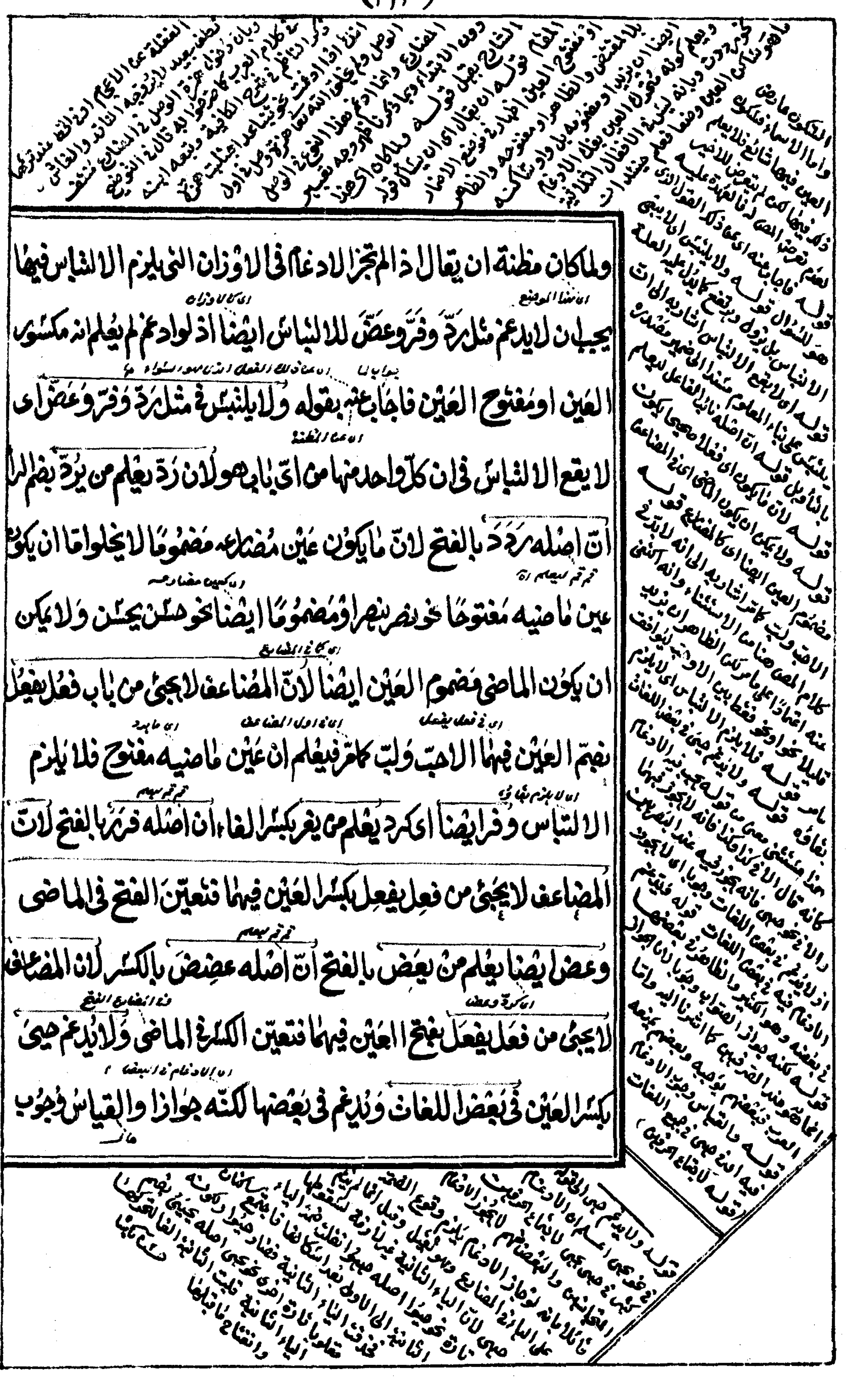
الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو ادغم الملحقات زالت

المساوات المذكورة ويبطل الالحاق وانما قلنا انه صناعة لفظية



لان الغرض من الملحقات ان يعامل الملحق به في الجمع والتصغير وغيره
ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر
وجعيفر ولاشك في انه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو ادغم فات
موازنته للملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق والاوزان
مجرور معطوف على الالحاقيات اي يجب الادغام في الكلمة التي اجتمع
فيه حرفان متحركان متجانسان الا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها
نحو صكك وهو بفتحتين عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين جمع
سرير وطلل وهو بفتحتين ما بقي من اثار الدار وجدد وهو بضم
الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحمار حتى لا يلتبس بصك بفتح الصاد
وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي وسر بضم السين وتشديد الراء
جمع سرة وطل وهو مطر ضعيف وجد بوزن سر وهو بئر في الطريق
يعني لو ادغم مثل سرر لم يعلم انه جمع سرور او جمع سرير فلذا لم يدغم
الراء للالتباس به لان القسم الثاني اكثر استعمالا فالخفة اولى به

وما لا يدّغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان
متجانسان متحركان اذ لو ادغم التبس بقتّل لان حركة التاء الاولى اذا
نقلت الى القاف استغنى عن الهمزة فصار عند الادغام قتّل فلم يعلم انه
ماض من التفعيل او الافتعال كما يجئ ولا يدّغم في مثل تتباعد وتتنزل
مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان لانهم كرهوا وجوب الادغام
فيما لا يلزم وقوع تاء اخرى بعدها دائما فصار في حكم التقاء المثلين
في كلمتين فلهذا لم يلزم الادغام ولذلك احتاجوا الى الحذف اذ بالادغام
يحصل قدر من التخفيف فلما كرهوا عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف
تحرزا عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا احدى التائين
كما مر كذا حققه ابن الحاجب وقيل لم يدغم مثل تتباعد وتتنزل حتى لا يلتبس
بالماضي والمضارع المتكلم لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتباعد
واتنزل لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام او مضارع وهمزته للوصل



ولما كان مظنة ان يقال اذا لم تجز الادغام فى الاوزان التى يلزم الالتباس فيها
يجب ان لا يدغم مثل رَدّ وفرّ وعضّ للالتباس ايضا اذ لو ادغم لم يعلم انه مكسور
العين او مفتوح العين فاجاب عنه بقوله ولا يلتبس فى مثل رد وفر وعض اى
لا يقع الالتباس فى ان كل واحد منها من اى باب هو لان رَدّ يعلم من يرُدّ بضم الراء
ان اصله ردَدَ بالفتح لان ما يكون عين مضارعه مضموما لا يخلو اما ان يكون
عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر او مضموما ايضا نحو حسُن يحسُن ولا يمكن
ان يكون الماضى مضموم العين ايضا لان المضاعف لا يجئ من باب فعُل يفعُل
بضم العين فيهما الا حبّ ولبّ كما مر فيعلم ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم
الالتباس وفر ايضا اى كرد يعلم من يفِر بكسر الفاء ان اصله فرَر بالفتح لان
المضاعف لا يجئ من فعِل يفعِل بكسر العين فيهما فتعين الفتح فى الماضى
وعض ايضا يعلم من يعَض بالفتح ان اصله عضِض بالكسر لان المضاعف
لا يجئ من فعَل يفعَل بفتح العين فيهما فتعين الكسر فى الماضى ولا يدغم حيى
بكسر العين فى بعض اللغات ويدغم فى بعضها لكنه جوازا والقياس وجوب

الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين حتى لا يقع الضمة الثقيلة

على الياء الضعيف في يحيى يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو ادغموا

في الماضي لزمهم ان يدغموا في المستقبل ايضا طردا للباب واذا ادغموا في المستقبل

لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لان الياء المدغم فيها لابد وان يكون متحركة

وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام

فيه كما ذكره المص وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركه

وكلا النظرين صحيح تدبر وقيل انما لم يدغم حيي في بعض اللغات لان الياء

الاخيرة غير لازمة اي غير ثابتة في الكلمة دائما لانه يسقط تارة نحو حيوا ه

اصله حييوا فاسكنت الياء الثانية بنقل ضمتها الى الياء الاول بعد سلب

حركتها فالتقى ساكنان وهما الياء والواو فحذفت الياء لان الواو علامة

الجمع فصار حيوا وفيه اعلال آخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها فالتقى

ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الاولى لاجل الواو وكذا قيل

وتقلب الفا تارة اخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو يحيى اصله يحيي بضم

الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم يكن ثابتة فى كلمة ذاتما لم يكن مدغما
فيه لا فى الماضى ولا فى المضارع والضرب الثانى من الضروب الثلثة ان يكون
الحرف الاول ساكنا والثانية متحركا يجب فيه الادغام ضرورة اى اضطرارا
لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول منهما ساكنا ففيهما عمل واحد فهو
الادغام لا غير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كان متحركا
فان فيهما عملين اسكان الاول والادغام واعلم ان ما ذكره المصنف ليس
على اطلاقه بل هو بناء على الغالب وبيان بالنسبة الى ذات المثلين مع
قطع النظر من مانع خارج وذلك لان الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة
لا يدغم الا ان يكونا عينين فانهما تدغم كسأّل ورأّس وهذا معنى قول
سيبويه الهمزتان ليس فيهما الادغام فى قولك قرأ ابوك واقرأ اباك لانهما
لم يقعا موقع العين وكذا الالف لا يدغم فى مثله لانه ساكن ولا يدغم

وان كانا فى كلمة ادغم الاول فى الثانى اذا كانا فى صيغة موضوعة على التضعيف كما ذكرنا فى تخفيف الهمز
وفى غير ذلك لا يدغم نحو قراى على وزن قمطر وان كانا فى كلمتين نحو اقرأ اية واقرأ اباك وليقرأ ابوك فعند اكثر العرب على ما
ذهب اليه يونس والخليل يخفف الهمزة فلا يلتقى همزتان وزعموا ان ابن ابى اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه قال سيبويه وهى رديئة
وقال فيجب الادغام فى قول هؤلاء مع سكون الاول ويجوز ذلك اذا تحركتا نحو قرأ ابوك قال السيرافى توهم بعض القراء ان سيبويه
انكر ادغام الهمزة وليس الامر كما توهموا بل انما انكره على مذهب من يخفف الهمزة كما هو المختار وقد بين سيبويه ذلك فقال ويجب
الادغام فى قول هؤلاء يعنى تلك اللغة الرديئة وقال الزمخشرى فى المفصل فصل فالهمزة لا تدغم فى مثلها الا فى نحو قولك سأّل ورأّس
والرأّث فى اسلم واد فيمن يرى تحقيق الهمزتين قال سيبويه فاما الهمزتان فليس فيهما ادغام فى قولك قرأ ابوك واقرأ اباك قال وزعموا
ان ابن ابى اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه وهى رديئة فقد يجوز الادغام فى قول هؤلاء ولعل الشارح اغتر فى قوله لان الهمزتين الخ
بما فى الشافية وبعض شروحها كالجاربردى وغلط فى نقله وهذا معنى سيبويه الخ مما ذكر فى المفصل من غير تأمل فيه فتأمل ولا تغتر قوله
فى كلمة لم يقع فى البعض وهو الظاهر قوله لا يدغم اى احدهما فى الاخرى اولا يوقع الادغام بينهما قوله فانهما يدغم اى اولهما فى
الثانية او يوقع الادغام بينهما قوله وهذا معنى قول سيبويه الخ اى عدم ادغام الهمزتين اذا اجتمعتا الا اذا كانتا عينين معنى قول
سيبويه الخ وقد عرفت ما فيه قوله واقرأ اباك كذا فى الجمع وهو تحريف والصواب كما فى المفصل واقرأ اباك وقد اشار اليه بعضهم وقوله
قرأ ابوك حكاية لما فى قول سيبويه لا مثال لما نحن فيه قوله وكذا الالف لا يدغم فى مثله الخ والجواب عنه بعد النزول عن كونه كلام المصنف

ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها الفا وايضا يمنع الادغام في الالف

مطلقا اذ لا يتصور ان يكون مدغمة في شيء من الحروف ولا ان يكون مدغما فيها

غيرها اما امتناع كونها مدغما فلوجوب محافظة ما فيها من اللين واما امتناع

كونها مدغما فيها لان المدغم فيه لا بد وان يكون متحركا والالف لا يكون الا

ساكنة وكذا لا يدغم في مثل قوول لمجهول قاول مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان

اولهما ساكنة للالتباس لانه لو ادغم وقيل قوّل لم يعلم هل هو فعل بتشديد

العين او فوعل مجهول فاعل فروعي اصلها وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما وفي

يوم وان اجتمع فيه حرفان من جنس واحد اولهما ساكنة لانهم كرهوا

الادغام فيه لما يؤدي اليه من زوال مد الذي هو من صفتها في هذا المحل

لان الواو والياء من حروف المد وابقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت

ان ما ذكره المص ليس على اطلاقه نحو مدّ مصدرا قوله وهو على وزن فعل

بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مصدرا لا فعل ماض لانه لو كان

فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب

الاول بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة
الى ان هذا مصدر لا فعل اذ يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا
قلت يعلم بالادغام ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى
بقوله مد يعلم بالادغام ايضا ان مد ههنا مصدر وايضا الادغام
يترك كثيرا فلا اعتداد بها لانا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد
لم يلتفت الى تفقد الادغام زيادة الالتفات او يترك فاذا قيل على وزن فعل
يلزم تفقد الادغام لزوما واضحا فيفيد الاشارة المذكورة ومثل ذلك
كثير لا يمكن اسكاته والضرب الثالث من الضروب الثلاثة ان يكون الحرف
الثاني ساكنا سكونا لازما ويكون الاول متحركا نحو مددن وظللت
والادغام فيه اى في هذا الضرب الثالث ممتنع لعدم شرط صحة الادغام
وهو تحرك الحرف الثاني لانه لا يستقيم الثاني في مثل مددن وظللت ذلك

عليه في قوله على وزن فعل دون قوله نحو مد نظهر الاحتياج ثم قال هذا البعض لكن ليعلم انه غير ماض لا انه مصدر اى كما قال الشارح لتناوله غير المصدر وظهر من هذا التناول انه لو قال نحو مد مصدرا اى كما قال الزنجاني في تصريفه لم يكن تحته طائل بل ضرر انتهى اقول الحق في قوله انه غير ماض انه غير فعل لتناوله غير الماضي ويحتمل ان يكون عطفا على قوله يلزم وحينئذ معنى قوله لم يلتفت الى تفقد الادغام لم يلتفت الناظر الى نحو مد والقارئ له الى تفقد وطلب ادغامه لعدم دليل يدل عليه ومعنى قوله يلزم تفقد الادغام اى ادغام نحو مد لاجل لزوم تفقد ادغام على وزن فعل او ادغام على وزن فعل فيلزم منه تفقد ادغام نحو مد لزوما واضحا لان مثل هذا القول عندهم وفي عرفهم دليل وبرهان قائم على تفقد الادغام والدليل مما يلزم من العلم به العلم بالمدلول وحينئذ لا يرد عليه ما تقدم ويكون حينئذ هذا الجواب اشارة الى ان قوله على وزن فعل لا يفهم بذاته ان مد مصدر بل يفهم تفقد الادغام فيفيد والمفيد للمفيد للشيء مفيد لذلك الشيء فاذا قلت من ان بتفقد الادغام المفهم للاشارة المذكورة قلت من قوله والثالث ان يكون الاول ساكنا قوله فيفيد اه مفرع على قوله فاذا قيل اه قوله ومثل ذلك كثير لا يمكن اسكاته بالثناء اى المسكوت عنه وفي البعض بالنون اى المسكوت عنه اى مثل ذلك القول لافادة مثل هذه الاشارة كثير في كلام المصنفين لا ينبغي تركه والسكوت عنه واصلحه بعضهم الى ومثل ذلك كثير لا يترك ادغامه ظنا منه انه لا يستقيم الا بذلك وليس كما ظن وجعله بعضهم على ذلك الاصلاح ناظرا الى قوله وايضا الادغام اه اى ولانا نقول مثل كثيرا لا يترك ادغامه ويرد عليه ان الظاهر حينئذ ان يؤخر قوله فيفيد الاشارة المذكورة عنه فتأمل في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قيل اويقال قوله سكونا لازما اخذ هذا القيد من قوله بعد هذا اذا كان سكونه لازما قوله ويكون الاول متحركا لان سكونهما غير جائز قوله ممتنع اى في المشهور قوله صحة اشار بتقديره الى ان الادغام

ماقبل ضمير الفاعل المتحرك الا ساكنا كما مر وكذا اذا كانا في كلمتين نحو قولك
رسول الحسن فان الاول متحرك والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع
الادغام لما ذكرنا من عدم شرط الادغام وهو تحريك الثاني وقيل انما
يمتنع الادغام فيما يكون الثاني ساكنا لانه لا بد في الادغام من تسكين
الحرف الاول ليمكن الادغام فيجتمع حينئذ حرفان ساكنان فتفر انت
من ورطة الورطة الهلاك وقال ابو عبيد اصل الورطة ارض مطمئنة
لا طريق فيها فتفر انت وتقع في ورطة اخرى المراد من الورطة الاولى
ههنا عدم ادغام المثلين ومن الثانية اجتماع الساكنين وقيل انما يمتنع
الادغام فيما يكون الثاني فيه ساكنا لان الادغام انما هو للخفة
وهي حاصلة بدون الادغام لوجود الخفة المطلوبة بالساكن الثاني
وتحصيل الحاصل محال ولما توجه ان يقال لا نسلم انه يلزم من الادغام
فيما ذكر تحصيل الحاصل وانما يكون ذلك ان لم يكن خفة الادغام اقوى
من خفة الساكن وهو ممتنع فاجاب عنه بقوله مع عدم شرط صحة



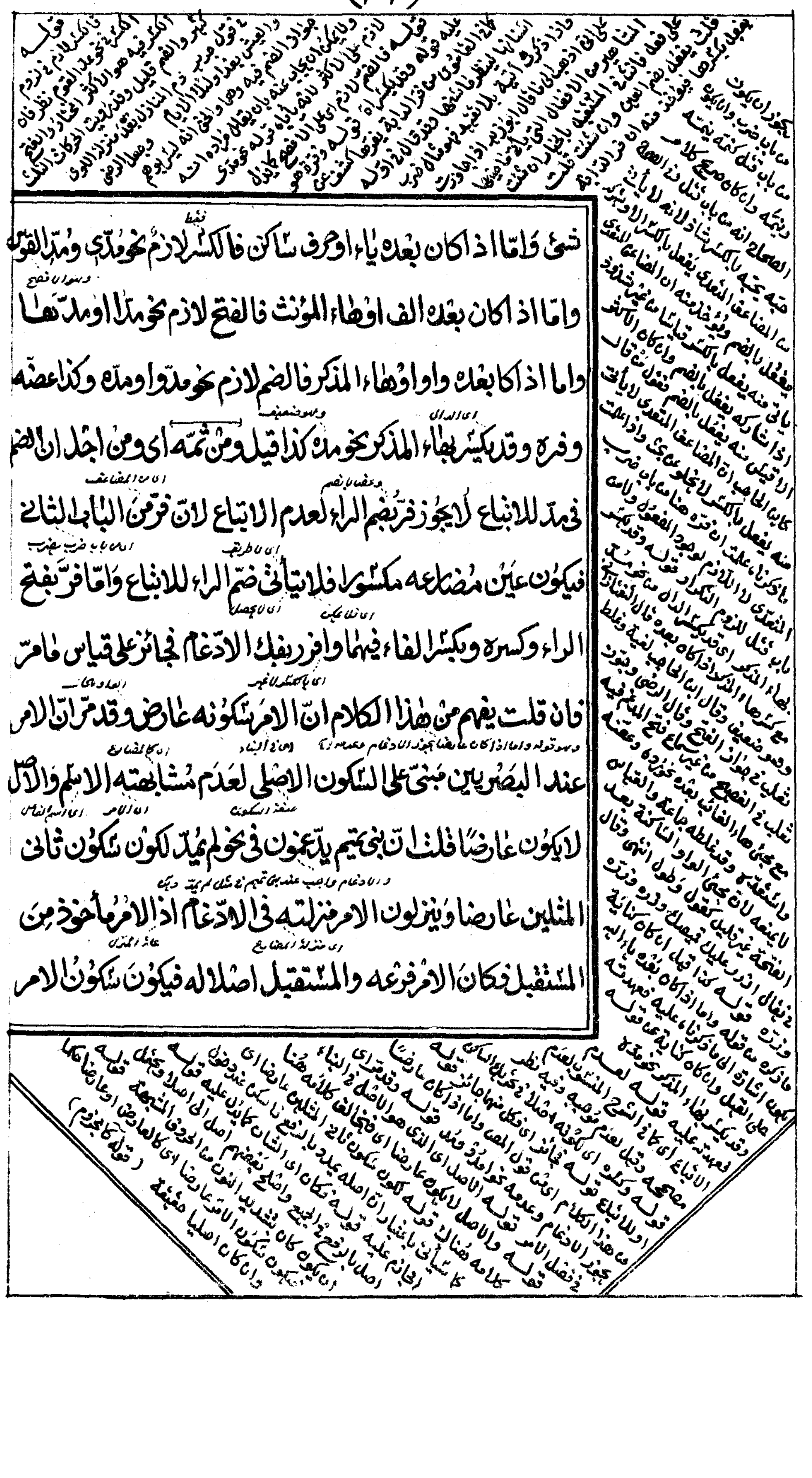
الادغام وهو تحريك الثاني يعني ان علة امتناع الادغام في مثل ما ذكر
مجموع الامرين المذكورين لا الامر الاول فقط وفيه ما فيه ولكن جوزوا
الحذف اي حذف احد المتجانسين تخفيفا في بعض المواضع مع امتناع
الادغام ووجود الخفة بالساكن نظرا الى اجتماع الحرفين المتجانسين مع
ان القياس ان لا يحذف كما لا يدغم نحو ظلت بفتح الظاء المعجمة وكسرها
اذ اصله ظللت بكسر اللام الاولى ظلولا بالضم اذا عملت بالنهار دون الليل
حذفت اللام الاولى تخفيفا لتعذر الادغام وحذف اللام اما مع
حركته فيبقى الظاء مفتوحا واما بعد نقل حركتها الى ما قبلها فيجوز في
الظاء الفتح والكسر ايضا وانما حذفت الاولى دون الثانية لان الادغام
في الصورة حذف الاولى فكانهم انما حذفوا ما كانوا يدغمون هذا ما اختاره
المص وبعضهم قالوا حذف الثاني اولى لان الثقل انما حصل منه
وكذا احست اصله احسست فحذفوا احدى السينين وانما جوزوا احد واحدى

المثلين في بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها تخفيفا في نحو تقضي البازي
اصله تقضض كما مر وعليه اي على حذف احدى المثلين تخفيفا قراءة
بوزن كتابة من قرأ وقرن بكسر القاف وهو امر صيغة لجماعة النساء في بيوتكن
قوله من القرار حال من قوله وقرن يعني ان كون هذا اللفظ على حذف
احدى المتماثلين انما هو على تقدير كونه من قر يقر قرارا من الباب الثاني
وهو مضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثاني ايضا
لانه ليس بمضاعف فلا يكون مما نحن فيه اصله اي اصل قرن بكسر القاف
اذا كان من القرار اقررن بوزن اضربن اذ المضارع تقررن بكسر الراء
الاولى فحذفت حرف المضارعة واجتلبت همزة الوصل كما هو الاصل في اخذ
الامر فصار اقررن فحذفت الراء الاولى تخفيفا كما حذفت احدى المثلين
في مثل ظللت ومسست تخفيفا فنقل حركتها التي هي الكسرة الى القاف
الحذف قبل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال
بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس اذ لا امتناع في ذلك

فلا يرد ان يقول الفاء في قوله فنقل حركتها يدل على كون النقل بعد الحذف
اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان ثم حذفت الهمزة المجتلبة لعدم
الاحتياج اليها بتحريك الفاء بالكسر فصار قرن وقيل ان قرن بكسر القاف
من وقر يقر وقارا الوقار الحلم وهو مثال من الباب الثاني لا المضاعف
فلا يكون هذه القراءة على حذف احدى المثلين تخفيفا فيكون ذكره للاتباع
الاحتمال في قرن بمعنى تبع الامر واذا اقرن بفتح القاف يكون من اقر
بالمكان بفتح القاف وهو اي اقر بالفتح لغة في اقر بالكسر على صيغة المتكلم
وحده في كلا الموضعين والقرار بالمكان الاستقرار فيه وحاصله ان اقر
مضاعف يجيء من الباب الثاني والامر منه اقرر بكسر الراء الاولى ثم المخفف
بالحذف والنقل بقي قرن بكسر القاف فيكون مشابها للامر من وقر يقر
في اللفظ فاذا قلت قرن بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار وان يكون
من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه واما اذا كان
اقر من الباب الثالث حتى يكون القاف مفتوحا فيكون اصله اي اصل

قرن بفتح القاف اقترن بالفتح اى بفتح الراء الاولى فنقل فتحة الراء
الى القاف فصار قرن بفتح القاف وجميع ما ذكره المص من الوجوه الثلثة
فى قرن مذكور فى الصحاح هذا اى كون الادغام ممتنعا عند كون ثانى المثلين
ساكنا اذا كان سكونه اى سكون ثانى المثلين لازما اى غير منفك عنه مثل
ظللت ومددت ورددت واما اذا كان سكون الثانى عارضا اى ثابتا
بحال دون حال فيجوز الادغام وعدمه نحو امدد امر المخاطب بفك الادغام
ومدّ مدّا بضم الميم وبفتح الدال اصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم
للادغام فاستغنى عن همزة الوصل فحرك الدال الثانية بفتحة للخفة
اى لخفة الفتحة ومدِّ بضم الميم وبكسر الدال لان الكسر اصل فى تحريك
الساكن كما مر ومدُّ بالضم اى بضم الدال والميم للاتباع اى لاتباع حركة الدال
الاخيرة لحركة العين وقد جاز فى مد الحركات الثلث هذا اذا لم يكن بعده

غير لازم بدليل مقابلته اياه فان السكون عارض فى كلا الموضعين باتصال الضمير المرفوع المتحرك وبالامر والجزم لكن فيه ما فيه كما سيأتى عنه وستسمع ما فيه قوله يجوز الادغام وعدمه اى عند الصرفيين اما الحجازيون فلا يجوزونه واما بنو تميم فيوجبونه قوله ايضا اى مثل امدد فى كونه امرا للمخاطب والاولى ان يقول بدله كما فى الشرح المنسوب امر له بل وان يزيد ايضا كما فيه وفى غيره بالادغام قوله فتحرك الثانية اى للادغام كما صرح به وهو الظاهر من كلام التفتازانى فى شرحه على تصريف الزنجانى والذى صرح به فى بعض شروح هذا الكتاب والشافية وغيره وهو الظاهر من كلام المص هنا ومن كلام الشيخ فى فصل الامر من بحث كسر همزة الوصل ان تحريك الثالث لاجتماع الساكنين بعد الادغام قال فى شرح المنسوب ومد بالادغام امر للمخاطب بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين وقال بعض المحققين من شراح هذا الكتاب قال ابو سعيد من يقول مد بالادغام كان الاصل عنده امدد فلما اراد الادغام ادغم الاول فى الثانى والقى حركة الاول الى ما قبله فاسقط الف الوصل ثم اجتمع ساكنان فاحتاج الى تحريك الثانى فذهبوا فيه الى ثلثة مذاهب كما اشار اليه المص وقال الرضى فى شرح الشافية فى بحث التقاء الساكنين اعلم ان اهل الحجاز لا يدغمون فى المضاعف الساكن لامه للجزم او للوقف نحو اردد ولم يردد لان شرط الادغام تحريك الثانى وبنو تميم وكثير من غيرهم لما راوا ان هذا الاسكان عارض للوقف او للجزم وقد يحرك وان كانت الحركة عارضة فى نحو اردد القوم لم يعتدوا بهذا الاسكان وجعلوا الثانى كالمتحرك فسكنوا الاول ليدغم فتخفف الكلمة بالادغام فالتقى ساكنان فلو حرك الاول لكان نقضا للغرض فحرك الثانى لبعده انتهى والاولى تحريك الدال الثانية قوله كما مر اى فى فصل الامر قوله اى بضم الدال والميم الظاهر الموافق لكلام المص ترك الميم الى ان يقال انه ليس جزء انما تفسير لكلامه كما يشير اليه تأخيره فيه عن الدال مع تقدمه عنه فى مد قوله لحركة العين اى المنقولة الى الفاء اذا كان نقل قبل التحريك وهو الحق الظاهر قوله وقد الاولى فقد قوله فى مد اى فى الامر اذا كان فعل الواحد فالصواب ان يكتفى قوله يا امدى والف اومدا وواو ومدوا ويعرف بالتأمل والتتبع قوله فالكسر لازم)



شئ واما اذا كان بعده ياء او حرف ساكن فالكسر لازم نحو مدّي ومدّ القوم
واما اذا كان بعده الف او هاء المونث فالفتح لازم نحو مدّا ومدّها
واما اذا كان بعده واو او هاء المذكر فالضم لازم نحو مدّوا ومدّه وكذا عضّه
وفرّه وقد يكسر بهاء المذكر نحو مدّه كذا قيل ومن ثمه اى ومن اجل ان الضم
في مدّ للاتباع لا يجوز فرّ بضم الراء لعدم الاتباع لان فرّ من الباب الثاني
فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتى ضم الراء للاتباع واما فرّ بفتح
الراء وكسره وبكسر الفاء فيهما وافرر بفك الادغام فجائز على قياس ما مرّ
فان قلت يفهم من هذا الكلام ان الامر سكونه عارض وقد مرّ ان الامر
عند البصريين مبني على السكون الاصلي لعدم مشابهته الاسم والا ل
لا يكون عارضا قلت ان بني تميم يدّعون في نحو لم يمدّ لكون سكون ثاني
المثلين عارضا وينزلون الامر منزلته في الادّغام اذ الامر مأخوذ من
المستقبل فكان الامر فرعه والمستقبل اصلا له فيكون سكون الامر

عارضا كالمجزوم وان كان عند البصريين مبنيا فاجرى الامر مجرى المستقبل في الادغام اعتبارا لحمل الفرع على الاصل فيقال مدّ كما يقال لم يمدّ ويمدّ كذا ذكره ابن الحاجب ولا يجوز الادغام في مثل امْدُدْن اى لا يجوز الادغام في الامر اذا اتّصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام في الماضي اذا اتّصل به ضمير المرفوع البارز المتحرك وهي تسعة امثلة نحو مَدَدْن ومَدَدْتَ ومَدَدْتُما ومَدَدْتم ومَدَدْتِ مَدَدْتُما مَدَدْتُنّ مَدَدْتُ مَدَدْنا لانّ سكون مثل الثاني فيما ذكره المص وفيما ذكرناه لازم لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدُدْ وامْدُدْ ومثل مَدَدْتُ على مذهب بني تميم مع انّ سكون الدال في مَدَدْتُ عارض لعروض الضمير كما في لم يمدُدْ وامْدُدْ مع انّ هذا لم يدّغم قلنا انّ السكون في مَدَدْتُ وان كان عارضا لكن لا ينفكّ مع تاء الضمير فكانّه لازم وفي نحو لم يمدُدْ يزول عند زوال الجوازم وامْدُدْ تنزّل منزلته وايضا قلت التاء

اوّلا الساكن هنا متعدّد اى الساكن للدال قوله وامْدُدْ وفي البعض وامْدُدْن والصواب الاول قوله مع انّ هذا اى مثل مددت قوله فكانّه لازم هذا صريح في انّ لازم في كلام المص كلا الموضعين بمعنى كاللازم وانه بمعنى الاصلي المقابل للعارض وفيه انه ليس كذلك كما مرّ ويأتي قوله وفي نحو لم يمدّ يزول عند زوال الجازم وفيه ان السكون في نحو مددت يزول عند زوال الضمير ايضا فلا فرق قوله وايضا قلت التاء منزلة منزلة الجزء اه فيه انه لا اثر لذلك في الفرق مع انه ينتقض بنحو لم يمدّ فانّ الجازم فيه كالجزء من الكلمة بلا شك واعلم ان الحق الظاهر ان يقال انّ السكون في الكلّ عارض وان معنى قول المص لازما انه يمتنع تحريك الثاني في مثل مددت مع وجود الضمير بغائه ومعنى قوله عارضا انه لا يمتنع تحريكه في مثل لم يمدّ وامدد مع وجود الجزم والوقف وليس معناهما اصليا وعارضا كما توهمه الشارح وللاشارة الى ما قلنا قال المص لازما ولم يقل اصليا ويدلّ عليه ايضا قول بعض المحققين من شراح هذا الكتاب بعد قول المص لازما وان كان عارضا باتصال الضمير المرفوع المتحرك وبعد قوله عارضا يعني عارضا غير لازم سواء عرض بالامر والجزم وبعد قوله يجوز الادغام وذلك لانّ هذا الساكن قد يحرك لاجتماع الساكنين كقولك امددِ الثوب وما نقلنا فيما مرّ عن الرضي وما قال في بحث الادغام وهو وان كان الساكن هو الثاني فهو على ضربين احدهما ان يحذف الحركة لموجب ولا يجوز ان يحرك بحركة اخرى ما دام ذلك الموجب باقيا وذلك نحو الفعل اذا اتصل به تاء الضمير او نونه نحو رددت ورددنا ويرددن واردُدن والثاني ان يحذف الحركة لموجب ثم قد يعرض ضرورة يجوز ان يحرك لاجلها بغير الحركة المحذوفة مع وجود ذلك الموجب وذلك الفعل المجزوم والموقوف نحو لم يردد واردد فانه حذف فيه الحركة الاعرابية ثم انه قد يحرك الثاني الساكن فيه للالتقاء الساكنين نحو اردد القوم فالقسم الاول اعني رددت رددنا يرددن ارددن المشهور فيه اثبات الحرفين بلا ادغام وما سمع

منزل منزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة

فلذلك فرق بنو تميم بينهما فادغموا في نحو لم يمدّ وفيما نزل منزلته من الامر

ولم يدغم احد في مثل مددتُ وظللتُ وامددن وغير ذلك مما اتّصل به الضمير

المرفوع المتحرك الا في شدت ذودي كذا في شرح كافية التصريف فاذا علمت

ذلك فاعلم ان تحريك الثاني في مثل لم يمدّ وامدّ للادغام نظرا الى عروض

سكونه لا يناني جزمه ولا سكونه لانّ هذه الحركة انما هي لاجل الادغام

فيكون عارضة كسكونه والعارض كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لن يحيى

ولن يحابى فان قلت كيف يجوز ان يكون الحركة والسكون عارضين معا

في شئ واحد في حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين باعتبارين فانّ

السكون في مثل لم يمدّ عارض باعتبار انّ اصله يمدد بالرفع فاسكن عند

دخول الجازم عليه ثم حركوا بعد هذا السكون لاجل الادغام اعتبارًا

كالسكون لا يجوز فيه الادغام لان حركة الثاني فيه عارضة لاجل حرف عارض غير لازم وهذا مختص بالمعتل الذي عينه ولامه ياآن قال الرضي ويشترط في جواز الادغام في مثله اي فيما تحرك فيه حرف العلة لزوم حركة الثاني نحو حيا حيوا وان كانت حركة الثاني لاجل حرف عارض غير لازم لم يدغم كما في محييه محييان فان الحركة لاجل الياء التي في المصغر والف المثنى وهما عارضان لا يلزمان الكلمة وكذا الحركات الاعرابية نحو قوله تعالى ان يحيى الموتى وقولك رأيت معييا وان كانت الحركة لازمة في نفس الامر كما في حى او لاجل حرف عارض لازم كما في تحيّة واحيية جمع حياء جاز الادغام والاظهار اذا التاء في مثله لازمة بخلاف تاء الصفة وانما اشترط للادغام في هذا الباب لزوم حركة الثاني بخلاف باب يرد وبيس لان مطلق الحركة في الصحيح يلزم الثاني الا ان يدخله ما يوجب سكونه كلم يردد ولم يرددن واما في المعتل كمعييه ورأيت معييا فيسكن الثاني بلا دخول شئ نحو معيي فلم يروا ادغام حرف فيما هو كالساكن انتهى فظهر بما ذكرنا اندفاع ما يتوهم هنا من ورود نحو يمدّ ولن يمدّ على نحو لن يحيى وقال التفتازاني ولا يدغم نحو يحيى حال النصب ايضا بل يقال ان يحيى حملا على الاصل قوله ان اصله يمدد بفك الادغام والصواب بلا الادغام لان ما بالذات مقدم على ما بالعرض فلا يدخل العامل على المعمول الا بعد اعطائه ما يستحقه بالنظر الى ذاته من الادغام والاعلال وغيرهما قوله اعتبارا بالاصل اي بحركته التي كانت له حال الرفع الذي اتوا الاصل وان كانت عارضة بسبب العامل لكن يرد عليه انه يمكن ان يجري مثل هذا في نحو مددت ويجاب بانه يقال فلتحرك لاجل الادغام بعد السكون الذي لاجل اتصال الضمير المرفوع المتحرك اعتبارا بالاصل الذي هو مددت ويرد مثل هذا على قوله لكونه متحركا في الاصل ايضا اللهم الا ان يراد مع عدم المانع (قوله لان الحركة الا انه باقية (6)

بالاصل وكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل بالجازم ومعنى الاعتبار الاصل في مثل لم يمدّ انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا في الاصل لان الحركة الاصلية باقية بعينها وتم بها من غير تحريك جديد واذا اتضح الحال عندك في مثل لم يمدّ اتضح الامر في الامر ايضا اذ قد عرفت انه منزل منزلة هذا واعلم ان سكون الوقف كالحركة اي عارض لا اعتداد به فلا في الادغام وتقول في الامر من المضاعف بالنون الثقيلة اي اذا اتصل به نون التاكيد المشددة مُدَّنَّ مُدَّانِّ بضم الميم وفتح الدال فيهما مُدُّنَّ بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة مُدِّنَّ بضم الميم وكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة مُدَّانِّ امْدُدْنَانِّ وبالخفيفة اي وتقول في الامر من المضاعف بالنون الخفيفة مُدَّنْ بضم الميم وفتح الدال ومُدُّنْ بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة ومُدِّنْ بالكسر وحذف الياء اكتفاء بالكسرة واسم الفاعل من المضاعف مادّ الخ اصله مادِدٌ بوزن ضارب فادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها

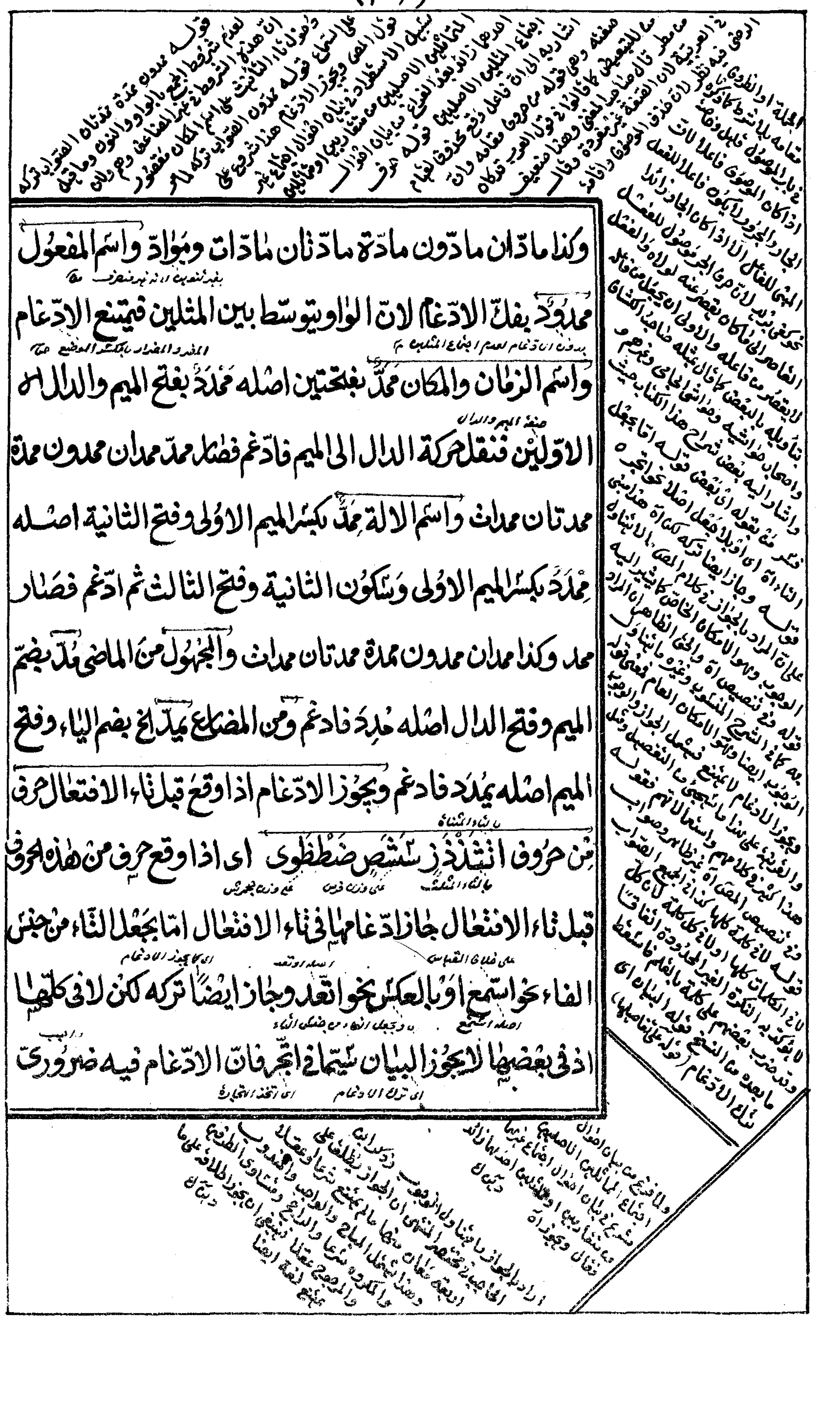
قوله لان الحركة الاصلية باقية بعينها مع انه اي والان اتى في الجزم وما جاز غير الفم ان سكون الى ان قوله فعلم ان تحريكه في ذلك الادغام مراده بانه كان عارضا واما اشارة الى الادغام والغاصب عند الكل العقد كالحركة تعوله هو اما اشارة الى اللازم فكم الحكم غير الادغام انه على الاطلاق واما اشارة الى الاطلاق الا ان يستثنى فلا يتابع عند الكل فيما كان بانا ليس بالسكون الوقف انما هو قوله او الادغام عند الكل وكيف فيما كان بانا وهو الظاهر اي يجوز الادغام قبل الوقف وكيف عند الكل في الامر من المضاعف لانه قبله فلا جبه قوله اي الادغام (قوله مدن)

قوله اي سكون الوقف يعني لو امكن فرد الثقيل للوقف لا بد من ذلك ما لم يكن الادغام لان السكون الذي يكون الوقف كالحركة جاريردي

اي فيجوز الادغام عند الكل فيما كان جائزا فيه قبل الوقف ويجب عند الكل فيما كان واجبا قبله

قوله اي سكون الوقف كالحركة كانه نقل بها فيه نظرا الى الحقيقة فان الوقف بالسكون وهو ضد الحركة فلا يكون معتدا به فيه وهو ظاهر على العاقل

النون ضمير بارز مرفوع متصل مبني على الفتح في محل الرفع فاعل وفتح النون باعتبار انه محله مرفوع بالضمة الحالية والكسر فانه مرفوع بالفتحة والادغام فرع النون



وكذا مادّان مادّون مادّة مادّتان مادّات ومَوادّ واسم المفعول

ممدود بفك الادغام لان الواو يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام

واسم الزمان والمكان مَمَدّ بفتحتين اصله مَمْدَد بفتح الميم والدال

الاولين فنقل حركة الدال الى الميم فادغم فصار ممدّ ممدّان ممدّون ممدّة

ممدّتان ممدّات واسم الالة مِمَدّ بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله

مِمْدَد بكسر الميم الاولى وسكون الثانية وفتح الثالث ثم ادغم فصار

ممدّ وكذا ممدّان ممدّون ممدّة ممدّتان ممدّات والمجهول من الماضي مُدّ بضم

الميم وفتح الدال اصله مُدِدَ فادغم ومن المضارع يُمَدّ الخ بضم الياء وفتح

الميم اصله يُمْدَد فادغم ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال حرف

من حروف اتثذدز سشص ضطظوى اى اذا وقع حرف من هذه الحروف

قبل تاء الافتعال جاز ادغامها في تاء الافتعال اما بجعل التاء من جنس

الفاء نحو اسّمع او بالعكس نحو اتّعد وجاز ايضا تركه لكن لا في كلّها

اذ في بعضها لا يجوز البيان سيما في اتّجر فان الادغام فيه ضروري

وستطلع على تفاصيلها وفى تنصيص المص بجواز الادغام من غير تفصيل

مسامحة اعتمادًا على ما سيجيئ من التفصيل مقدمة اعلم انه كما جاز

الادغام اذا تقارب حرفان فى المخرج نظرًا الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا

كذلك يجوز الادغام اذا تقارب حرفان فى الصفة وان لم يتجانسا او لم يتقاربا

فى المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء

والاطباق وغير ذلك والحروف باعتبار الصفات تنقسم الى ثمانية عشر

صنفا بعضها مذكورة فى الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقصر

الكلام بالمذكورة وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة

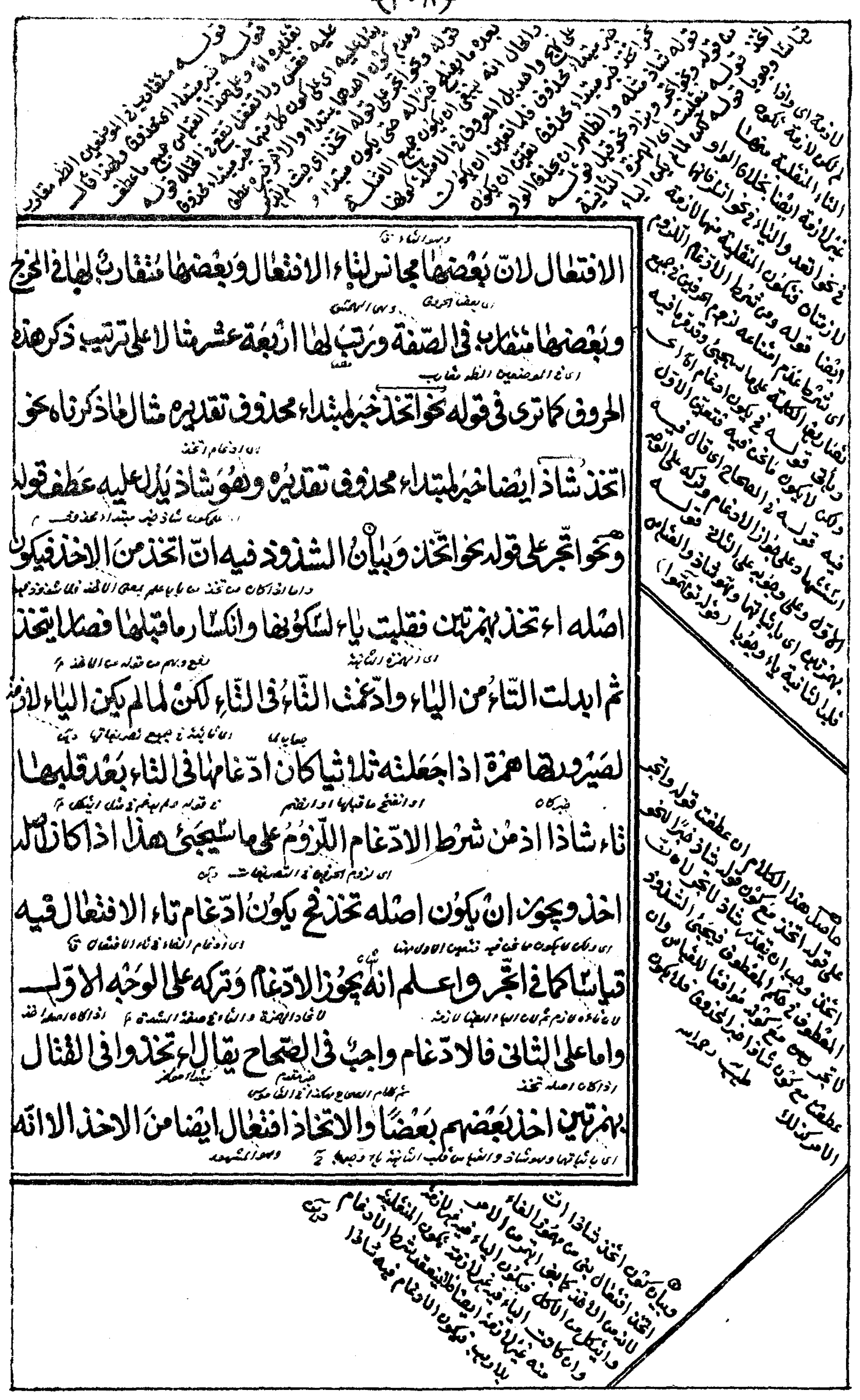
لكنها يتداخل فيها الحروف حتى ان الحرف الواحد يقع فى صنفين منها او

واكثر بحسب ما تعرض فيه من الصفات كالهاء فانه قد يعرض له الهمس

فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية اذا

علمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر التى ذكرها المص بقوله انشد

ذ ز س ش ص ض ط ظ و ى اذا وقعت قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها فى تاء



الافتعال لان بعضها مجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج
وبعضها متقارب في الصفة ورتب لها اربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه
الحروف كما ترى في قوله نحو اتخذ خبر لمبتداء محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو
اتخذ شاذ ايضا خبر لمبتداء محذوف تقديره وهو شاذ يدل عليه عطف قوله
ونحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه ان اتخذ من الاخذ فيكون
اصله ائتخذ بهمزتين فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ
ثم ابدلت التاء من الياء وادغمت التاء في التاء لكن لما لم يكن الياء لازمة
لصيرورتها همزة اذا جعلته ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها
تاء شاذا اذ من شرط الادغام اللزوم على ما سيجيء هذا اذا كان من الا
اخذ ويجوز ان يكون اصله تخذ فح يكون ادغام تاء الافتعال فيه
قياسيا كما في اتجر واعلم انه يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول
واما على الثاني فالادغام واجب في الصحاح يقال ائتخذوا في القتال
بهمزتين اخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال ايضا من الاخذ الا انه

ادّغم بعد تليين الهمزة وابدالها تاءً ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال

توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه فعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ

وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه اجرا ونحو اتّجر اصله ائتجر فنقل الى باب

الافتعال واجتمع حرفان متجانسان اولهما ساكنة وهي تاء تجر وثانيهما

متحركة وهي تاء الافتعال فوجب الادغام ضرورة ونحو اثّار بنقطتين

من فوق ويجوز فيه اثّار بثلث نقط ضابطة ولما تحقق ان الادغام

هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما

لضرب من الخفة وجب اذا قصد ادغام المتقاربين ان تقلب احدهما

الى الاخر لاستحالة الادغام اذا لم تقلب وترك كما هو اذ حقيقة

الادغام ينافي ابقاء الاول على حال المخالف للثاني في الحقيقة والقياس

ان يقلب الاول ثم يسكن اذا كان متحركا فيحصل الادغام بادخال

الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فيقلب الثاني الى الاول

وذلك في نحو اذبحّتودا في اذبح عتودا فيجري فيه على خلاف الاصل



وتقلب العين المتأخرة حاء فيجتمع حاءان ثم ادغم الحاء المتأخرة في الحاء
المتقدمة ويقال اذبحتودا فيخرج من الحاء المشددة الى التاء ويسقط
العين وانما لم يجر على الاصل وادغم الثاني في الاول على خلاف القياس كراهة
من الخروج من حرف ضعيف الى حرف اثقل منه لان العين اثقل من الحاء
لان في العين قدرا من الشعوع وهي قريبة من الهمزة فلاجل هذا العارض
قلب الثاني الى الاول وكذلك في اذبحاذه في اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب
اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب الثاني الى الاول اما مع جواز قلب الاول الى
الثاني ايضا واما مع عدم جوازه فالثاني مثل اذبح عتودا والاول مثل
اداريثارا من الثأر يقال ثأرت القتيل اي قتلت قتيله فانه يجوز فيه
قلب الاول الى الثاني وبالعكس لان التاء بنقطتين والثاء بثلث نقط
من الحروف المهموسة الحروف العربية منقسمة الى مهموسة ومجهورة والمهموسة
هي الحروف التي تجري النفس معها ولا تحس عند النطق بها والمجهورة بخلافها
وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ الهمس هو الصوت الخفي



قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها في
مواضعها حتى جرى معها النفس وحروفها عشرة وهي الهاء والحاء والخاء
والثاء والكاف والصاد والسين والتاء والفاء والشين وجمعها قولك
ستشحثك خصفه وايضا سكت فحثه شخص والاول اخصر منه غير ان
الثاني احسن لان له معنى ايضا لان الشحث الالحاح في المسئلة و
والشحاث الشحاذ المكدى يقال اكدى الرجل اي قل خيره وخصفه اسم
امرأة ومعناه ستكدى عليك هذه المرأة واذا عرفت المهموسة فالباقي
من الحروف مجهورة وهي تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا ان شاء
الله تعالى فيكونان اي لما كان الثاء والتاء من المهموسة فيكونان من
جنس واحد نظرا الى المهموسة وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاته
والى مخرجه فيجوز لك الادغام في اثنار بجعل الثاء بثلث نقط ثاء اي بقلب
الاول الى الثاني وهو الاولى وبالعكس اي بقلب الثاني الى الاول وهو



خلاف الاصل لان الثاء والتاء متقاربان في صفة الهمس فيجوز قلب
احدهما الى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية الى الاولى فصيح لكثرة
استعماله في كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب الاولى الى الثانية
افصح لكونه جاريا على الاصل ونحو ادّان لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال
لانه اي الشان اذا جعلت التاء ذالا لبعد من الدال في المهموسية ولقرب
الدال من التاء في المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم قاعدة
اعلم انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلثة احرف وهي الدال والذال
والزاي تقلب دالا مهملة لان هذه الثلثة حروف مجهورة والتاء حرف مهموس
وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فارادوا التجانس
فيهما وابدلوا من التاء حرفا مجهورا وهو الدال لان التاء زائدة والزائدة
اولى بالتصرف وصورها ثلث اولها ما يكون فيه فاء الفعل دالا مهملة
وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون فيه فاء
الفعل زايا معجمة واذا انتقش في ذهنك هذه القاعدة فنقول ادّان

قوله وهذا اي قولنا لان تاء الافتعال اه قوله تقريبهما اي الظاهر لتقاربهما في البعض تقريبهما اي الدال من التاء قوله هذا اي وهذا اي قولنا ثم ادغم الدال الاولى اه قوله يلزم اي يحصل قوله لا يجوز فيه غير ادغام التاء بعد قلب الدال وان ذكر طريق الادغام بقوله ... قوله وقيل لا يجوز فيه ... وادغام الدال في الدال ... لانه اذا جعلت التاء ... قلب التاء دالا وادغام الدال في الدال ولا يجوز فيه قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء ...

من الصورة الاولى لان اصله ادتين على وزن افتعل لان الياء التي هي
عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار ادتان ثم ابدلت التاء
دالا لان تاء الافتعال من المهموسة والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة
وبين المهموسة والمجهورة تضاد والجمع بين تضادين ثقيل وهذا معنى
قوله لبعده من الدال في المهموسة فوجب قلب احدهما الى حرف يوافق الآخر
طلبا للخفة فابدلوا التاء دالا لقربهما في المخرج ثم ادغم الدال الاولى
الاصلية في الدال الثانية النقلية من التاء على سبيل الوجوب لانه
اجتمع مثلان اولهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض
وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم هذا ما فهمته
من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره وقيل لا يجوز
قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو جعل كذلك لم يعلم انه
من الدين ام لا واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثاني
الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الاول الى الثاني على

قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمدت الشيء اي جعلته في غمده اي غلافه ومعنى المعنى ستره الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كحفظ الشيء بالغمد

اي ستره الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كحفظ الشيء بالغمد چلپي

قوله هذا لكن مفعول فهمته وهو الهاء اي حال كون ما فهمته موافقا لما ذكره اه

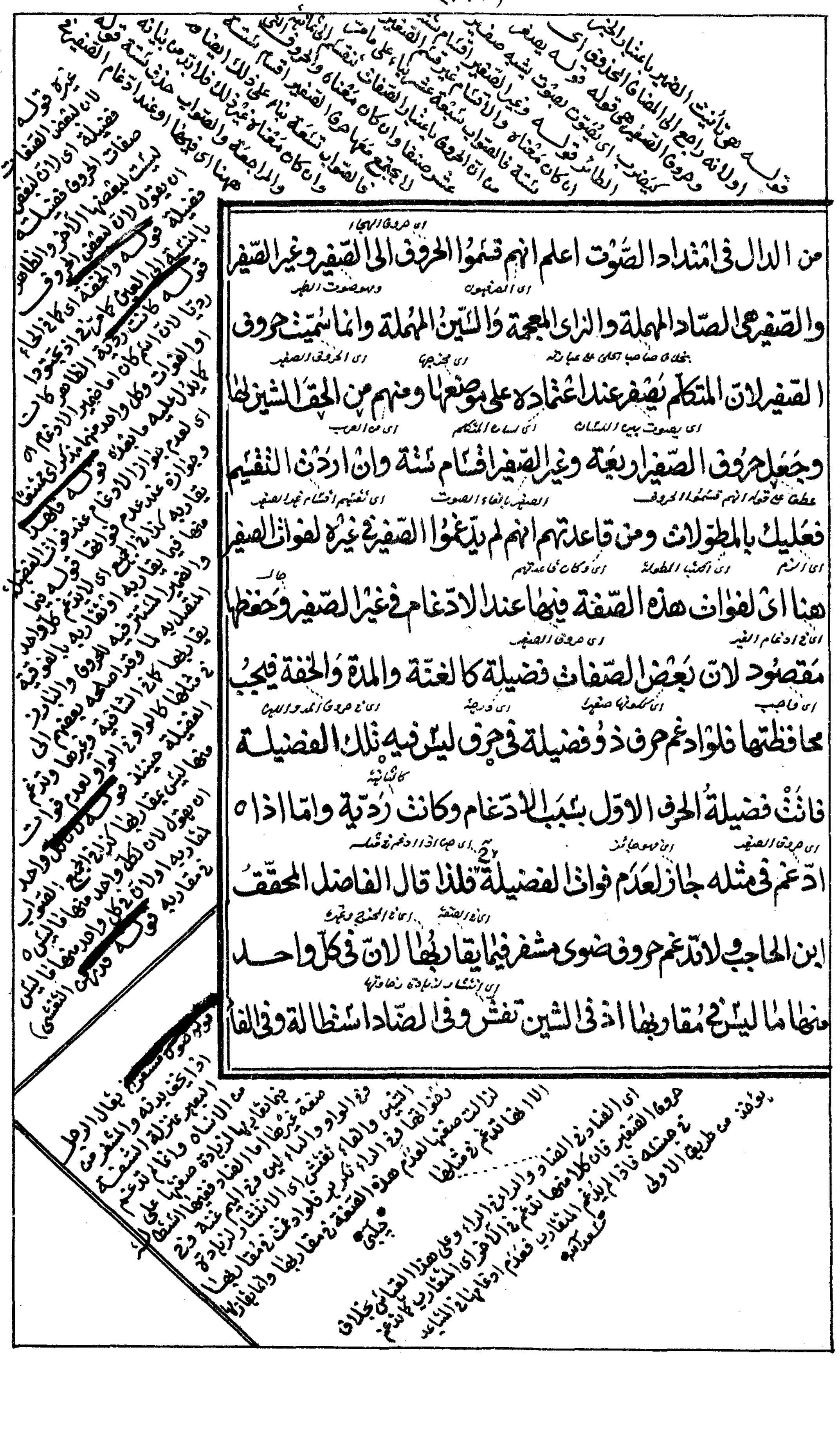


القياس يكون فيه شذوذان احدهما قلب الثاني الى الاول والثاني
امتناع القياس وهو قلب الاول الى الثاني ولذلك قال بعضهم ان مثل
اذان واسمع شاذ على الشاذ ومن الصورة الثانية نحو اذكر بعد النسيان
بالذال المعجمة لان اصله اذتكر على وزن افتعل فابدلوا من التاء
دالا لما ذكرنا من ان الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد
فارادوا التوافق بينهما وابدلوا من التاء حرفا مجهورة وهو الدال المهملة
فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان فتوافقا في الصفة لا في الذات
ولا في المخرج ولهذا جاز الادغام والبيان واليه اشار بقوله يجوز فيه
اذكر بالدال المهملة بقلب الاول الى الثاني كما يجوز اذكر بالذال المعجمة
بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس لكن الاول اقوى وافصح لكونه
على وفق القياس ومجيئه في التنزيل وهو وادكر بعد امة ويجوز ايضا
اذذكر بفك الادغام قوله لان الذال والدال من الحروف المجهورة دليل
على جواز الوجوه الثلثة والمجهورة هي الحروف التي لا تجري النفس معها مع الجبس

عند النطق بها على خلاف القياس في المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع
الصوت عند النطق بها لكون الحروف الباقية من المهموسة وهي التسعة
عشر قوية في انفسها وقوى الاعتماد على مواضعها حتى لا تخرج الا بصوت قوى
وتمنع النفس من الجرى معها لان الجهر الصوت المرتفع وانما لم يبين المجهورة
كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفه لانها تعلم من المهموسة
لان الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون
والمهموسة عشرة فبقى تسعة عشر وهي المجهورة فلا يعدها لظهورها
وانما اختار ذلك لقلة الحروف المهموسة والجوهري جمعها في قولك ظل
قو ربض اذ غزى جند مطيع فجعل التاء ذالا كما في اذان اى لبعده من
الدال في المهموسية ولقرب الدال من التاء في المخرج وقد عرفت معناه
فيجوز الادغام نظرا الى اتحادهما اى اتحاد الذال المعجمة والدال المهملة
في المجهورية بجعل الدال المهملة ذالا معجمة فيجتمع ذالان ثم ادغم الاولى
في الثانية فصار اذكر بالذال المعجمة المشددة وبجعل الذال المعجمة



دالا مهملة فيجتمع دالان ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار اذّكر بالدال
المهملة المشددة ويجوز لك البيان وهو اظهار كل واحد من الدال و
والدال نحو اذدكر بالبيان كل واحد من التاء والذال اذ قلب التاء دالا
واجب كما مر نظرا الى عدم اتحادهما اى الدال والذال فى الذات ولا فى المخرج
وان اتحدا فى الصفة ومن الصورة الثالثة نحو ازان بمعنى تزين اصله
ازتين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان الا ان
التاء لما كان من المهموسة والزاء من المجهورة الشديدة فكان بينهما
تضادا ابدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر بيانه فى الصورتين
الاوليين فيكون ازان مثل اذكر فى جواز جميع ما ذكر فيه ولكن لا يجوز
الادغام فى ازان بجعل الزاى دالا يعنى لما قلبت التاء دالا اجتمع
فيه الزاى المعجمة والدال المهملة والقياس فى ذلك جواز الوجوه الثلثة
اى الادغام بقلب الاولى الى الثانية وبالعكس والبيان كما فى اذكر ولكن
لم يجز الادغام بجعل الزاى دالا مع ان القياس جوازه لان الزاى اعظم



من الدال في امتداد الصوت اعلم انهم قسموا الحروف الى الصفير وغير الصفير
والصفير هي الصاد المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف
الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق الشين بها
وجعل حروف الصفير اربعة وغير الصفير اقسام ستة وان اردت التقسيم
فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفير
هنا اي لفوات هذه الصفة فيها عند الادغام في غير الصفير وحفظها
مقصود لان بعض الصفات فضيلة كالغنة والمدة والخفة فيجب
محافظتها فلو ادغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة
فاتت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام وكانت ردية واما اذا
ادغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة فلذا قال الفاضل المحقق
ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوي مشفر فيما يقاربها لان في كل واحد
منها ما ليس في مقاربها اذ في الشين تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء

وفي الفاء قدر من التفشي وفي الياء مدة وفي الراء تكرر وفي الميم غنة وفي الواو

مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزيات والخافيات

مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا

من فواتها ولا تدغم حروف الصفير في غيرها لفوات الصفير منها الى هنا عبارته

واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاى من حروف الصفير وفيها امتداد صوت

ليس في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لانه نوع تخفيف وتحسين

والدال ليست من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا ادغم الزاى

فيه زالت تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام ايضا فيصير

حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة فكما لا يدغم القصعة

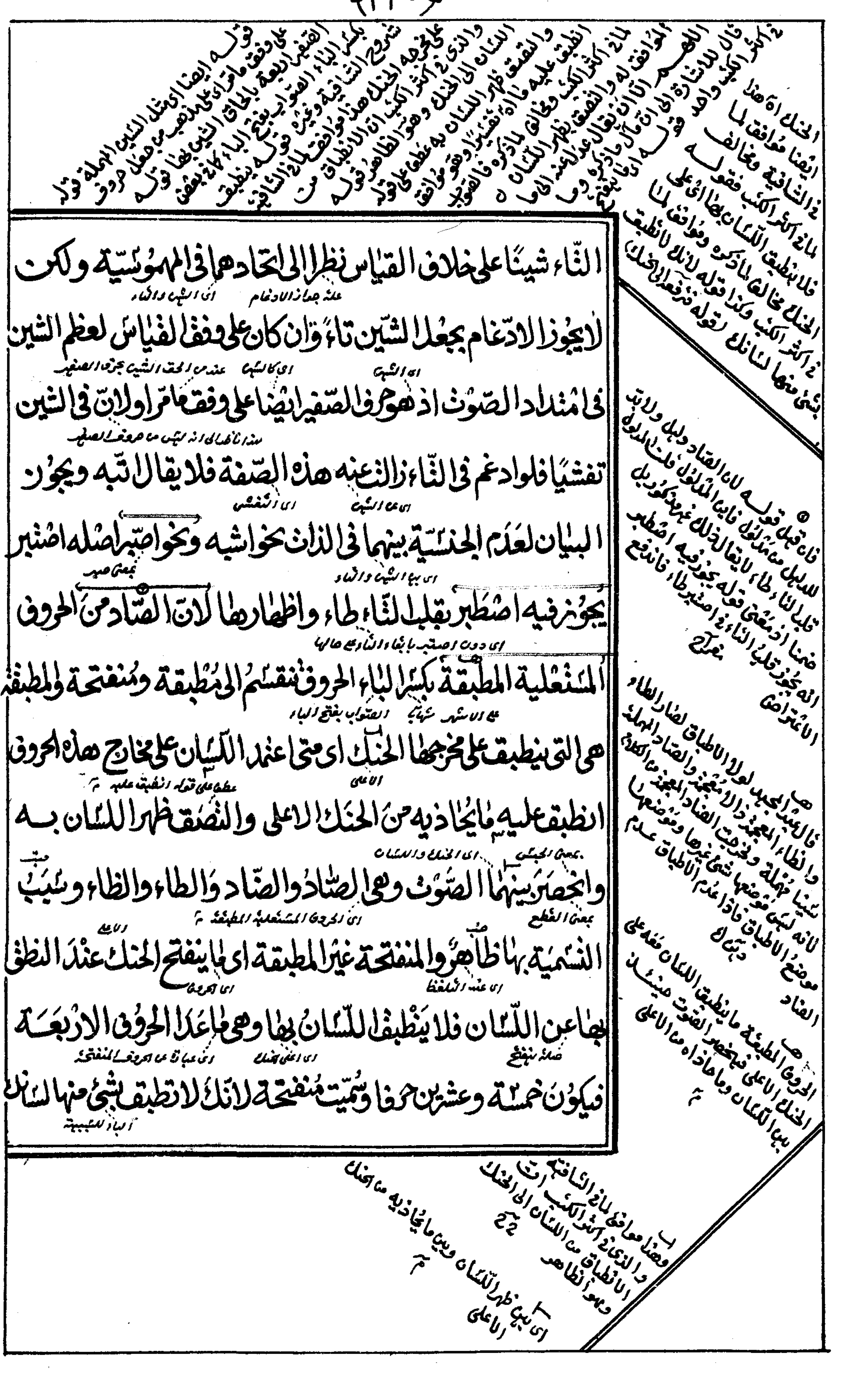
الكبيرة في القصعة الصغيرة لامتناع العقل اياه فان قلت ان الزاى قلبت

اولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع القصعة

الكبيرة في القصعة الصغيرة قلت ان كلام المص مبني على محافظة الفضيلة

ممنوع كما يأتي فالصواب تركه قوله فيصير اى الادغام الذى هو وضع حرف بكليته في حرف بذلك الجعل قوله حينئذ اى حين اذا كان حال الزاى ما عرفت وقال في الشرح المنسوب اى حين جعل الزاى دالا وادغام الدال في الدال قوله كوضع القصعة الكبيرة اى بتمامها والقاف في القصعة مفتوحة ومن امثالهم الخزانة لا تفتح والقصعة لا تكسر قوله فكما لا يدغم الى فان قلت فيه خلل واغراق راجع بعضهم العقل بعدم امتناع ظنا منه انه يستقيم به الكلام وليس كما ظن لان الامتناع لازم فلا ينصب اياه ولو قال لمنع العقل اياه او لامتناع العقل منه لا يدغم الزاى في الدال لانتظم الكلام واستقام قوله الزاى والتاء كذا في الجميع فقوله قلب اولا اى كل واحد منهما قبل الادغام وضرب بعضهم بالقلم على والتاء ظنا منه انه لا يستقيم الا به وليس كما ظن لكن لا حاجة اليه قوله امتداده اى الزاى وفي البعض امتداد الصفير قوله قلت ان كلام المص مبني على محافظة الفضيلة اى فضيلة الزاى وفيه انه ليس مبنيا على محافظتها بل هو مبني على عدم محافظتها كما هو الظاهر من كلامه فان قوله فيصير تفريع على ما قبله من الادغام بجعل الزاى دالا فانه اذا جعل دالا لا يمكن محافظة فضيلته لامتناع بقاء الصفة بدون موصوفها فمراد المص بلا شك ان الادغام بقلب الزاى دالا لعدم امكان محافظة فضيلته يصير كوضع القصعة الكبيرة بتمامها في الصغيرة بل القلب المذكور لاجل الادغام مثل ذلك الوضع ايضا لان الادغام بعد القلب ضرورى فيكونان متلازمين (قوله فلو ادغم في الدال)

فكانه قال ان في الزاي امتدادا مطلوبا فلو ادغم في الدال يجب محافظته ايضا
وان قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بلا ريب
قوله اولانه عطف على قوله لان الزاي اعظم اي لايجوز الادغام بجعل الزاي
دالا اما لما ذكرنا من عظم الزاي او لانه يوازي اي يلتبس ازان بالزاي
باذان بالدال اذ لو ادغم بقلب الزاي دالا لم يعلم ان اصله ازان من الزينة
او اذان من الدين ونحو اسمع اصله استمع يجوز فيه الادغام بجعل التاء
سينا نظرا الى اتحادهما في الصفة لان السين والتاء من المهموسة ولكن
لايجوز فيه الادغام بجعل السين تاء وان كان على وفق القياس لعظم
السين من التاء في امتداد الصوت لانه حرف الصفير وقد عرفت ان فيه
امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو ادغم السين في التاء
يصير كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز
ان يقال اتع ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات فاستمع لما نتلو
عليك ونحو اشبه اصله اتشبه مثل اسمع يعني يجوز الادغام فيه بقلب



الثاء شيئا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما فى المهموسية ولكن

لا يجوز الادغام بجعل الشين تاء وان كان على وفق القياس لعظم الشين

فى امتداد الصوت اذ هو حرف الصفير ايضا على وفق عامر اولان فى الشين

تفشيا فلو ادغم فى الثاء زال عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز

البيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات نحو اشيه ونحو اصبر اصله اصتبر

يجوز فيه اصطبر بقلب التاء طاء واظهارها لان الصاد من الحروف

المستعلية المطبقة بكسر الباء الحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة والمطبقة

هى التى ينطبق على مخرجها الحنك اى متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف

انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به

وانحصر بينهما الصوت وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وسبب

التسمية بها ظاهر والمنفتحة غير المطبقة اى ما ينفتح الحنك عند النطق

بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهى ما عدا الحروف الاربعة

فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لانك لا تطبق بشئ منها اللسان

ثم ترفعه الى الحنك وايضا تنقسم الحروف باعتبار آخر الى مستعلية وهي

ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك اطبقت اولم

تطبق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء المعجمتين

والقاف وعبر عنها المصنف بقوله وحروفها اصض طظ خغق فيكون

المستعلية اعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك

قال الاربعة الاول منها مستعلية مطبقة والثلثة الاخيرة وهي الخاء

والغين والقاف مستعلية فقط وانما سميت بذلك لان اللسان يعلو

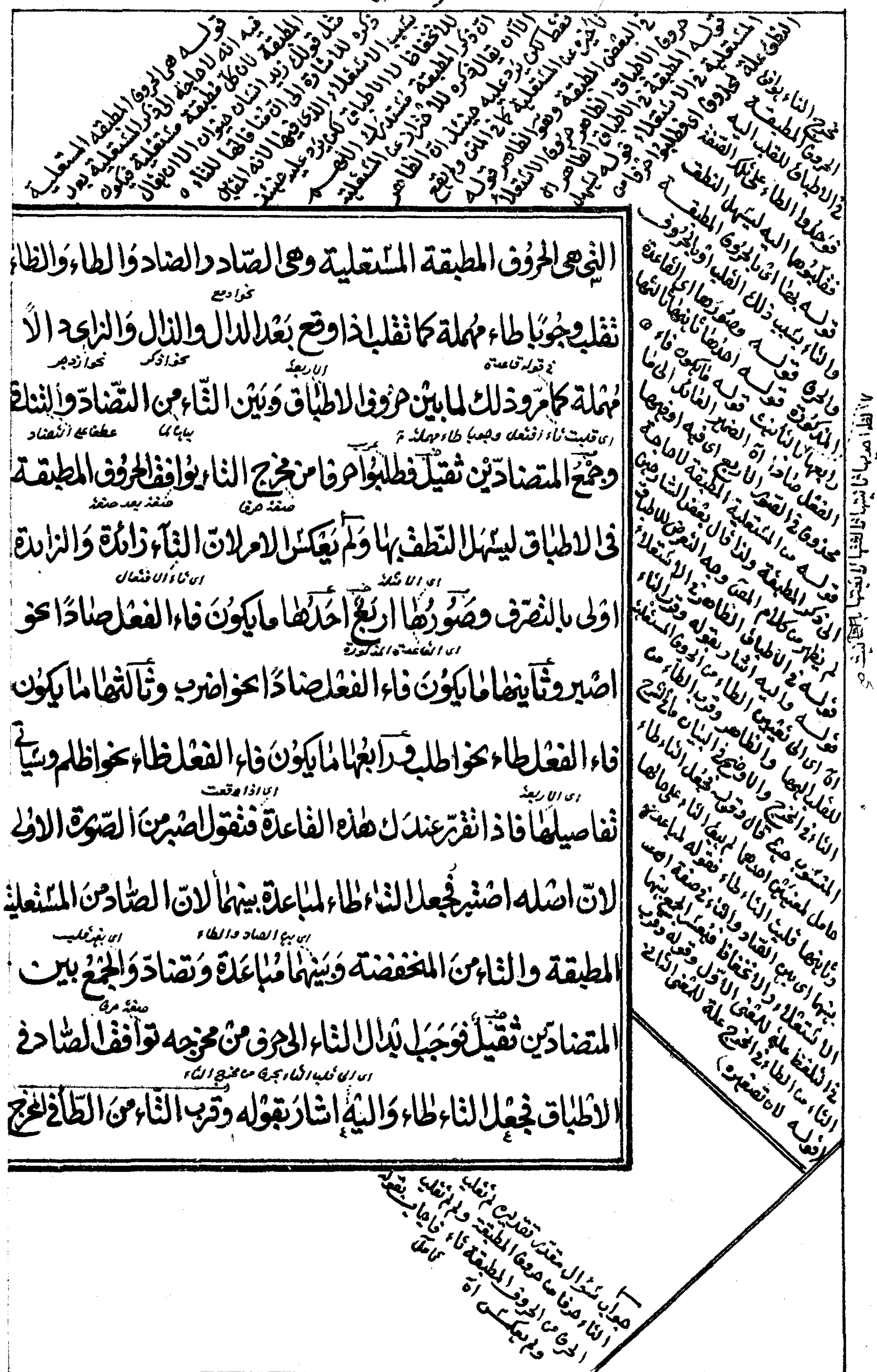
بها الى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفا

ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر في الاستعلاء فهي ما لا يرتفع اللسان

بها الى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لان اللسان

لا يعلو بهن وقوله والتاء من المنخفضة عطف على قوله لان الصاد

من المستعلية قاعدة اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد الحروف الاربعة



التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء
تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب اذا وقع بعد الدال والذال والزاء دالا
مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافي
وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة
في الاطباق ليسهل النطق بها ولم يعكس الامر لان التاء زائدة والزائدة
اولى بالتصرف وصورها اربع احدها ما يكون فاء الفعل صادا نحو
اصطبر وثانيها ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضطرب وثالثها ما يكون
فاء الفعل طاء نحو اطلب ورابعها ما يكون فاء الفعل ظاء نحو اظطلم وسيأتي
تفاصيلها فاذا تقرر عندك هذه القاعدة فنقول اصطبر من الصورة الاولى
لان اصله اصتبر فجعل التاء طاء للمباعدة بينهما لان الصاد من المستعلية
المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين
المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجه توافق الصاد في
الاطباق فجعل التاء طاء واليه اشار بقوله وقرب التاء من الطاء في المخرج

فصار اصطبر كما فى ست اصله سدس لان تصغيره سديس بجعل السين

الاخيرة اولا والدال ايضا ثانيا تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية

وقيل لما بينهما من التقارب فى المخرج لان السين فى المخرج التاسع

من مخارج الفم والتاء من المخرج الثامن منها ايضا كما مر فلا واسطة

بينهما وقرب التاء من الدال فى المخرج فاجتمع حرفان من جنس واحد

ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار ست بتشديد التاء والتشبيه فى جعل

الدال تاء يعنى بجعل التاء فى اصطبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال

تاء فى ست لذلك العلة وتفصيله انه لما جعلت السين الاخيرة

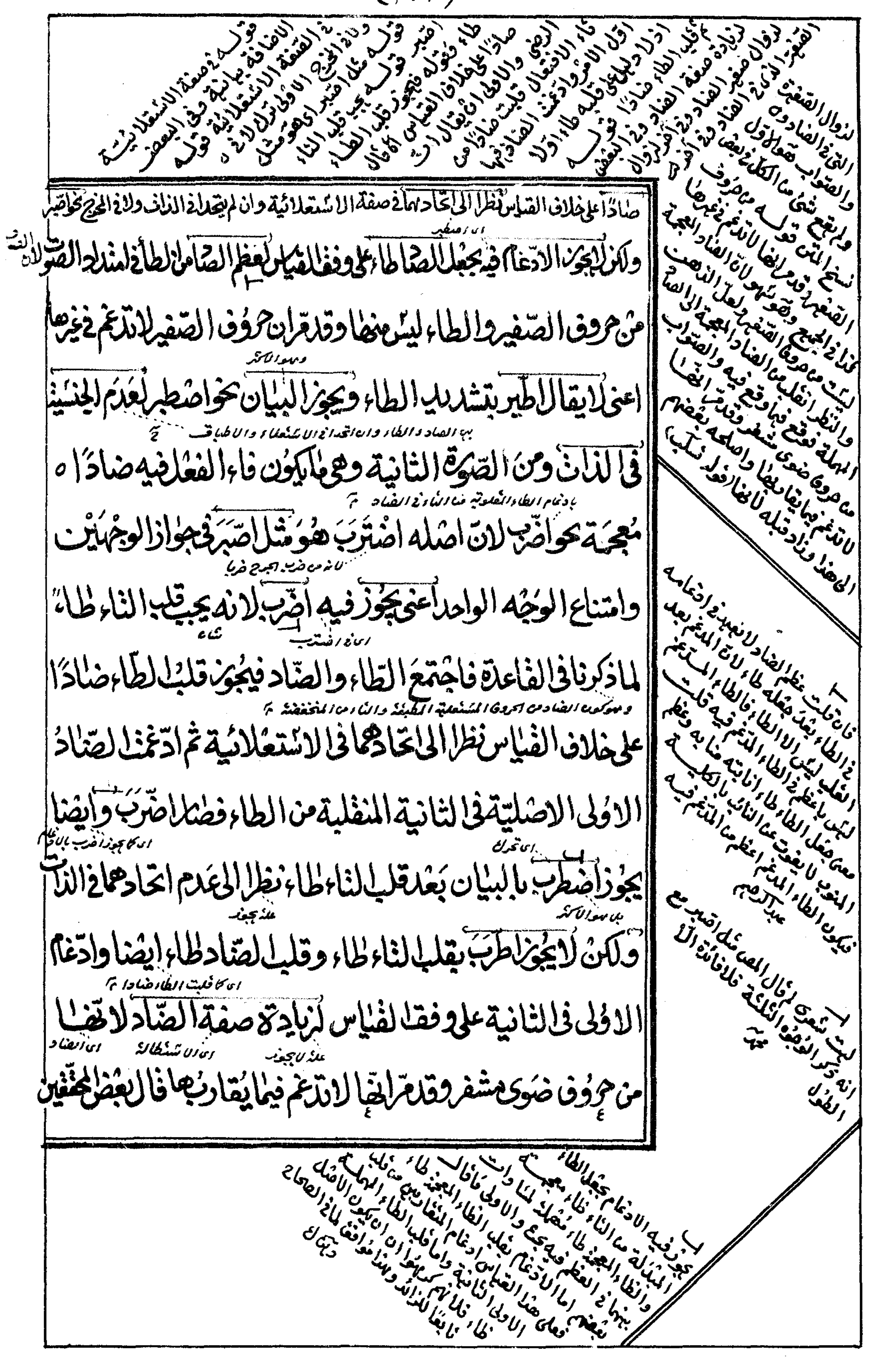
تاء لقربها من التاء فى المهموسية اجتمع الدال والتاء وهما متضادان

لان الدال من المجهورية والتاء من المهموسية وبينهما تضاد فوجب قلب

احدهما الى حرف من مخرجها لتوافق الاخرى فقلبوا الدال تاء وادغم

الاولى فى الثانية فصار ست قوله ثم يجوز لك الادغام معطوف على

قوله اصطبر اى بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه بجعل الطاء



صاداً على خلاف القياس نظراً الى اتحادهما في صفة الاستعلائية وان لم يتحدا في الذات ولا في المخرج بخواصهما

ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الضاد طاءً على وفق القياس لعظم الضاد من الطاء في امتداد الصوت لانه

من حروف الصفير والطاء ليس منها وقد مر ان حروف الصفير لا تدغم في غيرها

اعني لا يقال اطّير بتشديد الطاء ويجوز البيان نحو اضطبر لعدم الجنسية

في الذات ومن الصورة الثانية وهي ما يكون فاء الفعل فيه ضاداً

معجمة نحو اضرب لان اصله اضترب هو مثل اصبر في جواز الوجهين

وامتناع الوجه الواحد اعني يجوز فيه اضّرب لانه يجب قلب التاء طاءً

لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الطاء والضاد فيجوز قلب الطاء ضاداً

على خلاف القياس نظراً الى اتحادهما في الاستعلائية ثم ادغمت الضاد

الاولى الاصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضّرب وايضاً

يجوز اضطرب بالبيان بعد قلب التاء طاءً نظراً الى عدم اتحادهما في الذات

ولكن لا يجوز اطّرب بقلب التاء طاءً وقلب الضاد طاءً ايضاً وادغام

الاولى في الثانية على وفق القياس لزيادة صفة الضاد لانها

من حروف ضوى مشفر وقد مر انها لا تدغم فيما يقاربها قال البعض المحققين

ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطّرب لامتناع ادغام الضاد في الطاء

لانك لو فعلت ذلك لتسلب الضاد صفتها بادغامك اياها في الطاء

ومن الصورة الثالثة وهي ما يكون فيه فاء افتعل طاء نحو اطلب لانه

اصله اطتلب قلبت التاء طاء ثم لا يجوز فيه شيء من الوجوه الثلثة

الا وجه واحد وهو الادغام اي ادغام الاول في الثاني فقط على وفق

القياس لاجتماع الحرفين من جنس واحد احديهما الطاء المهملة

الاصلية والثانية الطاء المنقلبة من التاء بعد قلب تاء الافتعال

طاء للمباعدة بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء

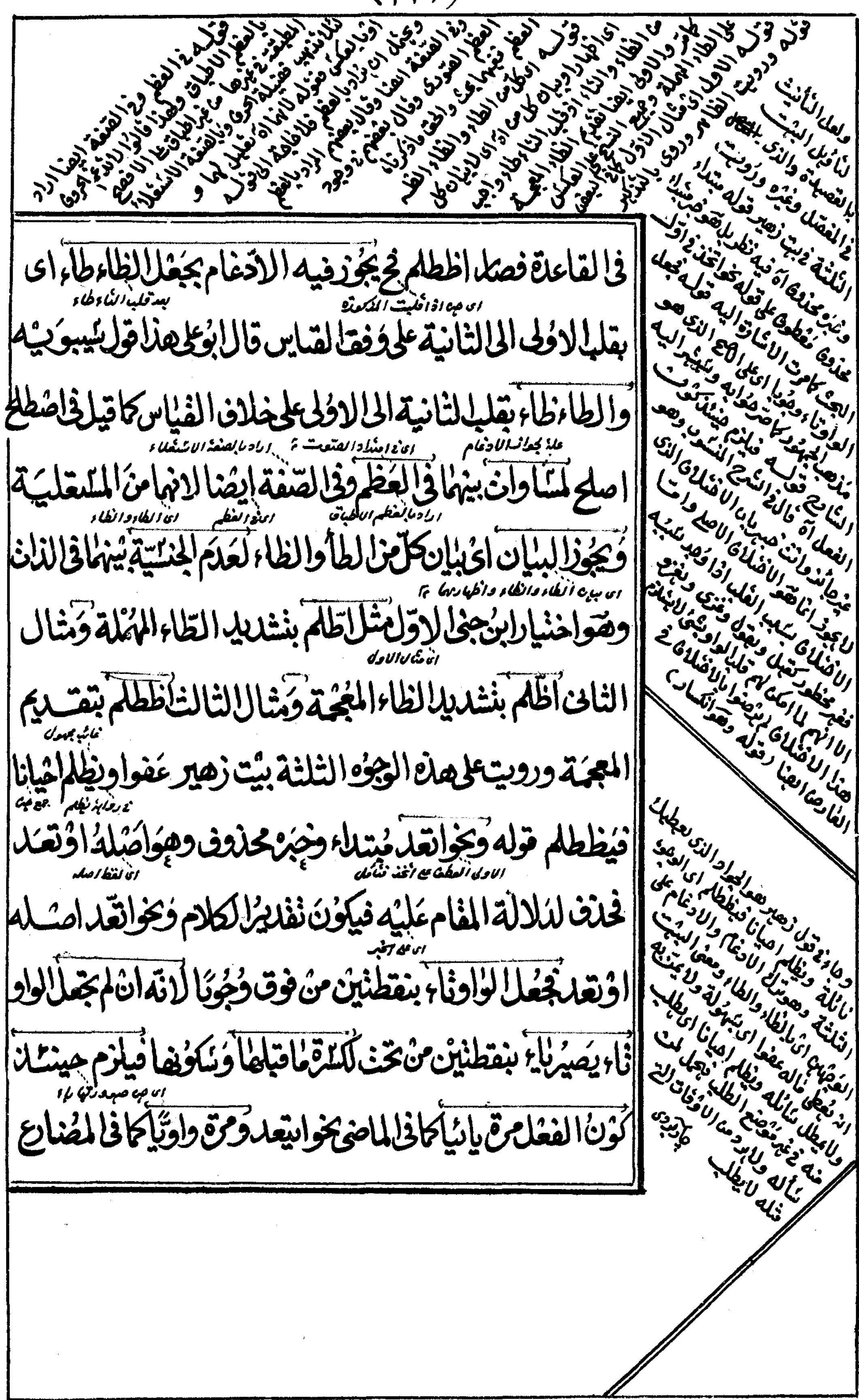
من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء

الى حرف من مخرجه لتوافق الطاء التي قبلها تاء فقلبت طاء لقرب التاء

من الطاء في المخرج كما بيناه في القاعدة والادغام فيما هذا شانه واجب

فلا يجوز اططلب بالبيان ومن الصورة الرابعة هو ما يكون فاء الفعل

طاء معجمة نحو اظلم لان اصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة



في القاعدة فصار اظطلم ثم يجوز فيه الادغام بجعل الظاء طاء اى
بقلب الاولى الى الثانية على وفق القياس قال ابو علي هذا قول سيبويه
والطاء ظاء بقلب الثانية الى الاولى على خلاف القياس كما قيل في اصطلح
اصّلح لمساوات بينهما في العظم وفي الصفة ايضا لانهما من المستعلية
ويجوز البيان اى بيان كل من الطاء والظاء لعدم الجنسية بينهما في الذات
وهو اختيار ابن جني الاول مثل اطّلم بتشديد الطاء المهملة ومثال
الثاني اظّلم بتشديد الظاء المعجمة ومثال الثالث اظطلم بتقديم
المعجمة ورويت على هذه الوجوه الثلثة بيت زهير عفوا ويظلم احيانا
فيظطلم قوله ونحو اتّعد مبتداء وخبره محذوف وهو اصله اوتعد
فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتّعد اصله
اوتعد فجعل الواو تاء بنقطتين من فوق وجوبا لانه ان لم يجعل الواو
تاء يصير ياء بنقطتين من تحت لكسرة ماقبلها وسكونها فيلزم حينئذ
كون الفعل مرة يائيا كما في الماضي نحو ايتعد ومرة واويا كما في المضارع

نحو يوتعد لعدم موجب القلب اى لعدم موجب قلب الواو ياء فى المضارع وهو ل

انكسار ما قبلها قوله او يلزم توالى الكسرات عطف على قوله فيلزم واو ههنا بمعنى

الواو اى ولو لم يجعل الواو تاء تصير ياء فيلزم ما مر ويلزم ايضا توالى الكسرات

الثلث فى الماضى والاربع فى المصدر لان الياء كسرتان فوجب قلبها تاء

وادغامها فى تاء الافتعال فيقال اتعد وتعينت التاء لانهم قلبوها كثيرا

لمواخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة فى وجاه ووراث ووخمة وما ذكره

المص هو اللغة المشهورة وناس يقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد بالهمزة

واعراب قوله ونحو اتسر نجعل الياء تاء كاعراب قوله ونحو اتعد نجعل الواو

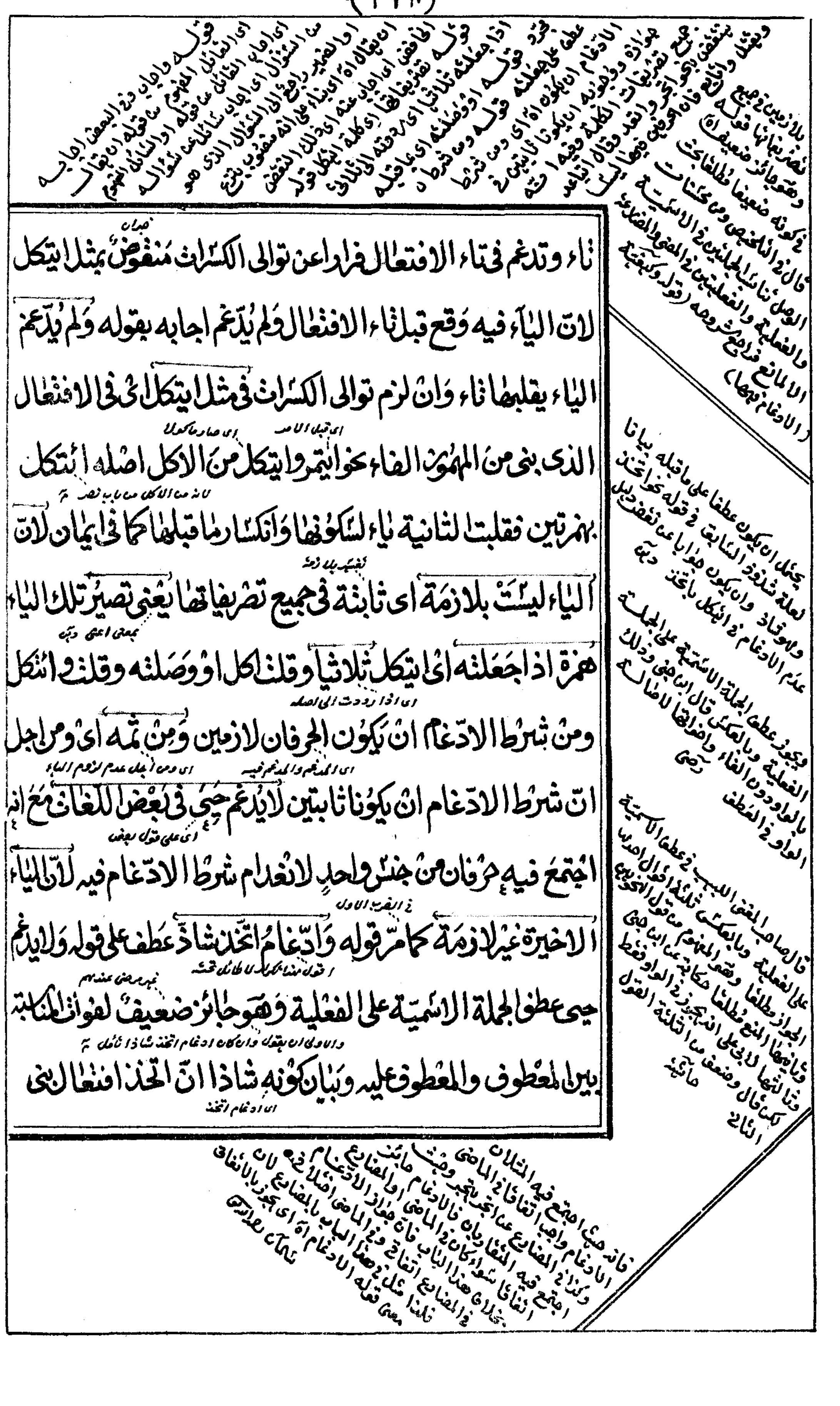
تاء وحاصله انه اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء نقلب تاء وندغم فى تاء

الافتعال كما بنا هم الافتعال من اليسر وانما فعلوا ذلك فرارا عن توالى

الكسرات الثلثة فى الماضى والاربع فى المصدر لان الياء كسرتان ولما

قلبوها تاء وادغموها فى تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر اى

لعب بالقمار ولما توجه ان يقال ان قولك اذا وقع تاء الافتعال ياء قلبت



ثاء وتدغم فى تاء الافتعال فرارا عن توالى الكسرات منقوض بمثل ايتكل

لان الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يدغم اجابه بقوله ولم يدغم

الياء يقلبها تاء وان لزم توالى الكسرات فى مثل ايتكل اى فى الافتعال

الذى بنى من المهموز الفاء نحو ايتمر وايتكل من الاكل اصله ائتكل

بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ايمان لان

الياء ليست بلازمة اى ثابتة فى جميع تصريفاتها يعنى تصير تلك الياء

همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا وقلت اكل او وصلته وقلت وائتكل

ومن شرط الادغام ان يكون الحرفان لازمين ومن ثمه اى ومن اجل

ان شرط الادغام ان يكونا ثابتين لا يدغم حيى فى بعض اللغات مع انه

اجتمع فيه حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء

الاخيرة غير لازمة كما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف على قوله ولا يدغم

حيى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز ضعيف لفوات المناسبة

بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال بنى

من مهموز الفاء لانه من الاخذ كما بنى ايتمر من الامر وايتكل من الاكل

فيكون الياء فيه غير لازمة كما فى ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة يكون

المنقلبة منه غير لازمة ايضا ففقد شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام

فيه شاذا وقدم تفصيله ولما فرغ من بيان الحروف الاربعة عشر التى

وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها فى تاء الافتعال شرع فى بيان

الحروف التى وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية الادغام فيها فقال ويجوز

الادغام اى ادغام تاء الافتعال فيما بعده اذا وقع تاء الافتعال حرف

من حروف تدذزسصضطظ اى اذا وقع من هذه الحروف التسعة عين

الكلمة او بنيت منها الافتعال يجوز لك ادغام تاء الافتعال فيها بجعل

التاء من جنسها والابيان وان اجتمع مثلان نحو يقتل من قتل اصله

يقتتل وانما مثل بالمستقبل فى هذا الباب ومثل بالماضى فى الباب المتقدم

لان الادغام فى ماضى هذا الباب مختلف فى جوازه بخلافه فى ماضى الباب

المتقدم وبخلافه فى مستقبل هذا الباب وانما جاز الادغام والبيان



في مثل اقتتل يقتتل وان كان القياس يقتضي وجوب الادغام لاجتماع ا
المتجانسين كما في مد يمد لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين
في مد وقد اشار المازني الى هذا الفرق حيث قال وانما جاز الادغام
في اقتتل ووجب في شد ومد لان كل واحد من الدالين في شد ومد
لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء الافتعال فانه يجوز انفكاكها عن التاء
الواقع بعدها وذلك في الصورة التي يكون في موضع العين حرف من
جنسها لجواز البيان فيما يجتمع فيه المتقاربان بالطريق الاولى ويبدع
اصله يبتدع اي يبدع ويعذر اصله يعتذر من العذر وينزع اصله
ينتزع ويبسم اصله يبتسم من البسم ويقسم اصله يقتسم ويخصم
اصله يختصم وينضل اصله ينتضل وينظر اصله ينتظر ويرطم اصله
يرتطم قوله ولكن لا يجوز في ادغامهن استثناء من قوله ويجوز الادغام
اي يجوز الادغام وتركه في هذه الامثلة لكن اذا ادغم لا يجوز فيها
الا الادغام بجعل التاء مثل العين اي تاء الافتعال الى ما بعدها



اذا لم يكن عين الكلمة تاء وانما لم يجز جعل العين مثل التاء لضعف
استدعاء المقدم الذى هو التاء المؤخر الذى هو عين الفعل ومعنى
اقتضاء المؤخر ان يقتضى جعله مثل نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء
التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين اصلية والاصلى
قوى والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء يصير القوى ضعيفا ولو جعل
التاء عينا يصير الضعيف قويا وليس جعل الضعيف قويا كجعل الخفيف ثقيلا
هذا اذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله وذكر
الفاعل متروكا ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام
الفاعل والمآل واحد فافهم وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام
اى ادغام تاء الافتعال فى هذه الحروف فى الماضى حتى لا يلتبس ماضى
باب الافتعال بماضى باب التفعيل لان الشان عندهم اى عند من
لا يجوز الادغام تنقل حركة التاء اى تاء الافتعال الى ما قبلها على تقدير
الادغام وتحذف الهمزة المجتلبة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الاولى



في الثانية فيصير قتّل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم انه ماض من
التفعيل او من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغموا وقس عليه ما عداه
وبعضهم جوّزوا الادغام مع الالتباس اكتفاءً بالفرق التقديري
وعند بعضهم يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس نقل
حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه بقوله يجئ اى الماضي
بكسر الفاء نحو خِصّم وقِتّل بكسر الخاء والقاف لان التاء عندهم كسر الفاء
لالتقاء الساكنين يعني اذا قصد الادغام في الماضي من هذا الباب
اسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لان فاء الكلمة ساكن ايضا والاصل
في التقاء الساكنين ان تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف احدهما
لئلا يلزم الاجحاف بالكلمة فحرك الاولى فحذفت الهمزة للاستغناء عنها
مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل سكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع
ساكنان القاف والتاء فحرك القاف بالكسر على الاصل فاستغنى عن الهمزة
ثم ادغم التاء في التاء فصار قِتّل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس

عليها ما عداه وعند بعضهم لغته يجئ الماضي بالهمزة المجتلبة نحو اخصم
بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها
وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه ايضا فيجوز الادغام وانما
يجئ الماضي بالهمزة نظرا الى سكون اصله اي سكون الخاء في الاصل فيكون
الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة ومع اثبات الهمزة يجوز
في مستقبله اي مستقبل اخصم واخواته كسر الفاء وفتحها اما الكسر فتحريكها
على الاصل واما الفتح فبنقل حركة التاء اليها كما يجوز كسرها وفتحها معا
في الماضي نحو يخصم بكسر الخاء وفتحها اصله يختصم اسكنت التاء للادغام
فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت بالكسر على الاصل او نقل فتحة التاء الى
الخاء ثم قلبت التاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه
ويجوز في فاعله اي في اسم الفاعل من هذا الباب ضم الفاء للاتباع اي لاتباع

قوله مع اثبات الهمزة الصواب تركه او يزيد عليه وتركها لان هذا الحكم ليس خاصا لاثباتها بل هو عام له ولتركها كما صرحوا به
قوله اي مستقبل اخصم واخواته اراد باخواته نحو اقتل وابدر واعذر بدليل قوله مع اثبات الهمزة وقوله وقس عليه ما عداه وقدم
ما فيه فالحق ان يقول اي في مستقبل نحو اخصم مما الادغام او مستقبل هذا الباب مدغما كما فعل مثله في قوله وفي فاعله وفي قوله ويجئ
في مصدره قوله معا يستعمل في اجتماع الشيئين في زمان واحد وفي اجتماعهما مطلقا كما صرح به بعض شراح المنهاج في اول كتاب الجنايات
والمراد هنا الثاني لاستحالة اجتماع حركتين على حرف واحد في زمان واحد قوله على الاصل اي اصل التحريك لالتقاء الساكنين
او اصل تحريك الساكن وهذا هو المذهب الثاني الذي صرح به المصنف بقوله وعند بعضهم يجئ بكسر الفاء لان طريق الادغام عندهم
منق حركة التاء ويجوز ان يكون الكسر هنا للاتباع كما يجوز ان يكون الفتح في الماضي كذلك قوله واما الفتح فبنقل اه هذا هو
المذهب الاول الذي صرح به بقوله وبعضهم جوزوا الادغام اه واشار اليه المصنف بقوله وعند بعض الفرقتين لا يجوز اه قوله
بكسر الخاء اي مع فتح الياء وكسرها للاتباع لكسر الخاء قوله وفتحها اي مع فتح الياء وكسرها قوله اسكنت التاء اه هذا هو
المذهب الثالث قوله فحركت اي الخاء ولو اظهرت لكان اوضح قوله او نقلت فتحة التاء اه عطف على قوله اسكنت التاء وهذا
هو المذهب الاول قوله ثم قلبت التاء اه اي على كلا التقديرين والمذهبين قوله وقس عليه ما عداه من نحو يقتل في
الكسر والفتح ويخوبذر فيهما وفي القلب قوله في فاعله اي ومفعوله المدغمين (قوله لحركة الميم)



حركة الفاء لحركة الميم مع جواز فتحها وكسرها ايضا لما ذكرنا فى المستقبل

نحو مخصمون بالحركات الثلث فى الخاء ويجى فى مصدره اى فى مصدر اختصم

خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لا غير لالتقاء الساكنين وتحريك

اوليهما بالكسر على الاصل يعنى اذا قصد الادغام فى الاختصام اسكنت

التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على

الاصل فاستغنى عن الهمزة ثم ادغمت التاء فى الصاد فصار خصاما

بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها وهذا هو المذهب الثانى او لنقل

كسرة التاء الى الخاء وحذف الهمزة للاستغناء وادغام التاء فى الصاد

كما هو المذهب الاول ويجى مصدره اخصاما بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء

اعتبار السكون الاصلى اى لم يحذف الهمزة بتحريك الخاء وان امكن النطق

بها اعتبار السكون الخاء فى الاصل وعروض حركتها ولم يجز فى اخصاما فتح

الخاء على كلا المذهبين وهو ظاهر لمن له ادنى دربة ويجى خصاما

بفتح الخاء أن اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها وتدغم تاء تفعل وتفاعل

فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة ليمكن الابتداء بها اذ لو ادغم التاء فيما

بعدها وجب اسكانها ليمكن الادغام فيتعذر الابتداء بها فوجب اجتلاب

همزة الوصل كما مر في باب الافتعال اي كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما بعدها

اذا كان بعدها حرف من حروف تدذ زسصضطظ كذلك يجوز ادغام

تاء تفعل وتفاعل بجعل التاء مثل ما بعده اي حرفا من هذه الحروف التسع

سوى الصاد وبجعل التاء مثل ما بعده من الثاء قال ابن الحاجب واما تاء

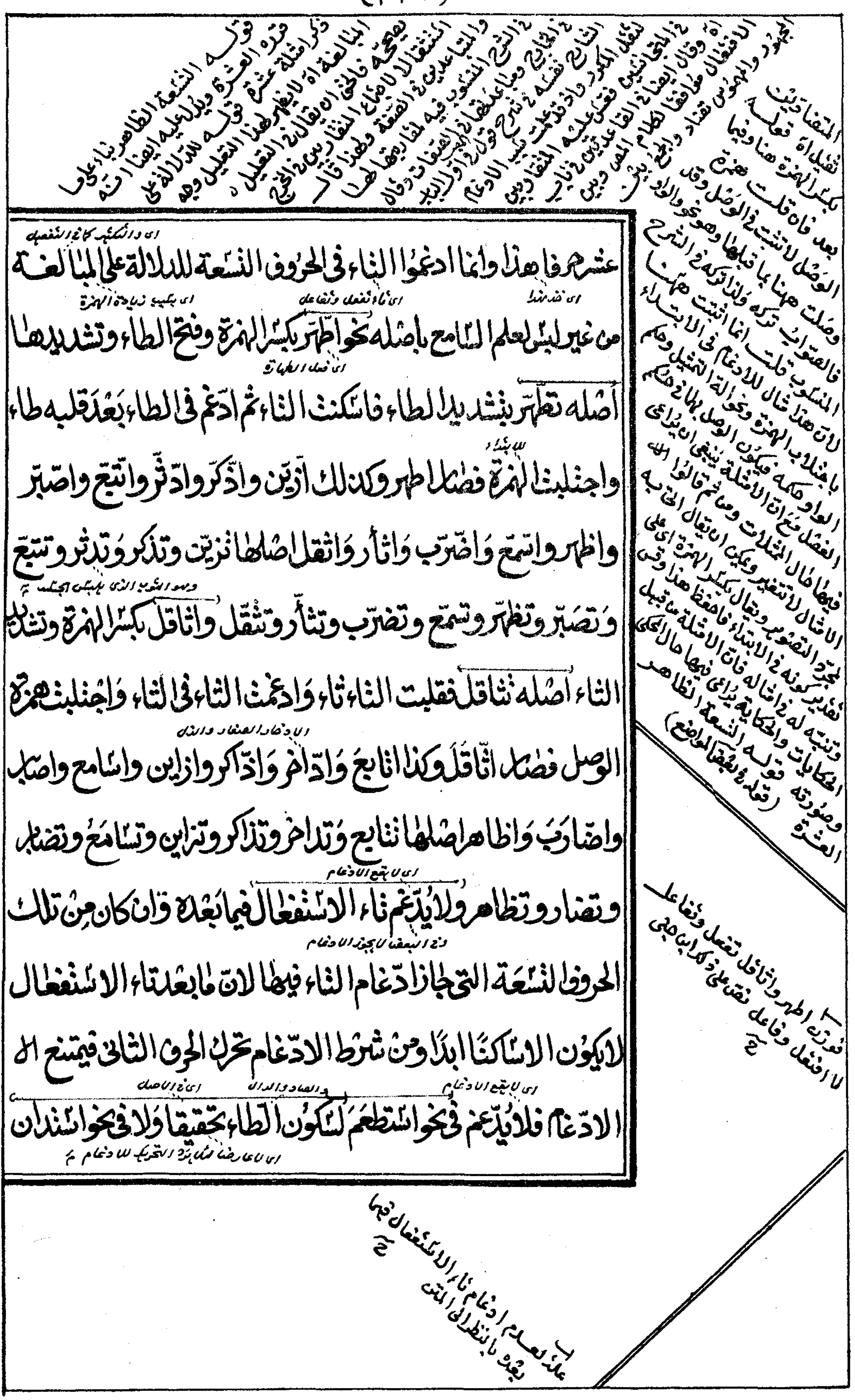
تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والظاء والدال و

والذال والتاء والثاء والصاد والضاد والزاي والسين واذا تقرر

ذلك فلا يلتفت الى ما ذهب اليه الشارحون من انه اذا وقع بعد تاء

تفعل وتفاعل من حروف انتدذزسشصضطظوى تدغم وهي اربعة

ما تقدم من الشارح الموافق لكلام المص من القاعدتين وكلام الشرح المنسوب هناك يوافق كلاهما والظاهر ان قوله سوى الصاد تحريف والصواب سوى التاء بدليل قوله في شرح قول المص ولكن لا يجوز في ادغامهن الا الادغام بجعل التاء مثل العين اذا لم يكن عين الكلمة تاء قوله وبجعل التاء مثل ما بعده من التاء اي المثلثة اخذ هذا من تمثيل المص باثاقل ومن قول ابن الحاجب ومفهوم كلام الشارح ان تاء تفعل وتفاعل لا تدغم في غير الحروف التسعة والثاء وان تاء الافتعال لا تدغم الا في الحروف التسعة وليس كذلك ولذا قال بعض المحققين من شراح هذا الكتاب بعد قول المص فيما بعدها قال ابن الحاجب فيما يدغم فيه التاء وقال صاحب المغني الحروف التي يدغم فيها التاء اثنا عشر حرفا وهي تلك الحروف التسعة المذكورة في افتعل والثاء المثلثة والشين والجيم وقال في باب الافتعال بعد قول المص تدذزسصضطظ وهي تسعة احرف وقياس ما ياتي في تفعل وتفاعل ان يزاد ههنا الثاء المثلثة والجيم والشين وذكر الرضي في شرح الشافية مثل ما ذكره صاحب المغني قوله قال ابن الحاجب واما تاء الخ ان كان مراده انه قال في الشافية يكون ما ذكره نقلا بالمعنى لان عبارة ابن الحاجب فيها وتاء تفعل وتفاعل فيما تدغم فيه التاء ويكون قوله وهي الطاء الخ من كلامه لا من مقول ابن الحاجب اتى به تفسيرا لما في مقوله وانث الضمير الراجع الى ما لكونه عبارة عن الحروف او باعتبار الخبر ولم يذكر بعض شراح الشافية في تفسيرها الا ثمانية احرف فترك التاء والضاد وذكر الرضي الاثني عشر حرفا التي اشرنا اليها فيما مر ومثل للشين بتشاجروا وللجيم باجاروا ثم قال وهذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل والمفعول قوله واذا تقرر ذلك اي ما ذكرنا من ان تاء تفعل وتفاعل لا تدغم الا في الحروف العشرة المذكورة وقد مر ما فيه قوله الشارحون اي بعضهم قوله من حروف انتدذزشصضطظ وهي احد عشر حرفا بزيادة الشين على العشرة المتقدمة وهذا ما وقع في الشرح المنسوب ايضا وفي عدم الالتفات اليه نظر لان هذا اليق بالالتفات اليه مما تقرر كما يعلم مما مر وفي البعض من حروف انتدذزسشصضطظوى وهي اربعة عشر حرفا والظاهر انه ليس من الشارح بل هو اصطلاح من بعض الطلبة وليس ما اصطلح به هو الفساد والله لا يحب المفسدين (قوله التسعة)



عشر حرفا هذا وانما ادغموا التاء في الحروف التسعة للدلالة على المبالغة

من غير لبس لعلم السامع باصله نحو اطّهّر بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديدها

اصله تطهّر بتشديد الطاء فاسكنت التاء ثم ادغم في الطاء بعد قلبه طاء

واجتلبت الهمزة فصار اطّهر وكذلك ازّيّن واذّكّر وادّثّر واتّبّع واصّبّر

واطّهر واسّمّع واضّرّب واثّأر واثّقل اصلها تزيّن وتذكّر وتدثّر وتتبّع

وتصبّر وتطهّر وتسمّع وتضرّب وتثأّر وتثقّل واثّاقل بكسر الهمزة وتشديد

الثاء اصله تثاقل فقلبت التاء ثاء وادغمت الثاء في الثاء واجتلبت همزة

الوصل فصار اثّاقل وكذا اتّابع وادّاخر واذّاكر وازّاين واسّامع واصّابر

واضّارب واظّاهر اصلها تتابع وتداخر وتذاكر وتزاين وتسامع وتصابر

وتضارب وتظاهر ولا يدّغم تاء الاستفعال فيما بعده وان كان من تلك

الحروف التسعة التي جاز ادّغام التاء فيها لانّ ما بعد تاء الاستفعال

لا يكون الا ساكنا ابدا ومن شرط الادّغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع ال

الادّغام فلا يدّغم في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ولا في نحو استدان

لسكون الدال تقديرا لان اصله اسددين ولكن يجوز حذف تائه اى تاء

استفعل فى بعض المواضع تخفيفا لا فى كلها نحو اسطاع اى بكسر الهمزة وانما

فسرناه به بقرينة مقابله بفتح الهمزة يسطيع بفتح الياء اصلهما استطاع

يستطيع فحذف التاء كما مر فى ظللت اى كما مر جواز حذف احد المتماثلين

للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثانى لان الطاء والتاء وان لم

يكونا من جنس واحد الا انهما لما اتحدا فى المخرج كانا كانهما من جنس واحد

فيجوز للتخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع فى الطاء مع بقاء صورة

السين فيقال اسطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين الساكنين كذا قيل

واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا على خلاف القياس

لان اصله اطاع فلا يكون من باب الاستفعال كالهاء اى كزيادة الهاء

على خلاف القياس فى اهراق لان اصله اراق هذا ما ذهب اليه سيبويه

فيكون مضارعه يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين

عنك اذ ليس يفيد معنى وذكر ابو البقاء انهم زادوا السين ليكون جبرا



لما دخل الكلمة من التغيير لان اصلهما اطوع يطوع وحاصل ما ذكره المص انه لو فتح الف اسطاع تعين كونه من باب الافعال وزيادة السين شاذ فمضارعه يسطيع بضم الياء واما اذا اكسر الهمزة فزيادة السين ليس بشاذ بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة القطع وحذف التاء فمضارع يسطيع بالفتح

الباب الثالث من الابواب السبعة في بيان المهموز

قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح في ذاته لكنها قد تخفف وتحذف في غير الاول ولا يقال له اى للمهموز صحيح وان كان حروفه حروفا صحيحة لصيرورة همزته حرف علة في التليين كآمن واومن وايمانا ولذلك يقال له ملحق المعتل وهو اى المهموز يجيء على ثلثة اضرب احدها مهموز الفاء نحو اخذ والثانى مهموز العين نحو سأل والثالث مهموز اللام نحو قرء وهذا حصر عقلى ان اعتبر وجود الهمزة في كلمة ثلاثية والا فبناء على الغالب اذ يجيء من الرباعى ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات الا انها

قد تخفف لانها حرف ثقيل اذ مخرجه ابعد من مخارج جميع الحروف لانه

يخرج من اقصى الحلق فهو يشبه بالتهوع المستكره لكل واحد بالطبع

تخففها قوم وهم اكثر اهل الحجاز وصاحبة قريش روى عن امير المؤمنين

على رضى الله عنه انه قال نزل القرآن بلسان قوم ليسوا باصحاب نبى

ولا ان جبرائيل نزل الهمزة على النبى عليه السلام ما همزتها وحققها اخرون

وهم تميم وقيس والتحقيق هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيح

فتخفف عند الاولين بالقلب حروف اللين وجعلها بين بين اى بين

مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها فان كانت الهمزة مفتوحة

جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف وان كانت مكسورة جعلت

بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة

وبين مخرج الواو وهو بين بين المشهور وقد يجعل الهمزة بين مخرجها وبين

مخرج الحروف التى منها حركة ما قبلها وهو بين بين الغير المشهور

ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة



يجيء بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا

فلا يقع في اول الكلمة قوله والحذف مجرور معطوف على قوله بالقلب وجعلها

بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل في تخفيف الهمزة ان تجعل

بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة

بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض الاول وهو القلب يكون اذا كانت

الهمزة ساكنة ومتحركة ما قبلها سواء كانا في كلمة او في كلمتين وحينئذ

تقلب الهمزة بشيء اي بحرف يوافق ذلك الشيء حركة ما قبلها اي ما قبل الهمزة

للين عريكة الساكن اي طبيعته واستدعاء ما قبلها وان كانت حركة ما قبل

الهمزة فتحة قلبت الفا نحو راس اصله رأس بالهمزة الساكنة ثم قلبت الفا

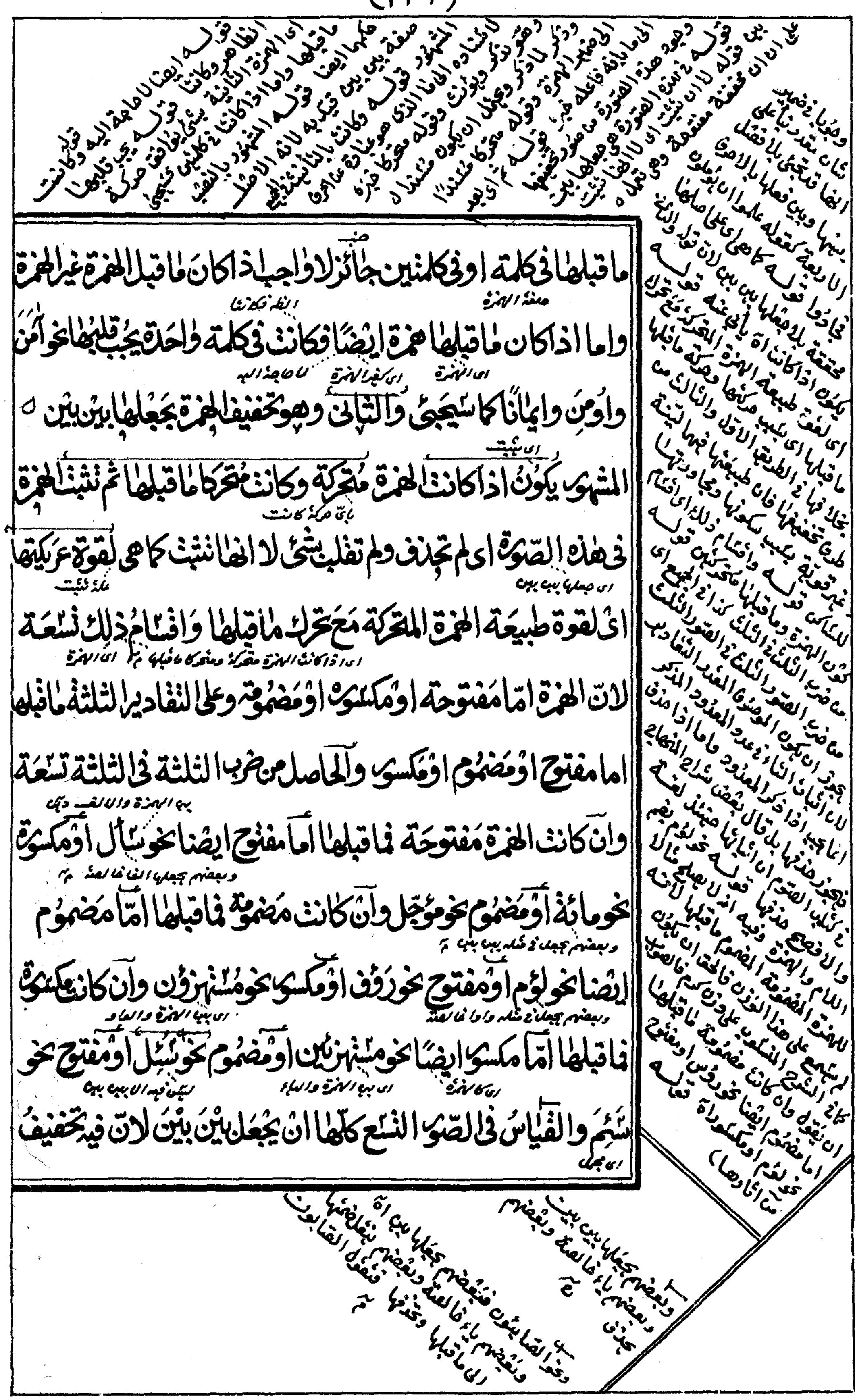
وان كانت حركة ما قبلها ضمة قلبت واوا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة الساكنة

وان كانت كسرة قلبت ياء نحو بير اصله بئر بالهمزة الساكنة وهذه الامثلة

للهمزة الساكنة التي في كلمة واحدة مع حركة ما قبلها ومثال الهمزة الساكنة

التي في كلمتين مع حركة ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا والذي اؤتمن ومن يقول

ائذن لى الاصل فى الاول ان يقال الى الهدى ويقال ايتنا بقلب الهمزة ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها لان اصله إئتنا بهمزتين لانه امر من اتى يأتى
لكن لما أسقط الف الوصل فى الدرج اجتمع ساكنان وهما الف الهدى والهمزة
الساكنة التى هى فاء الفعل فحذف الالف لكونه فى آخر الكلمة والتغيير بالآخر
اولى وقبلها الدال المفتوحة فصار دائتنا بمنزلة الرأس قلبت
الهمزة فيه الفا كما قلبت همزة رأس واما الذى تمن فاصله اؤتمن بالهمزة
الساكنة التى هى فاء امن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل ايضا فى
الدرج فالتقى ساكنان ياء الذى والهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل فحذف
الياء لوقوعها فى الطرف وقبلها الذال المكسورة فصار ذئتمن الذى ائتمن
بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء كما قلبتها فى بير واما من يقول ائذن لى اصله
أى ذن بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهى فاء اذن فسقطت همزة الوصل
فى الدرج فصار لوذن من يقول ائذن لى بمنزلة لوم قلبت الهمزة واوا
كما قلبتها فى لوم كذا حققت وكذلك اى قلب الهمزة بشئ يوافق حركة



ماقبلها فى كلمة او فى كلمتين جائز لا واجب اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة

واما اذا كان ما قبلها همزة ايضا فكانت فى كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن

واومن وايمانا كما سيجئ والثانى وهو تخفيف الهمزة بجعلها بين بين

المشهور يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكانت متحركا ما قبلها ثم تثبت الهمزة

فى هذه الصورة اى لم تحذف ولم تقلب بشئ لانها تثبت كما هى لقوة حركتها

اى لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ما قبلها واقسام ذلك تسعة

لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى التقادير الثلثة ما قبلها

اما مفتوح او مضموم او مكسور والحاصل من ضرب الثلثة فى الثلثة تسعة

وان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوح ايضا نحو سأل او مكسورة

نحو مائة او مضموم نحو مؤجل وان كانت مضمومة فما قبلها اما مضموم

ايضا نحو لؤم او مفتوح نحو رؤف او مكسور نحو مستهزؤن وان كانت مكسورة

فما قبلها اما مكسور ايضا نحو مستهزئين او مضموم نحو سئل او مفتوح نحو

سئم والقياس فى الصور التسع كلها ان يجعل بين بين لان فيه تخفيف

الهمزة مع بقية من آثارها لتكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن
في الصورتين منها لا يمكن جعلها بين بين واشار اليهما بقوله الا اذا
كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فان الهمزة حينئذ
لم يجعل بين بين بل يجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او يجعل ياء ان
كان ما قبلها مكسورا نحو مير بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر بفتح الهمزة
وهي جمع المئرة وهي العداوة وجون بضم الجيم وفتح الواو اصله جؤن
بفتح الهمزة وهي جمع الجؤنة بالضم وهي سليلة مستديرة مغشاة ادما
يكون مع العطار وكذلك مائة ومؤجل وذلك لان الفتح كالسكون
في اللين اي في لين عريكتها فقلبت الهمزة بشيء في حال الفتح كما تقلب في حال
السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سأل والحال ان همزته مفتوحة
ضعيفة وما قبلها مفتوح ايضا قلنا فتحته صارت قوية بفتحة
ما قبلها لان الجنس يتقوى بالجنس فلهذا لم تقلب الفا ولما توجه ان
يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع لان ما قبل



الهمزة المفتوحة مفتوح مع انها تقلب لفا اجاب بقوله ونحو لاهناك المرتع شاذ اصله لاهناك بفتح الهمزة فقلبت الفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم المكان من رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت هذا وقال المحققون انما لم يجعل الهمزة بين بين فى هذين الصورتين لانهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف لكون حركتها فتحة وما قبلها الضمة او الكسرة وهما لا يقعان قبل الالف فكذا لا يقعان قبل ما يقرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه فرعه واعلم ان ما ذكره المص من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ومختار المحققين ايضا قال ابن الحاجب وحكى يونس جعلها بين بين فى الصورتين المستثنيين ايضا والحق ما قاله سيبويه والثالث وهو تخفيف الهمزة بالحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركا وكانت ساكنا ما قبلها فحينئذ تحذف الهمزة جوازا ولكن تلين فيه اولا بجعلها ساكنة للين عريكتها فى الجملة قبل ذلك التليين بمجاورة الساكن اى بسبب مجاورة الساكن ثم يحذف

لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها الى ما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا

او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين لمعنى من المعاني اي لا تكونان زائدتين

لمجرد المد او ما يشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتانيث وغيرهما

وانما فسرناه به بقرينة مقابلته بقوله واذا كان واوا او ياء مدتين او

او ما يشبه المد كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها ثم ادغم فيه فاقسامه

ثلثة القسم الاول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرفا صحيحا ساكنا

نحو مسلة بفتح السين واللام جميعا وملك بفتحتين ايضا اصله مسئلة

باثبات الهمزة المفتوحة قبلها سين ساكن فاسكن الهمزة ثم حذفت

لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار مسلة وملاك

باثبات الهمزة المفتوحة قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت

لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك من الالوكة

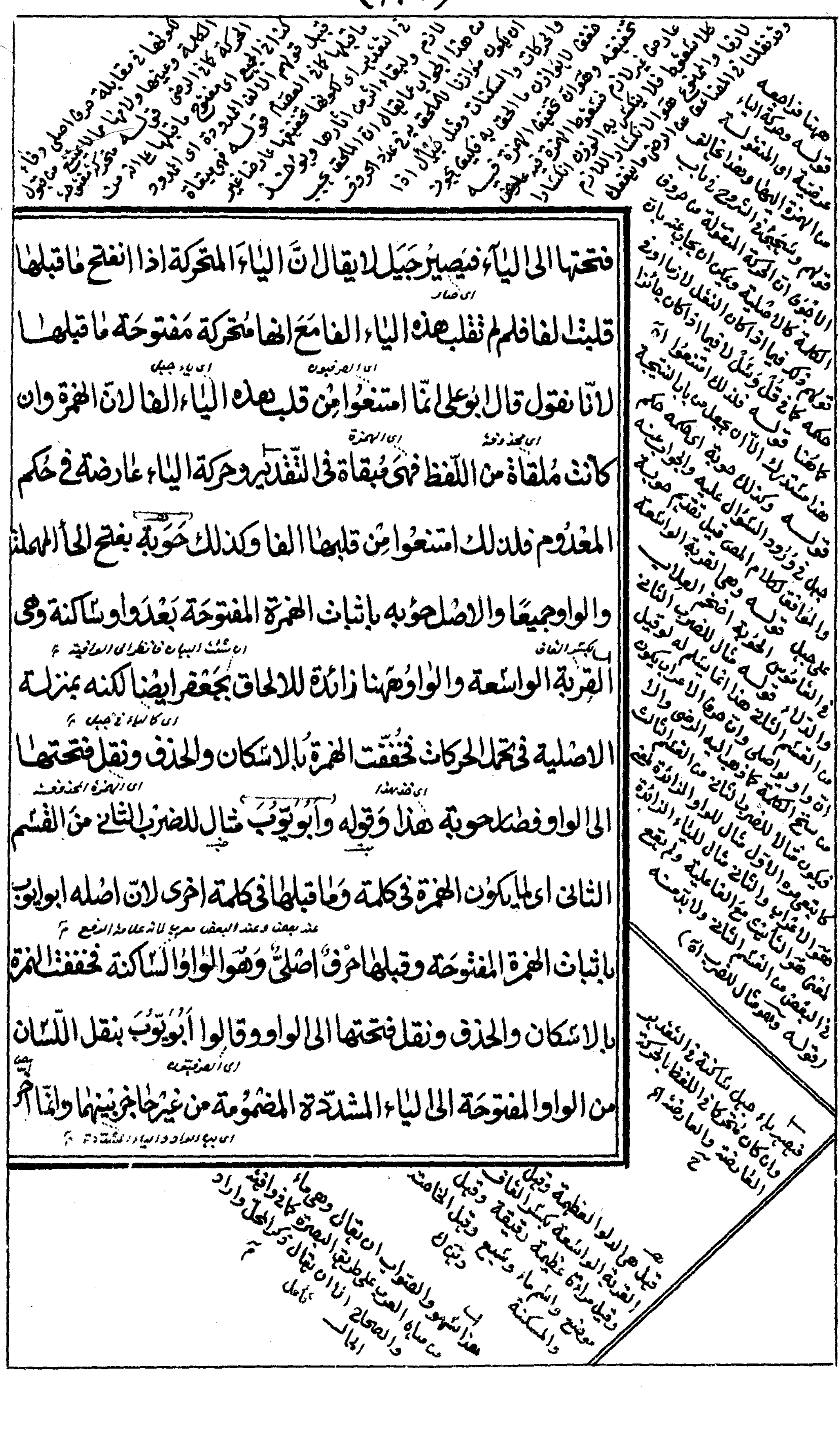
بها ايدي الطلبة قوله القسم الاول ما يكون اي فيه بحذف الطائل وتس ولم يتعرض لكون هذا القسم على ضربين كما تعرض لذلك في القسمين الاخيرين مع انه مثلهما في كونه على ضربين احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة نحو مسئلة ثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى نحو قد افلح ولعل ذلك لعدم ذكر المص مثالا للضرب الثاني منه فيه ان الاحمر مثال له فلا وجه لعدم التعرض لذلك قوله المفتوحة الصواب هنا وفي القسمين الاخيرين ان يقول بدل المفتوحة المتحركة بدليل قول المص يكون اذا كانت متحركة اللهم الا ان يقال انه ذكر الخاص لكثرته وخفته واراد العام قوله نحو مسلة اي وهذا خبر وهي اصلها انسب قوله وملك كذلك في الشرح المنسوب ولم يكتف في التمثيل في الصحيح نحو اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك قوله اصله مسئلة لم يقع مسئلة بعد اصله في نسخ المتن التي اطلعنا عليها قوله المفتوحة قبلها ساكنة كذا في الجمع اي قبلها سين ساكنة بحذف الموصوف قوله من الالوكة بفتح الهمزة وضم اللام اشارة الى ان اصل ملاك مالك (قوله قال الكسائي)

وهي الرسالة قال الكسائي اصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله والامر باثبات الهمزة وسكون اللام على الاصل مبتداء وخبره يجوز فيه لحمر بفتح اللام وحذف الهمزتين لان الالف اى الهمزة الاولى انما جيئ بها لاجل سكون اللام وتعذر الابتداء به وقد انعدم سكون اللام لانه ينقل حركة الهمزة الثانية اليها فحذف لالتقاء الساكنين فتمكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة فحذفت فبقي لحمر وهو قليل ويجوز الحمر باثبات همزة الوصل وقد انعدم سكون اللام لطرو حركة اللام اى وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة فهو الاكثر فعلى هذا الوجه يقال من لحمر بفتح النون وفي لحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الاول اذ يقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر باثبات

فيه كتبة الاحمر على قياس الخط لا على قياس التصوير هكذا لحمرا والحمر كما كتب على قياسه ايوتيوب وابتغى مره وانما كتب على قياس الخط دون التصوير لان في تصويره طريقين مختلفين فلا وجه لاختصاصه بصورة احدهما والمراد بالهمزة في قوله باثبات الهمزة بناء على ما حمل عليه المتن الهمزة الثانية التي للقطع دون الاولى التي للوصل لوصلها بما قبلها وهو الواو ويحتمل التعميم ولعله لاجل هذا قدم قوله باثبات الهمزة على قوله وسكون اللام لانه لو كان المراد بها الهمزة الثانية فقط كان الظاهر العكس الا ان يقال انه قدمه لكون البحث عن احكام الهمزة وقوله على الاصل اى على اصلها اى الهمزة واللام او على اصله اى الامر قوله يجوز فيه لحمر انما كتب هكذا مع ان قياس الخط ان يكتب هكذا الاحمر لمجرد التصوير وكذا كتب في غير مثل هذا الموضع على قياس الخط كما في قوله تعالى بئس الاسم الفسوق وقس عليه نظائره قوله وحذف الهمزتين اى الهمزة الاولى التي للوصل والثانية التي للقطع هذا بناء على ما مشى عليه والحق وحذف همزة الوصل كما يدل عليه قول المتن لان الالف لاجل اه قوله انما جيئ الضمير المستتر فيه راجع الى الالف وهو يذكر ويؤنث قوله تنقل حركة الهمزة الثانية اليها فحذف لالتقاء الساكنين اى نقلت وفي البعض انتقلت ووجه تذكير حذف مع اسناده الى ضمير الهمزة مر في فصل الامر والمراد بالساكنين اللام والهمزة الثانية كما يعلم مما مر وهذا مع كونه متناقضا في نفسه مخالف لما مر من تسليب الهمزة او لا بسلب حركتها ثم حذفها ثم نقل حركتها الى ما قبلها ولولا التفريع بقوله فحذفت اه لكان بدل الفاء الواو لامكن دفع التناقض والتطبيق قوله عدم الهمزة اى الاولى قوله فهو الاكثر فيه انه لا وجه للفاء فالحق وهو قوله فعلى هذا الوجه يقال اى على الوجه الاكثر الذي هو الحمر باثبات همزة الوصل في الابتداء يقال في الدرج اذا اتصل بحرف ساكن قبله قوله لالتقاء الساكنين علة الفتح والحذف قوله

(لعدم التقاء اه)

الياء لعدم التقاء الساكنين اعتبارًا بالحركة العارضة القسم الثاني
ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة واوًا او ياءً ساكنين اصليين وهو على ضربين
أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمةٍ واحدةٍ وثانيهما ما يكون الهمزة
في كلمةٍ وما قبلها في كلمةٍ اخرى والمص لم يذكر للضرب الاول من هذا القسم
مثالًا ونحن نذكره نحو سَوٌ بفتح السين وضم الواو وشَيٌ بفتح الشين وضم
الياء واصلهما باثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فاسكنت الهمزة ثم
حذفت لالتقاء الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فصار
سَوٌ وشَيٌ واخّر مثال الثاني لعلة نذكرها ان شاء الله تعالى القسم الثالث
ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة المتحركة واوًا او ياءً ساكنين زائدتين لمعنى
وهو ايضًا ضربان احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة اخرى مثال
الضرب الاول عنه ما ذكره بقوله وجَيَلٍ والاصل جيأل باثبات الهمزة
المفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء ههنا زائدة للالحاق بجعفر
لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركات خففت بالاسكان والحذف ونقل



فتحتها الى الياء فيصير جيل لا يقال ان الياء المتحركة اذا انفتح ما قبلها قلبت الفا فلم تقلب هذه الياء الفا مع انها متحركة مفتوحة ما قبلها لانا نقول قال ابو علی انما امتنعوا من قلب هذه الياء الفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهى مبقاة فى التقدير وحركة الياء عارضة فى حكم المعدوم فلذلك امتنعوا من قلبها الفا وكذلك حوبة بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوأبة باثبات الهمزة المفتوحة بعد واو ساكنة وهى القربة الواسعة والواو ههنا زائدة للالحاق بجعفر ايضا لكنه بمنزلة الاصلية فى تحمل الحركات فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو فصار حوبة هذا وقوله وابو يوب مثال للضرب الثانى من القسم الثانى اى ما يكون الهمزة فى كلمة وما قبلها فى كلمة اخرى لان اصله ابو ايوب باثبات الهمزة المفتوحة وقبلها حرف اصلى وهو الواو الساكنة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة الى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وانما

هذا المثال لمناسبة قوله وابتغى مرة فى ان الهمزة فى كلمة وما قبلها فى كلمة
اخرى وهو مثال للضرب الثانى من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب ان اصله
ابتعى امرة بالعين المهملة من الاتباع وهو امر المونث والاستشهاد فيه
ان الهمزة لما تحركت فيه وكانت قبلها ياء مزيدة لمعنى التانيث خففت
بالحذف ونقل فتحتها الى الياء التى هى ضمير المونث وقيل ابتعى امرة بنقل
اللسان من الياء المفتوحة الى الميم الساكنة اقول جاز ان يكون بالغين
المعجمة امر المونث اصله ابتغيى فاسكنت الياء الاصلية ثم حذفت
لاجتماع الساكنين كما سيجئ فى ارمى بياءين وانما خففت الهمزة بالحذف
فى الاقسام الثلثة كلها لان حذفها ابلغ للتخفيف وقد بقى من عوارضه
ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكنة التى قبلها وقد جاء فى القسم
الاول غير الحذف مراة وكماة بالفخالصة اصلهما مرأة وكمأة باثبات
همزة مفتوحة فنقلت حركتها الى الساكن الذى قبلها فيكون متحركا
وبقيت الهمزة ساكنة فقلبوها الفا كما فى راس وهو شاذ عند سيبويه



والكسائي والفراء يجوزانه مطردا ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة
في هذه الاشياء يعني جيل وحوبه وابو يوب وابتغي مره لقوتها لكونها
اصلية او زائدة لمعنى مقصود فيكون كانها اصلية ولطرق الحركة عليها
هذا الكلام لما يتوهم من ان حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسا
على ما سيأتي من نحو خطية وان كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة حرف لين
حال كونه مزيدا لمجرد المد نظر الى ذلك الحرف فان كان واوا او ياء مدتين
اعلم ان الواو والياء اذا كانتا متحركتين لا يسمى شيء منهما حرف المد والحرف
اللين لانتفائهما عنهما بل يسمى حرف العلة وان كانتا ساكنتين يسمى كل
واحد منهما حرف لين ايضا لما فيهما من اللين حينئذ لاتساع مخرجهما
لانهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ نظر ان كانت
حركة ما قبلهما من جنسهما بان يكون ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا
يسمى كل واحد منهما حرف المد ايضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول
ويبيع والآلاء وان لم يكن حركة ما قبلها من جنسها يسمى حرف اللين

نحو قول لا المد لانتفائه فيهما حينئذ واما الالف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد ابدا اذ لا يكون الا ساكنة ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فبالاعتبار الاول يسمى حرف لين وبالاعتبار الثاني يسمى حرف مد والحاصل ان الالف يكون حرف علة فقط وتارة حرفي لين ايضا وتارة حرفي مد ايضا فحرف العلة اعم من حروف المد واللين وحرف اللين اعم من حروف المد فكل حرف مد حرف اللين بدون العكس اذا علمت ذلك فنقول معنى قوله وان كان ما قبلها حرف لين مزيدا اي اذا كان ما قبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة لا لمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض الى حركة ما قبلها ومعنى قوله واذا كان واوا او ياء مدتين اي اذا كان ما قبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وما قبلها مكسورا او واوا ساكنة زائدة لمجرد المد وما قبلها مضموما او ما يشبه المد كياء التصغير ذكر ابن الحاجب ان ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرد المد لانها لزمت السكون لزوم حرف المد فنحو وقعت قبل الهمزة قلبت

تغفيهما لانهما لا تكونان كذلك الا اذا كان ما قبلها كذلك قوله ما يشبه المدة عطف على قوله واوا او ياء مدتين قوله كياء التصغير لكاف الاستقصائية اذ لا شيء غيره يشبه المدة ولا يكون ما قبله الا مفتوحا قوله ذكر ابن الحاجب اه دليل واستشهاد لشبه ياء التصغير المدة قوله ان ياء التصغير حكمها حكم الحرف اه فيه اشارة الى ان المراد بالحرف الزائد لمجرد المد الحرف الزائد له ولو حكما كياء التصغير فلا ينافي كونه زائدا لمعنى ايضا فمعنى قوله لا لمعنى مقصود لا لمجرد معنى مقصود ولعل قوله مقصود اشارة الى هذا قوله لانها لزمت السكون قال الرضي ولهذا جاز نحو اصيم كما مضى في التقاء الساكنين اي لم يجز التقاء الساكنين في المدغم اذا كان لين لا مد الا اذا كان اللين ياء التصغير وقال وانما اغتفر في ياء التصغير لعدم جواز نقل حركة ما بعده اليه عند قصد الادغام لوضعهم له ساكنا ولزومه السكون قوله لزوم حرف المد اي لزوم حرف العلة الزائدة لمجرد المد السكون كما يدل عليه السياق فالاضافة للعهد الخارجي فالظاهر ان يقول لزومه الا ان يقال اظهر في موضع الاضمار لينبه على ان المراد بالحرف الزائد لمجرد المد هو حرف العلة لا غير قوله فنحو وقعت اه لا حاجة اليه قوله قلبت اليها اي جعلت الهمزة من جنس ياء التصغير ومثلها لا انها جعلت ياء التصغير فضمير اليها راجع الى الياء مع قطع النظر عن اضافتها الى التصغير (قوله وادغمت)

الیها وادغمت قوله جعلت جواب ان ای جعلت الهمزة المتحركة فی الصور

الثلث المذكورة مثل ماقبلها فیجتمع مثلان ثم ادغم المثل الاول فی آخره

ای فی ثانیه الذی هو المنقلب عن الهمزة وانما خففوا الهمزة فی هذه الصور

بالقلب والادغام ولم یخففوا بالحذف مع نقل حركتها الی ماقبلها لان نقل

الحركة الی هذه الاشیاء یعنی الیاء والواو وباء التصغیر یفضی ای یؤدی

الی تحمیل الضعیف ای تحمیل الحركة الحرف الضعیف وهو غیر جائز وهذا

الدلیل لایخلو من ضعف اذ الحرف الضعیف قد یحمل الحركة العارضة

فالاولی ماذكره بعض المحققین من انه اذا كان ماقبل الهمزة المتحركة واوا

او یاء مدتین كان تخفیفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائد قبلها

وادغامها فیها لتعذر لقاء حركتها علی الیاء والواو وحینئذ اذا كانتا

مدتین مجردتین لانفیلان الحركة یرید ان مدتهما تنافی تحریكهما اذ لو حركتا

محرا هما واو كونشلوا ابلك وبانحو ملی ابلك لانهما فی الحقیقة لیلتا زائدتین فی بنیة الكلمة لكونهما لمعنی كالتنوین فتحتملان الحركة نحو

مُصطفوا القوم ومصطفی القوم وكذا اذا لم تكونا مدتین مع كونهما زائدتین فی بنیة الكلمة نحو حوبة وجبل فانهما للالحاق فی مقابلة حرف اصلی

واما یاء التصغیر فانها وان لم تكن مدة لكنها موضوعة علی السكون ولهذا جاز نحو اصیم كما مضی فی التقاء الساكنین والذی یجوز تحریكه ماعدا

ماذكرنا، صحیحا كان كمسئلة او حرف علة كالواو والیاء للالحاق نحو حوبة وجیل والواو والیاء للضمیر نحو اتبعوا امره وابتغی امره وكذا

ان كانتا علامتی المثنی والمجموع كغلاموا ابیك وبغلامی ابیك او كانتا من اصل الكلمة سواء كان حركة ماقبلهما من جنسهما كالسوء والمسیئ وذو

ابل وبذی ابل وضربوا امه وبفربی اباء وفی ابیه وامه او لم تكن كسوءة وجیئة انتهی فظهر بما ذكرنا بطلان قوله وهذا الدلیل لایخلو من ضعف

ولعله وقع فیما وقع فیه بسبب توهمه ان المراد بالضعیف فی كلام المص مطلق حرف العلة كما یدل علیه قوله اذ الحرف الضعیف قد یحمل الحركة

العارضة كیاء جیل واخشی الله وواو حوبة واخشوا الله ولیس كما توهم بل المراد به الواو والیاء المزیدتین لمجرد المد وباء التصغیر الذی

یشبه المد كما حققناه من كلام المص بل صریحه قوله فالاولی ماذكره بعض اه ای فی التعلیل وفیه ان هذا عین ماذكره المص بل ماذكره المص

اولی من هذا لانه لایشمل بظاهره یاء التصغیر فیحتاج الی ان یأول قوله مدتین بالنظر الی الیاء بقولنا حقیقة او حكما لیشمله قوله

وادغامها فیها ای الساكن فی الحرف المقلوب من الهمزة وانما انث لكون الحرف یذكر ویؤنث وكون الساكن عبارة عنه قوله لانفیلان الحركة

صفة مدتین او مجردتین قوله یرید ای بعض المحققین بقوله لانفیلان الحركة (قوله زائدة المدة عنها)

زالت المدة عنهما مع انه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو اولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وانما لم يخفف الهمزة ههنا بجعلها بين بين لان فى جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله فيدغم فعل مجهول وقوله نحو خطية بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام الفاعل والاصل خطيئة باثبات الهمزة المفتوحة بعد ياء ساكنة التى زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة الا انهم ابدلوا من الهمزة التى هى لام الكلمة ياء فاجتمع يا آن والاول منهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل خطية وكذلك مقروة بالواو المشددة المفتوحة واصله مقروءة وافيس بضم الالف وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير افؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل اكلب جمع كلب والاصل افيئس باثبات الهمزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع يا آن اولهما ساكنة وادغم فيما بعده وقيل افيس فان قيل يلزم تحميل الضعيف ايضا اى كما فى النقل فى الادغام وهو الياء الثانية وانتم جوزتموه قلنا الياء الثانية

اصلية فلا يكون ضعيفة بخلاف الياء الاولى كيأجيل اى كما لا يكون ياء
جيل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لغرض الحاق كانت كأنها اصلية
فى تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق معاملة
الملحق به فى الاحكام اللفظية وان كان الفاء عطف على قوله وان كان واوا
او ياء اى وان كان ماقبل الهمزة المتحركة الفا زائدا لمجرد المد وقبله فتحة
جعل الهمزة بين بين المشهور لاغير لان الالف لا يتحمل الحركة اى لا يقبلها
لكونه مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة والادغام اى الالف
لا يقبل الادغام ايضا لان الادغام يستلزم تحرك الثانى وذا غير ممكن ههنا
فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والالف
نحو قراءة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وان كانت
مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو سائل وقائل وانما لم يجز بين بين الغير
المشهور لسكون ماقبلها فان قلت هلا امتنعوا من جعلها بين بين لسكون

وان كان ماقبل ان الظاهر بناء على ماذكره من العطف ان يقول اى وان كان ذلك الحرف الفا ان ولعله تغيير للحاصل قوله زائدا لمجرد المد هذا بناء على ماذكره من العطف والصواب تركه لما مر قوله وقبله فتحة اى ولا يكون قبله الا فتحة قوله جعل وجه التذكير مع اسناده الى ضمير الهمزة كما اشار اليه الشارح مر فى فصل الامر وفى البعض جعلت الهمزة بدل عن الضمير المستتر فى جعل وبيان له ومثل هذا كثير فى كلام الشارحين قوله لاغير اى لا يجوز غيره من الحذف والقلب مع الادغام وبين بين الغير المشهور قوله لا يحمل وفى البعض لا يحتمل وفى آخر لا يتحمل والكل بمعنى قوله لكونه مدة الحق ان يقول لان تحريكه مستحيل اذ لا يبقى اذن الفا لان المد يقبل الحركة اذا لم يكن زائدا لمجرد المد نحو واوه وابو توب ويرى اباه والالف لا يجب ان يكون مدا زائدا بل يجوز ان يكون مدا اصليا ايضا كما مر قوله اى الالف لا يقبل الادغام اى حتى تقلب الهمزة الفا وتدغم الالف فى الالف قوله وذا غير ممكن ههنا اى تحرك الثانى الذى هو الالف المقلوب من الهمزة غير ممكن لما مر من انه لا يقبل الحركة فلم يمكن التخفيف بالقلب والادغام والاولى الظاهر ان يقدم قوله وانما لم يجز بين بين الغير المشهور ان الى هنا لدخوله فى قوله لاغير كما اشرنا اليه فيكون تفريع قوله فتعين جعلها بين بين اى المشهور انسب واوضح وهذا ههنا امر مضطر اليه عند قصد التخفيف لانسداد ابواب سائر وجوه التخفيف قوله نحو سائل وقائل الاول مثال للهمزة الاصلية والثانى مثال للهمزة المبدلة من حرف اصلى ولذا مثل بمثالين وكذا حكم الهمزة المبدلة من حرف زائد نحو صحراء واعلم ان ماذكره المص مثالان للالف الزائدة التى فى كلمة الهمزة ومثال الالف الاصلية

التى

الالف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب
منه قلنا سوغ ذلك امران احدهما خفاء الالف وكأنه ليس قبلها شئ وثانيهما
زيادة المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره جاربردي
ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعتين فقال
واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى منهما مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الهمزة الثانية الفا وجوبا مطردا كما في آخذ بوزن افعل
اصله اءخذ بهمزتين اولهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة
ساكنة فقلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فقيل آخذ
وكذا آدم وهو ابو البشر اصله اءدم بهمزتين الاولى زائدة مفتوحة
والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا فقيل آدم ولا يجوز
ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر
اولا وقلت زيادتها حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان

قوله فيجب ان يصرف اى لعدم السبب الذى هو وزن الفعل لان شرطه ان يكون مختصا به او يكون فى اوله زيادة كزيادته ولم يوجد فيه على هذا التقدير شئ منها فيجب ان يصرف مع انه غير منصرف اتفاقا قوله لانه حينئذ يجب صرفه ايضا اى لما مر مع انه غير منصرف اتفاقا وهذا اى الكلام فى آدم كله وكذا التمثيل به مبنى على انه اسم عربى وقال القاضى آدم اسم اعجمى كآزر وشالخ واشتقاقه من الادمة والادمة بالفتح بمعنى الاسوة او من اديم الارض او من الادم او الادمة بمعنى الالفة تعسف كاشتقاق ادريس من الدرس ويعقوب من العقب وابليس من الابلاس انتهى وذكر مثله فى الكشاف لكن قال بعض شراح الشافية اعلم ان المحققين على ان الاسماء المعربة يحكم عليها بالاصلى والزائد والاشتقاق لصيرورتها بالتعريب من جنس كلامهم واعلم ان الاولى ان يجعل آدم كما فى الشرح المنسوب صفة مشبهة من ادم بضم العين والشارح تبع الجاربردى فى جعله علما لابى البشر قوله الا فى ائمة اى تقلب الثانية الفا وجوبا مطردا فى جميع الافراد الا فى هذا الفرد فانها تقلب فيه ياء صريحة قوله بالياء الصريحة اى تقلب الهمزة الثانية اليها قال الرضى وهو الاشهر من مذهب النحاة ولم يات فى القراءة الا تحقيق الهمزتين او تسهيل الثانية اى جعلها بين الهمزة والياء فهذا القول احتراز عن المسهلة قوله فنقلوا اولا الخ مع قوله ثم جعلت همزتها الفا الخ فيه ان هذا خلط لما هو المشهور من مذهب البصريين والمذهب المص

كذلك لكان وزنه فاعلا كشاملا فيجب ان يصرف فلما لم يصرف دل على انه افعل كاحمر ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة لانه حينئذ يجب صرفه ايضا الا فى ائمة بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كازمة جمع زمام والاصل ائممة باثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين الميم فنقلوا اولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموها فى الميم الثانية فصار ائمة بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية ثم جعلت همزتها الثانية الفا نظرا الى سكون اصلها وانفتاح ما قبلها كما فى آخذ فاجتمع ساكنان ثم جعلت تلك الالف المنقلبة من الهمزة ياء لاجتماع الساكنين وهما الالف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار ايمة هذا مختار البصريين وان

الى الغير واعلم لمذهبهم ان من مذهب ائمة انه لابد لك من مذهب الصنعة والادغام البصريين ومذهب الاعلال والا اولا فنقول اجتمع فيه الادغام فنقلوا قبلها فقدم البصريون الساكنة التى الى الهمزة الاخرى المتحرك الساكن حركة الميم ادغام فتحركت الهمزة لان شرط ادغام اليه ادغم الميم الاولى ما قبله نقل حركته الى الفا ثم فزالت علة قلبها ائمة بفتح الهمزة فى الثانية ففساد الثانية ياء الكسرتها ففساد وكسر الثانية فقلبت القوم ائمة هو القياس فى كتب الادغام فى كما هو القياس وانما قدم الادغام لان المثلين ايمة قال الرضى نقلبها الفا اذ على اعلال الهمزة انقل طرفيها والالف فى آخر الكلمة واخرها بتزايد ووقوعها الكلمة نيدرج نقلها بالتخفيف الاثقل الاخرى بالجاكمه الابتداء اولا دون عينه وتقدم التقلب لام نحو اوائمتها الفا على مقتضى المص الاعلال بجعل حركته الميم الاولى ثم قصد الادغام نقلتها الى ما قبلهما فادغمت لعدم امكان الالف لانقلبهما اذا الالف فى الثانية بالتبع

ساكنان فقلبت الالف ياء وحركت بالكسر قال فى الشرح المنسوب وما ذهب اليه المص اقرب الى القياس اى قياس تخفيف الهمزة انتهى واقول فيما ذهب اليه نظر من وجوه اما اولا فلان القياس فى مثله تقديم الادغام على الاعلال لما ذكره الرضى واما ثانيا فلان قلب الالف ياء خلاف القياس كما ذكره الشارح واما ثالثا فلانه لا وجه حينئذ لاستثنائها لانه اذا قلبت همزتها الفا يصدق عليه تلك القاعدة المذكورة وقلب الالف ياء بعد ذلك لا يضرها ولو سلم انه يضرها فغاية ما يمكن ان يقال فيه انه شاذ والشواذ لا يحتاج الى استثنائها من القواعد لانها لا تدخل فيها ولا تضرها فالحق ما ذهب اليه الجمهور فالصواب ان يقول كما قال التفتازانى وصاحب القاموس وايمة شاذ قول المص جعلت همزتها الفا جواب عن سؤال كانه قيل ما حكمها قوله نظرا الى سكون اصلها هذا مبنى على ما مر منه وقد مر ما فيه بل هى جعلت الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ولهذا قال فى الشرح المنسوب بدله على مقتضى القياس ويدل على ما قلنا صريحا قول المص كما فى آخذ قوله ثم جعلت تلك الالف المنقلبة من الهمزة ياء الخ اى كما فى الشرح المنسوب ولم يحذف للالتباس بامة بفتح الهمزة اى وكسرها والتشديد او امة بفتحها والتخفيف ولم يجعل واوا لثقله قوله ثم حركت من جنسها اى حركت الياء بحركة من جنسها وهى الكسر والاولى تقديمه على قوله لاجتماع الساكنين لان المعلول له هو جعل الالف ياء محركة لا جعلها ياء فقط قوله هذا مختار البصريين الخ ان كانت الاشارة الى قوله ثم جعلت ياء فباطل لان هذا لم يقع فى كتاب من كتب القوم غير المص فضلا عن ان يكون مختارا البصريين بل الواقع فى كتبهم ما ذكره مع عدم استقامة الاضراب بقوله بل القياس الخ وان كانت الى قوله جعلت همزتها الفا فباطل ايضا لما مر من عدم استقامة التاكيد مع الاضراب وان كانت اليهما فباطل ايضا لما مر مع استقامة الاضراب وان كانت اليهما مع قوله فنقلوا اولا كسرة الميم الخ فباطل ايضا لان هذا لم يقع لا فى كتاب المص ولا فى كتاب غيره كما مرت الاشارة اليه مع ان الاولى على تقدير تسليمه ان يقول هنا مذهب البصريين وللفاضل الشارح فى هذا المقام عجائب فقوله (قوله ابتداء)

وان كان مخالفا للقياس لان قلب الالف ياء مع ان ما قبلها مفتوح

ليس بقياس بل القياس ان يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة

كما هو الواقع فى كتب القوم وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية بالالف

حتى لا يلزم اجتماع الساكنين فى غير حده وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين

وبادغام الميم فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز وهو ان يكون

الحرف الاول مدا والثانى مدغما فلم لا يجوز اجتماع الساكنين فى امة

مع انه فى حده لان الاول مد والثانى مدغم كما فى دابة قلنا الالف

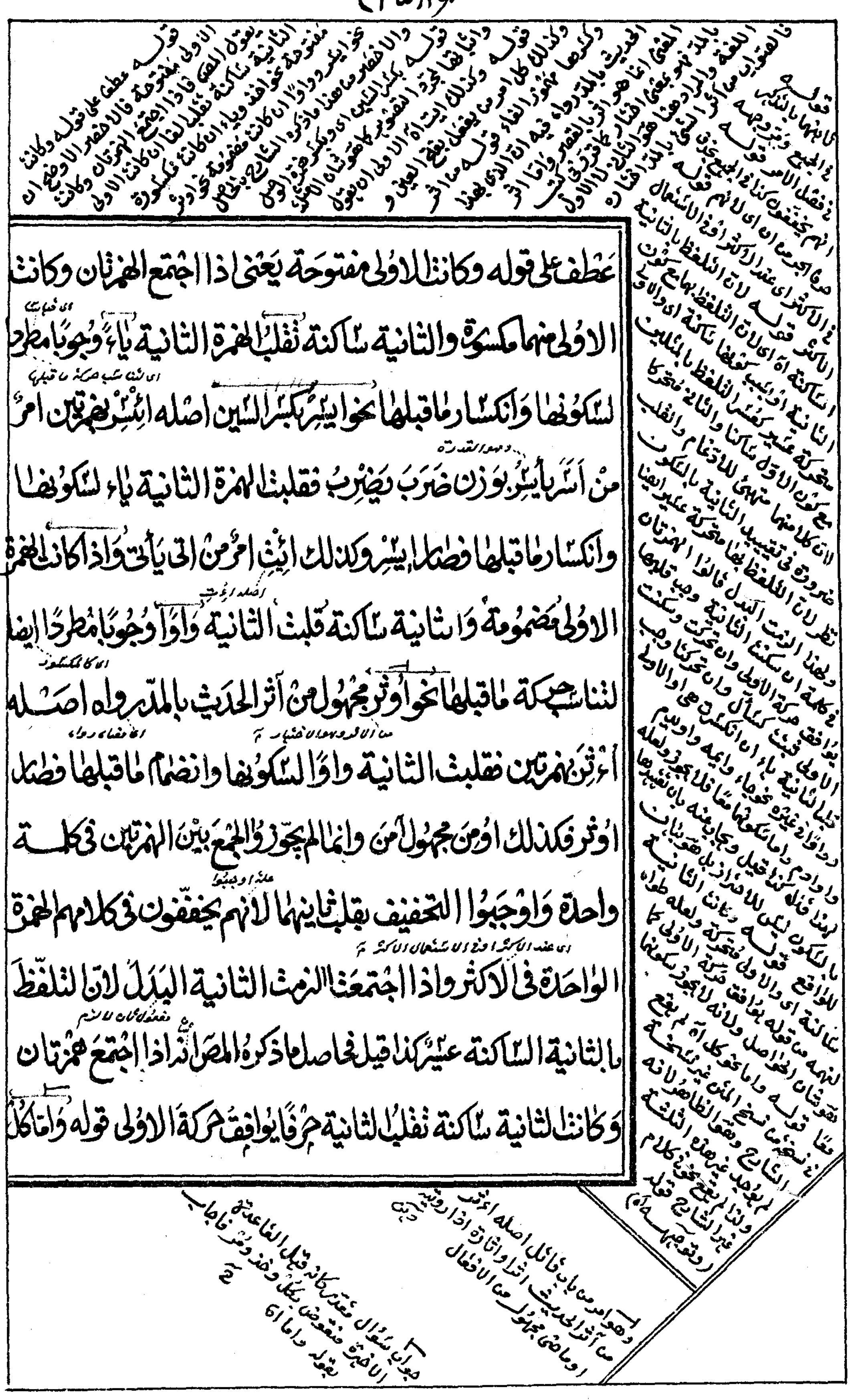
المنقلبة من الهمزة فى امة ليست بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا كانت

حرف علة وانما يكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا

ليست كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم يكن الالف مدة فكيف يكون

فى امة اجتماع الساكنين فى حده مع فوات شرطه قوله واذا كانت مكسورة

انما هو ذلك وسوغه كون الالف امكن فى المد من اخويه مع التباس الاستخبار بالخبر مع انه لا شك فى كون الالف ههنا مقلوبة من الهمزة واما ثالثا فلان صحة التسهيل فى ايمة تدل على بطلانه ايضا فانهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه فلو لم تكن همزة بين بين فى حكم حرف اللين لم يصح التسهيل فيها وفى نحو ائنك لئلا يكون كالجمع بين الساكنين فى غير حده وهو غير جائز فى غير نحو تسائل كما مر فظهر بما ذكرناه بطلان قوله فكيف يكون اجتماع الساكنين فى حده وان الحق مع الجمهور قوله اذا كانت منقلبة من الواو والياء وفيه نظر اما اولا فلانه لا يشك عاقل فى كون الالف والواو والياء حروف علة سواء كانت منقلبة من شئ اولا وتقييد قولهم حروف العلة الالف والواو والياء بكون الالف منقلبة من الواو والياء وبكونهما اصليتين غير منقلبتين من شئ اصعب من خرط القتاد واما ثانيا فلان الالف فى نحو دابة ليست منقلبة من احدهما فيلزم ان لا تكون فيه مدة فيلزم ان لا يجوز فيه التقاء الساكنين لانه على غير حده على زعمه وانه باطل قطعا واما ثالثا فلانه يلزم منه انه لا يجوز التقاء الساكنين فى نحو تمود الثوب لانه اذا لم يكن الالف مدة الا اذا كانت منقلبة من الواو والياء فلان لا يكون ما قلب منها مدة اولى فالاولى فى التعليل على تقدير تسليم ما ذكره المحشى ما فى الشرح المنسوب وهو ان المدة هى الالف الغير المقلوبة من شئ او المقلوبة من واو وياء والالف فى امة ليست كذلك انتهى والواو فى قوله والياء بمعنى او قوله فكيف يكون اه الاستفهام انكارى اى فلا يكون (قوله عطف على قوله اه)



عطف على قوله وكانت الاولى مفتوحة يعني اذا اجتمع الهمزتان وكانت
الاولى منهما مكسورة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية ياء وجوبا مطردا
لسكونها وانكسار ماقبلها نحو ايسر بكسر السين اصله ائسر بهمزتين امر
من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها
وانكسار ماقبلها فصار ايسر وكذلك ايت امر من اتى يأتي واذا كانت الهمزة
الاولى مضمومة والثانية ساكنة قلبت الثانية واوا وجوبا مطردا ايضا
لتناسب حركة ماقبلها نحو اوثر مجهول من آثر الحديث بالمد رواه اصله
أءثر بهمزتين فقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار
اوثر فكذلك اومن مجهول آمن وانما لم يجوز والجمع بين الهمزتين في كلمة
واحدة واوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما لانهم يخففون في كلامهم الهمزة
الواحدة في الاكثر واذا اجتمعتا الزمت الثانية البدل لان التلفظ
بالثانية الساكنة عسير كذا قيل فحاصل ماذكره المص انه اذا اجتمع همزتان
وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله واما كل

وخذ ومُر فشاذ جواب لايراد وتوجيهه ظاهر والاصل ان يقال أوكل

واوخذ واومر بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لان ماضيها اكل واخذ

وامر فاذا امرت يجتمع همزتان احديهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية

المجتلبة وهي مضمومة لان كلها من الباب الاول فكان القياس قلب الثانية

واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا

القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقي مابعد الهمزة المجتلبة متحركا

فاستغنى عنها فحذفت ايضا فبقي كل وخذ ومر هذا ما اراده المص لكن

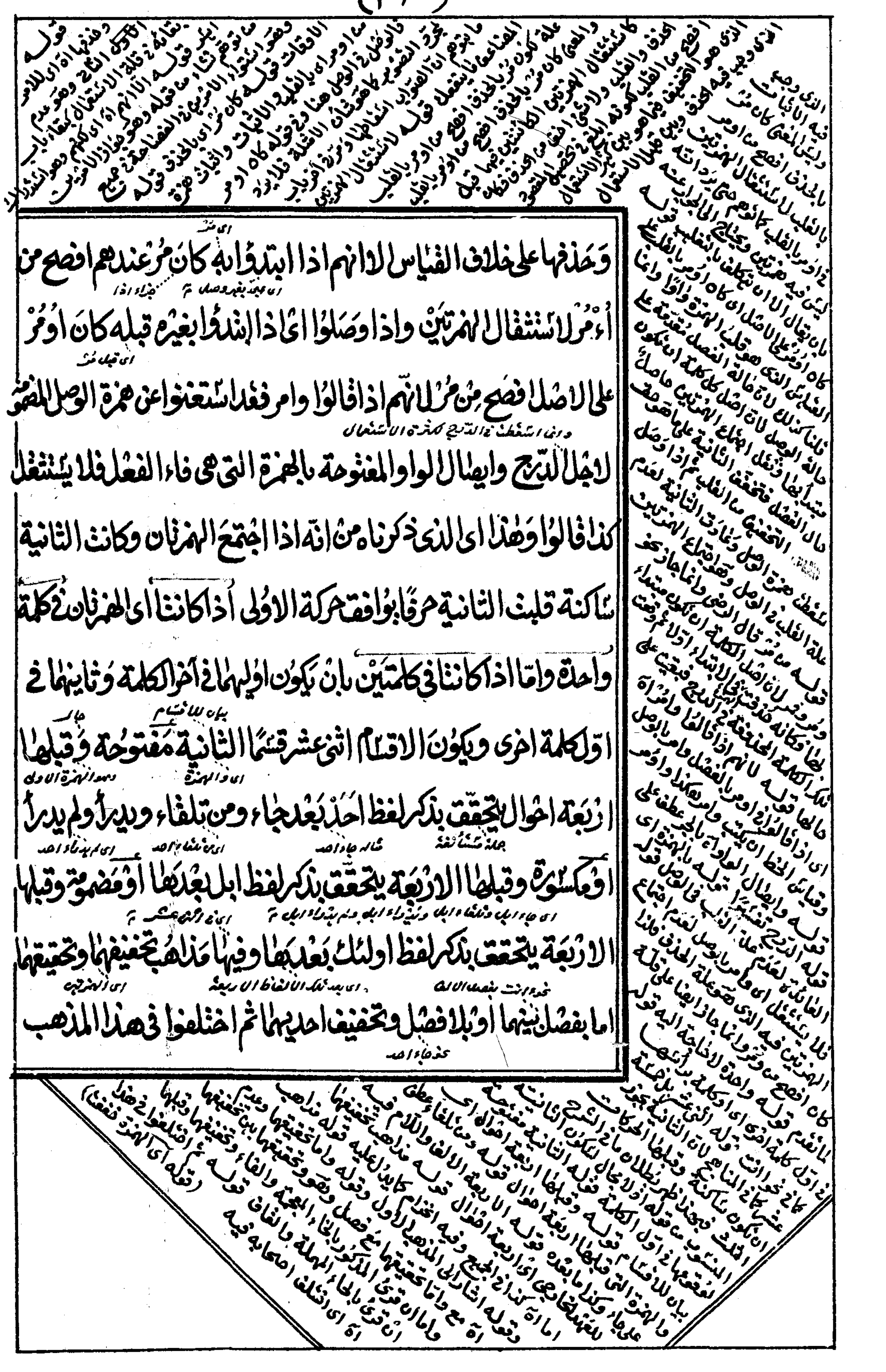
فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس في كل وخذ على سبيل الوجوب

والالتزام واما مُر فساغ فيه القياس ايضا لقوله تعالى وأمر اهلك بالصّ

فيه ان مُر لما لم يبلغ مبلغ خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة

فيه ولم يبق في قلة الاستعمال كما في باب يسر حتى يثبتوها فيه ايضا بلا خلاف

فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس



وحذفها على خلاف القياس لانهم اذا ابتدؤا به كان مُرْ عندهم افصح من
أُؤْمُرْ لاستثقال الهمزتين واذا وصلوا اى اذا ابتدؤا بغيره قبله كان اؤمر
على الاصل افصح من مُرْ لانهم اذا قالوا وامر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضموم
لاجل الدرج وايصال الواو المفتوحة بالهمزة التى هى فاء الفعل فلا يستثقل
كذا قالوا وهذا اى الذى ذكرناه من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية
ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الاولى اذا كانتا اى الهمزتان فى كلمة
واحدة واما اذا كانتا فى كلمتين بان يكون اولهما فى آخر الكلمة وثانيهما فى
اول كلمة اخرى ويكون الاقسام اثنى عشر قسما الثانية مفتوحة وقبلها
اربعة احوال يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ومن تلقاء ويدا ولم يدرأ
او مكسورة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ ابل بعدها او مضمومة وقبلها
الاربعة يتحقق بذكر لفظ اولئك بعدها وفيها مذاهب تخفيفهما وتحقيقهما
اما بفصل بينهما او بلا فصل وتخفيف احديهما ثم اختلفوا فى هذا المذهب

الاخير فذهب سيبويه الى ان اى الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف

بها واختار ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما

فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد ابدلوا اول المثلين حرف اللين فى مثل

دينار وديوان اصلهما دنّار ودوّان بالنونين والواوين وكان ذلك

للتخفيف فكذا فى الهمزتين واختار الخليل خلاف ذلك واليه اشار بقوله

تخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار

الى التخفيف قبل حصول الاستثقال نحو وقد جاء اشراطها واشار الى مذهب

الاول بقوله وعند اهل الحجاز تخفف الهمزتان كلاهما لانه اوفى بمقصود

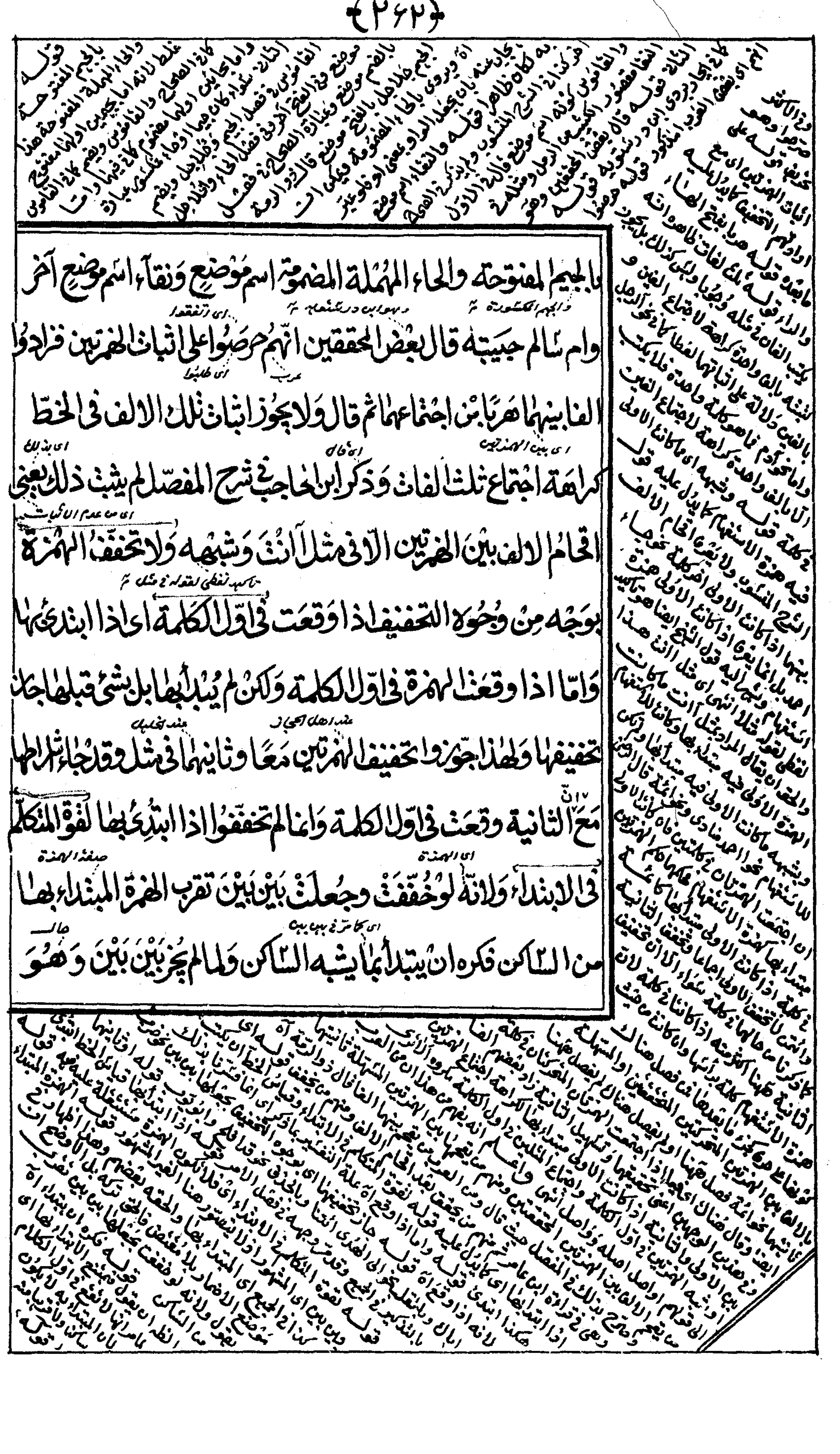
التخفيف واما تحقيقهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما لعدم لزوم اجتماعهما

اذ قد ينفك احدى الكلمتين عن الاخرى فلم يذكره واما تحقيقهما مع فصل

فقد ذكره بقوله وعند بعض العرب تقحم اى تدخل على صيغة المجهول بينهما

اى بين الهمزتين الف للفصل نحو قول ذى الرمة فيا ظبية الوعساء بين

جلاجل وبين النقاء آأنت ام ام سالم الوعساء الارض اللينة وجلاجل



بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع ونقاء اسم موضع آخر
وام سالم حبيبته قال بعض المحققين انهم حرصوا على اثبات الهمزتين فزادوا
الفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط
كراهة اجتماع ثلث الفات وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني
ادخال الالف بين الهمزتين الا في مثل أانت وشبهه ولا تخفف الهمزة
بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت في اول الكلمة اي اذا ابتدئ بها
واما اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة ولكن لم يبتدأ بها بل بشئ قبلها جاز
تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين معا وثانيهما في مثل وقد جاء اشراطها
مع الثانية وقعت في اول الكلمة وانما لم تخففوا اذا ابتدئ بها لقوة المتكلم
في الابتداء ولانه لو خففت وجعلت بين بين تقرب الهمزة المبتدأ بها
من الساكن فكره ان يبتدأ بما يشبه الساكن ولما لم يجز بين بين وهو

الاصل في التخفيف كما حملوا البلق عليه ولا يرد عليه نحو خذ اصله

اوخذ خففت بالحذف لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغنى عن

الهمزة للوصل فحذفت الهمزة الاولى ولا نحو قل اصله اقول لانا نمنع ان

اصله ذلك لانه ماخوذ من تقول فحذفت حرف المضارعة وسكن اللام للجزم

فصار تقول فحذفت الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة

وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها او نقول سلمنا ان اصله

اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لالتقاء الساكنين

فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج

اليها كذا ذكره الجاربردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله وتخفيفها اى

الهمزة بالحذف من اول الكلمة في ناس اصله اناس شاذ جواب عن سؤال

وارد على قوله ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة واناس جمع لا واحد له من

لفظه كالقوم والرهط وكذلك الله اى اله كاناس في حذف الهمزة من اوله

على خلاف القياس لانهم خالفوا القياس فيه ايضا فحذفوا الهمزة من اوله



تخفيفا لكثرته في الكلام فصار لاه ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم

ادغم اللام الداخلة في لام الكلمة فصار الله اعلم ان اله فعال بمعنى

مفعول من اله يأله بالفتح الهة اي عبد لانه مألوه اي معبود كقولنا

امام بمعنى مؤتم به فعلى هذا في الالف واللام مذهبان احدهما ان يكونا

للتعويض لان همزته للقطع حالة النداء حيث يقال يا الله بالقطع

وثانيهما ان يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور ائمة اللغة

واستدلوا عليه بانه لو كانتا عوضا عن الهمزة لما اجتمعتا مع معوض عنه

في قولهم الاله وقيل للتعويض والتعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوز

سيبويه ان يكون اصل اسم الله لاه بغير همزة من لاه يليه اي تستر ثم

لما دخلت عليه الالف واللام اجرى مجرى اسم العلم كالحسن والعباس الا انه

يخالف سائر الاعلام من حيث انه كان في الاصل صفة وقولهم يا الله

بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوى فيه الوقف على حرف النداء تفخيماً للاسم

كذا في مختار الصحاح وقيل اصله اى اصل اسم الله الاله فحذفت الهمزة

الثانية المكسورة تخفيفا وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقل حركتها

التى هى كسرتها الى اللام الساكنة قبلها فصار اللاه فاجتمع حرفان

متجانسان متحركان واسكن الاول للادغام ثم ادغم في الثاني فصار الله

قياسا فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن

ما قبلها كان القياس في تخفيفها ان تحذف الهمزة ويعطى حركتها الى

ما قبلها كما في مثل الجمر وكما في يرى اى في مضارع رأى مطلقا دون ماضيه

اصله يرأى فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة

بحذف حركتها فبقى الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء فاجتمع

ثلث سواكن الهمزة والالف والراء فحذفت الهمزة واعطى حركتها التى

بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وطرق القياس كذا ذكره في الشرح المنسوب قوله واعطى عطف على قوله يحذف
اى وان يعطى فالظ ويعطى قوله كما في مثل الجمر تشبيه الجلالة بالجمر انما هو في حذف الهمزة التى في كلمة ونقل حركتها الى ما قبلها الذى في كلمة
اخرى قياسا لا في الادغام فيما ذكرنا ظهر فائدة اتيان الشارح بهذا القول قوله كما في يرى قال في الشرح المنسوب تشبيه الجلالة بيرى انما هو
في حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها قياسا وفي لزوم حذفها شاذا الا في الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط يرى بما تقدم انتهى وبهذا
ظهر وجه تشبيه الجلالة بيرى دون مثل الجمر مع انه المناسب لها من حيث كون الهمزة في كل منهما في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى قوله اى في مضارع رأى
مطلقا اشار به الى ان المراد بيرى مضارع رأى مطلقا سواء مفردا او مثنى او مجموعا معلوما او مجهولا لا خصوص يرى قوله دون ماضيه اى يجوز
حذف الهمزة قياسا لعدم سكون ما قبلها ولا يجب على خلاف القياس قال في الصحاح وربما جاء بلا همز قال الشاعر صاح هل ريت او سمعت براع
رد ما في الضرع ما قرى في الحلاب * وكذلك قالوا في اريت وارايتك اريت واريتك بلا همز وقال الرضى يكثر حذف الهمزة مع همزة الاستفهام
في نحو أرأيت قوله فقلبت الياء الفا الخ فان قلت لم قدم اعلال الياء مع كون الياء متاخرا عن الهمزة على تخفيفها مع كونها اسبق منه قلت
قال الرضى لان الياء في اخر الكلمة واخرها اثقل من اولها ووسطها اذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الاثقل
الا ترى الى قلب لام نوى اولا دون عينه وقال ايضا الاشتغال باعلال الاطراف اسبق من الاشتغال باعلال اما بالقلب او بالادغام اى وبالحذف
ويجوز ان يقدم التخفيف على الاعلال كما سيجئ نظرا الى ان متعلقه متقدم على متعلقه قوله فبقى الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء اى بقيت ساكنا
او على حالها بلا حذف شئ منها قوله اى الهمزة والالف والراء الموافق للوجود واللفظ الراء والهمزة والالف قوله فحذفت الهمزة اى لدفع
اجتماع الساكنين كما مر ولا اعتبار بالساكن الثالث في حذفها لانها تحذف عند عدمه ايضا كما في نحو يسأل قوله واعطى حركتها الراء اى للقاعدة
المتقدمة لا لاجتماع الساكنين لانها تعطى وان لم يجتمعا كما مر واللام في الراء زائدة (قوله واجب في يرى)



هي الفتحة للراء الذي قبلها فصار يرى وهذا التخفيف واجب في يرى
حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا في الضرورة كقول الشاعر
الم ترما لاقيت والدهر اعصر * ومن يتمل العيش يرأ ويسمع * دون
اخواتها المراد من اخوات كلمة يرى الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد
حرف العلة اولا لكثرة الاستعمال في يرى دون اخواتها مع اجتماع حرف
العلة بالهمزة في الفعل الثقيل من الاسم فهذا شروط ثلثة فمتى اجتمعت
هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير قياس لما يستخرج ومتى انتفى
واحد منها لم يجب التخفيف ومن ثمه اي ومن اجل ان وجوب التخفيف مشروط
بهذه الثلثة لا يجب ان يخفف ويقال ينى في ينأى اي يبعد بل يجوز بعد
قلب الياء الفا ان يحقق الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها
ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال ولا يجب ايضا
يسل بحذف الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها في يسأل لفقدان الشرط
الثاني وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة والمرى بفتح الميم والراء والتنوين

فی مرأی ای اسم مکان من رأی بل یجوز بعد قلب الیاء الفا ان یخفف

الهمزة بحذفها ونقل حرکتها الی الراء قبلها وان لم یستعمل کما سیجیء

وجاز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف العلة

مع الهمزة فی الفعل لثقیل وجاء علی ابقائها قول الشاعر حمامة جرعی حومة

الجندل اسجعی فانت بمرأی من سعاد ومسمع وتقول فی الحاق الضمائر

مستکنة کانت او بارزة رأی رأیا رأوا الخ واعلال الیاء التی فی آخر رأی

سیجیء فی باب الناقص ان شاء الله تعالی فلم نذکره ههنا المستقبل ای

عند الحاق الضمائر به یری یریان یرون الی آخره وحکم یرون کحکم یری

فی التخفیف والاعلال لکن حذف علی صیغة المجهول الالف المنقلبة

من الیاء الذی فی یرون لاجتماع الساکنین بواو الجمع ولم یحذف ذلک

الالف فی یری واصله یرأیون قلبت الیاء الفا فالتقی ساکنان هما الالف

وواو الجمع بعدها فحذفت الالف لان الواو علامة وبقی یرون ولم یحذف

هذه الالف فی یری لعدم التقاء الساکنین ثم لینت الهمزة فاجتمع ثلث

سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة واعطى حركتها التى هى الفتحة

الى الراء الساكنة قبلها فصار يرون وقيل يجوز ان يليّن الهمزة اولا

ويحذف ثم تقلب الياء الفا فيحذف ومن قال ان معنى كلامه ان حكم

يرون فى الاعلال الحكم يرى الا ان حذف الهمزة فى يرون لاجتماع الساكنين

بسبب اتصال واو الجمع ويرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى كمن

ركب متن عميا وخبط خبط عشواء وحرك الياء فى يريان لفظا ايضا

لطرو الحركة اى عروضها يعنى ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف

فيها لان ما قبل الالف لابد وان يكون مفتوحا ولولا الالف لكانت

الياء مضمومة كما فى المفرد ولا انقلب الياء فى يريان الفا مع وجود علة

القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها لانها اذا قلبت الفا يجتمع ساكنان

الف التثنية والالف المنقلبة من الياء ثم يحذف فيلتبس بالواحد اى فيلزم

حذف الالف المنقلبة من الياء لان الف التثنية علامة فيبقى يران فيلزم الالتباس اى المثنى

الصحيح ولم تحرك الياء فى يرى فظهر بهذا انه معطوف من حيث المعنى على قوله حذف الالف الذى فى يرون اه كما يدل عليه قوله ايضا اى كما حذف الالف فى يرون ويحتمل ان يكون كما قيل اشارة الى تحريكها تقديرا فى يرى كما ربما يدل عليه قوله لفظا مع قوله لكانت الياء مضمومة كما فى المفرد لكن فيه نظر لان المحرك تقديرا فى يرى هو الالف لا الياء وانما قلنا الياء الطائفة اه لان الضمائر المرفوعة المتصلة انما تلحق الفعل بعد اعلاله كما صرح به الرضى فى مواضع وقوله يريان بالياء فى اوله فى الجميع ويجوز ان يقرا بالتاء ايضا قوله لفظا اشار به الى ان الثقل انما يكون فى الحركة الملفوظة لا المقدرة كما فى يرمى قوله لطرو الحركة اى فلا تستثقل عليها فقول بعضهم فيه نظر لانه لا يجوز ان يكون علة لتحريك الياء فالاولى ان يقول بدله للالف مع عدم التامل فى كلام او عدم العلم بمعناه وفى قول الشارح يعنى ان هذه الفتحة عارضة اى غير لازمة لاجل الالف فيها اى العارض الغير اللازم لها فلا تستثقل اشارة الى رده ايضا قوله مضمومة اى لفظا قوله كما فى المفرد اى كما كانت مضمومة لفظا فى المفرد الذى هو يرى قبل قلبها الفا وقول بعضهم مضمومة تقديرا فيه نظر فائدة صرح الرضى فى مواضع بعروض حركة نحو رميا وارميا ولم يرميا وصرح به ايضا التفتازانى فى شرحه على تصريف الزنجانى فى بحث الاجوف وصرحا ايضا بانها كالاصلية واما ما وقع فى بعض حواشى شرح التفتازانى من ان الحركة اصلية اذا دخل الجازم على يقولان وعارضة مشابهة للاصلية اذا دخل على يقوله ثم اتصل به الف الضمير فغلط لان العامل لا يدخل على الكلمة الا بعد تمامها كما صرح به النحاة ولذا قالوا باعراب نحو غلامى تقديرا فى الاحوال الثلث قوله مع وجود علة القلب فان قلت حركة الياء عارضة غير معتد بها كما يشير اليه قول المص لطرو الحركة فلا يوجد علة القلب كما صرح به الرضى حيث قال فى بحث الاعلال قوله تحركتا اى حركة لازمة ليخرج نحو غزوا ورميا وعصوان وارضيت قلت هى وان كانت عارضة لكنها فى حكم الاصلية فى الاعتداد بها بدليل رد العين فى نحو ليخافا وليخافوا وخافا وخافن فمن جهة انها عارضة غير لازمة يجوز ان يقال بعدم وجود علة القلب كما قال الرضى ومن جهة انها كالاصلية يجوز ان يقال بوجودها لكن لم يعل للالتباس كما هو ظاهر كلام المص والشارح وغيرهما (قوله فى مثل لم يرى)

النباس لتثنية بالمفرد في مثل لن يرا اذ لم يعلم حينئذ انه مفرد لم يحذف

منه حرف او مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لا تقلب الفا هذا

الالتباس في التلفظ لا في الكتابة لان الف التثنية تكتب على صورة الالف

لانها ليست بمنقلبة من الياء والف المفرد تكتب على صورة الياء لانقلابها منه

قوله يرى بدل عن قوله بالواحد فتقدير الكلام فيلتبس بان يرى في مثل

لن يرا واصل ترين ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة فيه كما تحذف

في يرى اى حذف حركتها فالتقى ساكنان الراء والهمزة فحذفت الهمزة واعطى

حركتها الى الراء فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى التي هي لام الكلمة

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايْن بسكون الالف والياء ثم حذفت

الالف لاجتماع الساكنين في غير حده فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء

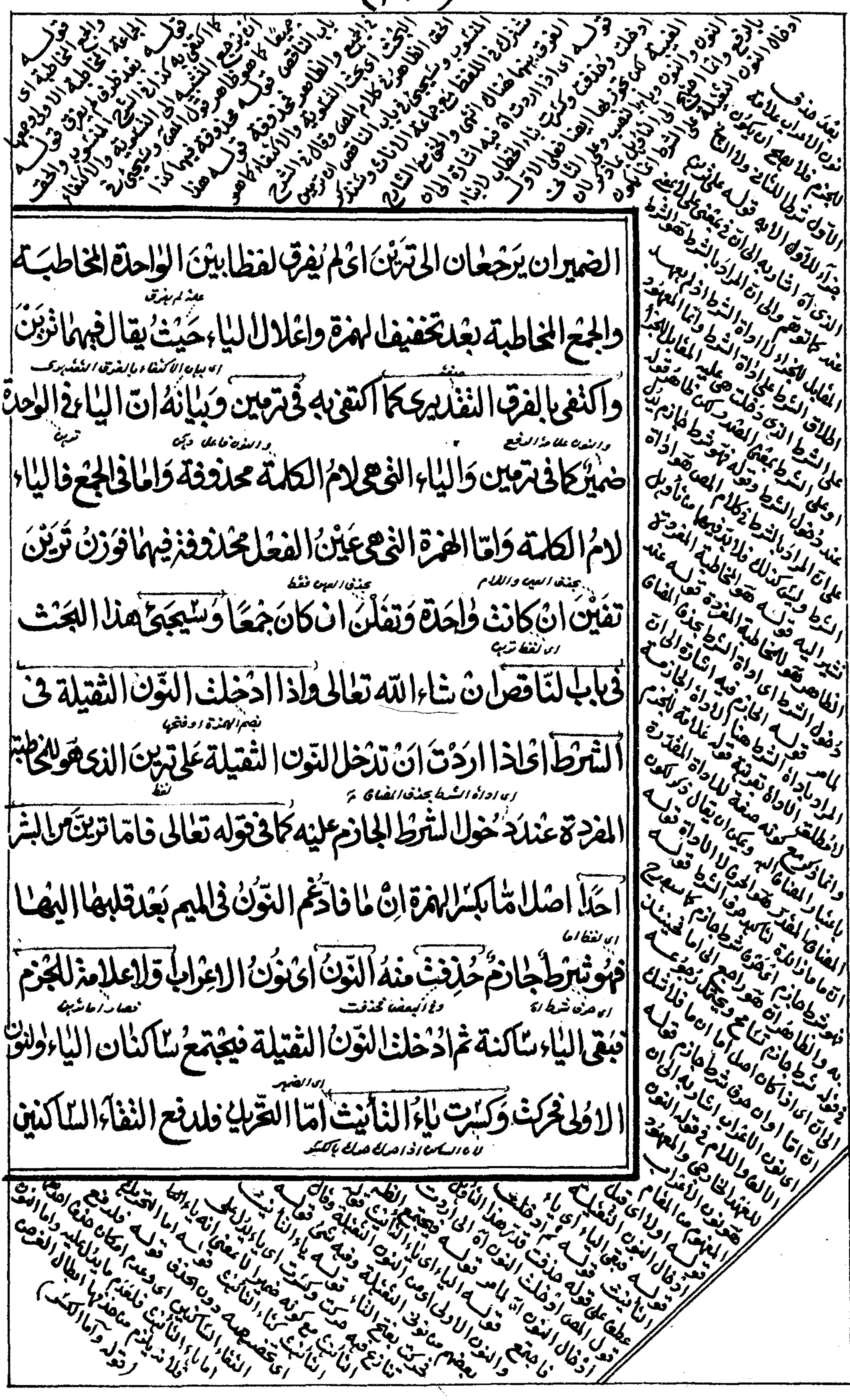
ويجوز ان تقلب الياء الاولى التي هي لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

ثم تحذف لاجتماع الساكنين الالف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين

الهمزة فحذفت واعطى حركتها الى الراء فصار ترين وسوى بينه وبين جمعه

على وزن تفين وكان الموافق لما سبق ان يقدم ههنا جعل الياء الفا على حذف الهمزة وكان يبنى بالعكس ههنا على جواز الامرين

ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين كما ذكره اولى لانه تدريج في التخفيف



الضمير ان يرجعان الى ترين اى لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة
والجمع المخاطبة بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث يقال فيهما ترين
واكتفى بالفرق التقديري كما اكتفى به في ترمين وبيانه ان الياء في الواحدة
ضمير كما في ترمين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة واما في الجمع فالياء
لام الكلمة واما الهمزة التي هي عين الفعل محذوفة فيهما فوزن ترين
تفين ان كانت واحدة وتفلن ان كان جمعا وسيجيء هذا البحث
في باب الناقص ان شاء الله تعالى واذا ادخلت النون الثقيلة في
الشرط اى اذا اردت ان تدخل النون الثقيلة على ترين الذي هو للمخاطبة
المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر
احدا اصله اما بكسر الهمزة ان ما فادغم النون في الميم بعد قلبها اليها
فهو شرط جازم حذفت منه النون اى نون الاعراب والاعلامة للجزم
فبقي الياء ساكنة ثم ادخلت النون الثقيلة فيجتمع ساكنان الياء والنون
الاولى فحركت وكسرت ياء التانيث اما التحريك فلدفع التقاء الساكنين

واما الكسر فلما ذكره المص من قوله حتى تطرد بجميع نونات التاكيد اى حتى يطرد

النون الثقيلة الداخلة على ترين بجميع نونات التاكيد الداخلة على غيره

من الافعال فى كون ما قبلها مكسورا كما حذفت نون الاعراب عند

دخول نون الثقيلة وكسرت الياء التى قبلها فى اخشين الا ان النون فيه

حذفت للوقف لانه امر الواحدة المخاطبة وفى مثل لما ترين حذفت بالجزم

بحرف الشرط ويجيئ تمامه اى تمام الحذف والكسر فى باب اللفيف ان شاء الله

تعالى الامر الحاضر من ترى ر ريا روا رى ريا رين يعنى لما وجب التخفيف

فى مضارع راى كما مر يجيئ صيغة الامر الحاضر بعد التخفيف على هذا الوزن

لان لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقى ما بعده متحركا والياء تسقط من

آخره علامة للامر فبقى على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية

والجمع وقد يجيئ امر الحاضر منه على الاصل بجواز لانك لو حذفت حرف المضارعة

من ترى بقى ما بعدها ساكنة فاجتلبت همزة المكسورة والياء تسقط من

آخره فصار ارء ثم بعد ذلك لا يجوز تصاريفه على هذا الاصل وان لم يجز

في مضارعه بناءً على قلة استعمال الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف
افصح ولهذا لم يذكر المص مجيئه على الاصل كما ذكر الزنجاني حيث قال اذا
امرت قلت على الاصل ارءْ وعلى الحذف رْ وقس الامر الغائب على ما ذكرنا من
جواز الامرين فيجوز لِرَ على التخفيف وليرءْ على الاصل ولا تجعل الياء الفا
في ريا مع وجود علته وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها تبعا ليريان
وقد عرفت ان ياءه لم تقلب الفا لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل لن يرى فيكون
تثنية امر المخاطب تبعا لتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبعا لترايان بالتاء
المثناة من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان اظهر لان تثنية امر المخاطب
ماخوذة من تثنية المخاطب من المضارع ويجوز استعمال هذا الامر بهاء الوقف
نحو رَهْ يعني لا يجب استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف
وجب الحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد
الذي هو غير جائز لان الابتداء لا يمكن الا بالمتحرك والوقف يفضي الى السكون
فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا

وساكنا معًا وهو غير جائز واما اذا الحق هاء السكت فلا يلزم ما ذكر لان

المراد بها التوصل الى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها

الى بقاء السكون الذي بعدها في الابتداء قوله فحذفت همزته اي همزة ارأكما

حذفت في يرى ثم حذفت الياء من آخره لاجل السكون بيان لاخذ الامر الذي على

حرف واحد من ترى يعني حذفت الهمزة من ارأى ونقلت حركتها الى الراء فاستغني

عن الهمزة فصار رَ ثم حذفت الياء علامة للامر فبقي على حرف واحد وتقول بالنون

الثقيلة المؤكدة في الامر الحاضر رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ بضم الواو للمجانسة رَيِنَّ بكسر

الياء لما مر رَيَانِّ رَيْنَانِّ فجيء بالياء في رَيَنَّ لانعدام السكون يعني ان الامر

من الفعل الصحيح مبني على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لام

الكلمة لانه بمنزلة الحركة منه كما مر فاذا ادخل عليه النون المؤكدة يكون الامر

من الصحيح مبنيا على الفتح كما اعيدت الحركة المحذوفة منه اعيدت اللام

المحذوفة من الناقص لان حذفها انما يكون ليكون الامر ساكنا فلما ادخل

النون عليه يجب ان يكون ما قبلها متحركا فاعيد ما حذف لاجل السكون

وهو لام الكلمة في الناقص لانه بمنزلة الحركة في الصحيح فيقال رَيَنَّ بالياء المفتوحة كما يجيئ الامر باعادة الياء في ارمِيَنَّ لانعدام سكون ما قبل النون ولم يحذف واو الجمع في ترُوُنَّ بضم الواو مع ان القياس الحذف كما في اضربُنَّ وانصرُنَّ لانعدام ضمة ما قبلها يعني انما يحذف واو الجمع من الامر عند دخول نون التاكيد اذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا لم يتقدم الضمة لان الراء قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها فلم يحذف بخلاف اغزُنَّ لان ما قبل النون الثقيلة فيه ضمة مضمومة وهو الزاء لان اصله اغزُوُوا بضم الزاء والواو الاولى التي هي لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت ثم حذفت لالتقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقي اغزُوا بضم الزاء ثم لما ادخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وان كانت علامة لدلالة الضمة التي قبلها عليها وتقول بالنون الخفيفة رَيَنْ باعادة الياء وفتحها رَوُنْ بضم الواو وبكسر الياء اسم الفاعل من رأى يرى راءٍ اصله رائي

فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت منها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين

لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون

التنوين لان التنوين علامة التمكن فبقي راء رائيان على الاصل اى راؤن

رائية رائيتان رائيات ورواء واصل راؤن رائيون على وزن ضاربون

فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت ضمة الياء الى الهمزة بعد سلب حركتها

لاجل الواو فصار راؤن واصل رواء رواءى على وزن نواصر فاسكنت

الياء للثقل ثم حذفت لطول البناء ثم عوض التنوين من الياء او من حركتها

فصار رواء والبواقي جارية على الاصل ولا يحذف همزته اى همزة اسم الفاعل

مع انه مأخوذ من المضارع وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة فلا يلزم ان

يحذف همزته ايضا لما يجيء في اسم المفعول عن قريب وقيل لا تحذف همزته

لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين

بين المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الياء كما تجعل في سائل وقس على

اى جوازا تخفيفا وجوبا لان الالف لا تقبل الحركة اى فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة كما هو طريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها قوله المشهور
اى لا غير المشهور لسكون ما قبلها فعله كما يجعل في سائل اى وتعتبر بانه (قوله وقس على هذا)



هذا اى على يرى ارى يرى اراءة يعنى كما يجب التخفيف فى مضارع راى لكثرة

استعماله دون اخواتها كذلك يجب التخفيف فى ارى دون اخواتها قال

ابن الحاجب ان الماضى من الاراءة على وزن افعل حذفت الهمزة حذفا

لازما فى الماضى والمستقبل جميعا وقيل لارى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته

فى كلامهم ولهذا لم يلزم فى قولك وانأى ينئى على وزن اعطى يعطى بل جرى فى

جواز التخفيف كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة الى ههنا عبارته موافقا لما

فى الجاربردى واما كيفية التخفيف فى ارى يرى فهو ان اصلهما ارأى يرئى

على وزن اعطى يعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكن قبلها فيهما ثم حذفت

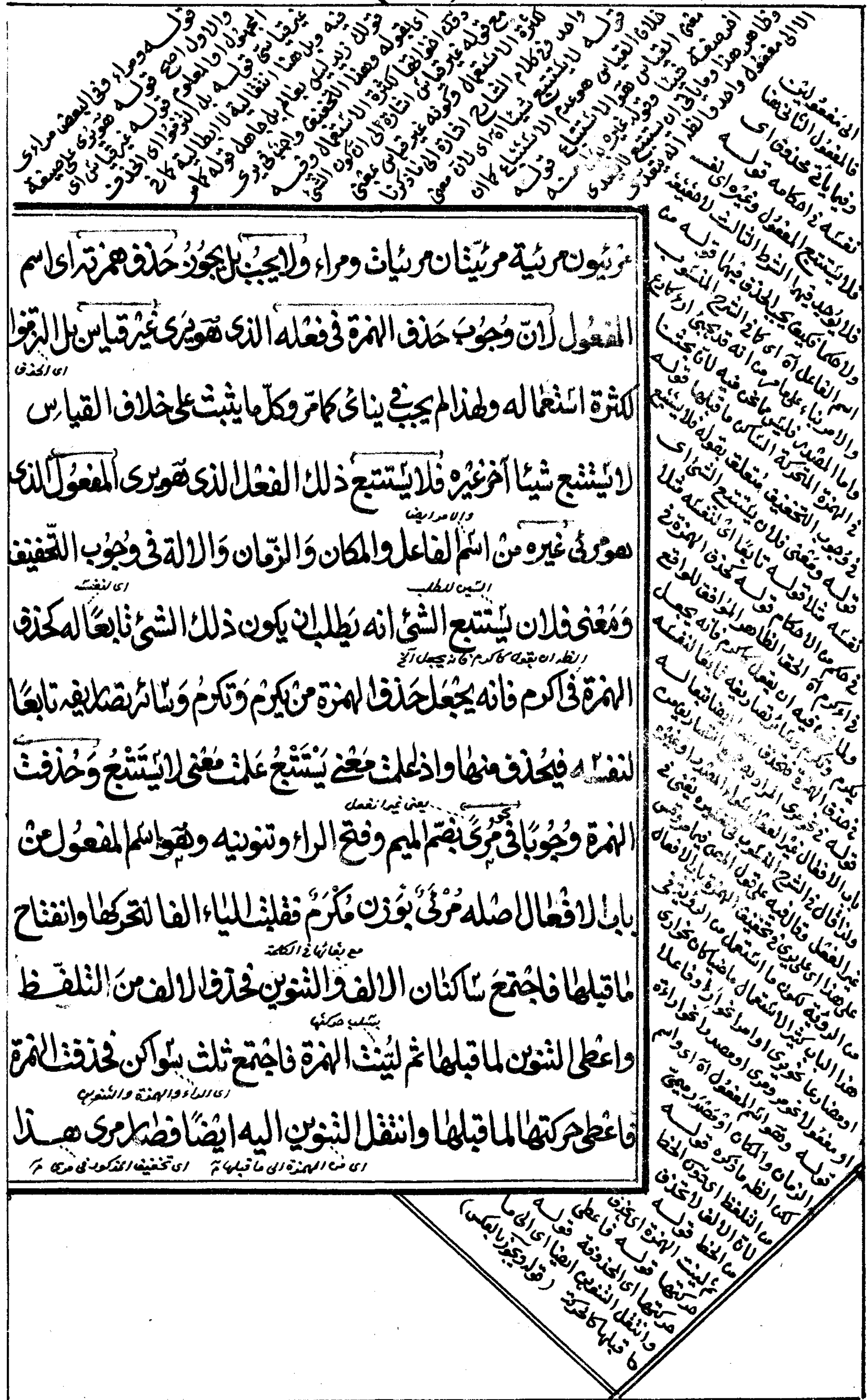
واعلال الياء ظاهر وذكر فى شرح الهادى انه يحتمل الحذف ههنا وجه آخر

وهو انه اجتمع فى ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين

فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها فى أأكرم ثم اتبع سائر الباب

وفتح الراء لمجاورة الالف التى هى لام الفعل فلا يستعمل ههنا حتى يهجر ورفض

واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة يوجب الاطراد في مثل ينئي
مضارع اناى وقد عرفت انه ليس بواجب واصل اراءة ارأى على وزن اكرام
تخففت الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار ارايا وقلبت الياء همزة
لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار
اراءة هذا هو العمدة فيه وان جاز غيره واذا علمت ما تلوناك كله ظهر بطلان
ما ذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله وقس على هذا ارى يرى انه
يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه كما يجب في مضارع رأى دون ماضيه
وانما ذكر ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقات القوم واستعمالاتهم فلا تكن
من القاصرين واسم المفعول من ارى يرى مري اه بسكون الراء وكسر الهمزة
وتشديد الياء اصله مرءوي على وزن مضروب فاعل بقلب الواو ياء لاجتماعهما
وسبق احديهما بالسكون فادغم الياء في الياء وكسرت الهمزة للياء كما وقع
الاعلال هكذا في مهدي اصله مهدوي كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال
في المفرد في اسم المفعول امكنك القياس عليه سائر تصاريفه وهو مريان



عُرْيُون مَرْئِيَة مَرْئِيَتَانِ مَرْئِيَات وَمَرَاء ولايجب بل يجوز حذف همزته اى اسم
المفعول لانّ وجوب حذف الهمزة فى فعله الذى هو يُرى غير قياس بل التزموا
لكثرة استعماله ولهذا لم يجب فى ينأى كما مرّ وكل ما يثبت على خلاف القياس
لايستتبع شيئا آخر غيره فلا يستتبع ذلك الفعل الذى هو يُرى المفعول الذى
هو مرئى غيره من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة فى وجوب التخفيف
ومعنى فلان يستتبع الشئ انه يطلب ان يكون ذلك الشئ تابعًا له كحذف
الهمزة فى اكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وسائر تصاريفه تابعًا
لنفسه فيحذف منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لايستتبع وحذفت
الهمزة وجوبًا فى مُرًى بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم المفعول من
باب الافعال اصله مُرْئَى بوزن مُكْرَم فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف من التلفظ
واعطى التنوين لما قبلها ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن فحذفت الهمزة
فاعطى حركتها لما قبلها وانتقل التنوين اليه ايضا فصار مُرًى هذا

تخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس وقد مر نظيره وانما وجب ذلك مع
ان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يرى غير قياس بل التزموا لكثرة
الاستعمال ايضا لكثرة متشعبه والقليل يتبع الكثير كثيرا وهو اى ذلك
المتشعب ارى يرى واخواتها كاسم الفاعل والزمان والمكان والآلة وان كان
الحذف فيها غير قياس بخلاف مرئى فانه فرض له متشعب واحد فقط وهو
يرى واسم الموضع من يرى الذى هو الثلاثي مرأى بفتح الميم وسكون الراء
وفتح الهمزة وتنوينها واصله مرأى على وزن منصر فاستثقلت الضمة على
الياء فاسقطت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ
واعطى التنوين لما قبلها فصار مرأى والآلة مرأى وهو كالموضع في اصله
وفي اعلاله ووزنه لكن الميم منه مكسور واذا حذفت الهمزة اى اردت
حذفها تخفيفا في هذه الاشياء وهي اسم المفعول والمكان والآلة كلها
من يرى الذى هو الثلاثي يجوز لك حذفها بالقياس الى نظائرها التي حذفت

الهمزة منها تخفيفا نحو سلة وغيره الا انه اى حذف الهمزة فى هذه الاشيا

غير مستعمل فى كلامهم المجهول من رأى يرى الذى هو الثلاثى رئى يرى آه اى

الماضى المجهول لا يخفف كما فى المعلوم والمضارع يخفف كما فى المعلوم ايضا فيقال

فى الماضى رئى رئيا رئوا رئيت آه وفى المضارع يرى يريان يرون آه وكيفية

تخفيف همزته ظاهر مما سبق واما اعلال يائه كاعلال ياء يرمى وسيأتى

فى باب الناقص المهموز الفاء يجىء من جملة ابوابه باستقراء كلامهم وهو ما

عدا الباب السادس نحو اخذ يأخذ بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع

نحو ادب يأدب من المادبة بمعنى الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن

يحسن ومن باب فتح نحو اهب يأهب ومن باب علم نحو ارج يأرج ومن باب حسن

نحو اسل يأسل ولا يجىء من فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجىء

من ثلثة ابواب من باب فتح نحو رأى يرى ومن باب علم نحو يئس ييأس ومن باب

حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجىء من غيرها والمهموز اللام يجىء من اربعة

ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب
علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيئ من غيرها وتقديم
مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه
واما تقديم مثال باب نصر على مثال ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من
باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال
اعني اخذ ولا يجيئ من المهموز المضاعف لام مهموز الفا نحو أن يأن أنينا
كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا تقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض
من هذا الكلام وما يتفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام
السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا
الحكم وما يتفرع عليه ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثمة اي ومن
اجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة لا يجيئ في المثال الا مهموز العين
واللام نحو وأد من باب ضرب ووجاء من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال مثال
المهموز العين ومثال المهموز اللام ولا يجيئ في الاجوف الا مهموز الفا واللام

نحو اَن يَئِنّ من باب نصر وجاء من باب ضرب ويقال لهما الاجوف

المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجئ في الناقص الا مهموز الفاء

والعين نحو اتى ورأى ولا يجئ في اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى

من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اى حال كونها في اول الكلمة على صورة

الالف في كل الاحوال اى سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام

او مكسورة نحو ابن وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله

وحد وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر

لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف حروف اللين

فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب

في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة وان لم يكن تخفيفها لفظا

لما مر من ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن امكن تخفيفها خطا فخففوها

علامة الهمزة لتقارب مخرجهما فان لم تكن الهمزة في موضع التخفيف وذلك اذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الآلية المشتركة اعني هذه آ كوابل واحد واحد وكذلك تكتب بهذه الصورة اذا خففت بقلبها الفا نحو رأس ثم قال قوله لا صورة تخصه انما قال ذلك لان هذه الصورة آ في اصل الوضع مشتركة بين الهمزة والالف كما مضى قوله او مضمومة نحو ام كذا في الجميع واصلح بعضهم ام الى اخت خطاء قوله لخفة الالف اى لخفة صورتها خطا يعني انما خص استعارة صورة الالف للهمزة اذا كانت اولا من بين صور حروف اللين التي تبدل اليها عند تخفيفها لانها اخف من صورتي الباقيين اعني الواو والياء قوله فان الالف تشارك الهمزة في المخرج اى لانهما من المخرج الاول من جميع المخارج وهو اقصى الحلق وهذا بيان الجامع ووجه الشبه الذي في الاستعارة وقوله وهي اخف حروف اللين اى التي ينبغي ان يشكل الهمزة باشكالها لكونها تبدل اليها عند تخفيفها خطا لكون البحث فيه لانها لا تحتاج في الخط الا الى حركة واحدة مستقيمة بخلاف الواو والياء وان كتبتا متصلتين يعرف بالتجربة ولا تغتر بقول من قال ان الياء اخف في الكتابة من الالف فيما لو كتبت متصلة بما بعدها فانه صدر من عدم التجربة والتأمل مع قوله فابدلوا آه بيان لغرض الاستعارة الذي اشار اليه المص بقوله لخفة الالف قوله فابدلوا الهمزة الفا اى جعلوا صورة الهمزة صورة الالف لا انه كانت للهمزة صورة فابدلوها صورة الالف وانما قال ذلك مع ان الظاهر ان يقول فابدلوها الفا للاشارة الى ان المراد بالهمزة الهمزة الكائنة في الاول لا مطلق الهمزة قوله ايضا تاكيد قوله فهذه الهمزة آه بيان وتفصيل لما قبله قوله لا تخفف في الاول اى في اول الكلمة على تقدير الابتداء بها كما هو مبني قياس الخط فان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فلا يرد ان الهمزة قد تخفف في اول الكلمة اذا اتصلت بما قبلها كما في نحو الاحمر وقد افلح لكن يرد عليه انه اذا اتصل باخر الكلمة غير مستقل نحو جزؤه وبجزؤه تبطل الهمزة التي هي فيها الحذف كالمتوسطة

لانّ ما لايدرك كله لايترك كله وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات
وان كان على الالف فلا يرد انّ الالف لاتقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة
على صورتها في الاول الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت
ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اى لتوافق
صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتو(سطة)
متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى
يعلم حركتها نحو يسأل ويلؤم ويسئم ونحو سأل ولؤم وسئم وانما لم يورد امثلة
المتحرك الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان
تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم او الادغام كسيل ومنهم من يحذف
المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف
نحو ساءل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار بالمثال الى انّ هذا الحكم اذا كان

تكتب على مذهب سيبويه بحرف حركتها وعلى مذهب الاخفش بحرف حركة ما قبلها الا ان يقال انه لغلبته في حكم العدم قوله فمنهم من يحذفها اه بيان للاختلاف فيها والمراد بحذفها في المواضع والمذاهب الاربعة حذفها خطا لا لفظا لان الكلام والبحث في تصوير الهمزة الملفوظة وكتابتها واما اذا الهمزة اعني هذه ح فلا تحذف خطا ايضا لحذفها خطا من نحو يسل ويلم ويسم وسال من عدم العلم بالخط قوله بالنقل اى بالحذف والنقل قوله يسل ويلم ويسم بحذف الهمزة خطا في الكل واثباتها لفظا فيه والاول كيفتح والثاني كيحسن والثالث كيكرم قوله او الادغام اى او بالقلب والادغام قوله كسيل كذا في الجميع بسين مضمومة اوله وياء مشددة مكسورة مجهول سال كقائل واصله سوئل فالصواب ان يكتب هكذا سوئل لانه مثال للهمزة المحذوفة خطا المثبتة لفظا الا ان يقال انه مثال المخففة بالقلب والادغام ومثال المحذوفة لا لفظا متروك ويمكن ان يقال انه تحريف والصواب كسئيل بسين مضمومة اوله وسين مفتوحة وياء ساكنة وهمزة مكسورة تصغير سائل اسم مكان قوله المفتوحة اى لكثرة مجيئها قوله بعد النقل كذا في الجميع اى بعد ان كان تخفيفها بالنقل ~~ولو قال ان كان تخفيفها بالنقل~~ ولو قال ان كان تخفيفها بالنقل لكان اوضح قوله فقط اى لا المضمومة والمكسورة اى يحذف من جملة ما يخفف بالنقل المفتوحة فقط نحو يسل لا المضمومة والمكسورة نحو يلؤم ويسئم قوله والاكثر على حذفها اه اى كما في الرضى ان الاكثرين يحذفون المفتوحة فقط بعد الالف استثقالا لالفين ولا يحذفونها بعد ساكن آخر ولا يحذفون غير المفتوحة بعد ساكن وذلك لان حذفها في الخط لما هو ثابت لفظا خلاف القياس واغتفر ذلك في الآخر الذي هو محل التخفيف فبقي الوسط ثابتا على اصله قوله سائل على وزن فاعل بحذف الهمزة المفتوحة خطا واثباتها لفظا قوله في الجميع اى فيما كان تخفيفها بالنقل او الادغام مفتوحة او غيرها وفيما كانت مفتوحة بعد الالف او بعد غيرها وفيما كانت مضمومة او مكسورة بعد ساكن غير الالف قوله واشار بالمثال اى بالتمثيل للهمزة المتوسطة المتحركة المتحرك ما قبلها بمثال مفتوح فيه ما قبل تلك الهمزة قوله الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة اى الى ان كتابة الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها اذا كان حركة ما قبلها فتحة وفيه انه يلزم ح خروج حكم نحو سئل ويلؤم ولؤم مع ان هذا الحكم مع اثره دافع فيه والقول بانه فارج مطابقة ودافع التزاما مع امكان دخوله مطابقة بلا مانع كونه هو الظاهر من كلامه تحكم بحت (قوله فوته فيعلم منه)

حركة ما قبلها فتحة فيُعلم منه انّ كتابة نحو جُوَن ومِيَر على طريق

تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على طريق اللفظ ولو قال على طريق

تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره نحو جُوَن ومِيَر

الا انه عدل عنه الى ما فى الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها وحُكم نحو مِيَر

وجُوَن قد علم بطريق آخر كما ذكرت على انهما كانا مستثنيين فى تخفيف الهمزة

من حكم اخواتها واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها فى آخر الكلمة تكتب على

وفق حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لانّ

حركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها

نحو قرأ وطرُؤ وفتئ ويُعلم من هذا انّ الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة

ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يردؤ فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها

واذا كان ما قبلها اى ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة

نحو سَيَال ويلُوم ويسُم فانه طريق تخفيفها الحذف مع انها لا تحذف خطا فلاجل شموله اياها عدل عنه اليه قوله وحكم نحو مِيَر وجُوَن جواب عما سؤال ورد عليها قاله وهو انه كما يشمل ما قاله الساكن ما قبلها يشمل ما قاله الغير نحو جُوَن ومِيَر فاوجه ترجيحه عليه وحاصل الجواب ان ما قاله ولذا لم يشمل ولم يعلم منه حكم نحو جُوَن ومِيَر مطابقة بطريق الصراحة لكنه شمله وعلم منه التزاما بطريق آخر وهو طريق المثال مع الاصل المذكور فان قلت كما يعلم حكم نحو جُوَن ومِيَر بطريق آخر يعلم حكم الساكن ما قبلها بذلك الطريق قلنا لا نسلم ذلك لعدم الاصل المذكور فيها ولو سلمنا ذلك فنقول وجه الترجيح ان نحو جُوَن ومِيَر كانا مستثنيين فى تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها من حكم اخواتها فيعلم انهما مستثنيات فى الخط ايضا بتلك القرينة كما اشار اليه بقوله على انهما كانا الخ ووقع للشيخ هنا ما يخالف بعض ما ذكرناه فاحذره قوله بطريق آخر اى غير ما فى الكتاب من قوله على وفق حركة نفسها وهو طريق مثاله مع الاصل المذكور فكانه علم منه قوله على انهما كانا الخ هذا وجه آخر مستقل لترجيح ما قاله على ما قال غيره غيرما علم بطريق آخر وهو الظاهر من كلامه المعول عليه والوجه الاول تكلف وتعسف وحاله انا رجحنا عليه بذلك الوجه لكن لا احتياج الى الترجيح بذلك مع انهما كالمستثنيين فى كلام المص فيما تقدم فى تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها من حكم اخواتها وهو جعلها بين بين ومدخلين فيه فى حكم ما فيه همزة ساكنة بسبب ان الفتح كالسكون فى اللين فقلبت الهمزة فى حال الفتح كما قلبت فى حال السكون فيكونان فى الخط ايضا مستثنيين من حكم اخواتهما ومدخلين فى حكم ما فيه الهمزة الساكنة وهو كتابتها على وفق حركة ما قبلها للمشاكلة فيكون قوله ساكنة اعم من ان تكون حقيقة او حكما قوله مستثنيين بيانه وقع فى البعض بواحدة وهو غلط قوله اذا كان ما قبلها متحركا اى بقرينة قوله على وفق حركة ما قبلها وقوله وان كان ما قبلها ساكنا الخ قوله عارضة اى للاعراب او البناء تسقط فى الوقف الذى هو مبنى الخط قوله فصار اى الشأن او الهمزة المتحركة فى آخر الكلمة قوله ويعلم من هذا اى من قوله واذا كانت متحركة فى آخر الكلمة تكتب الخ قوله فالاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها اى لعدم حركتها اصلا لا عارضة ولا غيرها والفقه انه يقول تكتب على وفق حركة ما قبلها بالاولى قوله ما قبل الهمزة المتطرفة اى التى لم يتصل بها ما لا يستقل والا فهى فى حكم المتوسطة نحو سيال

(قوله لا على حركة نفسها)



علی صورة شیٔ لاعلی حرکة نفسها لطرو حرکتها ولاعلی حرکة ماقبلها لفرض

عدم حرکة ماقبلها نحو خبٔ ودفٔ وبرٔ بل تحذف من الخط فان شکل

الهمزة وصورتها الخطیة هو شکل احد حروف اللین واما المکتوب فی خبٔ

ودفٔ وبرٔ فانما هو علامة الهمزة وامارة لها لیعلم ان هناك همزة

فی اللفظ فتلفظ واما کتابته نحو البطؤ والوطیٔ والجنیٔ بالواو فلیس

من قانون علم الخط بل من جهل الکاتب بصورة الخط

الباب الرابع فی المثال

ای المعتل الفاء قدم مایکون حرف

العلة فیه غیر متعدد لکثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد

وقدم المعتل الفاء منه علی معتل العین لتقدم الفاء علی العین ویقال

للمعتل الفاء باضافة المعتل الی الفاء اضافة لفظیة مثل الحسن الوجه

ای الذی اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة الی الفاء لان حرف العلة

لما كانت فى اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا فى اول الامر ولانه لايجب الاطراد فى التسمية ويقال له مثال ايضا لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير للصحة دفعا للتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحا ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد ووعد وقيل انما سمى مثالا لان امره للحاضر مثل الاجوف نحو عد من تعد وزن من تزين فزن عد بزن تجده موازنا له فى الوزن وهو اى المثال يجئ من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق ولايجئ المثال من فعل يفعل اى من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كائنا فى لغة بنى عامر وفى لغة غيرهم من باب ضرب بحذف الواو فى يجد اصله يوجد فى قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل

فى اللفظ اذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته فالماضى اصل امثلة الافعال فى اللفظ قوله وقيل اه ضعفه لان جميع امره ليس مثل امر الاجوف بخلاف ماضيه فان جميعه مثل الصحيح فيكون التعليل به اولى وانسب قوله للحاضر اى اوللغائب وانما قيد بالحاضر لان المثال المذكور فى المتن له قوله فى الوزن اى اللغوى لا الاصطلاحى لان وزن احدهما اصطلاحا عل والاخر فل ولو قال فى الصورة اوفى عدد الحروف لكان اوضح ولعله عدل عنه اليه لاجل قوله فزن عد بزن تجده موازنا له فى الوزن قوله من خمسة ابواب اى فى الواوى واليائى قوله باب ضرب اه اى اخذا من قوله ولايجئ من فعل يفعل قوله نحو وعد يعد اه اى فى الواوى ونحو يسر ييسر ويقظ ييقظ وينع يينع ويسر ييسر وبئس ييئس فى اليائى ترك امثلته تنبيها على قلته قوله ووهب يهب وفى الاكثر يوهب وهو غلط قوله الا وجد يجد فى لغة بنى عامر اى فهو لغة ضعيفة لايصير به الابواب ستة قوله من باب ضرب اى او حسب كما فى القاموس قوله قياس الصواب تركه اذ لم يجئ فى لغتهم غيره حتى يوجد القياس فيها قوله لثقل الواو مع ضم ما بعدها اى لكون الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والضمة اثقل من الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة وقد حذفت الثانية للاستثقال فالاولى اولى بالحذف هذا مبنى على ان يكون ضمه اصليا ويجوز ان يكون فى الاصل عندهم مكسور العين كاخواته ثم ضم بعد حذف الواو كما يفتح فى نحو يضع بعده وانما لم يحذف الواو فى باب فعل يفعل بضم العين فيهما مع ان القياس يقتضى حذفه لاستثقال وقوعه بين ياء مفتوحة وضمة تطبيقا للفظ بالمعنى وذلك ان معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة على حال فلم يغيروا اللفظ ايضا عن حاله لما كان مستحق التغير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغير اذ حق التغيير ان يكون فى آخر الكلمة او فيما يجاوره الاخر فلذلك غير فى طال يطول وسرو يسرو وان كانا من باب فعل ايضا كذا فى الرضى (قوله لخروجها عن القياس)

هذا اي يجد بالضم لغة ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء

فاتبع ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على القياس

وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في الصحة وعدم

الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين نحو وعد ووعد ووقر ووقر

من الوقر وهو ثقل في الاذن لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من

الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله ووقر يدل على انه متعد ويبنع ويبنع

ولم يورد من اليائي الا مثالا واحدا تنبيها على قلته ونظائرها نحو ويفق ووفق

ويسر يسير فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء لان الاعلال

انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم اذ

لم يعرض له فتور وعي بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا تعلان

في الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معلا وقد يكون بالسكون

او الوقودة وفي يكون وقر من باب ضرب قوله من الوقار بفتح الواو وفي يكون وقر من باب ضرب ايضا كما في الصحاح لكن ظاهر كلام القاموس ان الوقار مصدر وقر ككرم ومصدر وقر كضرب قرة قوله الرزانة بفتح الراء الحلم قوله لانهما لازمان اي الوقور والوقار لازمان فيكون الفعل المشتق منهما لازما مثلهما والواو في قوله وقوله وقر بضم الواو وفي البعض ووقر بواوين يدل على انه اي وقر متعد فينبغي ان يكون من الاول لا منهما حالية لكن يشكل هذا بينع مع ان الينع لازم وبانه يلزم تكرار المثال من باب ضرب مع ان الظاهر عدمه فالحق ان وقر من غير باب ضرب وان بناء المجهول من اللازم بلا واسطة لمجرد التصوير والتمثيل سائغ شائع قوله وينع من باب ضرب وفتح كما في الصحاح والقاموس ومن باب علم ايضا كما في بعض حواشي البيضاوي قوله ولم يورد من اليائي الا مثالا واحدا اي واورد من الواوي مثالين تنبيها على قلته بالنسبة الى الواوي والامر كذلك كما يعلم بمراجعة الصحاح والقاموس قوله ونظائرها لا حاجة اليه مع نحو الا ان يراد بنحو الامثلة الباقية من باب وعد ووقر وينع وبنظائرها الابواب الباقية وامثلتها قوله ويسر من باب حسب او ضرب لكن ينبغي ان يقيد لفظ الشرح في الاول لان مثال الثلث مذكور ان قيد ينع عليه قوله فلا تعلان الخ اي اذا كان حكم الواو والياء الواقعين في اول الكلمة كحكم الصحيح فلا تعلان في اول الكلمة وفيه اشارة الى ان قول المص لقوة المتكلم الخ علة للمفهوم من التشبيه وهو عدم الاعلال قوله وتسهيل التكلم اي باللفظ المعتل قوله اذ لم وفي البعض ولم قوله وعي بكسر العين وتشديد الياء اي حصر كما في القاموس وعطفه على فتور تفسيري قوله بعد اي الآن وحين الابتداء ومعه فبعد هنا بمعنى مع كما في قولهم بطنا بعد بطن صرح به بعض شراح المنهاج قوله مصدر المجهول انما احتاج الى جعله مصدر المجهول ليصح قوله بالسكون لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاسكان او لا وان كان المتبادر السكون بنفسه لكن المراد به هنا هو الاول لان الثاني لا يطلق عليه الاعلال كالقول والبيع ولذا قال ابن الحاجب ويجمعه القلب والحذف والاسكان فقوله بالسكون اي باسكانه او بكونه مسكنا وكان ينبغي للشارح ان يتعرض للتغيير لانه المحتاج اليه لا القلب والحذف قوله اي كون الحرف معلا اي كون حرف العلة معللا لان لفظ الاعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة للتخفيف قوله قد يكون قد للتحقيق لا للتقليل قوله بالسكون او بالقلب او بالحذف اي يجمعه هذه الثلثة قوله الى حرف آخر

او بالقلب ای بانقلابه الی حرف العلة او بالحذف ای بکونه محذوفا وثلاثتها لا یمکن فی الابتداء اما بالسکون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساکن وکذا ای کالسکون القلب متعذر لان المقلوب به غالبا احتراز عن بعض حروف الابدال یکون حرف العلة یعنی الالف والیاء زائدة فی المنصوب للتاکید و المقام یقتضیه وحرف العلة ای الالف لا یکون الا ساکنة فیلزم الابتداء بالساکن واما انه لا یمکن بالحذف فلنقصانه ای فللزوم نقصانه من القدر الصالح فی الثلاثی المجرد ولاتباع الثلاثی فی الزوائد عنه وان لم یلزم ذلک النقصان فیها المصدر مضاف الی المفعول ولا یعوض ای لا یقع التعویض بالتاء فی الاول ولا فی الاخر مع انه لو عوض فیه لا یلزم ذلک النقصان حتی لا یلتبس الماضی بالمستقبل بالتعویض فی الاول نحو تعد والمصدر بالتعویض فی الاخر نحو عدة فی نفس الحروف وان اندفع الالتباس بالحرکات ومن ثمه ای

الیه اولکونه عبارة عن الالف وهو یذکر ویؤنث قولـه ای فللزوم نقصانه ای المعتل الفاء به ای الحذف اشاریه الی ان النقصان انما هو مصدر نقص اللازم فلا یستقیم الکلام الا بتقدیر مضاف لان عدم امکان الحذف لیس لنقصانه فی نفسه من القدر الصالح بل للزومه به فالمناسب هنا مصدر نقص وهو النقص لکن الامر لیس کما توهمه لان النقصان کما قال بعضهم علی قول الجاربردی فی شرح قول ابن الحاجب التصریف علم باصول تعرف بها احوال ابنیة الکلم فتصرفوا فیها بالزیادة والنقصان مصدر نقص اللازم والمتعدی کلیهما ثم قال ذلک البعض قال فیما الحق بآخر کتاب دستور اللغة نقص نقصته نقصانا فی کلیهما انتهی ویوافقه کلام الصحاح حیث قال نقص الشیء نقصا ونقصانا ونقصته انا و لا یتعدی فالحق ان یقال ان النقصان هنا مصدر نقص المتعدی وهو مضاف الی الفاعل والمفعول محذوف او بالعکس ای فلنقصان الحذف المعتل الفاء وقیل فلنقصانه ای المحذوف منه قولـه من القدر الصالح وهو ثلثة احرف کما مر وفی عدم امکان الحذف لاجل النقصان من القدر الصالح نظر ظاهر لثبوت الحذف کثیرا مع ذلک النقصان نحو عد وقل وبع وق وع وعم وشج ویدودم قولـه فی الثلاثی متعلق بالنقصان او حال من مفعوله قولـه فی الزوائد ای فی الابواب الزوائد متعلق باتباع او حال من فاعله اونائبه قوله المصدر مضاف الی المفعول ای اتباع علی افتعال او افعال اضافة الی المفعول الذی هو الثلاثی والفاعل اونائبه محذوف ای ولاتباعه ای المعتل الفاء الثلاثی فی الابواب الزوائد منه فی عدم الحذف قولـه ای لا یقع التعویض اشاربه الی ان یعوض مسند الی ضمیر مصدره بالتاویل المشهور لکن الحق ان یقول لا یوقع والظاهر انه الی الظرف ویمکن ان یقال الباء زائدة فی المرفوع قولـه والاخر الواو فیه بمعنی او کما اشار الیه الشارح بقوله لا قولـه مع انه لو عوض اه اشاربه الی ان قوله ولا یعوض جواب عن سؤال مقدر نشاء مما قبله وفیه انه لا یخرج اللفظ بتعویض التاء مطلقا عن لزوم ذکر النقصان ولذا قال الرضی وغیره ان نحو عدة وثبة وشاة ناقص عن القدر الصالح مع التاء اذ هی کلمة اخری قولـه فیه ای فی احدهما من الاول والاخر وافرد الضمیر لکون الواو فی الاخر بمعنی او کما مر قولـه حتی لا یلتبس الماضی بالمستقبل والمصدر فیه ان المبحوث عنه المعتل الفاء مطلقا لا مخصوص الماضی [illegible] فی اول الکلمة دون فی اول الماضی ویدل هذا

ومن اجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز
ادخال التاء في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل دخلت في الآخر
لان اصل عدة وِعْدٌ بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع
اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل اصلها
وِعْدة حذفت الواو لمثل ما ذكر ولزم تاء التانيث كالعوض من المحذوف
فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوِعد لعدم الكسرة
ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال فعله نحو واصل للالتباس اى لئلا يلزم
الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول عطف على لا يجوز في التكلان
مصدر من وكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان لعدم
الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول

متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة انتهى وفيه ان الامر بالعكس لان الاول اعلالان نقل اى اسكان وحذف والثاني اعلال واحد حذف فقط فالموافق لاعلال الفعل هو الثاني لا الاول قوله ثم زيدت التاء عوضا عنها قال الرضى اذا حذف من المصدر شيء بالاعلال لم يذهل عن المحذوف رأسا بل يعوض منه تاء التانيث في الآخر كما في عدة واستقامة وذلك لان الاعلال فيه ليس على الاصل اذ هو اتباع الاصل للفرع قوله وقيل اصلها وعدة قائله الجاربردي وهذا هو الذي اختاره في صدر الكتاب ولعله اشارة الى استواء القولين لكن لا يتصور التاء هنا ولذا قال وقيل قوله ولزوم وفي البعض كما في الجاربردي ولزم قوله فان زال احد الوصفين اى الكسرة واعتلال الفعل ويفهم منه انه ان زال الوصفان لا تحذف بالطريق الاولى ولذلك لم تحذف من نحو الوجل لكن يرد عليه نحو ضعة ويجاب عنه بما اجيب به عن فعله يضع لكن يرد عليه بعد ذلك نحو دعة وطئة وطاءة مصادر ودع يودع ووطئ يوطؤ بضم عينهما ويجاب عنه بانه اجري مجرى مصدر يضع للتنبيه على ان حق واو مضارعه ان تكون محذوفة لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة لكنها لم تحذف تطبيقا للفظ بالمعنى اذ معنى فعل للطبائع اللازمة المستقرة على حال وكذا حق عين مضارعه ان يكون مفتوحة لكون اللام حلقيا واما ضمة بالضم فشاذ قوله للالتباس التي به لاجل مقابلته لقوله لعدم الالتباس لان قوله ويجوز مما فيه ومن ثمه كما اشار اليه الشارح بقوله عطف على قوله لا يجوز وللاشارة الى انه مغاير لذلك الالتباس والذي اشار اليه بثمه لان هذا الالتباس المصدر بالمستقبل وذلك الالتباس الماتي به ولذا ايضا لم يقل بدله لذلك وقطع عليه قوله لعدم الالتباس وبهذا ظهر سقوط ما اورده بعض الشارحين على المص بناء على ان قوله ويجوز جواب عن اعتراض مقدر بانه لا طائل تحت قوله للالتباس وهو غير مخفي على من له ادنى تامل قوله اى لئلا يلزم الالتباس اى التباس نحو العدة قوله ويجوز ادخال التاء في الاول اى بدلا عن الواو الثابتة في الادخال هنا شبه الاستخدام قوله مصدر من الوكل الصواب كما في الصحاح والقاموس اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير قوله لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان اى لان المستقبل المفرد لا يجيء على صورة التكلان المفرد فان قلت وان لم يلزم التباسه بمفرد المستقبل بنكلا الا ان

الشاعر واخلفوك عد الامر الذى وعدوا بحذف التاء من عدا الامر

اذ اصله عدة الامر يقول نعم الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض

من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور

وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء فى حال من الاحوال لانها عوض

عن المحذوفة وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل

على المحذوف فيلزم الاجحاف الا فى حالة الاضافة فانه يجوز فيها لان

الاضافة تقوم بسبب استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء

فيجوز حذفها وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول

الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما هو حال

الاضافة ودعواك مطلقا فلم يثبت به فلم يتم التقريب وكذلك اى مثل

حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت

الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين

وعوضت منها تاء فى الاخر كما فى العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما

كالاجابة والاستجابة ومن ثمه اى ومن اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء فى قوله تعالى اقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت فى عدالامر وتقول فى الحاق الضمائر عد عدا عدوا الخ وجوز اى جبنى وعدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد الى آخره اصله يوعد بدليل ان حروف ماضيه حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان يقدر الواو فى المضارع بعدم فى المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعنى الياء الى الضمة التقديرية اى الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية ومثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت فى احديهما وسقطت فى الاخرى وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالى الكسرات الا انه اهون من فساد حذف الاخريين ومن ثمه اى ومن اجل ثقل هذا الخروج

لا يجئ لغة على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من

الكسرة الى الضمة وفُعِل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة

ولهذا جعلوا هذه الصيغة فى الفعل المعنى غير معقول كما مرّ الحِبُك

بكسر الفاء وضم العين ودُئِل على العكس فلما استثقل احدهما وحده

فكيف اذا اجتمعا وحُذفت الواو فى تعِد واخواته ايضا اى كيعد وان

لم يوجد العلة المذكورة فى يعِد فيها للمشاكلة واطراد الباب وحُذفت الواو

فى مثل يضع ويقع ويدع ويطاء لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل

امثاله فحذفت الواو للعلة المذكورة فى يعد ثم جعل يضع مفتوح العين

وكذا امثاله نظرا الى حرف الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين

مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم يعد الواو بعد زوال المانع اعنى

كسرة ما بعدها ويشكل ايضا بمثل يسع فان ماضيه وسِع مكسور العين

فلم حكم بانه فى الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ والجواب انه وقعت

هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا
يلزم خرم قاعدتهم والا فمن يهتم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن
فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك
في مواضع كثيرة ولايحذف الواو في يُوعد لان اصله يأوعد فلم توجد العلة
الموجبة للحذف وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها
لم يكن مانعة عن قلب الياء واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل
بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تفوت بضمة
ما قبلها فتفويت على الثبات الامر عدالخ وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه
فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه اولانه ماخوذ من تعد بلاواو والفاعل
واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع مَوعِد بسلامة الواو
على مفعِل بفتح الميم وكسر العين والالة ميعد اصله موعد على وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهم
اي الصرفيون يقلبونها اي الواو ياء بالحاجز اي المانع في نحو قنية اصله

قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة
وبغير الحاجز اي في بعد يكونون اقلب منهم مع الحاجز اي بالطريق الاولى
واعلم ان ابن الحاجب عنده الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو
قنوة ياء شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة جبت بالالف
وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين رحمه الله عن ابن القطاع
ان ياء قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدرها قنو قنوة
فعلى هذين القولين لا استشهاد في قنية الا ان الظاهر من كلام الزمخشري
لما كان ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص
في ذلك ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب

قلب مقدر وهو اذا كان الامر كما ذكرت ففي كلام المص بحث قوله من كلام الزمخشري لما كان كون ياء قنية مقلوبة من الواو اي في المفصل وفيه
ان هذا صريح كلامه فيه لا ظاهره قوله وان هذا القلب على القياس اي قلب الواو ياء مع الحاجز لاجل الكسرة وفيه انه ليس في كلامه ما يدل على كونه
قياسا فضلا عن ان يكون ظاهرا فيه وكلامه هنا في المفصل والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة نحو غازية ومحنية واذا كانوا ممن يقلبها وبينها
وبين الكسرة حاجز في نحو قنية وهو ابن عمي دنيا فهم لها بغير حاجز اقلب فالحق مع ابن الحاجب في كون القلب مع الحاجز في مثل ما ذكر شاذا ولا
يخالفه كلاما الزمخشري والمص ولا كلام احد غير الشارحين ويدل على ذلك مجيء ذلك القلب مع الضمة ايضا نحو دنيا بالضم والكسر وعدم مجيئه مع
الكسر في اكثر الالفاظ نحو اخوة واسوة والوة وتلو واخوة وصيوة وقنوة الى ما لا يحصى مما يعلم بمراجعة الصحاح والقاموس وناهيك الفعلة
النوع من معتل اللام الواوي فان ياءها مقلوبا شاذ مسموع اقل قليل مع ان القلب مع غير الحاجز واجب قياسي جار في جميع الالفاظ وقال في الصحاح
الربية مخففة لغة في الربا قال الفراء انما هو ربية مخففة سماعا عن العرب يعني انهم تكلموا بها بالياء وكان القياس ربوة بالواو وكذلك
الحبية من الاحتباء وقال في غاية التصريف الضرب الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس اه وكذلك القياس في قلب الواو ياء من قولهم
هو ابن عمي دنيا معدوم لانه من الدنو ولكن الاستعمال مطرد بقلبه ومع ابن القطاع في كون ياء قنية اصلية كما يدل عليه كلام الصحاح والقاموس فنهم
ان مراد الزمخشري والمص من كلامهما مجرد التشبيه والتنظير والتاكيد لقلب الواو المكسور ما قبلها من غير نظر الى كون القلب في النظيرين قياسا
وشاذا ولا الى كونه في احدهما قياسا وفي الآخر شاذا يدل على ذلك انهما معتل اللام مع تحرك الواو فيهما في كلام الزمخشري واحدهما معتل الفاء مع
سكون الواو فيه والآخر معتل اللام مع تحرك الواو فيه في كلام المص فظهر بما ذكرنا بطلان قوله فعلى هذين القولين لا استشهاد في قنية بالنسبة
الى قول ابن الحاجب وقوله ولعل ما ذهب اليه الزمخشري والمص اظهر قوله تبعه المص في ذلك لكن كلام الزمخشري في معتل اللام والفاء مع
تحرك الواو فيهما وكلام المص في معتل الفاء مع سكون الواو فيه ومعتل اللام مع تحركه فيه ولكل وجهة هو موليها الا ان الثاني ابلغ قوله اذ
يرد على ابن الحاجب [illegible] والامالة ان يتحى
بالفتحة نحو الكسرة [illegible]

جواز الامالة فى شملال وعدم جوازها فى عنشا ويرد على المنقول عن ابن القطاع ان مجئ قنية من قنيت لايمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضًا

الباب الخامس فى الاجوف

اى المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير فى الاخير على ثلثة احرف والناقص يصير فيه على اربعة احرف والثلثة مقدم على الاربعة ولان بعض الاجوف لايعتل بخلاف الناقص ويقال له اى للمبنى اسم الاجوف اجوف لخلو جوفه اى ماهو كالجوف له عن الحرف الصحيح اى لوقوع حرف العلة فى جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف فى المتكلم فى الثلاثى ويسمى غيره بذى الثلثة تبعًا له ولما كان المتكلم مقدمًا على غيره كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصًا المتصل فكانه حرف من حروفه وهو

قوله خصوصا المتصل الصواب تركه او يقول الا اتصال الفاعل بالفعل خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به
ويمكن ان يقال مراده بالضمير المرفوع الاعم من الساكن والمتحرك وبالمتصل المتصل المتحرك ووجه خصوصية بشدة الاتصال
امكان اللام وحذف العين معه قوله بالاستقراء متعلق بيجئ على انه مفعول له او حال من فاعله قوله من باب نصر اى في الواوى فقط
قوله نحو قال يقول جعله الكسائى من باب حسن قوله من باب ضرب اى في اليائى فقط قوله من باب علم اى في الواوى نحو خاف يخاف
وفي اليائى نحو هاب يهاب قوله فلم يجئ منه الا طال يطول وفيه انه جاء منه كثير غيره نحو مات يموت وكاد يكود وجاد يجود الى ما
لا يحصى والحاصل ان كل اجوف واوى مضارعه يفعل بالضم ان كان لازما فهو من باب حسن وان كان متعديا فهو من باب نصر
يدل على ذلك كلام الزمخشرى حيث قال وفعل يفعل نحو طال يطول وجاد يجود اذا صار طويلا وجوادا وكلام الرضى حيث قال ولا يجئ
من فعل بالضم اجوف يائى الا حرف واحد وهو هيؤ الرجل اى صار ذا هيئة وكلام الصحاح حيث قال وطال الشئ امتد وطلت اصله
طولت بضم الواو لانك تقول طويل فنقلت الضمة الى الطاء وسقطت الواو لاجتماع الساكنين ولا يجوز ان تقول طلته لان فعلت

لا يتعدى
فاذا اردت ان تعدى
به قلت طولته اى اطلته
واما قولك طاولنى فطلته فانا
نعنى بذلك كنت اطول منه من الطول والطول
مبنيا وقال واصل قلت فعلت بالفتح
ولا يجوز ان يكون بالضم لانه يتعدى
فان قلت لم قلت ان كل اجوف واوى على
يفعل بالضم اذا كان لازما فهو من باب
حسن مع انه يجوز ان يكون من باب نصر
فما يكون لازما نحو صح وقعد قلت لزوم باب
حسن مطرد ولزوم باب نصر غير مطرد بل ولا
كما ايد كما صرح به الرضى فالحمل على الطرد اولى
اذا افعل الاشراف مع انه يلزم على تقدير حمله
عليها باب نصر نقل ماضيه اذا اتصل به الضمير
المرفوع المتحرك منه الى باب حسن كما هو مذهب
الا التزيع وهو خلاف الاصل او ترك الاهم
وهو بيانه البنية مع امكانه كما هو مذهب
ابن الحاجب وهو غير صواب فظهر من هذا ان
ان الصواب ان يعبر الصرف من الرجل بقوله
قوله ضابطا تفسير لاصلا قوله
قوله اما متعلق بقوله
شاملا فيكون

اى الاجوف يجئ من ثلاثة ابواب بالاستقراء من باب نصر نحو قال يقول
ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما من باب حسن
فلم يجئ منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره قال بعض الصرفيين
اصلا ضابطا شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا
فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال
بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متنا ولا لجميع انواع
الاعلال فحذفت صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة
بعد صفة لاصلا يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة
بالاعلال منه وهو اى من ذلك الاصل قولهم ان الاعلال فى حرف العلة

فى قوة قولنا الخ فيه اشارة الى انه
انما وصف الاصل بالشمول مع انه لا يكون الا شاملا لجميع جزئياته وانواعه ليدل على ان المراد به ههنا الكل الشامل لجميع انواع الاعلال
لا الشامل لجميع جزئياته والثانى لا يستلزم الاول بخلاف العكس فان فى باب الاعلال اصولها فانها جميع الصرفيين يشمل كل واحد منها جميع
جزئياته ولا يشمل جميع انواع الاعلال فوصف الاصل الذى قاله بعض الصرفيين بالشمول المتعلق به فى باب الاعلال ليدل على ان المراد به
هو الاصل الاول الداخل تحته جميع الاصول المقولة لجميع الصرفيين كل القيد فى جوف الفراء لا الثانى وان فى زائدة للتاكيد كما فى قوله
تعالى وقال اركبوا فيها او بمعنى اللام الزائدة للتقوية وان كان بعيدا من حيث الاستعمال ليدل على ما مر ولهذا قدم هذا الاحتمال على الاحتمالين
الاخيرين والى ان الباب بمعنى النوع كما فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من طلب بابا من العلم تكفل الله تعالى برزقه وان اضافته الى الاعلال
للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه كما صرح به ابن حجر فى شرحه على قول المنهاج وفرضه اى الوضوء ستة والى ان صلة قال المحذوفة
لدلالة صلة الشمول عليها قوله لانواع الاعلال اى لجميع انواعه كما يدل عليه قوله جميع المسائل قوله واما متعلق بقوله قال الخ والاحتمال
الاول اولى منه لما مر ولذا اخره عنه فان قلت يحصل من هذا بتقدير صلة الشمول ما يحصل من الاول وان فى كل منهما حذفا كما اشرنا اليه
فلم كان الاول اولى منه قلت ذلك لان صلة الشمول هى الاهم الاصل ومحط الفائدة ههنا فحذفها يوهم خلاف المقصود بخلاف حذف صلة
قال مع ان ترك الاهم والاتيان بغيره خلاف العقل والنقل بل ربما يقال انه لا حاجة الى صلة قال هنا قوله بجميع انواع الاعلال اى
كما يدل عليه قوله جميع المسائل واقام الظاهر مقام الضمير لئلا يتوهم عوده الى اصلا وهو خلاف المقصود هنا كما مر وفى البعض لجميع باللام
والياء فى الاولى بمعناه قوله فحذف صلة الشمول الخ اى حذف على الاحتمال الثانى صلة الشمول التى هى بجميع انواع الاعلال لدلالة صلة
قال التى هى فى باب الاعلال عليها كما حذف صلة رهبة لدلالة صلة رغبة عليها فى قوله صلى الله عليه وسلم رغبة ورهبة اليك والعرب
تفعل ذلك كثيرا قوله واما صفة بعد صفة لاصلا او حال منه لتخصصه بالصفة وصلتا الشمول وقال محذوفتان حينئذ اى قال فى باب
الاعلال اصلا شاملا لجميع انواعه كائنا فيه والاحتمال الاول والثانى اولى منه اما الثانى فلما يلزم على الثالث حذف الصلتين مع ان الاصل
عدم الحذف والتقدير بقدر الامكان واما الاول فلذلك ولما مر مع انه لا طائل تحته ولذا اخره عنهما قوله يخرج جميع المسائل منه عطف بيان

حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل
في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو
موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اي الشان يتصور في حروف
العلة التي هي غير الفاء الابتدائي اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون
ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور
في حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي
هي احوال حروف العلة من الحركات الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي
هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى يحصل لك
ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي ما قبلها فكان
ما قبل الحروف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك جملة عشر
وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة ساكنا
وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول مصدرا وبيع ونحو خوف
وطول ولا تعل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما

وما قبلها مفتوحًا نحو قول لان حرف العلة اذا اسكنت اى وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها فى جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعنى الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتًا اعنى حرف مدٍّ ممتنع بالاتفاق واما الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك

قوله اى وجدت على صفة السكون اعلم ان وجود حرف العلة على صفة السكون اعم من ان يكون سكونه محضا اصليا كما فى قول وبيع ومخوف وحوزان وبيسرا وغير محض عارضا مستندا الى الاسكان كما فى قول وبيع ونحوه ففى تفسيره كلام المتن بما ذكره اشارة الى انه يعم السكونين وان كان المتبادر من سكنت بالتخفيف على صيغة المعلوم من السكون كما فى البعض الاول ومن اسكنت او سكنت على صيغة المجهول من الاسكان او التسكين كما فى البعض الآخر الثانى فظهر بهذا انه لا فرق بين نسخ المتن الثلث وان تفسير الشارح يحتملها فلله تعالى دره وان ما قيل سكنت بالتخفيف فعل ماض من السكون لا بالتشديد من التسكين ليس بشئ قوله اى فى جميع الاوقات اشار به الى ان الاستثناء فيما بعد مفرغ اى سواء كانت حركة ما قبلها فتحة نحو قول او كسرة نحو قيل وميزان او ضمة نحو بوع ويوسر ويرد على الثانى نحو اجلواذ وعلى الثالث نحو سيل وضيزى ويجاب بان يقدر فى الكلام قيدان لم يمنع مانع ولم يعارض عارض قوله واستدعاء ما قبلها اى اياها الى ما يجانسه ويوافقه انث الضمير الراجع الى الساكن لكونه عبارة عن الحرف وهو يذكر ويؤنث قوله فان الحركة بعد الحرف علة لتغيرها قبل الحرف الساكن بالحركة دون الحرف الذى هى عليه وهذا مختار المحققين قال الرضى ان الحركة فى الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل بمعنى فتح الحرف الاتيان ببعض الالف عقيبها وضمها الاتيان ببعض الواو عقيبها وكسرها الاتيان ببعض الياء بعدها ومن شدة تعقب ابعاض هذه الحروف الحرف المتحرك التبس الامر على بعض الناس فظنوا ان الحركة على الحرف وبعضهم تجاوز ذلك وقال هى قبل الحرف وكلاهما وهم واذا تاملت اهلت بكونها بعده الا ترى انك لا تجد فرقا فى المسموع بين قولك الغزو باسكان الزاى والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاى وكذا قولك بالرمى باسكان الميم والياء والرم بحذف الياء وكسر الميم وذلك لانك اذا اسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض تلك الحروف فيكون عين الحركة اذ هى ايضا بعض الحروف كما قلنا قوله لما ذكر فى علم الكلام وهو ان نسبة الحركة الى الحرف كنسبة العرض الى الجوهر وكما ان العرض يمتنع ان يتحقق بدون الجوهر بل يتقوم به من غير عكس فكذا الحركة يمتنع ان تتحقق بدون الحرف والحرف لا يمتنع ان يتحقق بدونها وما يتقوم وجوده بالشئ يكون بحسب الوجود متاخرا عنه ضرورة فالحركة متاخرة عن الحرف واجاب عنه صاحب المغنى القائل بان الحركة مع الحرف بانا لا نسلم ان الحركة بعد الحرف فى الزمان بل معه وكون نسبة الحركة الى الحرف كنسبة العرض الى الجوهر فيما ذكرتم لا يدل على ان الحركة متاخرة عن الحرف للفرق الظاهر بين الحركة والحرف وبين العرض والجوهر وهو ان الاولين عرضان يقومان بالغير بخلاف العرض والجوهر فان الجوهر قائم بنفسه والعرض يقوم به فلا يلزم من تاخر العرض عن الجوهر فى الوجود تاخر الحركة عن الحرف قوله اعنى حرف مد وهو الالف والواو والياء الساكنات الحاصلة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها والفتح للالف والضم للواو والكسر للياء سواء كانت من ابنية الكلمة كغزى ويغزوا ويغزى اولا كالرجلا والرجلو وبالرجلى وانما سمى مصوتا لامتداد صوته واتساعه وانتشاره وكل حرف متساو لمخرجه الا هو فانه دون مخرجه ولذلك قبل الزيادة وجاز لنا ان نمده الى اى مد نشاء قوله ممتنع بالاتفاق وذلك لان حرف المد عبارة عن حرف العلة الساكنة وحركة ما قبلها المتجانسة لها ومركب منهما فاذا لم يوجد قبله حرف صامت متحرك لم توجد الحركة التى هى جزء منه فاذا لم توجد تلك الحركة لم يوجد هو لامتناع وجود الكل بدون جزئه فاذا لم يوجد فكيف يبتداء به فامكان الابتداء به مستلزم لعدم المستلزم لعدم امكانه وهو اجتماع النقيضين وهو ممتنع بالاتفاق ولهذا قال السكاكى امتناع الابتداء بالالف والياء والواو والمدتين لذواتها قوله اعنى غير حرف المد يدخل فيه الواو والياء المتحركان كوعد ويلد والساكنان اذا لم يكن ما قبلهما من الحركة مجانسا لهما كقول وبيع وانما سمى صامتا من الصمت وهو السكوت لضيق مخرجه وقصر صورته وعدم اتساعه وانتشاره خلاف حرف المد فكانه ساكت لا صوت له بالنسبة اليه قوله جوزه قوم اى جوز الابتداء بالساكن الصامت فى كلام العرب وان لم يقع فيه قوم من العلماء قال السكاكى جوزه بعض اصحابنا وهو المختار ودعوى امتناع الابتداء بالساكن فيما سوى الالف والياء والواو والمدتين حتما غير متمم ومدعما ممنوعة اللهم الا اذا حكيت عن لسانك لكن ذلك غير مجد لك وقال صاحب ريحانة الروح فى شرحه لا يبتداء بحرف ساكن فى كلام العرب هذا هو المذهب المنصور الذى عليه اصحابنا ثم قال وفيه اشارة الى انه يجوز الابتداء بالساكن فى بعض المواضع وقول من قال ذلك مما لا يتصور باطل لا يعبا به لانك لو اردت ان تبتدئ بحرف مدغم امكنك والمدغم لا شبهة فى كونه ساكنا وقال الرضى الاكثرون على ان الابتداء بالساكن متعذر وذهب ابن جنى الى انه متعسر لا متعذر وقال يجئ ذلك فى الفارسية نحو شتر وسطام والظاهر انه مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ولما كان ذلك المتحرك فى شتر وسطام فى غاية الخفاء كما ذكرنا ظن انه ابتدئ بالساكن بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور كما يحس فى نحو عمرو وقفا بتحريك الساكن الاول بكسرة خفية وللطف الاعتماد لا تتبين وفى بعض شروح هذا الكتاب من فضل الامر وحواشى العزى على اوائل شرح التفتازانى لتصريف الزنجانى ما ينفعك هنا قوله ولا شك ان حال من فاعل ممتنع ومفعول جوز قوله ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم قال صاحب المغنى قالوا الحركات ابعاض لحروف المد حتى قال بعضهم الفتحة جزء من الالف والكسرة جزء من الياء والضمة جزء من الواو واستدل على ذلك بشيئين احدهما انا نرى الضمة والفتحة والكسرة متى اشبعناها صارت واوا والفا وياء نحو الرجلو والرجلا والرجلى وقد قلنا انها كانت ضمة وفتحة وكسرة فى ابتداء النطق بها ثم صارت واوا والفا وياء عند تطويلها ويدل على هذا المعنى انه قد يكتفى بالكسر من الياء

العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن
الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة
ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا
نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت الياء
واوا الا اذا انفتح ما قبلها اى لا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل
من جنس حركة ما قبلها حينئذ لخفة الفتحة والسكون يعنى ان القلب
انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا
فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال
نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء
تبت اليك فتقبل تابتى وصمت اليك فتقبل صامتى اى توبتى
وصومتى وقد ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران

عن المصوت بسلبه عن الحركة وانما يلزم ذلك لو كانت جزءا منضما اليه منه وان لم يكن عينه ايضا وذلك لان الاحكام الثابتة للكل ثابتة لجزئه المنضم اليه هذا على ان الرضى قد صرح فيما تقدم نقله منه ان الحركة عين الحرف الصامت هو حرف العلة الساكن بلا مد ولا اعتماد عليه قوله لا يمكن الابتداء ببعضها الابتداء اظهار فى موضع الاضمار ولا مقتضى له هنا وتانيث الضمير فى بعضها الراجع الى المصوت لكونه عبارة عن الحرف قوله ويمكن الابتداء بالصامت الساكن اى عند قوم والكلام فى الابتداء هنا كالكلام فيه فيما قبله قوله فيجوز اه وقوله ولا يجوز اه اى فيجب ان يكون الحركة بعد الحرف وهذا مع ما فيه مما يعلم مما قدمناه لا يدل الا على عدم كون الحركة قبل الحرف كما هو مذهب لا على عدم كونها معه كما هو مذهب لبعض الآخر ولا على كونها بعد الحرف مع ان اللازم فى كونها بعده لا قبله ولا معه والمراد بالجواز هنا ما هو مستوى الطرفين قوله والا يلزم اه اى ان جاز ان يقدم الحركة على الحرف يلزم الابتداء اه قد علم مما قدمناه ما فيه قوله الا اذا انفتح ما قبلها لخفة الفتحة والسكون اى لا تقل الصورة الاولى لخفة الفتحة والسكون يرد عليه نحو يعد ونحو يخاف اصلهما يوعد ويخوف كما قرر بانه ويمكن ان يجاب عن الثانى بان يقال المراد من السكون هنا السكون الاصلى الذى هو خفيف بخلاف السكون فى نحو يخوف فانه عارض لا يخلو عن ثقل ما كما سيأتى قوله فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها حينئذ اى عند الجمهور بقرينة ما يأتى قوله ساكنة اى سكونا اصليا قوله نظرا الى العلة المقتضية عند الجمهور فباطل وان اراد بها اياها عند هذا البعض فمسلم لكن الاولى تركه لئلا يوهم خلاف المقصود او يقول لوجود العلة المقتضية عندهم قوله صمت اليك الذى فى الجاربردى صمت رجبا قال الشيخ الاولى لك الا ان يقال انه لمشاكلة تبت اليك ويجوز ان يقال عدى بالى لتضمينه معنى الرجوع (قوله قال ابن عباس)

قال ابن عباس رضي الله عنهما هي لغة بني الحارث وهي قبيلة من اليمن

ويُعَلّ نحو اغزيت اصله اي الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت

بواو ساكن قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا

تبعاً ليغزى كما يجيء ان شاء الله تعالى وطرداً للباب كيكرم وتكرم

ونكرم تبعاً لاكرم وكقيام تبعاً لقام واطراد الباب لا يقتضي

اصالة المتبوع وفرعية التابع كما في اول الكتاب ويُعَلّ نحو كينونة

اذ اصله كونونة بالواو لانه مأخوذ من الكون مصدر كان

يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كان كذلك

لا يُعَلّ لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل بوزن

فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون وقلبت

الواو ياء فادغمت الياء في الياء فصار كينونة كما ادغمت في ميّت

ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي لكان قلبها في نفس الماضي اولى بالايجاب فكان ينبغي ان يقال غزيت لقولهم غزي وايضا المضارع فرع الماضي لفظا فكيف انعكس الامر قوله مأخوذ من الكون اي على مذهب البعض من ان المصدر المزيد مشتق من المجرد كالكتاب من الكتب ومذهب البعض الآخر انه لا يشتق المصدر عن المصدر بل المصادر كلها اصلية وكلام المص يحتمل هذا المذهب ايضا بحذف المضاف اي من باب الكون قوله اي اصل لفظ كينونة اشار به الى ان تذكير الضمير الراجع الى كينونة باعتبار كونه لفظا قوله كيوونونة اي بفتح الواو فلا يكون مما نحن فيه قوله عند الخليل اي عند البصريين ومنهم الخليل فخصه بالذكر لكونه امامهم كسيبويه ولذا قال بعضهم بدله عند سيبويه (قوله على وزن فيعل)

اصله مَيْوِتٌ على وزن فَيْعِلٌ قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت الياء في الياء

فصار مَيِّت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل لانها

لما تغيرت بالقلب من الواو آنسهم هذا التغير عن التغيير الثاني بالحذف

لان التغيير يؤنسهم بالتغيير فصار كَيْنُونة كما خففت تلك الياء في مَيْت

الا انهم التزموا هذا التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث

ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة مُغَيَّر عن

اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال

البصريون منهم الخليل انه مُغَيَّر عن كينونة بحذف العين بدليل عوده

اليه في قوله حتى تعود الوصل كينونة ووجود فيعلولة كخيتعور وهو

كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر

كل انثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور * وقيل اي قال الكوفيون

اصلها اي اصل كينونة كُونُونة بضم الكاف على وزن سُرْجُوجة وهي

الطبيعة ثم فتح الكاف اي غيرت بابدال الضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء



كما عند البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة مصدر صار

يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقيل اذ

لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها

فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعا لليائيات ولم يعكس

لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل

وقوله حتى لا يصير الى آخره وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ما قيل من ان

الامر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة

وجه قوله ومن ثمه اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه اي ولاجل

قلة الواويات قيل لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر

دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع

يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن جني في الثلثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف

العلة مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول

تسكن حروف العلة فيها اولا للخفة اى ليحصل الخفة ثم تقلب الفًا

قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضى وقوله ولين عريكة

الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق

بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله اذا كن اى حروف العلة فى فعل

لثقله اوفى اسم على وزن فعل لشبهه بالثقيل والى الثانى بقوله اذا

كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم

فيحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون

فتحة ما قبلها فى حكم السكون اذ لا يبقى فى الفتحة حينئذ قوة الاستدعاء

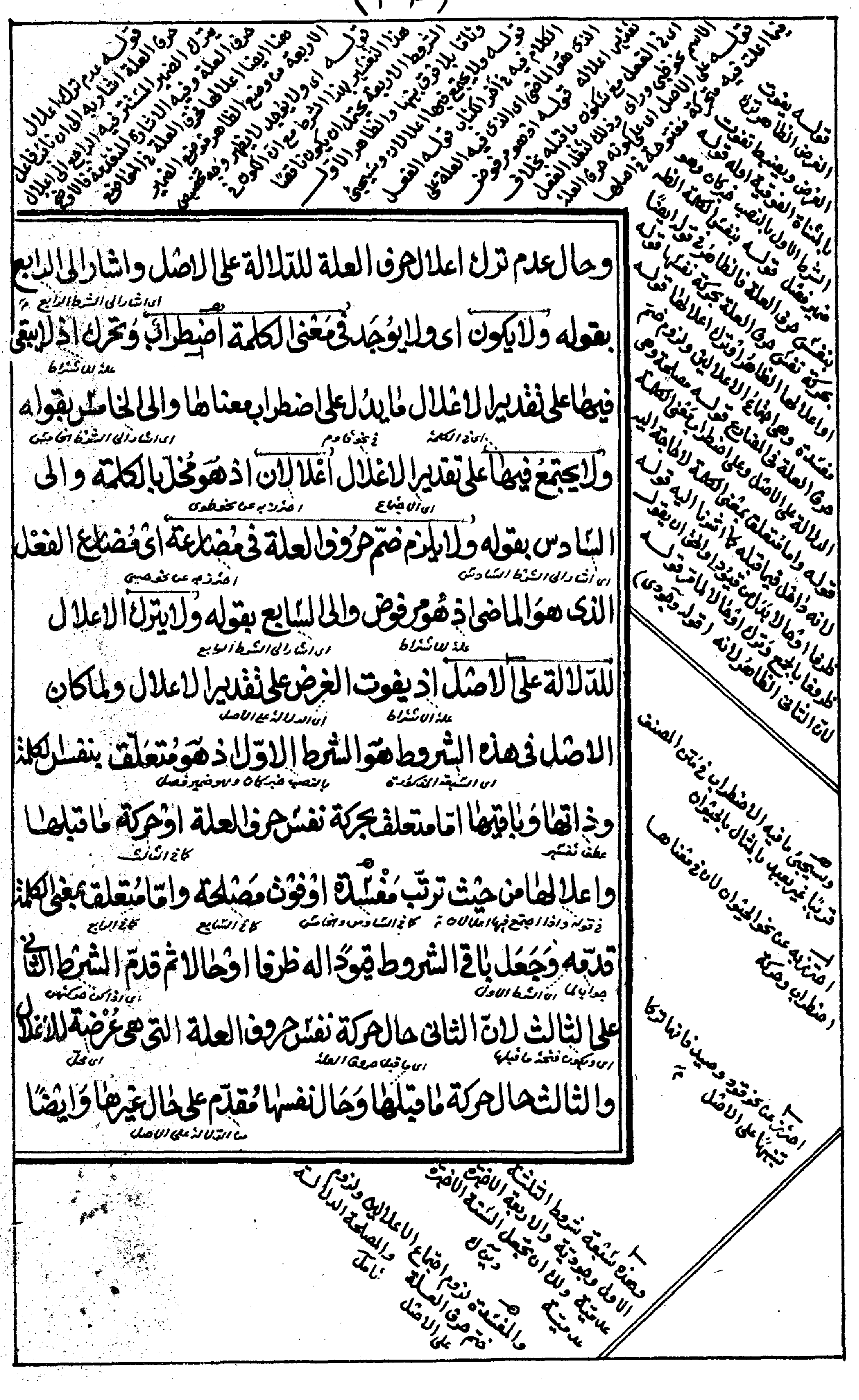
الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال فى معنى

الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن فى فعل وقت كون

حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون

وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى لكلمة التى فيها حرف العلة

وحال عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارع فعل اى ماض فيه حرف العلة



وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على الاصل واشار الى الرابع
بقوله ولا يكون اى ولا يوجد فى معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى
فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله
ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى
السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه اى مضارع الفعل
الذى هو الماضى اذ هو مرفوض والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال
للدلالة على الاصل اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال ولما كان
الاصل فى هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة
وذاتها وباقيها اما متعلق بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها
واعلالها من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة
قدمه وجعل باقى الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط الثانى
على الثالث لان الثانى حال حركة نفس حروف العلة التى هى عرضة للاعلال
والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وايضا

مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدول يجب

الظاهر لان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى

وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها

بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط

الاربعة الاول على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاول متعلقة بقابلية

المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد او ترتب

فوت المصلحة على الاعلال بعد امكان في ذاته والاول مقدم على الثاني

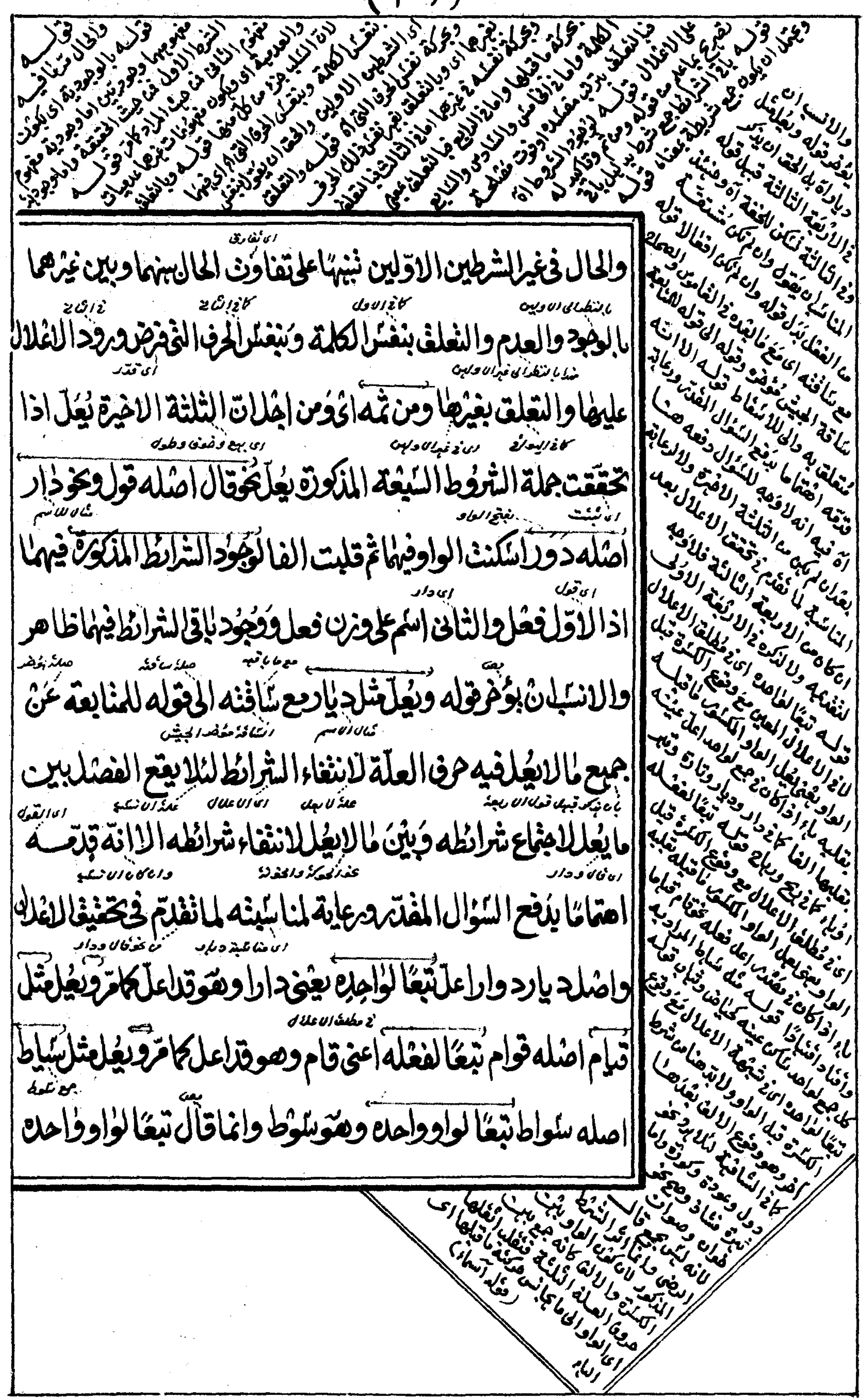
وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس

فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب

المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذ كان

لكونه مناسبا بكون الحركة لازمة غير ماضية وتفنن بالعدول الى المضارع

با في حكم السكون لانفتحها فانها جزؤها لا امالها قوله ولا شك ان الاول مقدم على الثاني اى لان البحث عن احوال نفسها لاعن احوال معناها قوله وانما قدم الشروط اه وانما عدل الى هذا مع ان المناسب لما قبله وما بعده ان يقول وقدم الرابع على الخامس لانه متعلق بقابلية المحل وامكان الاعلال والخامس متعلق بترتب الفساد وفوت المصلحة اه لانه يفيد مع فائدة اخرى زائدة قوله لان الاربعة الاولى الظاهر لانها قوله بقابلية المحل وامكان الاعلال اى بكون حرف العلة او الكلمة قابلة للاعلال بالفعل بعد امكانه في ذاته ويجوز ان يكون العطف تفسيريا لكن فيه نظرا بالنسبة الى الشرط الرابع فان حكمه حكم السابع من حيث تعلق كل منها بترتب فوت المصلحة على الاعلال ولا يخلو عن بحث بالنسبة الى الثالث ايضا قوله او ترتب الظاهر ترك ترتب قوله على الاعلال اى بالفعل متعلق بترتب قوله بعد امكانه في ذاته اى بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن وجود الموانع وانتفاء الشروط لا بعد امكانه معها فانه محال قطعا لكن فيه النظر والبحث المذكورين قوله والاول مقدم على الثاني اى المتعلق بالقابل بعد امكانه مقدم على المتعلق بغير القابل بعد امكانه في ذاته لانه اشرف وجودي بخلاف الثاني قوله لانه فساد في نفس الكلمة اى متعلق بترتب الفساد في غير نفس الكلمة التي قدر اعلالها وهو مفهوم منها قوله لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة اى لان دفع الضرر الذي هو لزوم ضم حرف العلة في المضارع مقدم على تحصيل المنفعة التي هي الدلالة على الاصل وذلك لان اعتناء العقلاء بدفع المفاسد اشد من اعتنائهم بتحصيل المصالح ولذا قال الاصوليون يقدم النهي على الامر اذا تعارضا وهذا يقتضي ان يقدم السادس على الرابع ايضا ولذا امر بالفهم قوله وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي اه ولم يتعرض لبيان سبب ذكر الشرط الاول به لعلمه من هذا بالطريق الاول قوله لكونه مناسبا بكون حركته لازمة اى لكون حركة الشرط الثاني اى الحركة التي هي فيه او بكون حركة حرف العلة لازمة لان الماضي يدل على اللزوم والثبات قوله وتفنن اى تكلم بافانين الكلام وفنونه اى اجناسه وطرقه وانواعه (تعلم وتأمل)



والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدم والتعلق بنفس الكلمة وبنفس الحرف الذي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومن ثمه اي ومن اجل ان الثلاثة الاخيرة يعل اذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والانسب ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع سابقه الى قوله للمتابعة عن جميع ما لا يعل فيه حرف العلة لانتفاء الشرائط لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع شرائطه وبين ما لا يعل لانتفاء شرائطه الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبته لما تقدم في تحقيق الاعلال واصل ديار دوار اعل تبعا لواحده يعني دارا وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد اعل كما مر ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط وانما قال تبعا لواو واحده

ولم يقل تبعا للواحد كما قال في ديار لأنّ واحدلم يعل بل كان في حكم ما اعلّ بسبب

واوه وهي اي واو سوط وان لم تعل الا انها مشابهة بالغ دار في كونها ميتة

اي ساكنة والدار قد اعل فكان سوطا قد اعلّ لمشابهته بما اعلّ اعني يعلّ هذه

الاشياء التي هي ديار وقوام وسياط وان لم تكن فعالا ولا على وزن افعال

وحّد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن افعال ولا على وزن

فعل فيعل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي دار وقام وسوط واعلم انّ هذه

الاشياء التي اعلّت بالتبعية وان لم تكن من الثلثة الاخيرة التي اشترط ابن

جني في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما ناسبتها في كون حرف العلة

وما قبلها متحركين ذكرها قوله ولا يعلّ عطف على قوله ويعل ومن ثمة يعل

نحو قال اي ومن اجل انّ الثلثة الاخيرة انما يعلّ اذا وجدت الشرائط المذكورة

اجمع لا يعلّ نحو الحوكة جمع الحائك والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار

الذي يميل عن ظله لنشاط وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول

فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول اعني كون حروف العلة في افعال

فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له واما انتفاء الامر الثاني اعنى كونهن

اى لان انتفاء الامر الاول يفهم من العلة ايضا ١٢

في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة

التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخيرين وقيل انما لم يعل حروف

من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء ١٢

العلة في هذه الاشياء حتى يدللن هذه الاشياء وحروف العلة في هذه

نعم يشذ الابقاء في جمع بائع بايعة وصائد صائدة فراجعه ١٢ — اى هذه الاشياء

الاشياء على الاصل اى على ان اصل حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن

لم يعلم ايها واوى وايها يائى ومن ثمه لا يعل نحو دعوا القوم لطرو حركته

اى لانتفاء الشرط الثاني لا يعل نحو دعوا القوم ١٢ — اى حركة الواو

بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد الشرط الثاني اعنى عدم عروض حركة حرف

اى القصد بمعنى تجاور

العلة ومن ثمه لا يعل نحو عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة

اى لاجل عدم الشرط الثالث وهو عدم كون الخ ١٢ — اى لفظ العين

التاء في اجتور في حكم السكون لان العين والتاء في حكم السكون اى العين

في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في اجتور في حكم الف تجاور

اى حرف العلة

لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم

ترك الادغام في نحو قوف لما شعره لبيان الاصل والدلالة عليه انه ترك ليدل على ان اصل نحو عفض وقط عفض وقطط بكسر العين
لا بسكونها وذلك لانهم غيروا اصله لعلة عارضة ابقوا بعض كلماته على ما لها لئلا يذهب الاصل بمرة ويمكن الرجوع اليه عند
المنازعة وهنا هو المراد بقولهم ترك اعلال هذا اللفظ او ادغامه للدلالة على الاصل او لبيان الاصل لا ما ذكره الشارح فاحفظه
ولا تغفل فانه وقع له مثل هذا في غير هذا الموضع ايضا قوله ولو اعللن اى هذه الاشياء كما يدل عليه قوله لم يعلم ايها واوى وايها يائى
ولو كان الضمير راجعا الى حروف العلة في هذه الاشياء لقال لم يعلم ايها واو وايها ياء واعلم انه يرد على ما ذكره المص ان الواو والياء المتحركة
المفتوح ما قبلهما اذا كانا في آخر الكلمة تقلبا الفا فان لم يكونا في اسم على وزن فعل نحو رميا وغزنا قوله دعوا القوم ودعوا رميا وعصوان
وزهيان ولذا قال في باب المهموز وترك الياء في زهيان لطرو الحركة ويجوز ان يقال لا تعل للالتباس كما قال به هناك ايضا ومن هذا القبيل نحو هيل
وجوب وسكو وشي قوله السكون وقوله الساكن الاول من المتن والثاني من الشرح كما في اكثر نسخ المتن الذي في الشرح ونقل بعضهم عن مجرد
المتن ايضا او بالعكس كما في جميع نسخ مجرد المتن التي رأيناها وبعض نسخ المتن الذي في الشرح والاول هو الموافق لما قبله والثاني هو
الموافق لما بعده والساكن بالثاني بمعنى السكون قوله اى في حكم عين اعور الخ تفسير لقوله حركة العين والتاء في حكم السكون لان كون
عين عور وتاء اجتور في حكم عين اعور والف تجاور عين كون حركتها في حكم السكون كما اشار اليه بقوله لان العين والتاء في حكم الساكن او للعين
والتاء وهو ظاهر بتقدير العين والتاء والاول اولى لان الحركة هي المخبر عنها بكونها في حكم السكون والعين والتاء مضاف اليهما لها وانما احتاج الى
التفسير للفناء لان المشهور عندهم من كون الحرف المتحرك في حكم الساكن وكون حركته في السكون كونهما كذلك بالنظر الى تقلبى ذلك الحرف ونقلى بسكونه
الا تنين في نقلى كلتيهما وههنا ليس كذلك قوله في حكم الف تجاور لانه بمعناه هذا كما في المناهج وشروح الالفية اذا كان افتعل من ذوات

السكون وانما حمل الثلاثى ههنا على المزيد لانهم يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب فان سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلمح الى عدم اعلال الاصل الذى هو افعل وافعال فاعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم وسائلة تظهر العيب عنى * اعارت عينه ام لم تعارا * فالهمزة فى اعارت للاستفهام والالف فى تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال فى الاقليد لقوله اعارت وجه عندى وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساغ ان لا يلتفت اليه فى كونها عيبا حتى كان اعارت ليس من افعال العيوب فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال للسكون

ماقبل الواو وشرط قلبها الفا ان تكون متحركا وماقبلها مفتوحا

او محمولا على ماكان ماقبله مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك

اذ لاشئ يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع

انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل

باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال

وهذا الذى ذكرناه يوافق مافى الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور

لسكون ماقبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثى واعوار

سداسى فالثلاثى اصل للسداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب

والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من اعله

الى انه من باب خاف فوجد موجب الاعلال فاعل فحينئذ يكون ماقبل الواو

فى اعوار فى حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء

الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب

الصحاح كما يوافق ما صرح به ابن الحاجب اولا والغرض من هذا نقوية الاعتراض على ابن الحاجب فلا يرد ما يتوهم انه لا وجه لتوسيطه بين الاعتراض وجوابه قوله حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ماقبلها هذا حاصل عبارته وهي انما صحت الواو فى عور لصحتها فى اصله فهو اعور لسكون ماقبلها قوله اللهم الا ان يقال جواب عن اعتراضه على ابن الحاجب والاولى فى الجواب ان يقال ان مفهوم قوله ولم يعل باب اعوار للبس فيه تفصيل بين ما يكون عدم الاعلال عنده لم يلتفت الى عدم اعلال الاصل وما لا يكون كذلك ومثل ذلك لا يعترض به كما قيل قررنا كذا لفقه وغيره ويحتمل ان يحمل جواب الشارح على هذا قوله فالثلاثى اصل للسداسى اى فى اللفظ قوله الى استعمال الالوان والعيوب اى الى اختصاص اعوار السداسى بباب الالوان والعيوب الذى يدل على كونه اصلا فيه فى المعنى قوله اعله اى عور قوله كلمة من باب خاف اى الثلاثى اصيل قوله فوجد اى فيه قوله فى اعوار وفى البعض اعور والكل جائز لكن الاول هو المناسب للكلام (قوله ولم يعل)

الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من
الجوار مع ان الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في بجاور
بناء على ان السكون ليس بحاجز وقلبت الواو الفا لزم حذف احدى الالفين
لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثمه لا يعل نحو
الجيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا وحركة
فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى كلمة ولخروجه
عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا
ولم يذكره المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط
واحد من تلك الشرائط السبعة والموتان محمول عليه اى على الحيوان
في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض
يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان اوجه
الا انه اراد التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على
ما يشبه كما في ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل



على ما يناقضه وراعى صنعة الطباق ومن ثمه لا يعل نحو طوى حتى
لا يجتمع فيه اعلالان لانه قد اعل طوى مرة اذ اصله طوى قلبت الياء
الفا فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع
الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالآخر اولى ولم يعل
طويا لانه محمول عليه اى على طوى فى عدم اعلال الواو وان لم يجتمع فيه
اعلالان ولا يعل نحو حيى بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء
فى المضارع اى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم
ضم حرف العلة فى مضارعه يعنى اذا قلبت العين من حيى الفا قلت حاى
يحيى مستقبله حينئذ يحاى يعنى وجب القلب فى مضارعه ايضا تبعا
للماضى كما فى خاف يخاف ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل
على الاصل يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على
الاصل يعنى لو قلبت واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوى او
يائى وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة

اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة [مضموما] مع الاحوال الاربعة

فى حرف العلة نحو مُيسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل حرف العلة فى

الصورة الاولى اعنى ميسر واوا للضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن

فصار موسر وحرف العلة فى الصورة الثانية اعنى بيع تسكن للخفة

لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضمة ثم يجعل واوا للضمة

ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع وهذه لغة ضعيفة

واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء فى الصورة الثانية

من جنسه وهو الكسرة بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل

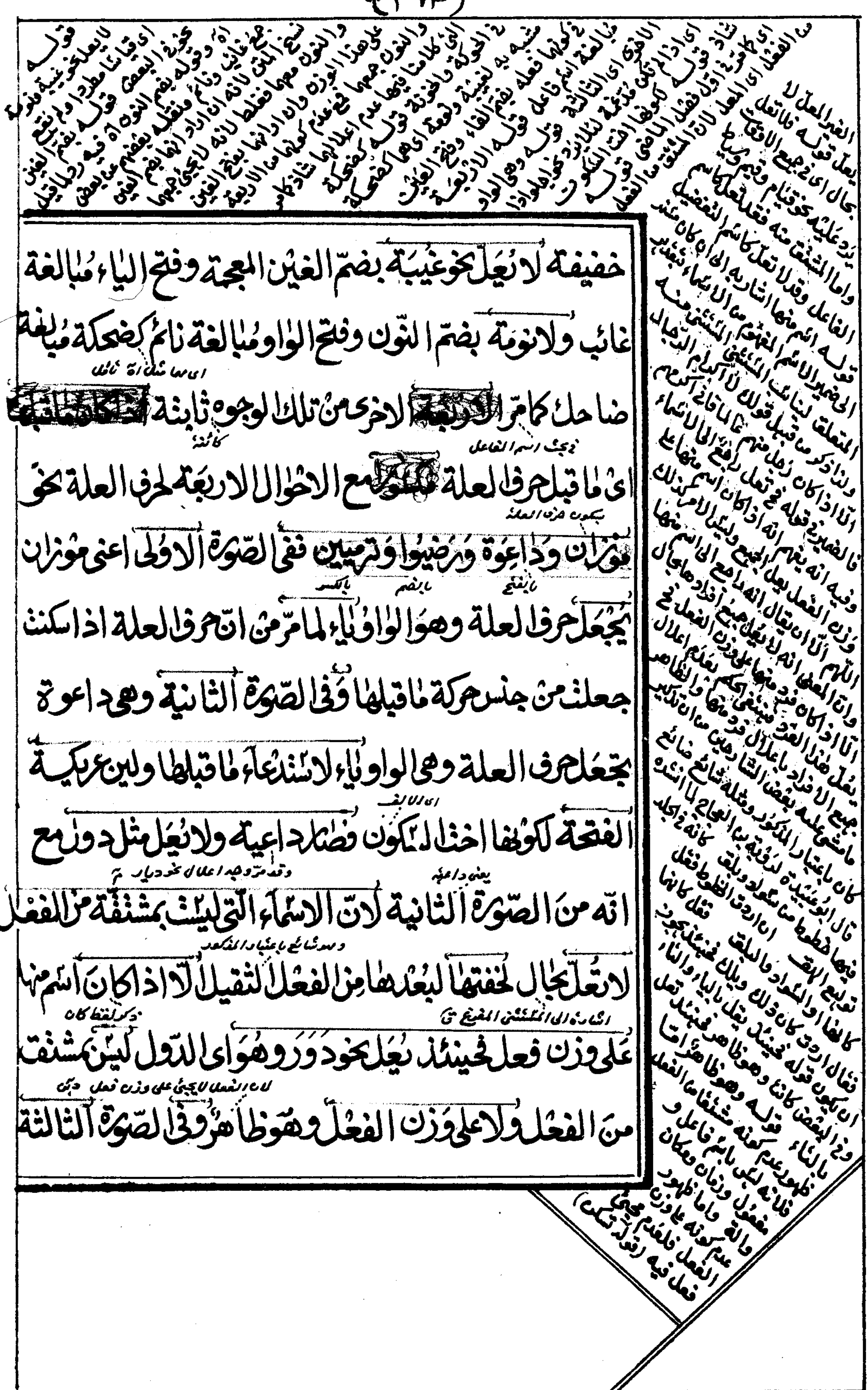
فى اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح فصار حينئذ بيع وهذه

افصح وحرف العلة تسكن فى الصورة الثالثة اعنى يغزو للخفة

لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو ولا يعل حرف العلة

فى الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو والمقصود من الاعلال

التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه اى ومن اجل ان الفتحة



خفيفة لا يُعل نحو غُيَبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة

غائب ولا نُوَمة بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة

ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها

اى ما قبل حرف العلة متحركا مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو

مُوزان وداعوة ورضيوا وترميين ففى الصورة الاولى اعنى مُوزان

يُجعل حرف العلة وهو الواو ياء لما مرّ من ان حرف العلة اذا سكنت

جعلت من جنس حركة ما قبلها وفى الصورة الثانية وهى داعوة

يجعل حرف العلة وهى الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة

الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يُعل مثل دُوَل مع

انه من الصورة الثانية لان الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل

لا تُعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان اسم منها

على وزن فعل فحينئذ يُعل نحو دار وهو اى الدول ليس بمشتق

من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفى الصورة الثالثة

وهي نحو رضيوا تسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على الياء
ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو الجمع
لصيانتها عن التغير فصار رضوا والصورة الرابعة وهي ترميين
مثلها اي مثل الصورة الثالثة في الاعلال اي تسكن الياء من ترميين
لثقل الكسرة عليها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الوجوه
من خمسة عشر وجها كائنة اي ما قبل حرف العلة
حرفا صحيحا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو خوف
وبيع ويقول ويعطي حركاتهن اي حركات حروف العلة في هذه
الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها تتولد من الحركات
وقوة الحرف الصحيح ولكن تجعل حرف العلة في نحو خاف الفا لفتحة
ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليها ولين عريكة الساكن العارض
بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر
فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة ثابتة في التقدير

السكون العارض قوله اذ الحركة ثابتة في التقدير اي كان السكون في نحو قل الخ ثابت في التقدير فلا يعود المحذوف (قوله ما كان)

فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فصُرن يخاف ويبيع ويقول ولا يُعل نحو اعين جمع عَين وادوُر جمع دَور واقوس جمع قوس واثوب وانيب مع انها من صور الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع ايضا انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس كل من ذلك النحو بواحد من الافعال فلو اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمضارع دار يدور ولا يُعل نحو جدول مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قوم مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ

لنعيم بفعلين لان اعين وادور والثاني لاكثر منه والجمع لا يطلق الاعلى ما فوقهما قوله وهو جمع اي لفظا ومعنى قوله الاحاد الى الاحاد اي احاد النحو الى احاد الافعال او بالعكس قوله فيلتبس كل واحد اه بيان للانقسام قوله وكسر العين صيانة للياء اي كما هو قياس مذهب سيبويه او قلب الياء واوا كما هو قياس مذهب الاخفش قوله وقيل اعين اي او اعين قوله التبس اي في الوقف قوله بمتكلم مضارع عان يعين اه اي او بمتكلم مضارع عانت المراة تعون بمعنى صارت نصفا قوله بمضارع دار يدور اي بمتكلم مضارع دار يدور كما في البعض قال الشيخ وفيه فانه قلبت الواو والعا في دار مع انه يلتبس بدار الماضي اللهم الا ان يقال المفرد لكونه كثير الاستعمال اغتفر فيه الاخف مع ان الالتباس يدفع بالقرائن وفيه ان الجمع اثقل من المفرد فينبغي ان يختار فيه الاخف مع ان الالتباس يدفع بالقرائن والحق في الجواب اخذا من كلام الرضي في شرح الكافية والشافية ان يقال ان اصل الواو والياء وقياسهما اذا تحركتا وسكن ما قبلهما ان لا يعلا بنقل ولا قلب لخفتهما لكن ان اتفق ان يكون ذلك في فرع قد اعل اصله اعل اتباعا لاصله عند عدم اللبس فان ادى الى اللبس ترك لكونه غير بل هو للحمل على ما اعل وطرد الباب وهو امر استحساني غير موجب لذاته بخلاف قلب الواو والياء الفا في نحو دار وناب فانه لا امر موجب للقلب وهو تحركهما وانفتاح ما قبلهما مع كونهما في اسم على وزن فعل ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا والحاصل ان الاعلال اذا كان لامر موجب لذاته اعل وان ادى الى اللبس في بعض المواضع واذا كان لاجل التبعية والحمل لا يعل الا عند عدم اللبس وهذا مبني على ان المراد بالالتباس الالتباس في الوقف كما اشرنا اليه وهو علة ضعيفة اوردها المص والشـ

اصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها فى حكم

الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا يلزم ان يقلب

الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير

عارضة اذ معنى عروض حركة ان لا تكون ثابتة متقررة وتكون فى معرض

الزوال بعد تحريك الحرف بها كحركة الواو فى دعوا القوم اذ لو قلت

دعوا زيدا او وقفت على دعوا وابتدأت القوم لم يثبت بل تزول

بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحريك بها او نقول انها وان كانت

عارضة الا انها ليست من خارج بل من احد حروف الكلمة

فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجتلبة مع كسر

الخاء ولم يجز اخصم مع المجتلبة وفتح الخاء كما مر وانما لم يكتف

بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى يلزم الاعلال

كما مر فى المضاعف ولو سلمنا ان الادغام مطلقا لا يطلق عليه الاعلال من حيث الحقيقة والاصطلاح لا نسلم عدم اطلاقه عليه من حيث المجاز فى اللغة لان الادغام فى الصورة حذف المدغم وفى اللفظ تغيير بالاتفاق وايضا اطلاق الاعلال على الادغام فى غير حروف العلة كثير شائع لكن فيها ولذا قال ابن الحاجب ومن ثم لم يبن مثل وردت بالفتح لما يلزم من اعلالين فى به وقال الرضى والاشتغال باعلال الاطراف اسبق من الاشتغال باعلال الوسط اما بالقلب او بالادغام وقال وانما جاز ادغام حيى بخلاف قوى فلم يقل قو كما قيل حى لان قلب الواو ياء اعلال فى الطرف وادغام العين فى اللام اعلال والاول اولى فان قلت لم قدم الاعلال بالادغام هنا على الاعلال بالنقل والقلب مع انهم قالوا الاعلال قبل الادغام قلت لتقدم سببه وقولهم ذلك فى غير ذلك وهذا هو مراد المص واما ما ذكره الش فباطل قوله فلو نقل حركة الواو اه فيه انه اذا كان يتقوى الواو الاولى على تحمل الحركة لتقويها بالثانية فليبقوا الثانية على تحملها ولا تعل بالنقل لتقويها بالاولى والنقل انما هو للضعف كما مر قوله يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا اه فيه انه انما يلزم قلبها لو لم يوجد مانع منه لكنه موجود وهو اجتماع الاعلالين كما فى طوى قوله اذ معنى عروض الحركة اه فيه انه ينتقض بنحو جيل وحوبة وايمة فانهم قالوا بعروض حركة الياء والواو فيها مع كونها ثابتة متقررة بعد تحريكها بها قوله اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت اه يرد عليه نحو غزو فان حركة واوه لم تثبت بل تزول لو قلت غزوت او وقفت على غزو ثم لم تصله بغيره قوله وابتدأت القوم الظ بالقوم قوله او نقول انها اه ينتقض هذا ايضا بنحو جيل فظهر بهذا ان تعلم الحركة المنقولة من احدى حروف الكلمة كالاصلية ليس فى محله ويمكن ان يجاب عنهم لاعن الش بان مرادهم به انها كذلك اذا كان النقل لازما او فى حكمه كما فى قل وسل قوله وفتح الخاء اى بناء على انه منقول من التاء واما على تقدير كونه للاتباع او للخفة فيجوز قوله كما مر اى فى باب المضاعف وهذا يدل على ان الشرح المشهور بناك ليس من الش وقد نقلنا هناك الشرح المنسوب اليه فراجعه قوله وانما لم يكتف بان يقول اه هذا سهو لانه لا يلزم من الاعلال الاول اجتماع الاعلالين ولا الاعلال فى الاعلال لا فى طوى وقوم بل تمنيع الاعلال الثاني يسبب الاعلال الاول لتعذر اجتماع الاعلالين كما مر فى طوى والقول بلزوم الاعلال الثاني من الاعلال الاول فى قوم وعدم لزومه منه فى طوى تحكم بحت لا يقدم عليه من له ادنى فكر وعقل (قوله بخلاف نحو طوى)



في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الاول بخلاف

نحو طوى ولا يعل نحو الرمى مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم

الحرف الساكن في آخر المعرب بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت

حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب لفتحة ما قبلها

وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول هو الكسرة ح

ولا موجب لتغييره وابقى الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها

اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا او ابدلت ضمته كسرة

لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الاحوال كلها بلا ضرورة

اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات

الثلث وقوى عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا

فان ما قبله متحرك فيه وبخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال

محذور ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط مع انها

من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير الاعلال بالنقل
والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع يستلزم محذورا آخر
وهو الالتباس في كل واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف لاجتماع
الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل
بالكسر في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من
مضارع بان يبين في الصورة او ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع يفعل
في الصورة واما في مقوال ومخياط فلم يعلا لمفعل لم مفعال واما في مقول
ومخيط فلم يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما
بتقدير الاعلال لانه منقوص من المقوال والمخياط اذ اصلهما مقوال
ومخياط فقصر فلا يعل مقول تبعا لمقوال ولا مخيط تبعا له اي المخياط
فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب واصله اقوام مع حصول
اجتماع الساكنين فيها اذا اعلت كاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا
اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية

محذور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب
تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو
ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اي القائل وقوله قوم
مقول القول استتباع قام للتقويم اي ابطل قوم ان يطلب ويستدعي قام
تبعية التقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة
قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة
مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح اقام ان
يكون مقويا لقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال لا يجوز ان يقوي
قام في استتباع التقويم باقام فانه اعل مثل قام والجواب ان اقام
وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال
فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام
فلا يصلح ان يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله لانه اي اقام ليس من ثلاثي
اصيل ولا يعل مثل ما اقوله فعل تعجب واغيلت المرأة اي سقت ولدها الغيل

وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل واستحوذ اي غلب مع انها من الوجوه

الثلثة حتى يدل على الاصل انه واوي او يائي وتقول في الحاق القماءة

قال قالا قالوا قالت قالتا قلن الخ واصل قال قول كنصر فجعل الواو الفا

كما اي كالجعل الذي مر في الثلثة الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة

عشر وجها وهو ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن قلبت

الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف

حتى يدل على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الخاء في خفن لتلك الدلالة

لان الاصل في النقل اي فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها اي ان يفعل

ذلك اي نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا حذفها والاتيان بحركة

اخرى من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اي لسهولة حركة الواو وفي النقل

اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل

اي نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو فتحة

وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاول

فيه اتى بحركة من خارج لتلك للدلالة ولايفرق بينه اى بين قلن فى جمع

المؤنث من الماضى وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن ايضا لانهم لايعتبرون

الاشتراك الضمنى اى الاشتراك الغير القصدى فان هذا الاشتراك لزم

من الاعلال بدون القصد الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى

وههنا الفرق التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن كامر واصله امرا

اقولن كما انهم لايعتبرون الاشتراك الضمنى فى بعن وهو مشترك بين

المعلوم والمجهول ايضا اى كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديرى

بينهما فيه ايضا اذ اصله معلوما بيعن بفتح الباء والعين ومجهولا

بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضى والامر فى مثل

قلن من غرة الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا اولا

قصدا وكذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ

مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهو انما يكون على تقدير

ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب

فی وقوع المشترک فی اللغة حینئذ هو الغرة واما علی تقدیر ان یکون الواضع هو الله تعالی کما هو مذهب الاشعری فلا یستقیم فعلی هذا فسبب وقوع المشترک الابتداء کما وقع الاشتراک بالوضع القصدی من غیر قصد الاشتراک من تلک الغرة علی ذلک المذهب فی فعل الاثنین والجماعة من الامر والماضی فی تفعل تقول تکسرا تکسروا فی الامر وتکسر تکسرا تکسروا فی الماضی وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضیا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضیا ولا یفرق بعد الاعلال بین فعلن بضم العین وفعلن بفتح العین نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه ای الشان یعلم من الطویل ولم یعل لانه لیس علی وزن فعل ان اصل طلن طولن بضم العین لا طولن بفتح العین لان الفعیل من الصفة المشبهة یجیء من فعل بضم العین غالبا ومن فعل بفتح العین نادرا کالسخین من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن علی طویل علم انه لیس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء علی

الغالب كما يعلم الفرق بين خفن ويعن من مستقبلهما اعني يعلم

من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين

فيهما لا يجيئ الا من حروف الحلق عينا اولاما وليس في خفن حرف منها

عينا اولاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجيئ فعل بالضم يفعل بالفتح

فعلم ان اصله خوف بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل يعن يبعن

لان الاجوف لا يجيئ من فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجيئ ايضا فعل

بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله يبعن بفتح الياء المستقبل من قال

يقول الخ اي يقول يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان

تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول واصله يقول كينصر و

اعلاله مر وهو ان حركة حرف العلة اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو

بعد نقل حركتها الى ما قبلها من نقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين

الامر قل الخ اي قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول كانصر نقلت

حركة الواو الى القاف فصار اقول كما مر في يقول ثم حذفت الواو لاجتماع

قوله امر ضروري اي لابد منه
لامكان التلفظ وفيه انه ان اراد انه
ضروري هنا ممنوع وان اراد ولو في غير
هذا الموضع فلا ينفع وان اراد من حيث
الصناعة فحذف الالف مثله قوله
ولا ضرورة في حذف اي يمكن التلفظ مع حذف
الالف لاتمام ما شرع فيه اولا

الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل لانعدام الاحتياج اليها
بحركة ما قبلها وقدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف
الواو اعنى اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم
الاحتياج اليها لان سبب اجتماع الساكنين هو اخذ حركة الواو ومقدم
على سبب عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة
ولو منع التقدم الزمانى فلا مجال لمنع التقدم الذاتى وايضا دفع
التقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف ويحذف
الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت
الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارج وهو لام التعريف
فيكون حركة اللام فى قل الحق فى حكم السكون لان العارض كالمعدوم
فيتحقق الساكنين تقديرا فحذفت الواو لدفعه بخلاف قولا وقولن
لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اى بمنزلة الداخلين ولذلك قال هو بمنزلة الداخل

وانما قال الداخليين للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة وهما الف الفاعل

ونون التاكيد اما كون الف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مرّ من ان الفاعل

كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى

فتعرّض له بقوله وهو اى نون التاكيد بمنزلة الداخلى لانه يحقّق معنى

الفعلية لانّ التاكيد فى الحوادث يكون ومن ثمه اى ومن اجل كونه

بمنزلة الداخلى جعلوا معه آخر المضارع مبنيًّا نحو هل تفعلنّ مع وجود

سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذا صار اخره وسطا ولا اعراب فى الوسط

ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابهة بالتنوين فى كونه فى آخر الكلمة

والتنوين لايقع محلّا للاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا

لايقع مايشابهه محل الاعراب ويحذف الالف فى دعتا اصله دعوتا

قلبت الواو الفا فحذف الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة

فى تاء دعتا بالف الفاعل الذى هو بمنزلة الداخلى لانّ التاء فيه ليست

من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان تأنيث الفاعل فلم يعتبر حركتها

فاجتمع ساكنان تقديرًا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف اللام فى قولا

فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرًا يعنى ان

الحركة والمتحرك كليهما عارضان فى دعتا فصارت الحركة فى حكم السكون

والحركة وان كانت عارضة فى قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو

اصلى فيقوى الحركة بعروضها فلم يكن فى حكم السكون وتقول فى الامر

بنون التاكيد المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر

قولان قلنان وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر

على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون قائلة قائلتان

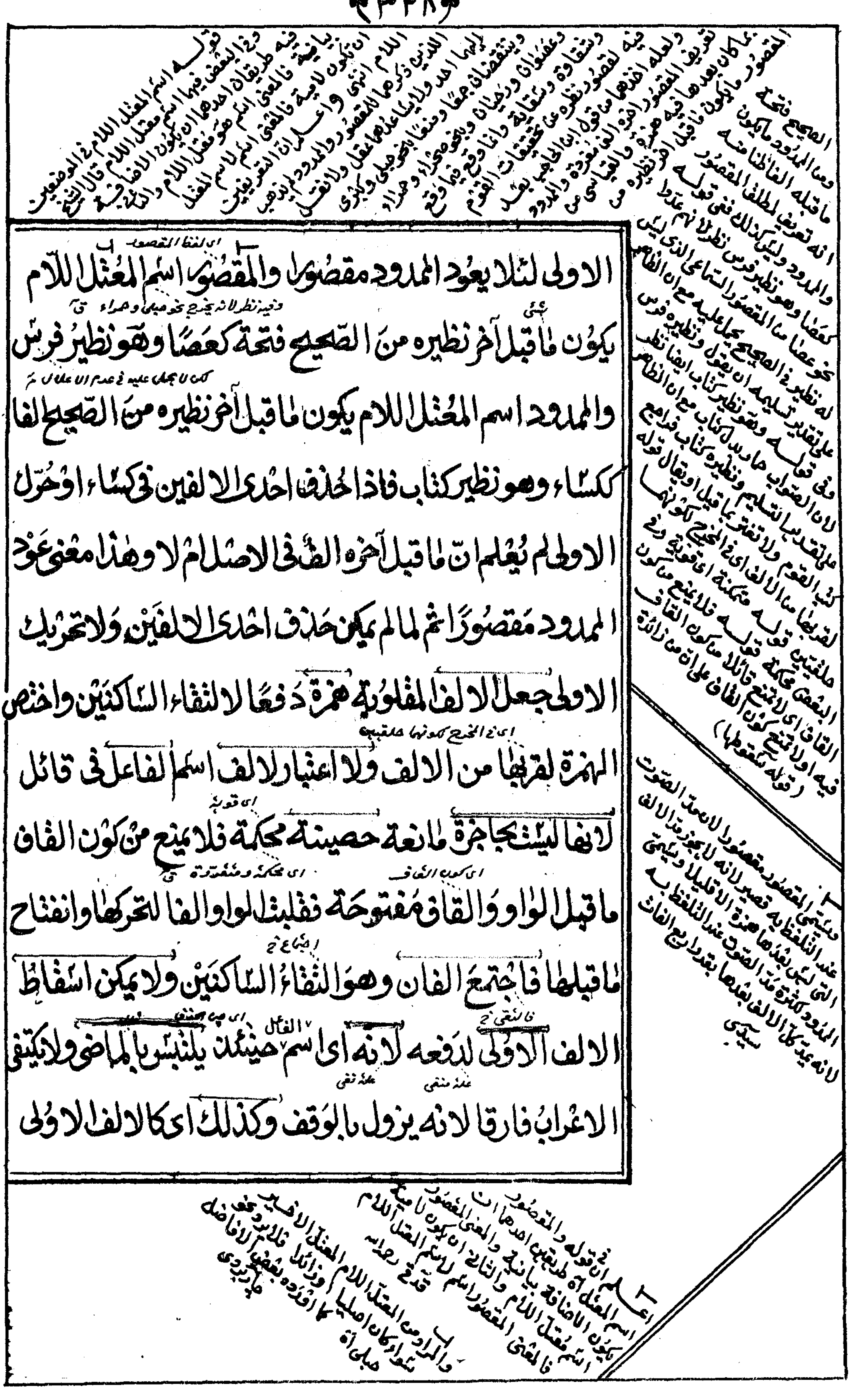
قائلات وقوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها كما قلبت فى كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا

لوقوعها فى الطرف وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كأن الواو

ولى الفتح فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف

منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الالف



الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم المعتل اللام

يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس

والممدود اسم المعتل اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح الفا

ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين فى كساء او حرك

الاولى لم يعلم ان ما قبل آخره الف فى الاصل ام لا وهذا معنى عود

الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك

الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص

الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار لالف اسم الفاعل فى قائل

لانها ليست بحاجزة مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف

ما قبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها فاجتمع الفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط

الالف الاولى لدفعه لانه اى اسم حينئذ يلتبس بالماضى ولا يكتفى

الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذلك اى كالالف الاولى

الالف الثانية فى عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضى فحرك الاخيرة

فصارت همزة ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هى علامة

اسم الفاعل او حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة

الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة

فى نحو نائل حيث قال نائل يديه شاع خطاء وحكى ان اباعلى الفارسى

دخل على واحد من المشهورين بالعلم فاذن بين يديه جزء فيه مكتوب

قائل بنقطتين من تحت فقال له ابوعلى هذا خط من قال خطى فالتفت

صاحبه كالمغضب وقال اضعنا خطواتنا فى زيارة مثله فقام وخرج

من ساعته ويجيئ اسم الفاعل فى البعض من الاجوف بالحذف اى بحذف

العين نحو هاع من الهوع وهو القئ ولاع من اللوع وهو الهم

والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل هائع ولائع حذفت الالف

اى الالف المقلوبة من العين لا الف فاعل لان حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف فى قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر من فاعل ونظيره شاك فى شائك والفه ليست الف فاعل وانما هى عينه واصله هوير وشوك وقال فى المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا قاله التفتازانى قوله من الهيع وهو القئ وظاهر القاموس والصحاح انه من الهيع بمعنى الجبن حيث قال فى مادة هوع ورجل هاع لاع وهائع لائع جبان ضعيف جزوع وقال القاموس فى مادة هوع ورجل هاع مريض وفى البعض من الهواع قوله من اللوع واعاة فى القاموس ولاع يلاع ويلوع لوعة جزع او مرض وهو لاع ورجل هاع لاع جبان جزوع كهائع لائع او مريض سئ الخلق وقد لاع لوعا ولووعا وفى الصحاح رجل هاع لاع اى جبان جزوع وقد لاع يليع وحكى ابن السكيت لعت الاع وهعت اهاع قوله وهو الهم والمصيبة واحراق اه الذى فى القاموس والصحاح ان الذى بمعناها اللوعة لا اللوع قوله والاصل هائع لائع حذفت الالف اه اى القياس هائع لائع بهمزة الالف المقلوبة من العين حذفت من هاع ولاع بالعين الالف المقلوبة من العين على غير القياس لالتقاء الساكنين ولم يحركوها على القياس فرارا من الهمزة ويحتمل ان يكون المعنى والاصل اى اصل هاع ولاع هائع ولائع بالهمزة حذفت منها الالف اى الهمزة المقلوبة اه قيل والاولى ان يقول حذفت احدى الالفين وفيه نظر لان الاولى علامة اسم الفاعل والعلامة لا تحذف فالصواب ما فى الشرح كما تقدم نقله من التفتازانى وذهب اليه الرضى والجاربردى (قوله واما نحو فال جاء فى شائع)

المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع بوزن قال ومنه اى
مما يجيئ بالحذف قوله تعالى وكنتم على شفا جرف هار اى هائر اى منهدم
فحذفت العين كما مر ويجيئ اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى
وهو نقل حرف عاريا عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر
وكل واحد منهما معروض بعارض الآخر نحو شال اصله شائك اى اذا لم
يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوك
وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين
فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءنى شاك
ومررت بشاك ورأيت شاكيا واما من قال جاءنى شاك بالرفع ورأيت
شاكا بالنصب ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين
طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال
شائك وحاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء
بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف

ولا يختلجن في قلبك استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي بكسر القاف والسين اصله قووس جمع قوس فقدم السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعهما فصار قسوو وبغير الادغام اذ الاعلال مقدم فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلب الواوان اعني واو فعول والواو التي هي اللام يائين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في الجمع و الاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة فكانه في التقدير قسو بواو واحدة او نزلوا الواو التي هي المدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على قلبها في ادل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصارت قسي كما فعلوا هذا الصنع في عصوو وحذو النعل بالنعل فصار عصي وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي من القلب المكاني اينق

وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على

النون يسكن ويحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس

للتخفيف فصار اينق المفعول مقول الخ اصله مقوول فاعل كاعلال

يقول اى اعطى حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان

فحذف الواو الزائدة المفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى

لا بغيره وحذف الواو الاصلى اى عين الفعل عند ابى الحسن الاخفش

لان الواو الزائدة اى واو المفعول علامة للمفعول والعلامة لا تحذف

وقال سيبويه فى جوابه اى فى جواب الاخفش اى فى جواب دليله لا نسلم

ان الواو علامة المفعول بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة

انما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير

واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف

العلامة اذا لم توجد هناك علامة اخرى غير المحذوف وفيه اى فى مقول

توجد علامة اخرى للمفعول وهى الميم فيكون وزنه اى وزن مقول

قوله لا بغيره اشار به الى ان تقديم الظرف للحصر قوله اذا لم توجد علامة اخرى اى تدل على ما تدل عليه المحذوفة واما اذا وجدت فتحذف للاستغناء عنها بالاخرى وقوله العلامتان لا تجتمعان اذا كانتا فعلا واسم وكانتا بمعنى واحد كما مر فتفصل الماضى قوله (اذا اجتمع الزائد والاصلى)

بعد القلب ووجه تخصيصه بيان الوزن غير ظاهر ‌‌تأمل

دفعا لثقل الفتحة على الواو ‌تأمل — اى اسم المفعول — ومثل هذا كثير

ويجوز فيه ضم القاف وسكون الواو وتحريكه

اى واو المفعول وعين الفعل

هذا فائدة تقديم الجار والمجرور — اى الاول

قد مر هذا القول بعيد بحث مر

فيه اشارة الى ان الجواب يكون للدليل لا للاخفش تأمل

وقيل هذا للاضراب — اى الضربين ‌ — في جمع اسم الفاعل والمفعول

ويفهم منه جواز اجتماع العلامتين ليس واحد مع انهم قالوا اتيوا قالنا لا تجتمع العلامتان تأمل فارجع البصر كرتين

ما نسخ من اية ازالة شئ بعقبه كنسخ الشمس الظل فعلى هذا القرآن بعضه ناسخ وبعضه منسوخ فعلى هذا يكون النسخ بمعنى التحويل والنقل فعلى هذا القرآن كله منسوخ لانه نقل من اللوح المحفوظ القراءة ينسخ بنقع النون والكسر من انتسخ ينسخ ويفهم النون الاولى وكسر الكاف بمعنى مفعوله الكتاب والكتابة بمثله فعيلة بمعنى تأمل كالخطية

يعنى ان الضمير راجع الى الاخفش فيرد ان الجواب عن الاخفش الدليل لا الجواب ولذا فسر ثانيا فالاخفش اى في جواب دليل الاخفش

قوله اذا اجتمع الزائد والاصلي اى ساكنين قوله قاعدته اى على قاعدته من ان المحذوف هو الزائد قوله على اصله ثم كسر الياء اى بابدال الضمة كسرة قوله بنقطة كيلا يشتبه مع ابيض قوله تسلم الياء اى الياء الباقي بالنصب عطف على قوله تسلم الياء اى قاعدته من ان المحذوف هو الاصلي (قوله ثم قاعدة الى قوله على اصله)

عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين

وعند الاخفش يكون وزنه مفولا بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا

اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين

واذا التقى ساكنان والاول حرف علة فحذف الاول كما في قل وبع وخف

قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا

واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وكذلك اى كمقول مبيع اصله

مبيوع يعني اعل كاعلال يبيع اى اعطى حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع

بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو لدفعه

عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الياء وسكون الياء ثم كسر

الياء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين

من قلبها واوا لضمة ما قبلها وتسلم ايضا من الالتباس بالواوي

وعند الاخفش حذف الياء اعني الياء على اصله لدفع التقاء الساكنين

ولم يقلب الياء واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين

حينئذ فصار مَبْيُوع فاعطى الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس

بالواوي كما مر في بِعتُ هكذا وقعت النسخ التي رأيناها والصواب

ان لفظة مرّ وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تعتة اي كما اعطيت

الكسرة لما قبل الياء في بِعتُ اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع

ساكنان فحذفت الالف ثم كسر الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي

فصار مَبْيُع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في

ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند

الاخفش يكون وزنه مفيل للوضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو

فاعل كما اي كالاعلال الذي في يخاف اي ينقل حركة الواو الى ما قبلها

ثم قلبها الفا وكذلك لكن مقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون

الياء وكسر الياء فاعل اي وقع الاعلال فيه كما وقع في يبيع بلا فرق

واكتفى بالفرق التقديري في مبيع بين الموضع اي اسم المكان وبين اسم المفعول

فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به

قولـه اذا قدرت كما فى الفلك على مذهب سيبويه فهو واحد وجمع قال انه هذا على مذهب غيره واما على مذهب الصحاح والفلك بالضم السفينة واحد وجمع يذكر ويؤنث فجاء به مذكرا مفردا وقال تعالى فى الفلك المشحون وقال والفلك التى تجرى فى البحر فانث ويحتمل واحدا وجمعا وقال حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فجمع الى المركب وكانه يذهب بها اذا كانت واحدة فتذكر والى السفينة تؤنث وكان سيبويه يقول الفلك التى هى جمع تكسير للفلك الذى هو واحد وليس مثل الجنب الذى هو واحد وجمع والطفل وما اشبههما من الاسماء لان فعلا وفعلا يشتركان فى الشئ الواحد مثل العرب والعرب والعجم والعجم والرهب والرهب ثم جاز ان يجمع فعل على فعل مثل اسد واسد ولم يمتنع ان يجمع فعل على فعل انتهى وفى القاموس مثله قوله سكونه اى او ضمته او كليهما قوله كسكون اسد اى او ضمته او كليهما قوله يكون جمعا اى جمع تكسير للفلك الذى هو واحد قوله فلو لم يكن الفلك جمعا اى بل كان واحدا قوله على الاصل متعلق بالتذكير وفيه مع قوله لكونه بمعنى السفينة اشارة الى ان التذكير فى الفلك هو الاصل والتانيث فيه بالتاويل وليس كذلك بل هما متساويان لانه يذكر ويؤنث عند سيبويه وغيره كما فى الصحاح والقاموس بل الظاهر ان التانيث هو الاصل حيث قال والفلك بالضم السفينة وتذكر وهو الواحد والجمع او الفلك التى هى جمع تكسير للفلك التى هى واحد وليست تجرى التى هى واحد وجمع وافاله ولا دلالة عليه فى قول المص اذا قدرت سكونه على كون التذكير اصلا فالحق ان يترك قوله على الاصل مع قوله ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك وقوله لكونه بمعنى السفينة ويزيد بعد قوله فى الاجلانه يذكر ويؤنث قوله كما فى الفلك اى كالافراد والتذكير فى قوله تعالى فى الفلك المشحون

وهو اى الفرق التقديرى معتبر عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم اياه فى الفلك
بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام
كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا
نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين مسند الى ضمير الفلك
فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما فى الفلك
المشحون وفى مثله ولذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه فى الموضعين
بتذكير الضمير الراجع الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى الفلك
التى تجرى فى البحر ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام فعلن وانما وجب
ان يقال حينئذ جرى لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه
كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك
واحدا نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان

ما يركبون قوله او جرت اى بالافراد والتانيث على خلاف الاصل كما يدل عليه ظاهر قوله لكونه بمعنى السفينة مع قوله على الاصل وقد مر ما فيه وجواز ان يقال جرت فى الجمع لا ينافى جواز ان يقال فى الواحد كما هو شان المشترك قوله كما فى الفلك التى تجرى فى البحر اى كالافراد والتانيث فى قوله تعالى الفلك التى تجرى فى البحر لهذا يحتمل الجمع ايضا كما تقدم نقله من الصحاح فيرد عليه ان المحتمل لا يصح به الاستدلال الا ان يقال مطلق الاحتمال لا ينافى صحة الاستدلال لا سيما احتمال الاشتراك فانه اضعف من احتمال المجاز وهذا لا ينافيها فلا ينافيها الاول اولى وانما المنافى هو الاحتمال الناشئ من الدليل وهو مفقود ههنا اذ يقال المراد به التشبيه لا الاستدلال قوله ولا يدل جرين على جرت اى لا يدل جرين فى الاية المذكورة على تعيين جرت بالتانيث واختصاصه للاسناد الى ضمير الفلك لو لم يكن جمعا بل كان واحدا وعدم كون جرى بالتذكير مسندا اليه لانه لا يدل عليه فانه باطل قطعا وانما قلنا ان جرين ليس مختصا بجمع المؤنث لثبوت الايام فعلن فى كلامهم فى جمع المذكر فان اليوم مذكر قطعا قال ابن الحاجب وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن فلا يرد علينا ان قولكم لقيل جرى غير صحيح قوله جرى اى او جرت وانما اقتصر عليه لكونه الاصل كما زعم قوله ح اى حين لم يكن الفلك جمعا بل كان مفردا قوله لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد اى من حيث هو مفرد وحقيقة لوجوب تطابق الضمير والمرجع فى الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث واما اذا كان فى معنى الجمع بان اريد به الجنس او الاستغراق فيجوز ان ترجع اليه كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون قوله سكونه اى او ضمته او كليهما قوله كسكون قرب اى او ضمته او كليهما قوله مصدر قرب اى ككرم كما هو ظاهر كلام الصحاح وكسمع ايضا كما هو ظاهر كلام القاموس قوله وهو اى القرب (قوله المشحون)



جمعًا لوجبات يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتأنيث والآلة مقوال ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل الخ اصله قول كنصر فاسكن الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصًا مع ضمة ما قبلها فصار قول الى قلنا بالضم فى الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة الواو فى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام فى العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم مطابقته فيما سبق قصدًا الى موافقة ما ذكره صريحًا فصار قيل وهذا افصح اللغات اذ لا ثقلة فيها وفى لغة اخرى تشم كسرة ما قبل الياء او يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير

افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم اى ضمة

مثل المفتون بمعنى الفتنة او يريد ان ما قبلها مضموم فى الاصل وحقيقة

هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة

بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء

فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما

فى الوقف فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم

الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف

نستعين تسكن النون وتضم الشفتين بعد اسكانها من غير حركة ما وكذلك

بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اى مما اتصل به

ما يسكن لامه وحذفت العين لالتقاء الساكنين من نحو اخترن وانقدن

له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم

فيه فرع على لغة قول ويوقع بضم الخالص يعنى يجوز فيهن اى فى بيع واختير

وانقيد له وقلن وبعن ثلاث لغات كسر ما قبل الياء فى الكل المطردة وضمه

فى كلها والاشمام فى كلها ولا يجوز الاشمام فى مثل اقيم لانعدام ضمة ما قبلها اذ اصله اقوم واذ لا ضمة فيه فلا اشمام ولا يجوز ان يقول اقوم بالواو الساكنة ايضا اى كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام ما قبل حرف العلة فى الاصل وهو ليس بموجود فى اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف والسكون ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما اذ فى المعلوم قلن بضم القاف و فى المجهول قلن بكسرها واما فى بعن فعلى لغة بيع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديرى فان اصل

قلن في المعلوم قُولن بفتح القاف وفي المجهول قُولن بضمها وكذلك اصل يَقُلن

معلوما يقولن بفتح الياء ومجهولا يُقولن بضمها والضم والكسر في المعلومين

عارضان وفي المجهولين اصليان واصل يقال في مجهول يقول يُقْوَلُ كيُنصر فأعل

كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا

الباب السادس في الناقص اي المعتل اللام ويقال له

اي للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من الحركات كما في حالة الرفع

نحو يرمي او من الحروف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة

لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم تسمية

الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية ووجه اعتبار الاخبار

قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعِل يفعِل

بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية

نحو رمى يرمي وغزا يغزو ورضي يرضى وعمي يعمى وذكو يذكو وتقول في الحاق

الضمائر نحو الخ رميا رموا رمت رمتا رمين أصله رمي فقلبت الياء الفا

لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا

فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا حينئذ لئلا

يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنان تحقيقيان حركتها

وحركة ما قبلها واثنان تقديريان هما الياء لانها مركبة من كسرتين و

لم يعتبروا حركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل التغيير

وثلث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا اضربَ

ولم يجوزوا ضربتَ وكذلك الواو وما قبلها في الثقل فصار رماوا فاجتمع

ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف

فصار رموا بفتح الميم وكذلك اى مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال

رضوا الا انهم ضموا الضاد فيه اى في رضوا بعد الحذف اى حذف لام

الى انه لا يلائم قوله ولم يعتبروا حركة ما بعدها وهو افساد لا اصلاح والله لا يحب المفسدين قوله لانها مركبة من كسرتين اى موضوعة
مقدارهما لان الحركات ابعاض حروف العلة قوله ولم يعتبروا حركة ما بعدها ان كان ضمير بعدها الياء نحو رمي ففيه انه لا حركة ولا ما هي عليه بعدها
وان كان للياء نحو باع لان قوله وانما قلبت الخ يشمل غير الناقص ايضا كما مرت الاشارة اليه وهو الظاهر من قوله اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية
ففيه مع مناقضته لقوله ولهذا جوزوا ضربَ ولم يجوزوا ضربتَ انهم اعتبروا الحركة الطرفية حيث اوجبوا اسكان الياء في مثل ضربت والضاد في مثل
يضرب كما مر في فصل الماضي والمستقبل ولو انهم لم يعتبروا الحركة الطرفية لم يصح قولهم في نحو عصى ورمى قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما ولم يحتاجوا الى الجواب عن ورود نحو هدبد على قولهم لا يجتمع في كلمة اربع حركات متواليات بان اصله هدابد وان كان الميم نحو رمى بناء على
اصلاح البعض المذكور ففيه ما فيما قبله قال الجاربردى في بحث اعلال العين الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما او كانا في حكم المفتوح نقلبتا
الفا لان كل واحد منهما مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل
فاجتنبوا بقلبها لتجانس حركة ما قبلها وقال في بحث اعلال اللام تقلب الواو والياء الفا اذا وقعتا لاما متحركا مفتوحا ما قبلها لما مر
تقدم في العين وغاية ما يتكلف في عشته هذا القول ان يجعل الضمير للياء المحذوفة اى لم يعتبروا في ذلك القلب لتلك العلة حركة ما بعد
الياء اعني حركة واو الضمير في نحو رموا الغرض فقوله اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية اى اذا كانت عارضة لاجل كلمة منفصلة وقوله لكونها
في محل التغيير اى في معرض الزوال بانفصال احدى الكلمتين عن الاخرى كما في اخشى الله ودعوا القوم قوله وثلث حركات الخ اى في نحو رمى •
وباع بعد القلب وبعدم اعتبار الحركة ما قبل حرف العلة وحركة ما بعده لما مر او في نحو رموا الغرض بعد عدم الاعتبار بحركة الواو قوله
ليست في تلك المرتبة من الثقلة الظاهر ليست ثقيلة قوله ولهذا اى لعدم كون ثلث حركات متواليات في مرتبة اربع حركات متواليات

الفعل حتى يصح واو الجمع او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل

فان اصله رضووا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار رضيوا فاجتمع ساكنان

فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضِوا بكسر الضاد و

سكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لقلبت ياء لسكونها

وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا واصل

رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لالتقاء

الساكنين كما قلبت وحذفت في رموا ويحذف الياء بعد القلب في رمتا

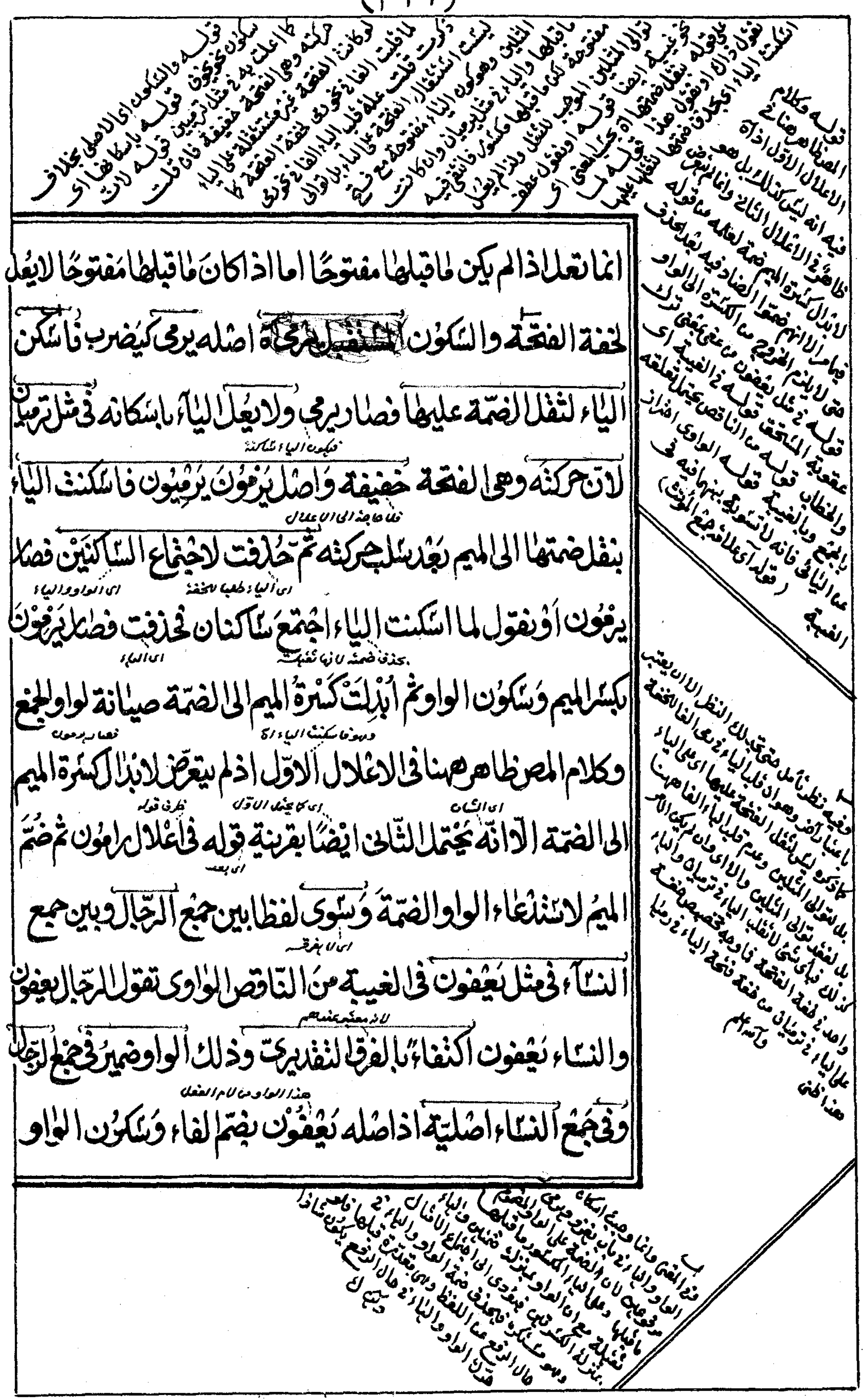
اصله رميتا قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت

الالف وان لم يجتمع فيه ساكنان صورة لانه اى الشان يجتمع فيه الساكنان

تقديرا وتمامه مر في قولا حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان

حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام

في قولا ولا يعلم حرف العلة في مبين لما مر في القول من ان حرف العلة الساكنة



انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحًا اما اذا كان ما قبلها مفتوحًا لا يعل

لخفة الفتحة والسكون المستقبل [illegible] اصله يرمى كيضرب فاسكن

الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء باسكانه فى مثل ترميان

لان حركته وهى الفتحة خفيفة واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء

بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار

يرمون او نقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان فحذفت فصار يرمون

بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع

وكلام المصـ ظاهر ههنا فى الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم

الى الضمة الا انه يحتمل الثانى ايضًا بقرينة قوله فى اعلال رامون ثم ضم

الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين جمع

النساء فى مثل يعفون فى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون

والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديرى وذلك الواو ضمير فى جمع الرجال

وفى جمع النساء اصلية اذ اصله يعفوون بضم الفاء وسكون الواو

قوله اى علامة جمع المؤنث اشارة الى ان النون ليست علامة التانيث بل هى علامة جمع المؤنث ولذا لم يعدوها من علامات التانيث بالاضافة لا دلالة بلا ابنية قوله اى المطلقات النساء اى اللاتى قوله مع جماعة النساء المخاطبة (قوله علامة للوقف)

على وزن ينصرن والنون فيه علامة التانيث اى علامة جمع المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو فى يعفون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط فى الجزم والنصب تقول لم يغزوا ولن يغزوا اصله يغزوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه يفعون وفى ثمه اى ومن اجل ان النون فى جمع النساء علامة لا تسقط فى قوله تعالى الا ان يعفون اى المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك لاجتماع الساكنين دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اى ترمين مشترك فى اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديرى فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا ادخلت انت الجازم على يرى تسقط انت الياء منه علامة للجزم

اى من كون الواو اصلية فى جمع النساء وكون النون فيه علامة للتانيث على وزن يفعلن كينصرن لان الواو فى يعفون لانه ضمير وعلامة فلو لم يكن ضميرا وعلامة لوجب ان يحذف كما يحذف فى جمع المذكر

والحاصل ان للمعتل اللام ثلاثة احوال السكون عند الرفع والسقوط عند الجزم والتحريك عند النصب كما كان للصحيح ثلاثة احوال مع ضم الآخر عند الرفع والسقوط عند الجزم والتحريك بالفتح عند النصب

وهو فى اللغة القطع وفى الاصطلاح لفظ يقطع من آخر الكلمة حركة او حرفا وهو اربع عشرة كلمة لم ولما ولام الامر ولاء النهى وكلمات الشرط وهى عشرة

فتقول لم يرم لان حروف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمه

اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط

في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اذ اصله يسري

سقوط الحركة في الصحيح نحو يضرب وتنصب نت الياء اذا دخلت على

يرمي الناصب تقول لن يرمي لخفة النصب استعمل الفاب الاعراب من الجزم

والنصب والرفع لان المضارع معرب كما مر ولم تنصب نت الياء بعد قلبها

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة

اي لا يحتملها كقوله ولو لا يحسبون الحلم عجزا لما عدم المسيؤن احتمالي

اي تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل وضعها وهو السكون ارم منه ارم

الخ اصله ارمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا

لمشاكلة قوله اذا دخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا

فالوجه ان يقال للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل رموا

ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما في يرمون

بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي كاضربي فاسكنت الياء

الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله

فاسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترمين

الا انه ذكره ههنا لئلا يتردد السامع في بادي الامر من اطلاق لفظ

الياء اي اليائين هو اي المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع

الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد المشددة

ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بالضم ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان

وتقول بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم

الفاعل رام الخ اصله رامي على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة

الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع

الساكنين اي الياء والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع

حركة الآخر اي تاتي بعد الحركة لا نون جسن فانها قبل الحركة فاذا

صار الميم آخرا تتبع حركته وتاتي بعدها وليست بعارضة للحرف كالحركة

بل هي حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء

في حالة النصب بل يحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب فتحة النصب

اي الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل

راموون راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها

لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع

ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضيفت ان التثنية

اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط اي فقد قلت

رامياي في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم اسقطت

نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها

دون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان

فصار رامياي وقلت راميّ في حالة النصب والجر بتشديد الياء اصله راميين

فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم قلت راميّ

بادغام علامة النصب والجر اعني الياء الثانية في ياء الاضافة وهي الياء

الثالثة فاذا اضفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت رامىّ بيائين

فى جميع الاحوال اى حالة الرفع والنصب والجر فاصله فى حالة الرفع

راموى اصله راميون سقطت النون بالاضافة فصار راموى فادغم

اى وقع الادغام فى راموى فانه اى الشان اجتمع حرفان اى الواو والياء

من جنس واحد فى العلية اى فى كونهما حرفى علة وسبقت احديهما على

الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار راميى فادغم

الياء الاولى فى الثانية فصار رامىّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامىّ

واما فى حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم

سقطت النون فصار راميى ثم ادغم الياء الاولى فى الثانية فصار

رامىّ المفعول مرمىّ الخ اصله مرموى فادغم كما فى رامىّ فى حالة الرفع بلا فرق

واذا اضفت التثنية اى تثنية مرمى الى ياء الاضافة فقلت مرمياى

فى حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون بالاضافة وقلنا بالنصب

والجر مرميىّ باربع ياءات اوليها منقلبة عن واو المفعول [illegible] لام

الفعل وكلتاهما علامة النصب والجر وكليهما ياء الاضافة واذا انقلب

الجمع اى جمع مرمى للمذكر السالم الى ياء الاضافة فقلت مرميّى ايضا اى

كالتثنية الا ان لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة فى التثنية باربع يا آت

فى كل الاحوال اى فى حال الرفع والنصب والجر اما فى حالة الرفع فاصله

مرميون فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرموى فاعل

كما فى راموى فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما فى حالتى

النصب والجر فاصله مرميين فادغم الياء الثالثة فى الرابعة فصار

مرميّى بكسر الياء الثانية المدغم فيها الموضع مرمى بفتح الميمين اصله مرمى

قلبت الياء الفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه

اى فى مرمى ان ياتى على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر الا

انهم فروا عن توالى الكسرات ففتحوا العين كما مر فى فصل اسم المكان الآلة

مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية اصله مرمى فاعل مثل مرمى المجهول

رمى يرمى مثل ضرب يضرب الى آخرهما ولم يعل رمى بسلب حركة الياء لخفة

الفتحة عليها كما في يَرمِيان واصل يرمى يرمى كيضرب قلبت الياء الفا

كما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص الواوى نحو غزى يغزو وحكم الناقص

مثل رمى يرمى في كل الاحوال التي ذكرت في اليائى الآن في هذا الحكم وهو

انهم يبدلون الواو ياء في نحو أغزيت تبعا ليُغزى اصله يُغزِوُ قلبت الواو

ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مرّ في اوائل باب الاجوف وانما اخّر الواوىّ

عن اليائى مع ان الاصل تقديم الواوى لقوة الواوى لان الواوىّ

لا يجيئ من اول الدعائم واليائى يجيئ منه وليتفرع عليه بحث الابدال

بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من حروف الابدال

الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقولنا مكان

حرف تعويض همزة ابن واسم وبقولنا غيره رُدّ واواب واخ في

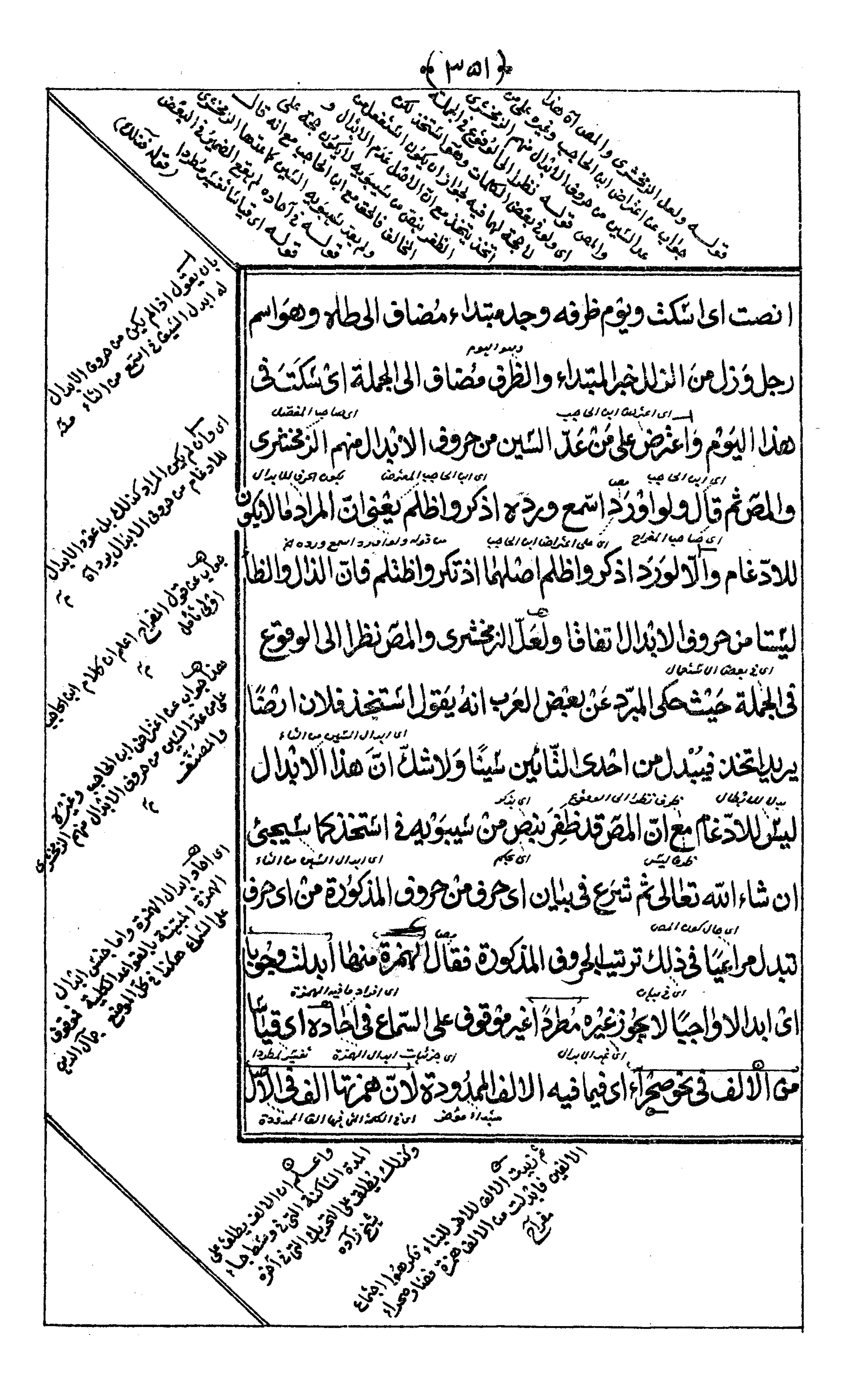
النسبة وبقولنا لا للادغام جعل الطاء مكان تاء افتعل لاراد

الادغام وحروفها اى حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار

المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن



ان يقرأ الأبدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية
اى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها صضطظخفق
وحروفها عند الزمخشرى وعند المص خمسة عشر وهى ما جمعه استنجده
يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به وزط اسم قبيلة
اى حمل من الجملة وما قيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلاثة عشر وهى
ما جمعه استنجده يوم صال الخلاف ما صرح به فى المفصل حيث قال
فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاء
ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هنا عبارته نمقتها فى
الكتب المعتبرة المصححة الحاضرة مع انه ذكر الطاء والزاء فى التفصيل
ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده
يوم صال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة
وهى غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال
وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل



انصت اى سكت ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى الطاء وهو اسم

رجل وزل من الزل خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اى سكت فى

هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى

والمص ثم قال ولو اوردوا اسمع ورده اذكر واظلم يعنون ان المراد ما لايكون

للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء

ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمص نظرا الى الوقوع

فى الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا

يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال

ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه فى استخذ كما سيجيئ

ان شاء الله تعالى ثم شرع فى بيان اى حرف من حروف المذكورة من اى حرف

تبدل مراعيا فى ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا

اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع فى افادة اى قياسا

من الالف فى نحو حمراء اى فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف فى الاصل

كالف سكرى لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت

قبلها الف لزيادة المدة وذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل

فجاز زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما

لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت الف التانيث همزة

لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة

لزيادة المد لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة

ولم تقلب واوا او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه

لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها

الفا فيهما حينئذ فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثمة اى ومن اجل

ان همزة صحراء الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها اى همزة صحراء

همزة اى ابقاؤها همزة في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها

ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر بعد الف الجمع في مصابيح

ومساجد وجعافر فينقلب الالف التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وينقلب

الف التأنيث ايضاً لاستدعاء الياء ويدغم احدى اليائين في الاخرى فصار
صحاري بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في سيّد وابدلوا
من الياء الباقية الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار
صحارى يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحاري بالهمزة
بعد الياء في صورة ما اي في صورة من الصور في هذا النحو على مثال
هجاريع مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة همزة في نحو خطية اذ يجوز
خطيئة بالهمزة ايضاً فظهر ان همزة صحراء ليست باصلية وابدلت
الهمزة ايضاً من الواو التي هي الفاء وجوباً مطرداً في نحو اواصل اي فيما
اجتمع فيه واوان متحركان في اول الكلمة واواصل جمع واصلة اصله
وواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة من الف اسم الفاعل
لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في ضوارب ولم يحذف احدهما
للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي اي الالف بين سفليين الياء
والكسرة وانما وجب قلب الواو فراراً عن اجتماع الواوات عند العطف

مع ان الواوين اذا تحركتا احس فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في نحو قائل اى في اسم الفاعل
من الاجوف الواوى اصله قاول كما مر في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل
من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو التي هي العين
لعلة مرت به هناك ومن الواو التي هي عين مضمومة في ادؤر اى في جمع
القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوى الذى واحده على وزن الفعل
والادؤر جمع قلة للدار اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة
على الواو في الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما
لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع
كما في ادؤر جمع دور كما مر وانما قلنا مع كون واحده على وزن الفعل
احترازا عن ادور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت
ثقل الحركة واما الذى واحده على وزن فهو ثقيل بسبب كون واحده على
وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشري

عدّ ادؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون

ما قبله وسبب سكون وسط واحد وان كان بعد الاعلال ومن الواو

التي هي لام في نحو كساء اي في اسم معرب آخره واو قبله الف اصله كساو

وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركة المختلفة على الواو على

تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم اواصل

على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري وابن الحاجب نظرا الى ان

التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو

بائع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي كما اي كابدال الذي مر في قائل وبائع

وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الا ان تلك

الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها ههنا مقلوبة منهما

قصر للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال الا ان الهمزة

انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار الى مذهبين

فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة المنقلبة من الالف التي هي بدل

قوله نحو اواو قوله الفاء اي فائدة ثلاثية نقض آه ينقض قوله بحو شقاوة وانشقاوة لوقوع الحركات آه وكما آه قوله الآخر ويعكس الزمخشري وابن الحاجب اي قدما كساء على قائل وقائلا على اواصل قوله اي في اسم الفاعل على اي وما قدم منه قوله النائب نزل مع قوله اشارة الى آه نزلة الجميع اي كالابدال الذي مر في قائل ابدال نحو بائع ابدال بل سبب هنا اي التشبيه ليكون بين مرتاته ما تنزله الذي مرتبه لا اعراض وابداله الذي مر هنا وابدال قائل كما في حق وفي البعض به بعد ابداله هنا على القص قوله فهو الاول قوله واشار عطف على والحق قوله وجعلها في الاول قوله واشار عطف على قوله لكن الظاهر انه اصلاح قوله من بعض الطلبة قوله فهو الاولى لكن الظاهر انه اصلاح قوله الامذهبين وفي البعض المذهبين (من غير واسطة)

واعلم ان المراد من الوجوب ما لا يجوز غيره ومن الجواز ما يجوز الابدال والترك على الافضل ومن المطرد ما لا يكون موقوفا على السماع ومن غير المطرد ما يكون موقوفا عليه

واعلم ان الهمزة في قائل مع ولا حاجة الى قوله وجوبا مطردا والقصد انه في الوصفين من القيود وافقها الناسخ في الطرق

عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة

عن نفس الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير

اذ المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار في الاجوف

الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو الفا ثم جعلت همزة وابدلت الهمزة

جوازا اى ابدالا يصح ان يقع ويصح ان يترك بان يبقى الهمزة على اصلها

مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة على

الواو ولم يجب لعدم كون واحد على وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد

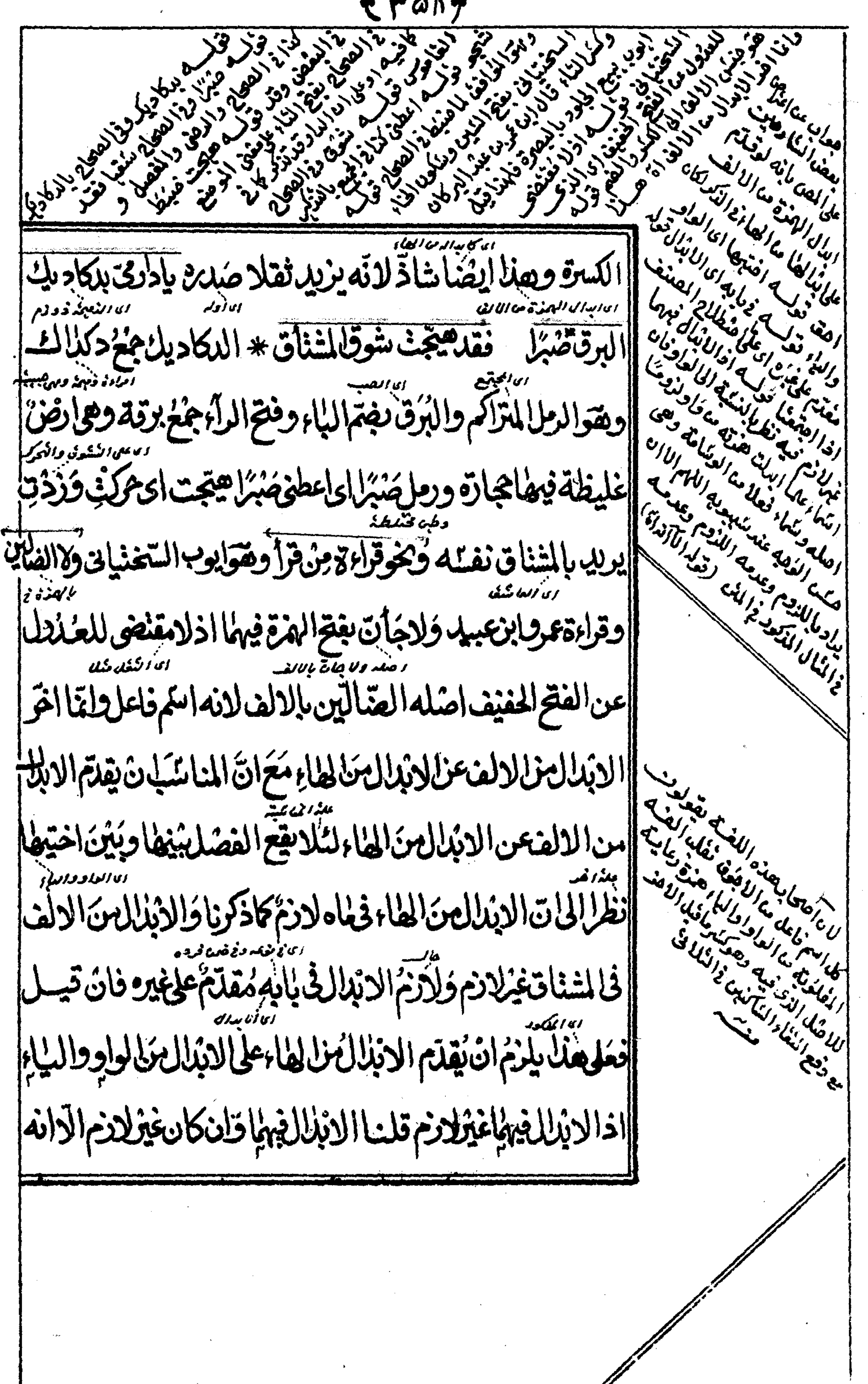
من الواو الغير المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله

وشاح ومفتوحة نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره

اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روى ان سعد بن وقاص كان

يشير باصبعيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم احد احد اى اشر باصبع واحدة

وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه
لثقل الحركة على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو أفعلت وآلا
فعلت اصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان في بعض الصور لازما
نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث
سكت عن التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب
ما له سبب وموجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة
سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي
الجواز وهذا شاذ لقلته ومن ثمه اي ومن اجل ان اصله ماه يجئ جمعه
مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشئ الى اصله وانما تعرض لبيان
اصله واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه عن حكم
سوابقه مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد في نحو قوله هيجت شوق المشتاق بكسر الهمزة
اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهي



الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره يا دارمى بدكاديك

البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق * الدكاديك جمع دكداك

وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى ارض

غليظة فيها حجارة ورمل صبرا اى اعطى صبرا هيجت اى حركت وزدت

يريد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ وهو ايوب السختيانى ولا الضألين

وقراءة عمرو ابن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول

عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر

الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال

من الالف عن الابدال من الهاء لئلا يقع الفصل بينها وبين اختيها

نظرا الى ان الابدال من الهاء فى ماه لازم كما ذكرنا والابدال من الالف

فى المشتاق غير لازم ولازم الابدال فى بابه مقدم على غيره فان قيل

فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء

اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه

ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ

كالابدال من الالف في نحو المشتأق اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل وانما جعل

ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان اصحاب هذه اللغة طردوه جدا

في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا

نظرا الى عدم اطراده في جميع اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد

نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله عباب وهذا الابدال اشذ لكونه في غاية

القلة ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك الماء كناية عن ملائه وتموجه

وزهوق اي عميق قوله لاتحاد مخرجهن اي الهمزة والهاء والالف والعين

وهو الحلق تعليل لابدال الهمزة من الهاء والالف والعين السين منها ابدلت

جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد

عن بعض العرب كما مر ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين من حروف

الابدال انكر كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ

كما مر لفرارهما في الهموسية التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير



مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء

اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار

تخمة ومن الواو التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان اصله

ايضا اخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو

الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث

فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث

وخصت التاء للتعويض لمجيئه للتأنيث وضم الهمزة في اخت دون اخ لاجل

التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم جعل دليلا

على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء ثابتة في الوصل والوقف وانها

بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيته اختان بالتاء

دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل واما الاخ فلما

لم يتعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائي

فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان

اصله ثنيان فى عدد المؤنثين لانه من ثنيت واسنتوا بفتح الهمزة من الافعال

اى اجدبوا اصله اسنيوا بالياء اصله اسنووا بدليل سنوان ابدلت الياء

من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار اسنتوا وانما قلنا

ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء

حتى لا يقع الحركة مطلقا على الياء الضعيف وابدلت التاء من السين

جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما مر فى المضاعف ونحو يا قاتل الله

بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات الاصل

الناس والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اى يا قوم والسعلات

النساء الصخاث الخبيثات وعمرو بدل من بنى وشرار النات صفة عمرو

وعمرو ههنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم

قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اكياس وذكر فى الضرام

من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاتا وانثى خبث الجن

وولدت له اولادا ثم ابقت منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو اسم

قبيلة فعلى هذا السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابدلت التاء

جوازا غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد لقرب

التاء والسين والصاد فى المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا

غير مطرد نحو الذعالت اصله الذعالب ابدلت التاء من الباء لكثرة

استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة واما الذعاليب

فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة الحرقة النون منها ابدلت من الواو

جوازا غير مطرد نحو صنعانى اصله صنعاوى وكانهم قالوا صنعاوى

كصحراوى ثم ابدلوا من الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة فى صنعا

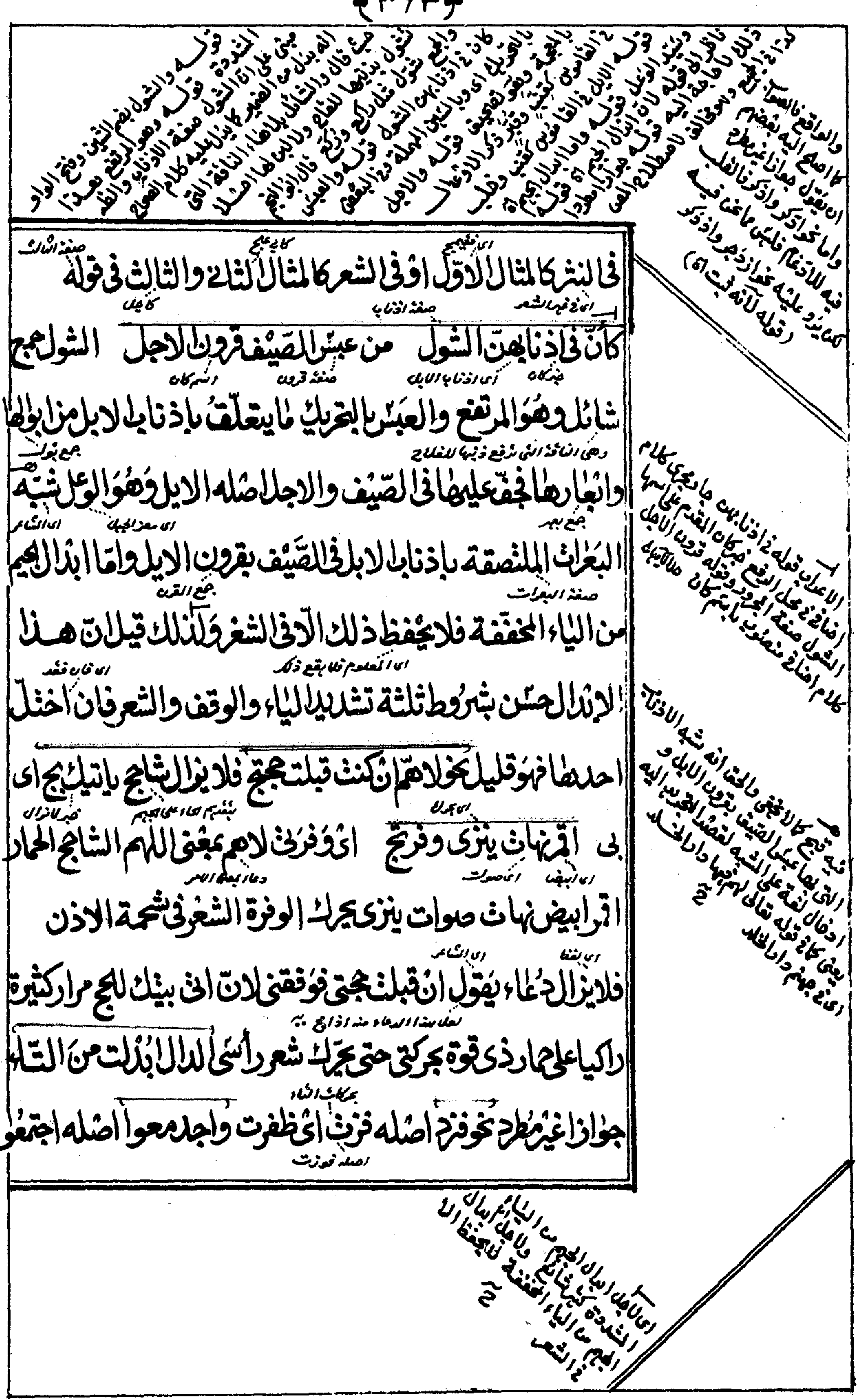
والاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون

وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت

النون من اللام على ضعف لمخالفة استعمال الفصحاء نحو لعن اصله

لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف لعن انما

في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا غير
مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج لكونهما من
وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة
ممن انت فقال فقيمج اصله فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال
مرج بتشديد الراء اصله مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله
ابو علي في قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج
الاصل بالعشي والبرني والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن
والكتل بضم الكاف وفتح التاء الجمع والود الوتد ادغم التاء في الدال لئلا
يقع الحركة المختلفة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد
من الياء الغير المشددة وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من
الياء المشددة كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة في الوقف
كفقيمج او في الوصل كابو علج او غير متطرفة كاجل بمعنى ايل وسواء كانت



في النثر كالمثال الأول أو في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله

كأنّ في أذنابهنّ الشوّل من عبس الصيف قرون الإجّل الشول جمع

شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق بأذناب الإبل من أبوالها

وأبعارها فجفّ عليها في الصيف والإجّل أصله الإيّل وهو الوعل شبّه

البعرات الملتصقة بأذناب الإبل في الصيف بقرون الإيّل وأما إبدال الجيم

من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك إلا في الشعر ولذلك قيل إن هذا

الإبدال حسن بشروط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فإن اختلّ

أحدها فهو قليل نحو لاهمّ إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج أي

بي أقمر نهّات ينزّي وفرتج أي وفرتي لاهمّ بمعنى اللهم الشاحج الحمار

أقمر أبيض نهّات صوّات ينزّي يحرّك الوفرة الشعر في شحمة الأذن

فلا يزال الدعاء يقول إن قبلت حجتي فوفقني لأن آتي بيتك للحج مرارًا كثيرة

راكبًا على حمار ذي قوة يحركني حتى يحرك شعر رأسي للدال أبدلت من التاء

جوازًا غير مطرد نحو فزد أصله فزت أي ظفرت واجدمعوا أصله اجتمعوا

لقرب مخرجهما والهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت لاتحادهما

في المخرج اصله ارقت وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله

حيهلا بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما

انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون

الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت من الياء جوازا غير مطرد في هذه

امة الله اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في باب تضربين واضربي

ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة وانما ابدلت الهاء من الالف والياء

لمناسبتها اي الهاء بحرف العلة في الخفاء ومن ثمه اي ومن اجل خفاء الهاء

لا تمنع الامالة وهي ان تنحو بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها

وتمنع في مثل اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة

ما قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت عليها

بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن كشملال واما اذا تقدمت عليها بحرفين

متحركين او اكثر مثل اكلت عنبا وقتلت قنبا فلا تؤثر واما قولهم يريد ان

ينزعها ويضربها وهو عندها وله درهمان فبلوغه وان كان شاذا

اذ الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر

من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الياء ليست بخفية وأبدلت الهاء

في الوقف من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة اى في الاسم المفرد الذى في

آخره تاء التانيث لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء التى في الفعل نحو

ضربت ولم يعكس لانهم لو قالوا ضربه لا لتبس بضمير المفعول الياء ابدلت

من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه اى

فيما وقع الالف بعد الكسرة وأبدلت الياء من الواو وجوبا مطردا نحو

ميقات اى فيما اذا كان الواو ساكنة وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة

ما قبلهما اى الالف والواو وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء تعليل

لابدال الياء من الالف والواو جميعا وأبدلت الياء من الهمزة جوازا

مطردا نحو ذيب اى فيما يكون الهمزة ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة

الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مر في المهموز ولذا لم يذكره وأبدلت

جواز اغير مطرد من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج

اذا الكرام ابتدروا الباع بدر ... تقضي البازي اذا البازي كسر

ابصر خربان فضاء فانكدر ... اصله تقضض فاستثقلوا ثلث

ضادات فابدلوا من احديها ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يتعلموا

الفض من تفعل الابدال قوله ابتدروا اي عجلوا الباع فقدمد اليدين

وربما يعبر بالباع من الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اي اسرع وتقضي

بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت

الياء من الضاد الاخيرة لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما

نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل في الابدال حروف العلة لكثرة دورها

والواو ثقيلة بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه

مكسورا كما في التصدية فيمن جعلها من صدد يصدد وقد يكون مضموما

كما في تقضي البازي فلا يصلح الالف للابدال حينئذ فتعين الياء ولانها

لام الفعل وهو محل التغير وكسر الضاد المضمومة لاجل الياء كما في التمني



والترجي وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك الممدوح
الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد
كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسرا وحال بتقدير قد الخربان جمع
خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون
جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله
دنّار بالتشديد فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء من النون فى الغنة
والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء فى الياء وابدلت الياء من العين
جوازا غير مطرد نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق ۔ ولضفادى جمه نقانق : المنهل
المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب الجم ما اجتمع من ماء
البئر ونقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب
ماء ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع
مائه المجتمع اصوات باضافة الضفادى الى الجم والجم الى ضمير المنهل

اصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين لانه من حروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ماقبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو العاطفة في قوله

تامت بها تنشد كل منشد   وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

الفرقد كوكب لان اصله اى اصل التاء في وايتصلت واو ما قبله مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف وهذا لغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكان كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في اوتعد لايقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا احمل الزمخشري والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء بدل عن التاء في ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل

الحجاز وما وقع في بعض النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطاء كانه
وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله مكسورا فيحتمل
ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان يكون
مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون
ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة
فتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما ابدلت
التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا
غير مطرد نحو الثعالي في قوله

كان رحلي على شغواء حادرة ... ظمياء قد بل عن طل خوافيها
لها اشارير من لحم متمرة ... من الثعالي ووخز من ارانيها

الشغواء العقاب الحادرة المكنزة
الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناه ما تضرب
الى السواد او عطشى الى حرم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي
ريش جناحيها واذا بلها الطل سرعت والضمير في لها للعقاب اي

لها فى وكرها اشارير جمع اشارة برايين غير معجمتين وهى قطعة من

القديد متمرة معطعة والوخز الشئ القليل يعنى انها تصيد لفرخها

الثعالب والارانب اصل الثعالى والارانى الثعالب والارانب وابدلت

الياء من السين جوازا غير مطرد نحو السادى فى قوله اذا ما عد اربعة فسال

فزوجك خامس وابوك سادى اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح

الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعنى اذا عد اربعة من رذال

القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد من

الثاء نحو الثالى فى قوله قدمر يومان وهذا الثالى وانت بالهجران لاتبالى

اصله الثالث يعنى مضى يومان وهذا اليوم الثالث وانت لاتبالى ولاتكترث

بالفراق لكسرة ما قبلهن اى الباء والسين والثاء الواو ابدلت من الالف

وجوبا مطردا نحو الضوارب اى فيما وقع الالف قبل الف التكثير جمع ضارب

فلما زيد الف بعد الف اسم الفاعل للتكثير اجتمع الفان فابدلت الواو

من الاولى لقربها فى العلية واجتماع الساكنين وعدم امكان حذف احدهما

للالتباس بالواحد كما في اواصل وابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا
نحو موقن اي اذا كان الياء ساكنة وما قبلها مضموما اصله ميقن لضمة
ما قبلها واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا في اكثر
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك
الكتاب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اي فيما اذا كان الهمزة
ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم لما مر من ان حركة الساكن لينة
وما قبلها مستدع الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدل
الميم من الواو في فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله الا ذو ولم يقع الاضافة
فاستغني عن ابدال الواو ميما واصله اي فم فوه بدليل افواه حذفت الهاء
على غير القياس لخفائها وكثرة الاستعمال ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما
الكلي او لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لان الواو لو
لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان يحذف الالف
لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد

وهو غير موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد
مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس الحذف
سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا
واجبا والميم ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اى من لام التعريف
نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة استعمال
اللام في التعريف اى ليس من البر الصيام في السفر اذا تضرر الصائم لقربهما
اى لمناسبة الميم واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة
جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر وقدم البحث عنه في آخر فصل الماضى
وابدلت من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله

يا هال ذات المنطق التمتام   وكفك المخضب البنام

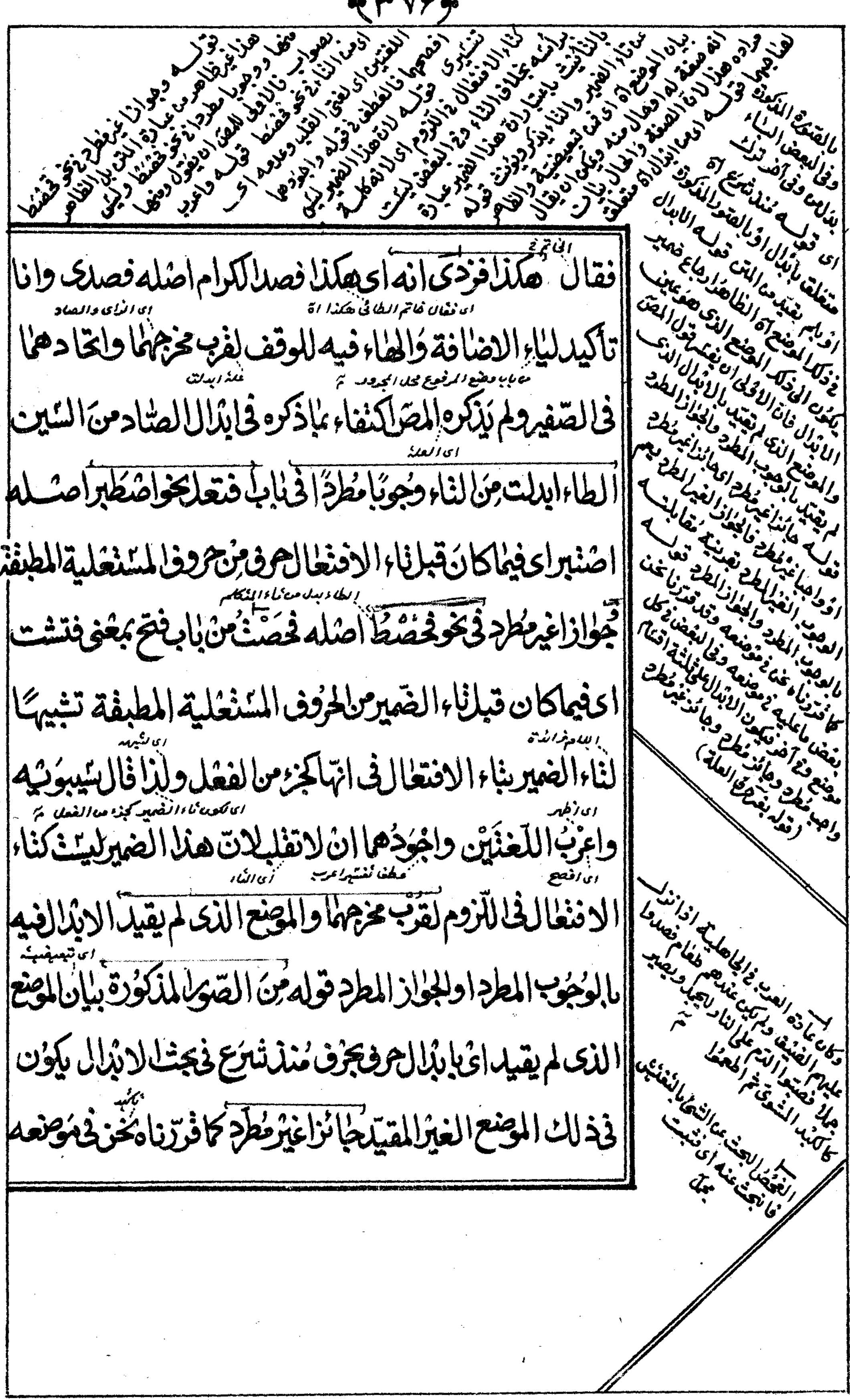
اصله بنان هال مرخم اصله هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء
في كلامه والواو في وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على
الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنان

اطراف اصابع وقوله لقربهما اى الميم والنون فى المجهورية تعليل
ابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معًا وابدلت الميم من الباء
جوازا غير مطرد نحو قولهم وما زلت راتما على هذا اى راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد
مخرجهما واتحادهما فى المجهورية الصاد ابدلت جوازا غير مطرد من السين
نحو اصبغ اى سبغ اى تم لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير الالف ابدلت
من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اى فيما اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما اصلهما قول وبيع وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا
نحو راس فيما اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس لما مر
فى المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت
الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون
جوازا غير مطرد نحو اصيلال فى قوله وقفت فيها اصيلالا لا اسائلها
عيت جوابا وما بالربع من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة اصيلالا
وسائلها فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبنى اصيلان تصغير اصلان

وهو جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بين العصر الى المغرب صغر اصلان فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد ايضا جوازا غير مطرد الطجع في قوله

لما راى ان لادعة ولا شبع ۞ مال الى ارطاة حقف فالطجع

راى اى ذئب والدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهن اى اللام والنون والضاد في المجهورية الزاى ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الصفير ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا احدهما من الاخر بان ابدلوا من السين زايا لانها من مخرجها واختها في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول حاتم الطائي حين اسر في غزوة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك



فقال هكذا فزدي انه اي هكذا فصد الكرام اصله فصدي وانا

تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما

في الصفير ولم يذكره المص اكتفاء بما ذكره في ابدال الصاد من السين

الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في باب افتعل نحو اصطبر اصله

اصتبر اي فيما كان قبل تاء الافتعال حرف من حروف المستعلية المطبقة

جوازا غير مطرد في نحو فحصط اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت

اي فيما كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها

لتاء الضمير بتاء الافتعال في انها جزء من الفعل ولذا قال سيبويه

واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب لان هذا الضمير ليست كتاء

الافتعال في اللزوم لقرب مخرجهما والموضع الذي لم يقيد الابدال فيه

بالوجوب المطرد او الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع

الذي لم يقيد اي بابدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الابدال يكون

في ذلك الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قررناه نحن في موضعه

الباب السابع في اللفيف

يقال له لفيف للف

اى اجتماع حرفى علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيعلم تعريفه من وجه تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفى العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن فيه بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما لاستغناء اسميهما اللغويتين عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما بالآخر فيغلبان على حرف صحيح فيكون ابعد من الصحيح بخلاف ما اذا لم تجتمعا فهو اقرب الى الصحيح فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم وعد يعد اى حكم فاء وقى حكم فاء وعد وحكم فاء يقى حكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمى وحكم لامهما قد مضى فى الناقص اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك اى مثل حكم

وقى يقى فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما
مثلا حكم فاء واق وموقى حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم
لام رام ومرمى وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوق على وزن اضرب
اعلاله واعلال اخواته واصولها ظاهر لمن ايقن قواعد بابي المثال
والناقص قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان
قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله
واقى واعلاله كاعلال رام المفعول موقى حاله فى الاصل والاعلال
كحال مرمى الموضع موقى كمرمى الالة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد
ولامه كلام مرمى المجهول منهما وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى
يطوى الى اخرهما وحكمهما لاما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث اللام
ولا يعل عينهما لما مر فى باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين الامر
اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين كارم الخ وتقول بنون التاكيد
الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان وتقول بالخفيفة

اطوينّ اطونّ وتقول بنون التاكيد الثقيلة في الامر من روى يروى

من باب علم من الرىّ وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب

لئلا يتكرر المثال ارويَنَّ ارويانّ ارووُنّ اروِنّ ارويانّ اروينانّ

وتقول بالخفيفة اروينْ ارووُنْ اروِنْ واذا اردت ان تعرف احكام

نوني التاكيد في الناقص واللفيف وانما خصهما لكون احكام اتصال

النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة اى آخر الكلمة ان كانت

اصلية اى من نفس الكلمة محذوفة في الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة

لان حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون

يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة

لخفة الفتحة عليها نحو الياء في اطوينّ والواو في اغزونّ والياء في

ارويَنَّ كما ترد المحذوفة وتفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا وارميا

يعني اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كائنا كالكلمة المتصلة مثل

الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل السكون

قوله اذا التقى بكلمة الظاهر ترك البناء قوله حرف العلة بالافراد لا بالجمع قوله لأن الحروف دفع البعض لا الحروف قوله (تنبيهما)

اذا التقى بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو في الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا التأكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لاحاجز حينئذ عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية فيرد بسببهما مايرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف العلة ضميرا فانظر الى ماقبلها فان كان ما قبلها مفتوحا يحرك تلك الحروف بحركة موافقة لها لطرو حركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف العلة والآخر اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها وهي الفتحة نحو ارون بضم واو الضمير وارين بكسر ياء الضمير كما حركت واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولاتنسوا الفضل بينكم وكما حركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك ياهند لم ترى القوم وان كان ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا يحذف حرف العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون بضم العين اصله اطوون

علة المقدم وهو انه يلزم قلب الحرف اذا تحرك وانفتح ما قبلها فاجاب بقوله لطرو حركتها

حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها واطون بكسره اصله

اى الواو الثانية — لدلالة الكسرة على الياء

اطويين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت

اى لعدم الحذف فى الخط

واو الضمير فى اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد فى اغزوا القوم و

اى العلة المذكورة

حذفت ياء الضمير فى اللفظ دون الخط لذلك يا امرأة اغزى القوم يعنى

اى الخفيفة والثقيلة

اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل

المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يحرك الضمير بحركة مناسبة

كما فى ولا تنسوا الفضل الخ ح

لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح

اى كما فى اغزوا القوم ح

فكذلك اذا اتصل بالنون يعنى اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يحرك

اى الفعل

الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما

عن اتصالهما بالفعل الفاعل من طوى طاو اصله طاوى اعل كاعلال

دام ولا يعل واوه اى عينه التى هو الواو كما لم يعل فى طوى وتقول فى اسم

اى الصفة المشبهة

الفاعل من الرى ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله رويانان ورواء

فيه الحرف الوصف والالف والنون الزائدتان ح

لجمعه اصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد

للتخفيف — وعلامة التانيث [illegible] ح

اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون كما فى ريان اصله رويان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصارت ريان اه ح

المؤنث رُيَّيَان لتثنيتها قلبت الفا لتأنيث ياءً لاجتماع الالفين وعدم

امكان حذف احدهما للالتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضاً اى لجمع المذكر

واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس

مع الاكتفاء بالقرائن ولا يجعل واوهما اى الجمعين ياءً كما جعل الواو ياءً

فى سياط حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التى هى عين ياءً وثانيهما

قلب الياء التى هى لام همزة كما ذكرنا وهذا القلب ايضاً اعلال فى اصطلاحهم

الا ترى الى قول الزمخشرى فى المفصل واما قولهم رواء مع سكونها فى ريّان

وانقلابها ياءً فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياءً و

قلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه واعلال اسم الفاعل

من نحو قاول وبايع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع

ريّان كراهة لاعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من ان يحصى واما

قولهم الاعلال تغير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف

العلة فى رواى وفى كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما

ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة

في الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة [illegible] اجتماع الاعلالين

انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل

ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قوي وبالثالث نحو يدعى

اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمد ولحفظ هذه القيود على لفظ الاجتماع

ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع

كلاما من غير روية فعليك بالروية وتقول في تثنية المونث في حالة النصب والخفض

اي الجر رتيين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية اللام

والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والجر وادغمت الاولى

في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى واذا اضفته اي تثنية المونث في حالة

النصب اي رتيين الى ياء المتكلم قلت رتيي بخمس ياءات الاولى منقلبة عن الواو

التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث

والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة اي ياء المتكلم ادغمت الاولى

في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالث مخففة مفتوحة

المفعول مطوى اصله مطووى اعل كاعلال مرمى الموضع مطوى اصله مطوى

اعل كاعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول طوى

يطوى اصله يطوى اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل

والمفعول والموضع والالة ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم لام

الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى في عدم الاعلال في الكلمة

التي يجتمع فيها الاعلالان بتقدير اعلالهما اى اعلال عين الكلمة كطاو ومطوى

ومطوى وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها الاعلالان يكون حكمها اى حكم العين

ايضا اى كالتي اجتمع فيها الاعلالان كحكم عين طوى في عدم الاعلال للمتابعة

نحو طويا فانه لو اعل نحو طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى وطاوية

وطوى مجهول طوى فانه لو اعل الواو فيهما بقلبها الفا او باسكانها لنقل الكسرة على

الواو لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى

بيد الكاتب الكثيب محمد بن الحاج ازرداش الكاكي

هذا الكتاب في شهر ذي القعدة

في يوم الحادي والعشرين

في سنة

١٣٢٨

١٩١٠